جامعة الجزائر 3

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية

قسم التنظيم السياسي والإداري

# دور السياسة السياحية في تنمية البيئة في الجزائر منذ 2000

## دراسة حالة – مناطق التوسع السياحي-

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص: سياسات عامة

**إعداد:**

بن حميدة مريم

**إشراف:**

أ.د لشهب أحمد

**أعضاء لجنة المناقشة**

| | | |
|---|---|---|
| أ.د العقون سعاد | رئيسا | جامعة الجزائر 3 |
| أ.د لشهب أحمد | مشرفا ومقررا | جامعة الجزائر 3 |
| د. العيساوي كريمة | عضوا | جامعة الجزائر 3 |
| د. حديدي عائشة | عضوا | جامعة الجزائر 3 |
| أ.د زياني صالح | عضوا | جامعة باتنة |
| د. عربي بومدين | عضوا | جامعة الشلف |

السنة الجامعية: 2024/2023

بسم الله الرحمن الرحيم

# شكر وعرفان

أول شكر لله عز وجل.

أتقدم بجزيل الشكر وخالص العرفان للمشرف الأستاذ الدكتور " **لشهب أحمد**" لقبوله الإشراف على هذه الأطروحة، ولما قدمه لي من نصائح وتوجيهات، والتي كانت المنهج الذي سرت عليه طوال انجازي لهذا العمل وإخراجه على هذا الوجه.

كما لا يفوتني أن أشكر لجنة المناقشة الذين تحملوا عناء قراءة وتقييم هذه الأطروحة، وتكرموا بمناقشة مضمونها.

والشكر الموصول أيضا إلى كل أساتذتي الكرام من قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة الجزائر 3، والذين كان لهم الفضل الكبير في تعليمي وبلوغي هذا المستوى من العلم.

كما لا أنسى أن أشكر كل من ساعدني في الحصول على المعلومات والمراجع العلمية المتعلقة بالموضوع، وأخص بالذكر وزارة السياحة، مديرية السياحة لولاية الجزائر، ومختلف الهيئات والوكالات الأخرى.

وأخيرا أتوجه بالشكر لكل من ساهم من قريب أو بعيد في تشجيعي ونصحي و مد يد العون ومساعدتي ولو بكلمة طيبة.

**مريم**

# الإهداء

أهدي هذا العمل

- **إلى والدي الغالي** "**رحمه الله**" الذي رباني وتعب من أجلي وقدم لي كل ما يستطيع حتى أكمل دراستي، وأصل إلى ما أنا عليه اليوم.

إلى من رحل باكرا تاركا في قلبي غصة لا تزول لآخر العمر.

إليك يا أبي الذي أصبحت تحت التراب و رحلت من هذه الدنيا ولم ترحل من قلبي، لطالما تمنيت بأن تكون بجانبي اليوم وتفرح لنجاحي، **أهديك تخرجي.**

- **إلى والدتي** قرة عيني و سر نجاحي.

إلى التي ربتني على القول الطيب والتحلي بأحسن الخلق والصبر وطلب العلم.

إلى من سهرت ليالي طويلة من اجل راحتي، و من استيقظت فجرا من اجل الدعاء لي.

إليك يا أغلى ما املك اليوم، أطال الله في عمرك إن شاء الله.

أهديك تخرجي.

- **إلى أخي العزيز** المساند و الداعم و الكتف الذي اتكئ عليه عندما تقرر الحياة أن تميل بي .
- إلى كل أصدقائي وزملائي في الدراسة.

**مريم**

# الملخصات

## الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل وتنفيذ وتقييم السياسة العامة السياحية التي انتهجتها الدولة الجزائرية في إطار المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2030، والسياسة العامة البيئية التي جاءت في إطار المخطط الوطني لتهيئة الإقليم SNAT2030، وكشف طبيعة العلاقة والتأثير والتأثر والتفاعل الإيجابي والسلبي بينهما (السياحة والبيئة)، مع التركيز على مناطق التوسع السياحي في الجزائر عامة والجزائر العاصمة على وجه الخصوص، كنماذج تساهم في حماية وتنمية البيئة في الجزائر.

كما اعتمدت الدراسة على مناهج بحث معينة يفرضها هذا الموضوع، كالمنهج الجدلي، التاريخي، والوصفي، والاستعانة بالمنهج القانوني، بالإضافة إلى أدوات جمع المعلومات (تقنيات البحث) كالإحصائيات وتحليل المضمون، والتي تتطلبها عملية فهم وتحليل وتقييم السياسة السياحية وعلاقتها بالسياسة البيئية.

وقد خلصت الدراسة في الأخير إلى توضيح طبيعة العلاقة بين الظاهرتين (السياحة والبيئة)، أي استخلاص درجة التكامل والتفاعل بين المنجزات السياحية والبيئية في الجزائر وتم الوصول إلى نتيجة مفادها أن قطاعي السياحة والبيئة في الجزائر منسجمان ومترابطان ببعضهما البعض، فالسياحة لا تقوم بدون بيئة والعكس صحيح.

## الكلمات المفتاحية:

السياحة – المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT2030 - البيئة- المخطط الوطني لتهيئة الإقليم SNAT2030 - مناطق التوسع السياحي.

## Abstract :

This study analyzes the implementation and evaluation of the public tourism policy, pursued by the Algerian state within the framework of the tourism planning guideline, and the environmental general policy, that came within the framework of the national plan for the preparation of the territory and revealing the nature of the relationship, influence, vulnerability, positive and negative interaction between them (tourism and the environment) , with a focus on tourism expansion areas in Algeria in general and Algiers in particular, as models that contribute to the protection and development of the environment in Algeria.

The study also relied on certain research methods to deal with the subject, such as the dialectical, historical, and descriptive approaches, the use of the legal approach, in addition to information gathering tools (research techniques) such as statistics and content analysis, which are required by the process of understanding, analyzing and evaluating tourism policy and its relationship to environmental policy.

Finally, the study clarified the nature of the relationship between the two phenomena (tourism and the environment), i.e. extracting the degree of integration and interaction between tourism and environmental achievements in Algeria, we concluded that the tourism and environment sectors in Algeria are harmonious and interdependent with each other, as tourism does not exist without the environment, And vice versa.

## Key words :

Tourism - the plan for tourism development - the environment - the national plan for the development of the territory - tourism expansion areas.

# مقدمة

# مقدمة

اهتمام الجزائر بالتنمية الوطنية جعلها تعطي مكانة هامة في مخططاتها التنموية منذ الاستقلال للبيئة، ولكل القطاعات التي لها علاقة بها، وبسبب العلاقة الجدلية بين السياحة والبيئة، جعلت الجزائر من سياستها السياحية من بين أهم آليات تنمية وحماية البيئة.

ولكون الظاهرتين السياحة والبيئة متكاملتين، وتجمعهما علاقة وطيدة ووثيقة، لأنه لا سياحة بدون بيئة متوازنة، مقبولة وجذابة، ولا بيئة حسنة دون سياحة متطورة، فالبيئة هي قوام النشاط السياحي، فكلما كانت البيئة نظيفة و تحوي على تنوع بيئي كلما زادت السياحة نجاحا و تطورا و ازدهارا أكثر فأكثر، و بالتالي السياحة و البيئة وجهان لعملة واحدة و ظاهرتين متلازمتين يدعم احدهما الآخر.

لهذا دفعنا الفضول العلمي إلى فهم هذه العلاقة التفاعلية التكاملية، الترابطية، الجدلية بين السياسة السياحية، والتنمية البيئية في الجزائر منذ 2000، وهذا ما جعل ذلك موضوعا لأطروحة دكتوراه الطور الثالث سياسات عامة.

## 1 تحديد موضوع الدراسة:

### أ أسباب اختيار الموضوع:

**_الأسباب الموضوعية:**

_ اختيار موضوع "**دور السياسة السياحية في تنمية البيئة في الجزائر منذ 2000 - دراسة حالة -مناطق التوسع السياحي-** "، تم لاختبار المعارف النظرية والمنهجية، التي اكتسبت طوال المشوار الدراسي في السياسات العامة، وهو يهدف إلى تقييم دور الدولة في إدارة التنمية البيئية والسياحية، وإبراز الدور الذي تساهم من خلاله النتائج المحققة من خلال السياسة السياحية التي انتهجتها الدولة الجزائرية منذ 2000.

_ محاولة التركيز في سياسة التنمية على تكامل قطاعين، السياحة والبيئة، في لعب دور في التنمية المستدامة التي أصبحت الجزائر توليها اهتمام كبير في سياستها التنموية.

_ معاناة البيئة الطبيعية في الجزائر من مشاكل سببتها السياسة السياحية لها، بسبب عدم أخذ هذه الأخيرة بالاعتبار أو الحسبان للبيئة.

_ لإثبات العلاقة التفاعلية بين السياسية السياحية والتنمية البيئية في الجزائر ميدانيا، تم اختيار نموذج تطبيقي للتهيئة السياحية لمناطق التوسع السياحي في الجزائر عامة، ومن ثم دراسة حالة مناطق التوسع السياحي لولاية الجزائر العاصمة بصفة خاصة، و منه الوصول إلى استنتاج دور السياحة في تنمية البيئة في الجزائر.

_ مساهمة الموضوع في فهم أداء الدولة في الجزائر، وفشلها أو نجاحها في المجال السياحي و البيئي.

**_ المبررات الذاتية:**

_ من خلال مناقشتنا لعناوين الأطروحات التي اقترحها علينا الأستاذ رئيس تخصص السياسات العامة، جذب اهتمامي هذا الموضوع، كما دفعني فضولي العلمي للاطلاع على نشاط السياحة والبيئة، اخترنا موضوع ″ **دور السياسة السياحية في تنمية البيئة في الجزائر منذ 2000 –دراسة حالة مناطق التوسع السياحي-** ″ ولأن هذا الموضوع يتناول العلاقة بين متغيرين، متغير مستقل هو السياسة السياحية، ومتغير تابع هو التنمية البيئية في الجزائر.

_ اختيار هذا الموضوع نابع من كوني تخصصت في التنظيم السياسي والإداري، تخصص سياسات عامة، والذي تعد السياسة السياحية والسياسة البيئية من صميم مجالات اهتماماته، في إطار السياسات العامة القطاعية للدولة، بتناول تحليل السياسة العامة صنعها، تنفيذها، تقييمها.

_ اهتمامي بموضوع السياحة والبيئة في الجزائر، راجع إلى كوني كنت موظفة في إحدى الفنادق السياحية بالجزائر العاصمة (فندق الشيراطون بنادي الصنوبر)، والتي ساهمت فيها السياحة في تنمية تلك البيئة التي احتضنتها.

_ قناعتي بالموضوع وملائمته للتخصص وإمكانية دراسته نظريا وميدانيا.

_ الفضول الشخصي للاطلاع والتعرف على هياكل القطاع السياحي الجزائري وكيفية تسييرها.

_ حسب اطلاعي تعتبر هذه الدراسة من جملة الدراسات الحديثة، التي يمكن البحث فيها، ومنه التوصل إلى نتائج تكون كمنطلق لدراسات أخرى في المستقبل.

_ اعتقادي الشخصي بالدور الذي يمكن أن تلعبه السياسة السياحية في تنمية وتطوير البيئة في الجزائر، ومنه تحريك التنمية الوطنية، وهذا نظرا لما تملكه الجزائر من إمكانات وموارد سياحية تسمح بالمنافسة الإقليمية والدولية.

**ب _ أهمية الموضوع:**

_ تكمن أهمية الدراسة في كونها قناة تواصل وتعاون بين صناع القرار، والباحثين والمستشارين في السياسات العامة.

_ تزايد اهتمام الدولة الجزائرية لتطوير القطاع السياحي الجزائري والمتعلقة خاصة بالتنمية المستدامة للسياحة، وخلق مناطق التوسع السياحي.

_ تكمن أهمية دراسة القطاع السياحي في الجزائر، كونه يساهم في دعم بنية الاقتصاد الوطني، كما يعتبر أحد الروافد الأساسية لخزينة الدولة، من خلال توفيره لمداخيل مهمة بالعملة الصعبة، وتوفير فرص العمل.

_ تتمثل أهمية هذه الدراسة في أنها تحمل بعدا تنمويا، من خلال سعيها لتبيين وتوضيح واقع التنمية السياحية والتنمية البيئية في الجزائر، بالإضافة إلى الجهود المبذولة والمتبعة لاستدامتها.

_ إن أهمية هذه الدراسة هي من أهمية قطاع السياحة بحد ذاته، وذلك لأن مناطق التوسع السياحي في الجزائر هي مناطق سياحية بامتياز، نظرا لما تملكه من مقومات وإمكانات السياحة الطبيعية، المادية، والبشرية، تستطيع أن تحقق التنمية المستدامة على وجه الخصوص، ودفع عجلة التنمية على وجه العموم.

## ج_ الهدف من الموضوع:

**أهداف عملية:**

_ كشف مضمون ونتائج أو آثار البرامج التي اتبعتها الحكومة الجزائرية في إدارة وتسيير القطاع السياحي لأجل حل مشاكله، وتلبية احتياجات الطلب الوطني والدولي من السياحة، بالإضافة إلى جعل السياحة تساهم في التنمية الوطنية.

_ تقييم الأعمال التي قامت بها الحكومة الجزائرية منذ2000 لأجل تنمية نشاط الاقتصاد السياحي، وتلبية حاجيات المجتمع من السياحة.

_ تقييم الآثار التي تركتها التنمية السياحية في الجزائر على التنمية المستدامة عامة، وعلى البيئة بصفة خاصة.

_ إبراز المقومات والإمكانيات السياحية التي تمتلكها الجزائر، لمعرفة واقع ووضعية القطاع السياحي في الجزائر.

_ معرفة طبيعة العلاقة التي تربط السياحة بالبيئة في الجزائر، والدور الذي يؤديه كل منهما بالنسبة للآخر، والآثار الإيجابية والسلبية الناتجة عن التفاعل بينهما.

_ دراسة وتحليل سياسة الدولة السياحية، لمعرفة المكانة التي أعطيت للسياحة في إطار حماية وتنمية وترقية البيئة في الجزائر، ومنه التمكن من الوقوف على النقائص التي حالت دون التطبيق الأمثل لهذه السياسة، وبالتالي الوصول إلى اقتراح الإصلاحات الضرورية لها.

_ تحديد والتعريف بمناطق التوسيع السياحي بالجزائر، كنماذج ترمي إلى الحفاظ وحماية البيئة، وتحقيق استدامتها.

_ إبراز الدور الجديد للدولة، وذلك من خلال الكشف عن الاستراتيجيات التنموية الحديثة لدعم وتطوير القطاع السياحي والبيئي في الجزائر.

**أهداف علمية:**

_ تحقيق هذه الأهداف، يتطلب توظيف المناهج والأدوات المنهجية التي يعتمد عليها تحليل السياسات العامة وتقييمها.

_ محاولة الكشف عن واقع السياسة السياحية في الجزائر، والبرامج المسطرة، ودورها في تنمية وترقية وحماية البيئة في الجزائر.

_ معرفة الآليات والقوانين والجهود الوطنية المحددة والكفيلة بحماية البيئة في الجزائر، والتي تساعد في إعطاء نمط سياحي ومن ثم تحقيق السياحة المستدامة في الجزائر.

_ محاولة تطبيق مفهوم التنمية السياحية والتنمية البيئية المستدامة في مناطق التوسع السياحي في الجزائر، عن طريق الاستغلال الأمثل لموارد الثروة السياحية.

_ المساهمة في توعية وتوسيع الأفق السياحي، والثقافي لدى الجزائريين بصفة عامة.

_ تشكل كل من السياحة والبيئة مرتكز أساسي يشمل كل الأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية، والثقافية، والتي تنعكس على تطور حياة المجتمعات، وكذا المدن والتجمعات السكنية، مما يستوجب الاهتمام البالغ لها من حيث البحث والدراسة والتحليل لمعرفة كيفية تطويرها وتنميتها في الجزائر.

_ الوصول إلى تصور عام حول القطاع السياحي في الجزائر، من خلال المواثيق التي حكمته والسياسات التنموية المتبعة للنهوض به، والأولوية التي منحتها الحكومة الجزائرية لجعل هذا القطاع ركيزة من ركائز الاقتصاد الوطني.

## 2-الدراسات السابقة

إن موضوع السياحة عموما يتميز بوفرة الدراسات والبحوث السابقة، إلا أنه تنقصه دراسات خاصة بالجانب المتعلق بالعلاقة المتبادلة والمتكاملة والمترابطة والجدلية بين

السياحة والبيئة في الجزائر، وكيف يؤثر كل طرف على الآخر؟، وكيف يكون ذلك؟، وماهي الآليات والسياسات المتبعة من طرف الدولة الجزائرية في اعتمادها للسياسة السياحية كآلية لتنمية البيئة وتطويرها؟. فهذا الموضوع يحتاج إلى من يشرحه ويبين ملامحه وأهدافه، كونه يمثل أحد روافد التنمية في الجزائر، ومن هنا يمكن إدراج بعض المراجع التي استندت إليها هذه الدراسة ومنها:

_أطروحة دكتوراه للباحث " **عبد الله عياش**" من كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير (جامعة قاصدي مرباح ورقلة)، تحت عنوان: **استراتيجيات تنمية السياحة البيئية في الجزائر من منظور الاستدامة حظيرة الطاسيلي بولاية إليزي نموذجا،** والتي أنجزت سنة 2016، حيث تناولت الدراسة المفاهيم النظرية للسياحة والتنمية المستدامة، إضافة إلى التطرق للسياحة البيئية، وشروط الاستدامة، وذلك من خلال التعرف على المفهوم النظري للبيئة في النظام البيئي، وكذا الإدارة البيئية، وبعدها الوصول إلى استنتاج العلاقة التكاملية بين السياحة والبيئة، كما تطرقت الدراسة في الجانب التطبيقي إلى تطور القطاع السياحي في الجزائر، وآثار السياحة على مختلف الجوانب الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية، وأخيرا دراسة حظيرة الطاسيلي بولاية إليزي من خلال الوقوف على أبرز المقومات الطبيعية، والثقافية في هذه الحظيرة، والتركيز على المؤسسات والتدفقات السياحية فيها، وتبيان إستراتيجية تنمية السياحة البيئية في الجزائر، فهذه الدراسة مهمة، ولكنها لم تتوسع كثيرا في شرح آثار السياحة على الجانب البيئي في الجزائر، وهذا ما يبرر دراستي لها في هذه الأطروحة.

_أطروحة دكتوراه للباحثة "**خديجة عزوزي**" من كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير (جامعة 08 ماي1945 قالمة)، تحت عنوان: **التنمية السياحية المستدامة بين الإمكانات والآفاق، دراسة حالة ولاية قالمة، والتي أنجزت سنة2015** ، حيث تناولت أساسيات حول السياحة والتنمية السياحية، وكذا السياحة المستدامة، من خلال التركيز على

آثار السياحة الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، والبيئية، وأساليب إدارتها لتحقيق الاستدامة، إضافة إلى التطرق إلى الدور الذي تلعبه مختلف الجهات كالدولة، المؤسسات السياحية، المجتمعات المحلية، السياح في تحقيق الاستدامة في القطاع السياحي، والإشارة في الجزء التطبيقي إلى واقع التنمية السياحية المستدامة في الجزائر، عبر عرض مختلف المخططات التنموية من وبعد الاستقلال، والآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية السياحية، ثم التطرق إلى مساعي وجهود الدولة الجزائرية لترقية وتطوير السياحة في الجزائر، عن طريق اعتماد عدة استراتيجيات تنموية كان أهمها الإستراتيجية التنموية وفق المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2030،وأخيرا دراسة حالة السياحة المستدامة في ولاية قالمة، بتسليط الضوء على الإمكانات ومقومات السياحة في هذه الولاية، مع الوقوف عند إبراز أهم الجهود المبذولة من طرف المؤسسات المعنية لتنمية السياحة في هذه الولاية، والآفاق المستقبلية لها في مجال السياحة، ولكن بالرغم من الفائدة العلمية التي قدمتها لنا هذه الدراسة حول واقع وآفاق التنمية السياحية في ولاية قالمة، والأعمال والمشاريع التي كرستها الدولة لها في إطار حماية البيئة وتحقيق التنمية السياحية، إلا أنها أهملت عنصر العلاقة التفاعلية الإيجابية والسلبية بين ظاهرتين متكاملتين هما السياحة والبيئة في الجزائر.

_أطروحة دكتوراه للباحث" **عوينان عبد القادر**" من كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية(جامعة الجزائر3)، تحت عنوان: **السياحة في الجزائر الإمكانيات والمعوقات2000 – 2025 في ظل الإستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحيةSDAT 2025** ، والتي أنجزت سنة 2013، وتناولت مدخل عام للسياحة، وآثارها، وأهميتها، كما أنها شخصت واقع السياحة الجزائرية ومقارنتها مع بعض التجارب السياحية العربية الناجحة، عبر عرض شامل لمضمون المخططات التنموية، وتحديد لأهم العقبات والمعوقات التي حالت دون النهوض بالسياحة الجزائرية، مع التفصيل في الإستراتيجية الجديدة الكفيلة بتطوير السياحة الجزائرية في ظل المخطط التوجيهي للتهيئة

السياحية SDAT 2025 ، من خلال الإشارة إلى مضمونها، واهم محاورها، وأهدافها ، وكذا شروط نجاحها، وبالتالي فإن هذه الدراسة أشارت إلى دور المشاكل البيئية في عرقلة السياحة في الجزائر أي التأثير السلبي للبيئة على السياحة في الجزائر، ولم تشر الدراسة إلى الدور الثاني ألا وهو دور السياحة في حماية وتنمية وترقية البيئة في الجزائر، وإغفال كذلك الإشارة إلى مناطق التوسع السياحي في الجزائر كآلية من آليات تنمية السياحة ومنه المساهمة في حماية البيئة.

_رسالة الماجستير للأستاذ الباحث" **أحمد لشهب** " من معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية (جامعة الجزائر)، تحت عنوان: **السياسة السياحية في الجزائر1962 – 1982**، والتي أنجزت سنة1985، وتناولت مكانة وأهمية السياحة في الدولة الحديثة كنشاط اقتصادي، مع عرض لمكانة السياحة في إستراتيجية التنمية الوطنية، من خلال عرض مفصل لمختف المواثيق والخطب السياسية، ومخططات التنمية الوطنية والإشارة إلى الآثار الاقتصادية للسياحة، وكذا في الأخير التطرق إلى السياسة السياحية الجديدة المنتهجة أنداك لتطوير السياحة، وبالتالي فإن هذه الدراسة كانت جد مهمة، شاملة، وعامة حول السياحة في الجزائر، ولم توضح ولم تتناول دور السياسة السياحية في تنمية وترقية البيئة في الجزائر، ولم تبين ولو بشكل جزئي العلاقة بين الظاهرتين وتأثيرهما الايجابي والسلبي.

_رسالة ماجستير للباحثة " **حميدة بوعموشة** " من كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير(جامعة فرحات عباس سطيف)، تحت عنوان: **دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة، دراسة حالة الجزائر**، والتي أنجزت سنة 2012، حيث تناولت مفاهيم حول السياحة، أنواعها، أركانها، أسسها، آثارها على مختلف الجوانب، إضافة إلى التطرق إلى التنمية السياحية المستدامة، مع إشارة خفيفة (سطحية) إلى علاقة السياحة بالبيئة في بضع أسطر، وإعطاء صورة عن بعض التجارب السياحية العربية الناجحة، وأخيرا عرض لواقع السياحة الجزائرية ودورها في الاقتصاد الوطني، وإستراتيجية

السياحة الجديدة للنهوض وتطوير القطاع السياحي الجزائري، فهذه الدراسة مفيدة بالنسبة للسياحة غير أنها لم تتوسع في شرح طبيعة العلاقة بين السياحة والبيئة في الجزائر، والدور الإيجابي والسلبي الذي يؤديه كل منهما على الآخر، وركزت بصفة عامة على السياحة ودورها في تمويل، وتنشيط، وتحريك الاقتصاد الوطني.

_مقال للباحثة " **صليحة عشي** " من كلية العلوم الاقتصادية (جامعة باتنة)، تحت عنوان: **دور التنمية السياحية المستدامة في حماية البيئة**، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية العدد22، جوان2010، حيث تناول مفاهيم حول التنمية المستدامة، وعلاقة البيئة بالتنمية، وبعدها تم التركيز على السياحة المستدامة، من خلال التفصيل في علاقة السياحة بالبيئة، وتوضيح الأضرار والمشاكل البيئية التي يسببها النشاط السياحي حاضرا ومستقبلا، وكيفية مواجهتها لتحقيق سياحة مستدامة، كما تطرق المقال أيضا إلى إعطاء نماذج عن التأثيرات السلبية للسياحة على البيئة في بعض الدول، وبعدها الحديث عن التأثيرات السلبية للسياحة على البيئة في الجزائر في بعض المواقع السياحية، وبالتالي فإن هذه الدراسة لم توضح ولم تتناول الدور الإيجابي الذي تلعبه السياحة على البيئة في الجزائر، وكيف تساهم السياحة في تنمية البيئة، و ركزت فقط على التأثير السلبي للسياحة على البيئة في الجزائر، وأهملت العلاقة التكاملية، والتفاعلية، والترابطية، والجدلية بين الظاهرتين.

_مقال للباحثة " **ربيعة ملال** " من جامعة الدكتور الطاهر مولاي(سعيدة)،تحت عنوان: **البديل الأنجع " من السياحة التقليدية إلى السياحة المستدامة** "،المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، العدد07،جانفي2016، حيث تناولت مفهوم السياحة المستدامة ومختلف أشكالها، إضافة إلى التعريف بالتنمية السياحية المستدامة، والوقوف عند أبرز مبادئها ومراحلها، وأخيرا تم التركيز على تأثير السياحة على التنمية المستدامة، سواء التأثير الإيجابي أو السلبي في مختلف المجالات، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية وخاصة التأثير على البيئة، فهذه الدراسة مهمة ومفيدة جدا، ولكنها ركزت على التأثير الايجابي و السلبي

للسياحة على البيئة عامة، و لم تتطرق إلى إبراز التأثيرات الإيجابية و السلبية للسياحة على البيئة في الجزائر، و كذا التأثيرات الايجابية و السلبية للبيئة على السياحة في الجزائر ، في حين نحن في دراستنا نحتاج إلى التأثير الإيجابي والسلبي لظاهرتي السياحة والبيئة، والتفاعل المتبادل بينهما إيجابا و سلبا في الجزائر.

## 3-الإشكالية

بناءا على الدراسات السابقة، وما قدمته لنا من معلومات حول السياسة السياحية ودورها في حماية وترقية البيئة في الجزائر، نأتي إلى طرح الإشكالية الآتية:

***ما طبيعة العلاقة بين السياسة السياحية والتنمية البيئية في الجزائر؟ وهل يمكن وصف هذه العلاقة بالجدلية، أي علاقة تأثير وتأثر متبادل بينهما، وفيما يظهر ذلك؟**

للإجابة عن هذه الإشكالية، لابد من طرح بعض التساؤلات الفرعية:

_ ما هو مضمون السياسة السياحية والبيئية في الجزائر؟

- ما هي مناطق التوسع السياحي في الجزائر؟ وهل تساهم فعلا في حماية و تنمية البيئة في الجزائر؟

- هل السياسة التي اعتمدتها الدولة الجزائرية منذ 2000 أخدت بعين الاعتبار البيئة؟

_ أين يظهر التأثير والتفاعل المتبادل بين السياحة والبيئة في الجزائر؟

## 4-الفرضيات

بهدف الوصول إلى أجوبة على التساؤلات السابقة، اعتمدنا جملة من الفرضيات:

_ تهدف السياسة السياحية في الجزائر إلى تنمية البيئة، كما تؤدي التحسينات التي تحدثها عملية تنفيذ السياسة السياحية في المجال البيئي الذي تجرى فيه إلى تنمية القطاع السياحي،

وبالتالي فالعلاقة بين الظاهرتين هي علاقة جدلية، فكلما كانت البيئة نظيفة وجذابة، كلما ازدهرت السياحة وانتعشت.

_ تعتبر مناطق التوسع السياحي في الجزائر نموذجا للسياسة السياحية، إذ تم تنميتها بهدف الجذب السياحي، وحماية مواردها وتحقيق الاستدامة فيها، كما أنها تعمل وتسعى لتنشيط السياحة المحلية، ومنه ضمان أكثر حماية وتنمية للبيئة.

- تتطلب تنمية البيئة في الجزائر والمحافظة عليها الاهتمام بالقطاع السياحي بشكل عام، وإيلاء الأهمية لمناطق التوسع السياحي بشكل خاص.

_ السياحة والبيئة قطاعان يكملان بعضهما البعض، فهما متلازمان،بحيث أن البيئة السليمة هي المناخ الملائم لتحقيق التنمية السياحية المستدامة، والسياحة المستدامة تركز على وجود تخطيط بيئي سليم، كما أن نمو النشاط السياحي واستمراره مرهون بتنمية الموارد السياحية.

## 5-المناهج المستعملة:

للإجابة عن الإشكالية السابقة، وتأكيد أو نفي الفرضية، ننتهج منهجا علميا ملائما مع طبيعة الموضوع، كما ندعمه بمقترب دراسة مكملا له، مما يتطلب استخدام أدوات منهجية ملائمة لجمع المعلومات، وذلك بحسب المنهج الموظف في الدراسة، لذلك اعتمدنا على:

**_ المنهج التاريخي:**

يقوم المنهج التاريخي أساسا على عملية استرجاع للماضي، و تتبع الظاهرة عبر جميع مراحلها، بداية من نشأتها، و مراحل تطورها، هذا ما يساعد على تفسير الظاهرة في سياقها التاريخي، و استخلاص نتائجها، و في هذه الدراسة تم الاستعانة بالمنهج التاريخي، و ذلك من خلال سرد لمختلف المخططات التنموية التي تبنتها الجزائر في المجال السياحي، بهدف فهم الظاهرة السياحية أكثر، و سرد لبعض الأحداث و الوقائع التي حدثت و طرأت على

قطاع البيئة في الجزائر في فترات مختلفة، و تتبع الأحداث و تحليلها لمعرفة الواقع الحالي الذي تعيشه السياحة و البيئة، فلفهم حاضر أي ظاهرة لا بد من التنقيب عن ماضيها.

**_ المنهج الوصفي:**

يقوم هذا المنهج أساسا على وصف الظاهرة قيد الدراسة، بتتبع الموضوع والوقوف على جزئياته، وجمع الحقائق وترتيبها، وهو أسلوب من أساليب التحليل الذي يعتمد على بيانات دقيقة للوصول إلى نتائج هذه الظاهرة، وتم استخدامه لدراسة وفهم الظاهرة (الظاهرة السياحية) من جميع جوانبها ووظائفها، ودورها، وآلياتها المعتمدة في تنمية وحماية وترقية البيئة، وتشخيص القطاع السياحي، وإعطاء صورة واضحة عنه، ومعرفة الإيجابيات والسلبيات، وكذا تقديم الحلول الكفيلة للنهوض به. نفس الشيء بالنسبة للبيئة حيث تم اعتماد الوصف و استخدامه من خلال عرض مختصر للمشاكل البيئية في الجزائر ومختلف الجهود الجزائرية لحماية البيئة. كذلك فإن اختيار المنهج الوصفي باعتبار أن الظاهرة موضوع الدراسة تتطلب جمع معلومات ضرورية لوصف وفهم جوانب كثيرة من السياحة والبيئة، والعلاقة بينهما، كالتطور الذي مر به القطاع السياحي في الجزائر، وتاريخ حوالي أكثر من 20 سنة، بالإضافة إلى الاعتماد على جمع المعلومات عن حالات محددة في السياحة والبيئة، كالمناطق السياحية المحددة، وكالتهيئة السياحية لمناطق وجهات سياحية محددة ومركبات سياحية.

لأن الحصول على هذه المعلومات، توفره لنا فقط أدوات جمع المعلومات التي نجدها فقط في المنهج الوصفي.

كما أن دراسة السياسة المسماة ب SDAT (المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية)، وSNAT (المخطط الوطني لتهيئة الإقليم)، يستوجب توظيف المنهج الوصفي الذي يوظف تقنيات بحثية تساعد على وصف الظواهر عن طريق تقديم معلومات عن جوانب الظاهرة المدروسة، ومن بين هذه التقنيات تقنية دراسة الحالة التي تعتبر عند الكثير من الباحثين وكتاب

المنهجية منهج مستقل عن المنهج الوصفي، ولذلك تم اختيار مناطق التوسع السياحي في الجزائر كحالة أساسية لفهم السياسة السياحية في الجزائر، وكآلية لتنمية وترقية البيئة في الجزائر، وسوف نتبع خطوات هذه الطريقة وأدواتها لفهم مشكلة الدراسة، وللتأكد من الفرضية أو نفيها، ضف إلى ذلك فإن تعدد متغيرات إشكالية دراستنا التي تتحدد بالسياسة السياحية، والسياسة البيئية، وعلاقة التفاعل المتبادل بينهما لا يكفي المنهج الوصفي وتقنياته بدراستها، بل يتطلب الاعتماد على منهج ثاني أساسي في الدراسة ألا وهو المنهج الجدلي.

**_المنهج الجدلي:**

يقوم المنهج الجدلي على أساس الحقيقة القائلة أن كل الظواهر، والخصائص الطبيعية، والاجتماعية، والإنسانية، والاقتصادية، والسياسية دائما في حالة ترابط، وتشابك، وتداخل، وتناقض، وصراع، وتفاعل قوي دافع للحركة، والتغيير من شكل إلى شكل، ومن حالة إلى حالة أخرى جديدة.

فهو المنهج الذي يبحث عن الحقيقة داخل الظاهرة، بتتبع مراحل تغير الظاهرة، بناءا على الصراع الداخلي و التفاعل الذي يحدث في مختلف أجزاء الظاهرة، ويبحث عن الأجزاء التي تكون الظاهرة، ويدرس مدى تناقضها، فهو يرتكز على ثلاثة عناصر أساسية: الطرح (الفكرة )، والطرح المضاد(نقيضها)، ثم التركيب(المركب).

وفي دراستنا هذه و انطلاقا من عنوان الأطروحة المتمثل في العلاقة بين السياسة السياحية SDAT و السياسة البيئية SNAT ، فهو بالتالي يتناول الآثار التي تتركها السياسة السياحية على البيئة في الجزائر من جهة، كما يتناول الآثار التي تتركها السياسة البيئية على السياحة في الجزائر من جهة أخرى، و هذا ما يتطلب و يفرض علينا إتباع المنهج الجدلي.

كما يظهر الجدل من خلال أن السياسة السياحية في الجزائر تؤثر وتتأثر، وتتفاعل إيجابا وسلبا في وعلى البيئة، وبالمقابل فإن البيئة في الجزائر كذلك تؤثر وتتأثر وتتفاعل إيجابا وسلبا في وعلى السياحة، ومنه نلاحظ بأن هناك علاقة تكامل، ترابط، وتشابك، وتداخل وتفاعل بين متغيرات الدراسة، وبمعنى أكثر دقة دراسة العلاقة التفاعلية والتكاملية بين المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2030 والمخطط الوطني لتهيئة الإقليم SNAT 2030 ، ودراسة طبيعة وعلاقة التأثير و التأثر الإيجابي والسلبي بينهما، وهذا ما سنوضحه أكثر في دراستنا.

## الإقترابات المستعملة:

### _الاقتراب القانوني:

لنتمكن أكثر من فهم الموضوع، والإجابة عن إشكاليته، نحاول التقرب أكثر من الظاهرتين (السياحة والبيئة)، بالاعتماد على النصوص القانونية التي أصدرتها الحكومة حول السياحة والبيئة، وذلك لفهم وتحديد المكانة التي تحتلها السياسة السياحية في تنمية وترقية وحماية البيئة في الجزائر، وأيضا لتوضيح الآليات القانونية التي اعتمدتها الدولة في سبيل حماية البيئة، وتحقيق التنمية المستدامة فيها.

ولفهم السياسة السياحية، والسياسة البيئية في الجزائر، يجب تحليل نصوص القوانين التي تنظمها، ومنه الوصول إلى استنتاج العلاقة بين الظاهرتين، وذلك من خلال تحليل الخطاب السياسي، والقانوني، في مجال السياحة والبيئة، للتمكن من معرفة القوانين التي تنظم السياحة (المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT )، والبيئة (المخطط الوطني لتهيئة الإقليمSNAT ).

## أدوات جمع المعلومات

**_الإحصائيات:**

يعتمد الباحث على الإحصائيات كأداة من أدوات جمع البيانات والمعلومات الخاصة بموضوع بحثه، حيث تساعد الإحصائيات على توضيح المتغيرات، وكشف العلاقات بين الظواهر، وإبراز الحقائق، والحكم على الظواهر بشكل موضوعي، فهو يستخدم في المواضيع القابلة للقياس، وقد لجأنا إليه بحكم ما تقتضيه الدراسة من تحليل لبعض البيانات والمعطيات الإحصائية، خاصة فيما يتعلق بقياس أداء القطاع السياحي في الجزائر، و بالمنتوج السياحي وتسويقه، وعدد الفنادق، والأسرة، والغرف، والمطاعم، أيضا عدد المشاريع السياحية، و حصيلة ما انجر منها، و ما هو متوقف، و ما هو في طور الانجاز، كمؤشر ومقياس أساسي لفهم السياسة السياحية في الجزائر.

**_تحليل المضمون:**

يعتبر تحليل المضمون تقنية وصفية في دراسة الوثائق، والخطابات المختلفة، من اجل فهمها وتفسيرها،و تحليلها، فهو أسلوب كيفي وكمي، يستخدم في تحليل مضامين المواد الشفوية، والمكتوبة، والمصورة عن طريق اكتشاف محتوياتها، ومعطياتها، وبياناتها، كما انه يرتبط بمتابعة، وقراءة المحتويات التي يتضمنها نص ما، أو موضوع معين، فهو محاولة فهم الخطابات، والمقابلات، عن طريق تفكيكها، و تحليلها، ودراسة وفهم ما بين السطور، بغية معرفة مضمونها، وخفاياها.

وفي دراستنا هذه تم استخدام تحليل المضمون من خلال الخطب والمواثيق السياحية، وكذا تحليل ما تضمنته السياسات السياحية والبيئية منذ الاستقلال في الجزائر، وأيضا تحليل مضمون المخطط التوجيهي للتهيئة السياحيةSDAT ، والمخطط الوطني لتهيئة

الإقليمSNAT ، وذلك بغية فهم ما جاء فيهما وتفسيرهما، والوصول إلى معرفة خفاياهما وحقائقهما.

## 6-مصطلحات الدراسة

اعتمدت الدراسة على مجموعة من المصطلحات وهي كالتالي:

_ السياحة _ المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT _البيئة _ المخطط الوطني لتهيئة الإقليم SNAT _ مناطق التوسع السياحي.

**السياحة:** السياحة هي عملية انتقال عدد من سكان الدول المختلفة لمدة محددة من الزمن، فيتركون محل إقامتهم الدائمة، متجهين نحو أماكن أخرى، سواء في حدود بلدهم (سياحة داخلية )، أو خارج بلدانهم(سياحة خارجية).[1]

**المخطط التوجيهي للتهيئة السياحيةSDAT:** المخطط التوجيهي للتهيئة السياحيةSDAT هو جزء لا يتجزأ من المخطط الوطني لتهيئة الإقليمSNAT ، ويتضمن إستراتيجية طموحة لتهيئة الجزائر وتنميتها المستدامة في آفاق 2030، وأيضا هو المخطط الذي يبرز الكيفية التي تعتزم الدولة من خلالها ضمان التوازن الثلاثي: العدالة الاجتماعية، الأداء الاقتصادي، والدعم الايكولوجي، في إطار التنمية المستدامة لضمان إقليم مستدام.[2]

**البيئة:** البيئة هي كل العناصر التي تكون هذا الكوكب أو تؤثر عليه، فهي التكوين الطبيعي للأرض وما تتضمنه في باطنها أو على سطحها، سواء كانت مياه جوفية، أو سطحية، وما

1-مصطفي غرايبة خليف، **السياحة البيئية**، د.م ، دار ناشري للنشر الالكتروني، 2012 ، ص102.

2-عائشة شرفاوي، **السياحة الجزائرية بين متطلبات الاقتصاد الوطني والمتغيرات الاقتصادية الدولية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير، جامعة الجزائر3، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2015، ص 190 .

ينمو فيها من حياة بشرية، حيوانية، وحتى نباتية، والطبقات الغازية التي تغلفها[1]، فهي المحيط الذي يستقر فيه الإنسان.

**<u>المخطط الوطني لتهيئة الإقليمSNAT:</u>** المخطط الوطني لتهيئة الإقليمSNAT هو مجموع التوجيهات والترتيبات الإستراتيجية المهمة للسياسة التي تعتزم الدولة انتهاجها لتهيئة، وتنمية، وتطوير وترقية، كل الإقليم الوطني بصفة منسجمة في إطار نظرة شمولية طويلة المدى.[2]

**<u>مناطق التوسع السياحي:</u>** هي كل منطقة أو امتداد من الإقليم يتميز بخصوصيات طبيعية، ثقافية، بشرية، وإبداعية، ملائمة للسياحة، ومؤهلة لإقامة منشآت سياحية وتنميتها، يمكن استغلالها في تطوير نمط أو أكثر من السياحة ذات المردودية.[3]

## <u>7-خطوات الدراسة</u>

في سبيل الإجابة على الإشكالية المطروحة قمنا بإتباع الخطوات التالية:

**<u>الفصل الأول:</u>** بعنوان " **الإطار النظري والمنهجي للبحث** "، حيث قسمناه إلى أربعة مباحث، المبحث الأول تعرضنا فيه إلى ماهية السياسة العامة، ثم في المبحث الثاني تناولنا السياحة و التنمية السياحية، أما في المبحث الثالث فقد قدمنا مفهوم البيئة والتنمية المستدامة، وأخيرا المبحث الرابع خصصناه للحديث عن مناهج ومقتربات وأدوات التحليل الخاصة بالموضوع.

**<u>الفصل الثاني:</u>** بعنوان " **السياسة السياحية في الجزائر في ظل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2030** "، حيث قمنا في المبحث الأول باستعراض السياسة السياحية في الجزائر قبل 2013(أي قبل مجيء المخطط التوجيهي للتهيئة السياحيةSDAT) مع التطرق

---

1 - غنية أبرير، **دور المجتمع المدني في صياغة السياسات البيئية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق، 2010، ص25 .

2- المادة 07 من القانون رقم 01-20، المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، المتعلق بتهيئة الإقليم و تنميته المستدامة، الجريدة الرسمية، العدد 77، الصادرة في 15 ديسمبر 2001، ص20.

3- المادة 03 من القانون رقم 03-01، المؤرخ في 17 فيفري 2003، و المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة، الجريدة الرسمية، العدد ،11 الصادرة في 19 فيفري 2003، ص5 .

في المبحث الثاني إلى السياحة في الجزائر من 2000 إلى 2013، وفي المبحث الثالث إلى إستراتيجية التنمية السياحية الجديدة في الجزائر (المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2030)، وأخيرا في المبحث الرابع تكلمنا عن تنفيذ المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2030 ، ونتائجه (آثاره).

<u>**الفصل الثالث:**</u> بعنوان ″ **السياسة البيئية في الجزائر في ظل المخطط الوطني لتهيئة الإقليم SNAT 2030** ″، حيث قمنا في المبحث الأول بعرض مكانة البيئة في سياسة الدولة في الجزائر، والتطرق في المبحث الثاني إلى مختلف المخططات البيئية الوطنية لحماية البيئة في الجزائر، أما المبحث الثالث فقد خصصناه لتوضيح استراتيجيه التنمية المستدامة في ظل المخطط الوطني لتهيئة الإقليمSNAT 2030 ، وأخيرا في المبحث الرابع قمنا بشرح طريقة إعداد، تنفيذ، و تقييم المخطط الوطني لتهيئة الإقليم SNAT 2030 .

<u>**الفصل الرابع:**</u> بعنوان ″**العلاقة بين السياسة السياحية SDAT 2030 و السياسة البيئية SNAT 2030** ″ حيث قسمناه إلى أربعة مباحث، المبحث الأول تعرضنا فيه إلى مناطق التوسع السياحي في الجزائر، ثم في المبحث الثاني تناولنا مناطق التوسع السياحي لولاية الجزائر العاصمة أنموذجا، أما في المبحث الثالث فقد قمنا بتخصيصه لدراسة التهيئة البيئية في الجزائر العاصمة، وأخيرا المبحث الرابع قمنا باستنتاج درجة التكامل و التفاعل بين المنجزات السياحية و البيئية في الجزائر.

## <u>8- صعوبات الدراسة</u>

في إطار انجاز هذا العمل، واجهتنا مجموعة من الصعوبات تمثلت في:

_ نقص الأبحاث والدراسات في موضوع السياحة، والبيئة في الجزائر على المستوى التطبيقي و الميداني.

_ عدم تزويدنا بالمعلومات الكافية لخدمة بحثنا بحجة السرية.

_ عدم توفر الإحصائيات اللازمة التي تثري، وتخدم البحث في القطاع السياحي، والبيئي في الجزائر، خاصة الإحصائيات التي تخص السنوات الأخيرة.

# الفصل الأول

# الاطار النظري و المنهجي للبحث

## مقدمة الفصل

تشكل السياسات العامة أحد الموضوعات المهمة في الدراسات الإدارية والسياسية، حيث أنها أصبحت حقلا من العلوم السياسية، يدرس عمل الدولة المتمثل في صنع السياسة العامة، وتنفيذها. فيحللها ويقيمها بهدف تحسين أدائها، وإقامة الحكم الراشد في المجتمع.

فلقد زاد الاهتمام بالسياسة العامة نتيجة لتعقد المشاكل في المجتمع، ما استلزم القيام بوضع برامج وخطط كحلول لتلك المشاكل. التي تكون في مختلف القطاعات، والسياحة بدورها تدخل في إطار السياسة العامة للدولة.

فهذه الأخيرة تعتبر نشاط ترفيهي مهم لحياة الإنسان، يتعلق بالتنقل خارج مقر إقامته لأغراض متعددة، فهي تتميز بخصائص، وأنوع متعددة، وهي كأي نشاط آخر تخلق آثار على مختلف الجوانب. خاصة ما يتعلق بالجانب البيئي.

فالبيئة هي المحيط والوسط الطبيعي الذي يعيش فيه الإنسان والكائنات الحية الأخرى، ولكن عادة ما تؤثر النشاطات الإنسانية والبشرية على البيئة فتسبب مشاكل بيئية أبرزها التلوث ما يستوجب تكافئ الجهود من أجل حمايتها بهدف تحقيق التنمية المستدامة.

من خلال هذا الفصل سنحاول تسليط الضوء على:

**المبحث الأول:** ماهية السياسة العامة.

**المبحث الثاني:** السياحة والتنمية السياحية.

**المبحث الثالث:** البيئة والتنمية المستدامة.

**المبحث الرابع:** مناهج ومقتربات وأدوات التحليل.

**المبحث الأول: ماهية السياسة العامة.**

إن مختلف التطورات والتغيرات والمشاكل الحاصلة في العالم، دفعت بالعديد من القادة السياسيين إلى حتمية إيجاد حلول لتلك المشاكل التي تمس بالدرجة الأولى المواطنين، والاستجابة لمطالبهم، وتحقيق أهدافهم ضمن برامج وخطط، وهذا ما يطلق عليه بالسياسات العامة.

وعليه سنحاول من خلال هذا المبحث المقتضي التعرف على مفهوم السياسة العامة وأهدافها في المطلب الأول، أما في المطلب الثاني يكون الحديث عن خصائص وعناصر السياسة العامة، ثم في المطلب الثالث والذي خصصناه للحديث عن تصنيفات (أنواع) السياسة العامة، وأخيرا المطلب الرابع والذي تضمن صنع وتحليل السياسة العامة.

**المطلب الأول: مفهوم السياسة العامة وأهدافها.**

لقد تنوعت وتعددت التعاريف بشأن السياسة العامة، نظرا لاختلاف الباحثين، وقبل الخوض في تعريف السياسة العامة، تجدر الإشارة أولا إلى تعريف السياسة، ثم السياسة العامة.

**أولا: تعريف السياسة**

**1- السياسة لغة:**

- السياسة علم الدولة، والسياسة لغة: القيام بشؤون الرعية، واستخدم العرب لفظ السياسة بمعنى الإرشاد والهداية.[1]
- إن أصل كلمة ″ سياسة ″ في اللغة العربية جاءت من أصل كلمة السوس تعني عند العرب الرياسة، يقول ″ جمال الدين بن منظور″ في كتابه ″ لسان العرب ″ السوس: الرياسة، يقال ساسوهم سوسا، وإذا رأسوه قيل: سوسوه وأساسوه، وأساس الأمر سياسة: قام به وسوسه القوم، أي جعلوه يسوسهم، ويقال سوس فلان أمرا بين فلان، أي كلف

[1]- احمد عطية الله، **القاموس السياسي**، ط3، القاهرة: دار النهضة العربية، 1968، ص 661.

سياستهم، هي القيام، والسياسة على شيء بما يصلحه، والأمر هنا هو أمر الناس، وكلمة أمر شائعة الاستعمال، بمعنى حكم ودولة.[1]

- وفي قاموس المحيط: سست الرعية سياسة، أي أمرتها ونهيتها، وفلان مجرب قد ساس وسيس عليه، بمعنى أدب وأُدب، وأمر أُمر.[2]

**2-السياسة اصطلاحا:**

- السياسة هي المحاولة الرامية لإقامة النظام والعدل، وإعطاء الأولوية وتسبيق الصالح العام والمصلحة الاجتماعية المشتركة في وجه ضغوط المصالح الفئوية.[3]
- السياسة هي طريقة نستطيع بفضلها تنظيم شؤوننا الاجتماعية، وأيضا هي الآليات التي يستعملها بعض الأفراد والجماعات، بهدف السيطرة على الوضع أكثر من الآخرين.[4]
- تعرف السياسة على أنها: الفعالية الاجتماعية التي تكون وتأخذ على عاتقها، عن طريق القوة المستندة اجمالا على القانون، وتأمين السلامة الخارجية والوفاق الداخلي وحفظ النظام من الصراعات الناجمة والناتجة عن تنوع وتضارب الآراء والمصالح.[5]

بصفة عامة يمكن القول بأن السياسة هي القدرة على تسيير وتنظيم وتدبير شؤون المجتمع، والعمل على تحقيق المصلحة العامة.

**ثانيا: تعريف السياسة العامة.**

- يعرف الباحث الأمريكي " **هارولد لازويل H.lasswell** " السياسة العامة بأنها: من يحصل على ماذا؟ متى؟ وكيف؟ لماذا؟ من خلال النشاطات التي تتعلق بتوزيع القيم

---

[1]- جمال الدين بن منظور، **لسان العرب**، ج2، بيروت: دار احياء التراث العربي، 1996، ص 429.

[2] - محمد الفيروز أبادي، **قاموس المحيط**، ج1، القاهرة: د ن، 1913، ص 222.

[3]- عبد الوهاب الكيالي، **الموسوعة السياسية**، ج3، ط1، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1983، ص 363.

[4]- إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، **الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية**، الكويت: منشورات جامعة الكويت، 1993، ص451.

[5]- جوليان فروند، **ماهي السياسة**، ترجمة يحي علي أديب، د ط، دمشق: منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، 1981، ص 221.

والموارد وتقاسم الأدوار والمكانة الإجتماعية، بفعل ممارسة القوة والنفوذ، والنقود، والتأثير بين أفراد المجتمع من قبل المحتكرين على مصادر القوة.[1]

- عرف " **كارل فريديريك k.Freidirick** " السياسة العامة بأنها برنامج عمل يقترحه شخص أو جماعة أو حكومة في إطار بيئة محددة لتبيان الفرص المستهدفة والمحددات المراد تجاوزها لتحقيق غرض ما.[2]
- يعرفها " **جيمس اندرسن J.Anderson** "بأنها: " برنامج عمل هادف يعقبه أداء فردي أو جماعي في التصدي لمشكلة أو لمواجهة قضية أو موضوع ما".[3]
- تعرف السياسة العامة على أنها برامج ومشاريع وخطط عمل تتبناها الحكومة وتلتزم بتنفيذها.[4]
- يعرف " **توماس داي T.Dey** " السياسة العامة بأنها: ما تريد أو تحتار الحكومة فعله وعمله أو عدم عمله في مجال محدد.[5]
- عرف " **ريتشارد روز Richard Rose** " السياسة العامة بأنها: برنامج عمل الحكومة، يتضمن في طياته جملة من القوانين والتخصيصات المالية وإدارات وموظفين بهدف تحقيق أهداف معينة.[6]
- تعرف " **سلوى شعراوي جمعة** "السياسات العامة بأنها: جملة من القرارات التي تعتمدها الحكومة لمواجهة مشكلة أو قضية ما، وتكون محل إهتمام كبير لدى المواطنين.[7]

---

[1]- هشام زغاشو، **صنع السياسة العامة من منظور توزيع السلطة وعلاقتها بالرأي العام**، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، العدد10، 2015، ص 79.

[2]- ثامر كامل محمد الخزرجي، **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة**، ط 1، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004، ص 27.

[3]- جيمس أندرسون، **صنع السياسة العامة**، ترجمة عامر الكبيسي، ط 1، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 1999، ص15.

[4]-عامر خضر الكبيسي، **السياسات العامة مدخل لتطوير أداء الحكومات**، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2008، ص4.

[5]- حسن ابشر الطيب، **الدولة العصرية دولة مؤسسات**، القاهرة: الدار الثقافية للنشر والتوزيع، 2000، ص 33.

[6]- صالح بلحاج، **تحليل السياسات العامة**، ج 1، الجزائر: دار بن مرابط للنشر والتوزيع، 2015، ص 09.

[7]- عبد النور ناجي، **تحليل السياسة العامة للبيئة في الجزائر**، عنابة: منشورات جامعة باجي مختار، 2009، ص 21.

- تعرف " **أيرا شاركنسكي**" السياسة العامة بأنها الأفعال والنشاطات الأساسية للحكومة.[1]
- يعرف " **ماكيني J.B Mackinney** و**هوارد L.c Howard**" السياسة العامة على أنها ما يحصل لأفراد المجتمع بفعل أفعال وتصرفات الحكومة.[2]
- يعرف "**ديبونيك M.Dubnick**" و"**باردز B.Bardes**" السياسة العامة بأنها تشمل رغبات المسؤولين الحكوميين بخصوص قضية مجتمعية ما، والأفعال التي يقومون بها وصولا لهذه الرغبات.[3]

**ثالثا: أهداف السياسة العامة.**

تهدف السياسة العامة إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية وهي:[4]

1- بناء دولة ذات سيادة، وتأكيد مبدأ استقلاليتها وحريتها في التصرف في منهجها السياسي، وسياستها الداخلية والخارجية، دون تدخل أي إرادة أخرى فيها.
2- تسطير الأطر الفكرية وتحديد الأساليب العملية لتحقيق التنمية المستدامة الرامية الى تعزيز إمكانية الحاضر والمستقبل لإشباع الحاجات الإنسانية.
3- إيجاد حلول المشكلات المجتمعية، مما يصون حقوق الأفراد والجماعة، ويحقق الانسجام بين مختلف الأنساق بما فيها السياسية، الاجتماعية، والثقافية والتي تساهم في تحديد هوية الدولة.

---

[1]-Ira sharkansky **, public Administration policy making in government Agencies**, 3rd ed, chicago : Rand Mc Nally, 1975, p 4 .

[2] - J.B Mackinney and L .c Howard , **public Administration Balanary power and Accountability**, Illinois : Moore publishing company ,1979, p 66 .

[3] - M.Dubnick and B.Bardes , **thinking about public policy A problem Solving Approach**, New york : John Wiley and Sons Inc,1983, p 8 .

[4] - حسن ابشر الطيب، مرجع سابق، ص 26، 27.

**المطلب الثاني: خصائص وعناصر السياسة العامة.**

إن مضمون السياسة العامة يتجلى في خصائصها، كما أن فهم مصطلح السياسة العامة يكون من خلال تجزئته إلى عناصره الأساسية والتي يكمن توضيحها على النحو التالي:

**أولا: خصائص السياسة العامة.**

1- السياسة العامة هي فعل للمؤسسة الحكومية، أي أن الحكومة تقوم بتبني سياسة عامة معينة إزاء مشكلة ما، وتصدر بشأنها قانونا أو قرارا يحدد أهدافها.

2- السياسة العامة في خدمة المجتمع، بمعنى أنها وجدت لحماية المصلحة العامة في المجتمع.[1]

3- السياسة العامة تتصف بالشرعية Legitimacy، حيث أن السياسة العامة تكتسب الشرعية وقوة الإلزام القانوني من قبل الحكومة التي تصدر بشأنها قانونا أو مرسوما بمجرد إقرارها من المؤسسات التشريعية والتنفيذية.

4- السياسة العامة ذات طابع مجتمعي وشمولي Universal، بمعنى أن تطبيق السياسة العامة يكون بشكل كامل ومتساوي على كل الأفراد الذين تخدمهم دون تمييز.[2]

5- السياسة العامة تتضمن الأعمال الموجهة نحو أهداف مقصودة ولا تتضمن الأفعال والتصرفات العشوائية، فهي نشاط هادف ومقصود.

6- السياسة العامة تعبير عن التوازن بين الجماعات والفئات المصلحية والذي يعني أن السياسة العامة تصبح أكثر تعبيرا عن الجماعات التي يزداد ويتعاظم نفوذها، وأقل تعبيرا عن الجماعات التي يتقلص ويصغر نفوذها.[3]

---

[1]- حسيبة غارو، **دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة دراسة حالة الجزائر 1997. 2007**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2012، ص 61، 62.

[2]- حسن ابشر الطيب، مرجع سابق، ص 35.

[3]- ثامر كامل الخزرجي، مرجع سابق، ص 31.

7- السياسة العامة عملية ديناميكية، ونشطة، وذات استمرارية، وهي دائمة التطور والتغير.

8- السياسة العامة منطقية وعقلانية، ويمكن تحقيقها حسب الإمكانيات المتوفرة.[1]

إذن من هنا يمكن القول أنه إذا اشتملت السياسة العامة على كل هذه الخصائص فهي ذات كفاءة وفعالية.

**ثانيا: عناصر السياسة العامة.**

1- **مطالب السياسة العامة:** والتي تمثل مجمل المشاكل المطروحة على المسؤولين من طرف المواطنين والأفراد، وذلك من أجل التحرك اتجاه هذه المشكلة، أو التوقف عن سياسة معينة ويجب أن تكون هذه المشكلة لافتة لإنتباه الحكومة ليتم الإستجابة لها.[2]

من هنا يمكن القول بأن المطالب تعتبر النقطة الأولى في بداية عملية صنع السياسة العامة.

2- **قرارات السياسة العامة:** وتشمل القرارات التي تتخذها الجهات الرسمية (سواء كانوا قادة أو كبار المسؤولين) أي ما يصدره المخولون قانونا ورسميا من أوامر وقوانين كتعبير عن إرادة الحكومة المستجيبة للمطالب المقدمة، كرد فعل إيجابي أو سلبي.[3]

3- **مخرجات السياسة العامة ونتائجها:** وهي النتائج والمؤشرات الملموسة الناتجة عن السياسة العامة، والتي تشمل ما تم إنجازه نتيجة القرارات المتخذة، وتعني أيضا ما تنجزه الحكومة مقارنة بما تدعي القيام بإنجازه مستقبلا، أي ما يمكن تحويله إلى عملية التنفيذ وإمكانية التحقق منه ميدانيا.[4]

---

[1]- عبد النور ناجي، مرجع سابق، ص16، 24.

[2]- عمار معمر، **إشكالية صنع السياسة العامة في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2009، ص 19.

[3]- حسيبة غارو، مرجع سابق، ص59.

[4]- أحمد طيلب، **دور المعلومات في رسم السياسات العامة في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التنظيم السياسي والإداري، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة بن يوسف بن خدة، 2007، ص 4.

**4- آثار السياسة العامة:** وهي تمثل النتائج وما تحققه السياسة العامة من عوائد سواء كانت بالرضا والقبول أو الرفض، فكل سياسة عامة تم تنفيذها لها آثار معينة، فإذا حققت المصلحة العامة هي ناجحة أما إذا كان لها آثار سلبية فيجب انتهاج سياسة عامة أخرى. كسياسة عامة جديدة لتعود العملية من جديد.[1]

والملاحظ هنا بأن آثار السياسة العامة يمكن أن تكون مؤشرا هاما في تقييم وتحليل السياسات العامة، بهدف التأكد من كون هذه السياسة خدمت أغراضها التي شرعت من أجلها.

**المطلب الثالث: تصنيفات (أنواع) السياسة العامة.**

تعددت واختلفت وتنوعت تصنيفات السياسة العامة، وذلك نظرا لتعدد صانعيها، واختلاف أهدافها، والنتائج المترتبة عنها. ومنه سنقوم بعرض مختلف التصنيفات الخاصة بالسياسة العامة.

**أولا: تصنيف جيمس أندرسون**

حسب التصنيف الذي قام به" **جيمس أندرسن**" يمكن أن نميز بين أنواع السياسة العامة حسبا لمستوى المشاركة في اتخاذها، نطاقها، وطبيعة موضوعها، حيث نجد:

**1- السياسة العامة الكلية (المستوى الكلي):**

وهي تلك السياسة التي تمس كل شرائح المجتمع، وتستدعي تدخل العديد من الفواعل، من بينها قضايا الفقر، البطالة، والتي تعتبر من أكبر القضايا الجالبة لوسائل الإعلام، الأحزاب...الخ.[2]

---

[1] - Thomas. R dye**, public policy**, englewood clffs, N, prentice-hall, 2nd,1975, p 45 .

[2] - فؤاد أبركان، **السياسات السياحية والتنمية في الجزائر مثال ولاية بومرداس**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، 2010، ص 5.

**2- السياسة العامة الجزئية (المستوى الجزئي):**

فهي سياسة محدودة، وتشمل جهود شخص أو فرد أو شركة في سبيل الحصول على امتياز خاص بها [1]

**3- السياسة العامة الفرعية:**

وتشمل القطاعات الخاصة كالمطارات، شبكات الطرق والموانئ، وتسيير المؤسسات.

**ثانيا: تصنيف قابريل ألموند أو( تيودور لوي ):**

ميز" قابريل ألموند "بين أربعة أنواع من السياسة العامة وهي كالآتي:

**1- السياسة العامة الإستخراجية:**

حيث تقوم الحكومة بتعبئة وتجنيد الموارد المادية والبشرية والتي تشمل: النقود، الأشخاص، السلع، الخدمات مثلا: الخدمة العسكرية وأيضا نجد الضرائب، والتي تعتبر من أهم الأشكال الإستخراجية للموارد، هدفها ضمان استمرارية الإيرادات من أجل القدرة على تغطية شتى النفقات[2].

**2- السياسة العامة التوزيعية (إعادة التوزيع):**

يتجلى هدف هذه السياسة في قيام الإدارات والأجهزة البيروقراطية الحكومية بتوفير وتخصيص وتقسيم الثروة من: نقود، سلع، خدمات، امتيازات، وتوزيعها بعدالة على مختلف الجماعات مثلا: التعليم، الصحة، الدفاع، الأمن[3].

---

[1]- فؤاد أبركان ، مرجع سابق، ص 6.

[2]- عزيزة ضميري، **الفواعل السياسية ودورها في صنع السياسات العامة في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008، ص 17.

[3]- نفس المرجع، نفس الصفحة.

**3- السياسة العامة التنظيمية:**

وتسمى أيضا السياسات الضابطة، بمعنى القانونية، وهي تلك اللوائح والقوانين التي تصدر عن النظام السياسي، بسبب ضبط سلوك الأفراد، وتطبيق هاته القوانين على كل أفراد المجتمع، كتنظيم الأجور والأسعار.[1]

**4- السياسة العامة الرمزية:**

والهدف منها تعبئة الجماهير بالقيم السياسية المحفزة، ودفع حماسهم في المناسبات الوطنية والدينية، والإعتزاز بالهوية، وتشمل عادة رموز سيادة الأمة وهويتها.[2]

ومن أمثلة على ذلك: الإحتفاء بالرموز الوطنية، العناية بالتراث عبر إنشاء متاحف.[3]

**المطلب الرابع: صنع وتحليل السياسة العامة.**

إن فهم مضمون السياسة العامة وآثارها، يتطلب من المحلل فهم عملية صنعها وتنفيذها، وتحليلها فعملية صنع السياسة العامة هي أحد المهام الحكومية المعقدة، تتكون من عدة مراحل بدءا بتحديد المشكلة، وصولا إلى تقييم نتائج القرارات المتخذة.

**أولا: صنع السياسة العامة.**

**1- مفهوم صنع السياسة العامة:**

- صنع السياسة العامة هي عملية ديناميكية، وتكون نتيجة لتفاعلات تحصل في البيئة الداخلية والخارجية، أي بين أفراد وجماعات المصالح والمؤسسات الحكومية وعوامل

---

[1] - عبد النور ناجي، مرجع سابق، ص28.

[2] - عبد النور ناجي، مرجع سابق، ص 28.

[3] - عزيزة ضميري، مرجع سابق، ص 18.

خارجية والمتمثلة في المشاورات والإتصالات والضغوط التي تمارسها الأطراف المعنية.[1]

- إن صنع السياسة العامة هي عملية صعبة ومعقدة بدليل أنها تشمل العديد من المتغيرات، والمؤثرات وعوامل الضغط، والتي يؤدي تفاعلها إلى العديد من ردود الأفعال والتي لها تأثيرات على بيئة عمل النظام السياسي.[2]

من خلال ما سبق نستنتج أن عملية صنع السياسة العامة هي سلسلة من الأعمال الفنية (الإدارية) والسياسية التي تقوم بها الإدارة لحل مشاكل المجتمع.

## 2- مراحل عملية صنع السياسة العامة:

تنطوي عملية صنع السياسة العامة على مجموعة من المراحل والمتمثلة في:

### أ- المرحلة الأولى: تحديد المشكلة Problem Identification

إن صنع سياسة حكومية لعلاج وحل مشكلة ما يتطلب تحديد واضح ودقيق لطبيعة المشكلة التي يعاني منها المجتمع، ويريد حلا لها، فالمشكلة يمكن اعتبارها على أنها موقف يثير الحاجات، وعدم الرضا لدى الأفراد، مما يجعلهم يطلبون يد العون لمواجهة هذا الموقف.

والسؤال المطروح هنا هو: ما الذي يجعل الحكومة تتحرك باتجاه مشكلة دون أخرى؟ وما الذي يجعل المشكلة عامة؟

فالقضايا العامة هي تلك التي تلفت انتباه الحكومة وتدفعها للتحرك، كقضايا الفقر، البطالة، التلوث...الخ.[3]

---

[1] - حسيبة غارو، مرجع سابق، ص64.

[2] - ثامر كامل الخزرجي، مرجع سابق، ص 159.

[3] - حسيبة غارو، مرجع سابق، ص 66، 67 .

**ب-المرحلة الثانية: الأجندة السياسية أو جدول الأعمال" Setting the Agenda"**

والمقصود بها إثارة اهتمام الحكومة، وإدراج المشاكل في جدول أعمالها، أو ما يعرف بأجندة السياسة العامة، والتي تقتصر فقط على المشكلات ذات الأهمية القصوى، والتأثير الكبير وذلك نظرا لنقص الموارد.[1]

**ج-المرحلة الثالثة: صياغة وبلورة السياسة العامة (وضع البدائل) policy formulation**

فبعد تحديد المشاكل ووضعها في الأجندة السياسية، يجب على الحكومة القيام باقتراح السياسات الممكنة للتعامل مع المشاكل ذات الأولوية، واقتراح حلول عملية لهاته المشاكل.

**د-المرحلة الرابعة: تبني وإقرار السياسة العامة (policy legitimization)**

يتم في هاته المرحلة اتخاذ قرار أو إصدار قانوني، يجسد الأهداف التي نريد بلوغها، عن طريق تبني مقترحات أو تعديلها، رفض أو قبول بديل آخر، واتخاذ قرار حول بديل معين، وهذا القرار يتعلق بالسياسة العامة وليس قرارا روتينيا.[2]

**ه-المرحلة الخامسة: تنفيذ السياسة العامة (policy Execution)**

يتم في هاته المرحلة التنفيذية الفعلي للبديل الذي تم تبنيه، فتنفيذ السياسة العامة هو تحويلها إلى نتائج عملية ملموسة على أرض الواقع، بمعنى آخر إخراج السياسة العامة ووضعها حيز الواقع العملي، وذلك لا يكون إلا عبر توفير الإمكانات المادية والبشرية والتكنولوجية.

**و-المرحلة السادسة: تقييم السياسة العامة**

وهي آخر مرحلة تتم في عملية صنع السياسة العامة، حيث أن الهدف من هاته العملية هو تشخيص وقياس آثار ونتائج السياسة للتوصل إلى معرفة المنجز من النتائج، بمعنى آخر معرفة مدى فعالية وكفاءة السياسة، والتوصل إلى استنتاج ما إذا كانت السياسة العامة بلغت

---

[1] - عمار معمر، مرجع سابق، ص 36، 37.

[2] - المرجع نفسه، ص 37، 38.

أهدافها أم لا، فإذا لم تبلغ أهدافها ولم تحقق الأهداف التي شرعت من أجلها، فهنا يتم إعادة النظر فيها، واقتراح سياسات تكون بمثابة سياسات عامة جديدة.[1]

**ثانيا: تحليل السياسة العامة**

## 1- مفهوم تحليل السياسة العامة:

- يعرف" **ج جيلبرت GR.Gilbert** " تحليل السياسات العامة في كتابه Making and Managing policy 1984 م على أنها: بحث عام وشامل، يهدف إلى تحديد بدائل السياسة العامة، التي من شأنها تحقيق الأهداف المراد الوصول إليها، في ظل الصعوبات البيئية الماثلة.[2]
- كما يرى" **م. بنتيل M.A.Bentil** " أن تحليل السياسة العامة طريقة تعين متخذ القرار على اختيار البديل المناسب الذي يضمن حل المشكلة، استنادا إلى طرق علمية رشيدة.[3]

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول بأن تحليل السياسة العامة هو بحث علمي، يضم في جوهره العمل الحكومي، أي عمل الدولة، ويكون التركيز فيها على عملية صنع السياسة العامة وتنفيذها ونتائجها الإيجابية أو السلبية، والوصول إلى اقتراح الحلول لها.

## 2- خصائص تحليل السياسة العامة:

يتميز تحليل السياسة العامة بجملة من الخصائص نلخص أهمها فيما يلي[4]:

أ- تحليل السياسة العامة هو علم يهتم بدراسة القضايا المجتمعية العامة، والعمل على إيجاد الحلول المناسبة والملائمة لها.

---

[1]-أحمد طيلب، مرجع سابق، ص 35، 38.

[2]- سالمة ليمام، سمير بارة، **صنع السياسات العامة**، ط 1، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2014، ص 66.

[3]- حسن أبشر الطيب، مرجع سابق، ص 209.

[4]-فرح رواقات، **تقييم السياسة السياحية في الجزائر منذ 2010 حالة سياسة الصناعة الفندقية**، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه الطور الثالث في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، 2019، ص18.

ب- يهتم تحليل السياسة العامة بتقييم مدى فعالية السياسات المتخذة لحل المشكلات، عبر مراقبة آدائها، وتصحيح أي اختلالات تحدث في مسار تنفيذها.

ج- يتطلب تحليل السياسة العامة استخدام أساليب بحث متعددة من أجل توفير المعلومات الكافية لصنع السياسات العامة.

## 3- خطوات تحليل السياسة العامة:

تنطوي عملية تحليل السياسة العامة على مجموعة من المراحل المتتالية يمكن إجمالها فيما يلي[1]:

**أ- المرحلة الأولى: تحديد وتصور المشكلة.**

إن تحديد المشكلة يتطلب التصور العميق لأبعادها وجوهرها للوصول إلى حل ناجح، وهذا لا يتم إلا من خلال تحديد طبيعة المشكلة، ماهي أسبابها ودوافعها...الخ، فتحديد المشكلة بشكل دقيق يؤدي إلى الوصول لحل جذري لها والعكس صحيح.

**ب-المرحلة الثانية: جمع المعلومات.**

إن المعلومات تساعد على التعرف أكثر على طبيعة المشكلات، فهي مرحلة أساسية في كل مراحل تحليل السياسات العامة، وتستوجب توافر الخصائص التالية: الموضوعية والدقة، الشمول، الملائمة.

**ج-المرحلة الثالثة: استكشاف البدائل الممكنة.**

فبعد مرحلة تصور المشكلة تحديدها، تتم مرحلة استكشاف واقتراح البدائل الممكنة لحلها والقابلة للتنفيذ وتكاليف كل بديل.

---

[1]- حسن أبشر الطيب، مرجع سابق، ص ص210 - 216.

**د -المرحلة الرابعة: تقييم البدائل الممكنة.**

حيث أنه يتم في هاته المرحلة وضع معايير للمفاضلة بين البدائل الممكنة، من خلال دراسة التكلفة المترتبة على تنفيذ كل بديل، الوقت المستغرق، المنفعة المتوقعة، الحل الكامل أو الجزئي للمشكلة.

**هـ -المرحلة الخامسة: تحديد البديل الأفضل.**

أي اختيار البديل الأكثر نجاعة في حل المشكلة، والقابل للتطبيق وفقا للإمكانيات المتوفرة.

**و -المرحلة السادسة: تطبيق البديل الذي تم اختياره.**

من المستحسن أن يكون تطبيق البديل الذي تم اختياره لحل المشكلة بشكل جزئي، وليس كلي، وذلك من أجل ملاحظة النتائج المترتبة عليه، وإجراء الإصلاحات اللازمة عليه، قبل تطبيقه بشكل كلي.

**ز -المرحلة السابعة: متابعة التنفيذ.**

تتم في هاته المرحلة المتابعة والمراجعة لعملية تنفيذ البديل، حيث أنه يتم إيقاف التنفيذ والقيام بإختيار بديل آخر في حالة ما أن ذلك البديل لم يحقق الأهداف المرجوة، والمراد الوصول إليها.

**المبحث الثاني: السياحة والتنمية السياحية.**

شهدت السياحة تطورا كبيرا، بدليل أنها كانت مجرد ظاهرة إنسانية وثقافية، وأصبحت صناعة بحد ذاتها، ومن أكبر الصناعات في العالم، فهي تعتبر ركيزة النمو الاقتصادي من خلال أنها تساهم في سد العجز في ميزان المدفوعات، توفير مداخيل بالعملة الصعبة وتوفير مناصب الشغل، وبالتالي القضاء على البطالة.

سنحاول من خلال هذا البحث التعريف بالسياحة، تطورها وأهدافها في المطلب الأول، أما المطلب الثاني سيتم فيه التطرق إلى خصائص أنواع وأهمية السياحة، ثم المطلب الثالث والذي خصصناه للحديث عن عناصر وأسس السياحة، وأخيرا المطلب الرابع تضمن التنمية السياحية، تعريفها، أهدافها و عناصرها.

## المطلب الأول: السياحة، تعريفها، تطورها، وأهدافها.

هناك صعوبة في إيجاد تعريف مضبوط للسياحة، كون هذا المفهوم له عدة معاني تختلف حسب اختلاف الأفراد ووجهات نظرهم، كما أن السياحة عرفت تطورا على مر العصور مع تطور الإنسان ما ساهم في زيادة أهدافها.

### أولا: تعريف السياحة والسائح

#### 1- السياحة لغة:

- ورد لفظ السياحة في القرآن الكريم، ففي قوله تعالى: « فسيحوا في الأرض أربعة أشهر واعلموا أنكم غير معجزي الله وأن الله مخزي الكافرين»[1]، وقوله تعالى: « التائبون العابدون السائحون الراكعون الساجدون الآمرون بالمعروف والناهون عن المنكر والحافظون لحدود الله وبشر المؤمنين».[2]

وأيضا قوله تعالى:« مسلمات مؤمنات قانتات عابدات سائحات ثيبات وأبكارا».[3]

فالسياحة في الإسلام تسير وفقا لمعايير وقواعد شرعية مفروضة على السائحين، بغية عدم الوقوع في بعض الأخطاء التي نهى عنها الإسلام.

---

[1]- سورة التوبة، الآية 2.

[2]- نفس السورة، الآية 112.

[3]- سورة التحريم، الآية 5.

- حسب معجم " **بير لاروس pierre larousse**" السياحة هي عبارة عن عملية السفر من أجل الترفيه.[1]

## 2- السياحة اصطلاحا:

- يعرف" **جوير فرولر**" السياحة بأنها: ظاهرة طبيعية تهدف إلى تحقيق أكبر قدر من الإستجمام وتغيير الجو.[2]
- كما تعرف **الأكاديمية الدولية للسياحة** السياحة بأنها: إشباع حاجات السائح، وكل ما يتعلق بالترفيه.[3]
- يعرف العالم الاقتصادي النمساوي" **شوليرن شراتنهوس**" سنة 1910 السياحة بأنها: عملية إقتصادية تتعلق بإقامة الأجانب داخل وخارج منطقة ما.[4]
- يعرف مؤسس البحث السياحي**Kraft and Hinsiker l'approche Touristique** السياحة على أنها: تلك العلاقة الناتجة عن تنقل الأفراد خارج بلدهم، كما أن هذا التنقل لا يجب أن يكون الهدف منه نشاطا مربحا.[5]
- كما تعرف **المنطقة العالمية للسياحة** السياحة بأنها: تنقل الشخص خارج مقر إقامته لمدة تزيد عن 24 ساعة وأقل من 4 أشهر، من أجل تلبية رغباته وحاجاته، من ترفيه، وأغراض أخرى كالأغراض العملية (سياحة الأعمال) أو أغراض صحية (السياحة الصحية).[6]

---

[1] - P.Larousse ,le petit larousse paris :librairie larousse,1980, p21.

[2] - مصطفى يوسف كافي، **مدخل إلى العلوم السياحية والفندقية**، ط 1، عمان: دار و مكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 2015، ص24.

[3] - خليف مصطفى غرايبة، **السياحة البيئية**، د ط، دار ناشري للنشر الإلكتروني، 2012، ص102.

[4] - بدر حميد عساف، **الجغرافيا السياحية**، ط 1، عمان: دار الراية للنشر والتوزيع، 2016، ص17.

[5] - أحمد لشهب، **السياسة السياحية في الجزائر 1962- 1982**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، ديسمبر 1985، ص14.

[6] -Fatima zahra Harouat, **comment promouvoir le Tourisme en Algerie**, mémoire présenté en vue de l'obtention d'un magister en marketing des services, faculté des sciences économiques commerciales et de gestion, université Abou bakr bekaid Tlemcen, Année 2012, p13.

- كذلك عرف "دادا **Dada**" السياحة عام1986 بأنها: اغتراب الأشخاص والعائلات إلى أماكن غير أماكن إقامتهم الأصلية، ولهم الحرية في اختيار المكان والمكوث فيه لفترة زمنية محددة.[1]
- كما يقول"**Robert lanquar**" بأن السياحة هي أنشطة لها علاقة بالسفر تهدف إلى تلبية وإشباع رغبات السائح.[2]
- يعرف " **جيرارد جيبيلاطو Gérard Guibilato**" السياحة من ناحيتين مختلفتين: الأولى من وجهة نظر السائح فهي تتمثل في الخدمات المتعلقة بالنقل، الإيواء، التسلية، الثانية وجهة نظر المؤسسة السياحية فهي ترمز للربح وتحقيق التنمية.[3]
- كما يعرف "**جون ميشو**" وهو مسؤول في المجلس الأعلى للسياحة الفرنسي فيقول بأن السياحة تقوم على عنصري الإنتاج والاستهلاك وتنقلات خارج مقر الإقامة لأكثر من 24ساعة بغرض التداوي التسلية زيارة أماكن سواء كانت دينية أو تاريخية.[4]

مما سبق يمكن الوصول إلى تعريفنا الإجرائي حول السياحة، بأنها قيام شخص بالتنقل من بلده إلى بلد آخر، أو مكان آخر في بلده، بشرط الإقامة لمدة تزيد عن24 ساعة، من أجل التمتع بالمناظر الطبيعية لذلك البلد، والترفيه، زيارة أماكن، ومختلف الأنشطة المتعلقة بالسفر، إلا الربح.

[1] - Ndajiya Abdulrahman and others, the **possible impact of Tourism industry on Nigeria economy**, Review of public Administration and Management, vol 3,N5 ,July 2014,p68.

[2] - Robert lanquan, **l'economie du Tourisme**, Série que Sais-je ?, paris, 1994, p21.

[3]- Gérard Guibilato, **Economie Touristique**, Ed Delta et spes, 1983, p13.

[4]- مصطفي يوسف كافي، **السياحة المستدامة السياحة الخضراء ودورها في معالجة ظاهرة البطالة**، ط1، قسنطينة: ألفا للوثائق للنشر والتوزيع، 2017، ص23.

**3- تعريف السائح:**

- اعتمدت منظمة السياحة العالمية بمؤتمرها في روما سنة 1963 تعريف السائح بأنه: ذلك الشخص الذي يقصد بلدا غير بلده، وتدوم إقامته فيه أكثر من 24 ساعة، وأقل من ثلاثة أشهر و أن لا يكون هدفه نشاط مهني معين.[1]

- كما يعرف السائح أيضا بأنه الشخص الذي ينتقل من سكنه الأصلي إلى مكان آخر، وأن لا يكون هدفه كسب اقتصادي، والواجب أن تكون مصاريفه طوال فترة إقامته من أموال ربحها من مكان آخر.[2]

مما سبق يمكن تعريف السائح بأنه كل فرد يتجه نحو زيارة بلد ما حسب اختياره الشخصي، لأكثر من 24 ساعة، وأقل من ثلاثة أشهر من أجل الدراسة أو المتعة أو تغيير الجو...الخ.

**ثانيا: نشأة وتطور السياحة.**

من المعروف بأن حركة انتقال الإنسان في العصور القديمة كانت بسيطة وبدائية، في مظهرها، أسبابها، وسائلها، وأهدافها، لكن مع مرور الوقت تطورت وتنوعت المجتمعات.[3] وفيما يلي أهم المراحل التي مر بها تطور السياحة:

---

[1] - مصطفي يوسف كافي، **صناعة السياحة والأمن السياحي**، ط1، دمشق : دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، 2009، ص15، 16.

[2] - بدر حميد عساف، مرجع سابق، ص17.

[3] - صالح موهوب، **الاقتصاد السياحي مكانته في العالم وفي الجزائر**، تلمسان: النشر الجامعي الجديد، سنة 2020، ص20.

## 1- المرحلة الأولى: مرحلة الحضارات القديمة (العصور القديمة)

كانت في هذه المرحلة الظروف المعيشية الصعبة سببا في تنقل الأفراد بحثا عن تأمين احتياجاتهم المعيشية، وتوفير رزقهم.[1]

ومع تطور حياة الإنسان استلزم الأمر الإنتقال والإستقرار أحيانا في مناطق بعيدة عن بيئته وعائلته وعشيرته تحوي ظروف مناسبة للعيش، ومناخ وبيئة مستقرة.

كما عرفت هذه المرحلة كذلك انتقال جماعة من اليونانيين القدامى والقليل من سكان المناطق الأوروبية إلى جبل أولمنيا لمتابعة الألعاب الأولمبية، وزيارة المسارح اليونانية من أجل الترفيه عن النفس هذا ما حفز على بناء هياكل الإيواء والإستقبال كالفنادق...الخ.

كما أن السياحة عرفت تطورا كبيرا خلال الحضارة الرومانية القديمة، حيث عرف الرومان بحب السفر والترحال من أجل المتعة، واشتهروا بحبهم للسياحة الحموية، فقاموا ببناء محطات حموية مازالت آثارها موجودة لحد الآن في الجزائر، كحمام قالمة أو ما يسمى ب"كالاما Kalama" ، وبوحنيفية...الخ. [2]

## 2- المرحلة الثانية: مرحلة العصور الوسطى.

تميزت هاته المرحلة بازدهار السياحة في البلدان العربية والأوروبية، حيث كان الحج، والتجارة، والدراسة من أهم عوامل الجذب والإنتقال بين الأفراد، كما أن العرب كانوا من الأوائل في تطوير مبادئ السياحة في الفترة ما بين القرن الثامن والرابع عشر، من خلال وضع أسس وآليات لمعظم فروع السياحة، حيث كانت كل من بغداد وقرطبة أكثر المدن ثراءا، ومنطقة تجارية بامتياز، ما أدى إلى اعتبارها مركزا للحياة الثقافية والحضارية، من

[1] - صالح موهوب، مرجع سابق، ص 20.

[2] - المرجع نفسه، ص21.

خلال جذب العلماء والمثقفين، كإرتحال ابن بطوطة من اسبانيا إلى افريقيا، وأبو عبيدة البكري.[1]

هذا فيما يخص العرب، أما بالنسبة للأوروبيين، فقد كانت رحلة الإمبراطور الفرنسي **شارلمان** إلى بغداد في عصر الخليفة هارون الرشيد أهم الرحلات السياحية، ورحلة الإيطالي **ماركو بولو** إلى الصين رفقة عائلته.[2]

### 3- المرحلة الثالثة: مرحلة العصور الحديثة.

تميزت هاته المرحلة بانتهاء الحرب العالمية الثانية، ما أدى إلى انتشار السلام في العالم، إضافة إلى صدور بعض القوانين الهادفة إلى تخفيض ساعات عمل العمال، وزيادة فترات الإجازة السنوية، وكذا زيادة الأجور، ما ساهم في نمو السياحة أنذاك، وأيضا ظهور ما يسمى بالسياحة الجماهرية بعد ما كان السفر يقتصر على طبقة الأغنياء فقط. أيضا بروز علم السياحة كعلم مستقل بحد ذاته، كما تم إنشاء معاهد وجامعات متخصصة لتدريسه، وشهدت هاته الفترة أيضا تطورا ملحوظا في وسائل النقل، خاصة الجوي والبري ما انعكس إيجابا على تطور السياحة.[3]

## ثالثا: أهداف السياحة.

تهدف السياحة إلى تحقيق جملة من الأهداف يمكن اختصارها فيما يلي[4]:

1- تطوير القدرات الفكرية والعلمية.

2- اكتشاف عادات وتقاليد الآخرين، وتبادل الثقافات.

3- الإستمتاع بالمناظر الطبيعية، وتحقيق الإسترخاء الجسدي والنفسي والذهني.

---

[1]- ماهر عبد العزيز توفيق، **صناعة السياحة**، الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع، 2008، ص16-17. من الموقع https://booksGoogle.dz. تاريخ الدخول 2020/11/20.

[2]- المرجع نفسه، ص17.

[3]- سميرة عطيوي، **معرفة متطلبات صناعة السياحة لتحقيق التنمية المستدامة**، المؤتمر الدولي الثاني حول السياحة كآلية للتنويع الاقتصادي في ظل متطلبات التنمية المستدامة الواقع والمأمول، المركز الجامعي عبد الحفيظ بالصوف ميلة، يومي 11- 12 ديسمبر 2018، ص431.

[4]- مصطفى يوسف كافي، **صناعة السياحة والأمن السياحي**، مرجع سابق، ص39.

4- الترفيه عن النفس.

**المطلب الثاني: خصائص، أنواع، وأهمية السياحة.**

تتميز السياحة بعدة خصائص وسمات، كما أن لها عدة أنواع وأشكال تختلف وتتنوع وفقا لعدة معايير، إضافة إلى الأهمية التي تكتسبها هذه الأخيرة من دورها في تنمية الاقتصاد، ما جعلها مصدرا من مصادر الثروة.

**أولا: خصائص السياحة**

بناءا على التعاريف التي قدمت سابقا حول السياحة، والتي أظهرت بأن السياحة هي الإشباع التام للحاجات والخدمات الأساسية للسائح، من هنا يمكن إدراج خصائص السياحة فيما يلي:

1- تعتبر السياحة قطاع خدمي، ومصدرا للدخل القومي.
2- اتساع امتداد منافسة القطاع السياحي إلى خارج إقليم الدولة، فهو بذلك يتأثر بالتغيرات التي تطرأ على البيئة العالمية.[1]
3- تتميز مقومات العرض السياحي بالندرة والحساسية الشديدة للتغيرات التي تطرأ على قطاعات النشاط الإنساني في المجتمع، كالهبات الطبيعية التي تتمتع بها الدولة، الموروثات الحضارية القديمة والحديثة، المكتسبات الحضارية المعاصرة من بنى أساسية وخدمات تكميلية.[2]

[1]- نوال هاني، **تنافسية القطاع السياحي في الدول العربية**، مجلة الباحث، العدد 13، سنة2013 ، ص74.

[2]- حميد حملاوي، **مقاربة سوسيولوجية لقطاع السياحة في الجزائر من منظور الأمن الإجتماعي**، حوليات جامعة قالمة للعلوم الإجتماعية والإنسانية، العدد 18، 2016، ص 339.

**ثانيا: أنواع السياحة.**

إن للسياحة أنواع متعددة، تختلف وتتنوع نظرا لتنوع الرغبات، وفيما يلي عرض لمختلف تصنيفات السياحة[1]:

**1- حسب المناطق الجغرافية:**

وتتحصر في عنصرين:

أ- **السياحة الداخلية:** وتتمثل في مختلف الأنشطة المتصلة بأعمال تسيير السياحة للمواطنين المحليين عند انتقالهم للمناطق الداخلية، فهذا النوع من السياحة يقصد به انتقال السائح داخل بلده فقط.

ب-**السياحة الخارجية:** وتعني انتقال الأفراد والسياح، وسفرهم إلى خارج إقليم الدولة.

**2- حسب عدد الأشخاص:**

وتنقسم إلى:

أ- **سياحة أفراد:** وتخص سفر شخص واحد، أو إثنين، أو عائلة.

ب -**سياحة مجموعات:** كالأسفار المتعلقة بالمدارس، الجامعات، النوادي، المؤسسات...الخ، وتضم أعدادا كبيرة من الأفراد.

**3- حسب فئات الأعمار:**

وهنا نميز بين:

أ- **سياحة الصغار**: أي من سن السبع سنوات إلى 14 سنة، هدفها بالدرجة الأولى تعليمي، أي تلقين الطفل المعارف، والسلوكيات التي يحتاج إليها.

---

[1]- خالد بن عبد الرحمان آل دغيم، **الإعلام السياحي وتنمية السياحة الوطنية**، ص 1، عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، سنة 2014، ص ص 29- 35.

ب- **سياحة الشباب:** وتتعلق بالأعمار من 15 إلى 21 سنة، من مميزاتها الإستكشاف، وحب المغامرة، والربط الاجتماعي من خلال تكوين المعارف والصدقات.

ج- **سياحة الناضجين:** وترتبط بالمرحلة العمرية من21 إلى 60 سنة، وتكون من أجل الإسترخاء والراحة من عناء العمل طوال العام، ويتعلق الأمر بسياحة الشواطئ، الصحراء، الجبال، الريف، الغابات.

د- **سياحة كبار السن:** والتي تهم فئة المتقاعدين أو الشيوخ، من خلال توفير برامج تأهيلية، وبرامج ترفيه متطورة.

**4- حسب وسائل المواصلات:**

وينقسم إلى:

أ- **سياحة بحرية أو نهرية.**

ب- **سياحة جوية:** وتكون عن طريق الطائرات، سواء العامة، أو الخاصة.

ج- **سياحة برية:** أي عن طريق السيارات الخاصة، السكك الحديدية...الخ.

**5- حسب الجنس:**

فنجد بأن هناك:

أ- سياحة الرجال.

ب- سياحة النساء.

**6- حسب الطبقات الاجتماعية:**

والتي بدورها تضم:

أ- **سياحة الأثرياء:** والذين يستعملون وسائل سفر خاصة بهم كاليخت، أو الطائرات.

ب-**سياحة الطبقة المميزة:** والتي تشمل الخدمات الراقية، كفنادق الخمس نجوم، مقاعد الدرجة الأولى...الخ.

ج-**السياحة الشعبية:** تسمى أيضا السياحة الاجتماعية، وتخص فئة ذوي الدخل المحدود، الذين يكسبون أسفارهم من بعض المؤسسات التي تقدم لهم منح، أو إعانات، أو تسهيلات، وأيضا الدعم المتأتي من الحكومة، والنقابات.

**7- حسب مدة البرنامج السياحي:**

وتنقسم إلى:

أ- **سياحة لأيام:** وفيها يقوم السائح بالتنقل لأيام محدودة من فترة إلى أخرى خلال العام مثل: زيارة المدن الشاطئية أو التاريخية.

ب- **سياحة موسمية:** والتي ترتبط بموسم سياحي معين كبرنامج السياحة في موسم الشتاء للتزحلق على الجليد أو البرامج السياحية لمدن متنوعة في فصل الصيف.

ج-**السياحة العابرة:** وهي التي تكون دون تخطيط مسبق كقيام ركاب الترانزيت برحلة سياحية خلال عبورهم لدولة ما.

د-**سياحة المقيمين أو شبه المقيمين:** ويقصد بها إقامة جاليات أجنبية في الدولة بصفة دائمة أو شبه دائمة، لغرض العمل، أو التعليم، أو إقامة معارض البيع.

**8- حسب دافع السفر:**

وتشمل:

أ- **السياحة الترفيهية:** والغرض من هذا النوع من السياحة الإستمتاع والترفيه عن النفس، مع القيام بممارسة بعض الهوايات المجندة، كصيد السمك، الغوص، زيارة المناطق الجبلية، والصحراوية.

ب-**السياحة الثقافية:** وتهدف أساسا إلى تكييف المعارف والمعلومات الحضارية والتاريخية لدى السائح.

ج-**السياحة العلاجية:** ونعني بها إنتقال إلى أماكن معينة وخاصة، بهدف علاج بعض الأمراض كالروماتيزم.

د-**السياحة الدينية:** وذلك عن طريق زيارة بعض الأماكن المقدسة لأداء بعض الواجبات الدينية كالحج، العمرة مثلا.

هـ-**سياحة المؤتمرات:** وهو قيام عدد من السياح بحضور المؤتمرات، والندوات، والإجتماعات سواء كانت علمية، أو مهنية، أو سياسية.

و-**السياحة الرياضية:** يتجسد هذا النوع من السياحة في قيام السائحين بممارسة رياضاتهم المفضلة، كالغطس تحت الماء، أو التزحلق على الجليد مثلا.

ز-**سياحة رجال الأعمال:** والتي يقوم من خلالها رجال الأعمال بإبرام وإتمام الصفقات التجارية والإشتراك في المعارض التجارية.

ح-**السياحة بغرض التعليم والتدريب:** والمقصود بهذا النوع من السياحة أن البلد الذي يحوي العديد من الجامعات، والكليات، والمعاهد العلمية، ومراكز التدريب، يساهم في جذب أكبر عدد من السياح.

ط-**سياحة المشتريات:** وذلك من خلال قيام الدولة بعرض منتجاتها التجارية بأسعار منخفضة، ما يساهم في جذب السياح.

إضافة إلى أنواع أخرى من السياحة والتي تتمثل في:

- سياحة الإجازات.
- سياحة الصحاري والواحات.
- سياحة الحوافز.

- سياحة المهرجانات.
- سياحة المعوقين.
- سياحة مراقبة الطيور أو الأسماك.
- السياحة الفضائية.
- سياحة المشاركة الزمنية.
- سياحة الدراجات.
- سياحة الجولف.

**ثالثا: أهمية السياحة.**

تلعب السياحة دورا هاما في مختلف المجالات، وخاصة أنها تساهم في التنمية بشكل عام، وهذا ما سنوضحه من خلال:

**1- الأهمية الاقتصادية[1]:**

وذلك من خلال:

أ- **تحسين ميزان المدفوعات:**

ويتحقق ذلك عن طريق الإتجاه نحو بيع الخدمات السياحية والسلع المتعلقة بها، فيساهم في توفير الدخل بالعملة الصعبة، حيث أن بعض الدول حققت أرقاما مذهلة للناتج السياحي أدى إلى تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

ب -**توفير مناصب الشغل:**

حيث أن السياحة تساهم في خلق مناصب الشغل والتقليل من نسبة البطالة، وذلك عن طريق تشغيل للأيدي العاملة في مختلف مؤسسات القطاع السياحي الخدمية.

[1]- سليمة طابيبية وآخرون، **صناعة السياحة في الجزائر بين المؤهلات والمعوقات وسبل النهوض**، الملتقى الدولي الأول حول السياحة تحت عنوان: السياحة والتنمية المستدامة في الجزائر، جامعة باجي مختار عنابة، يومي29- 30 سبتمبر 2017، ص3، 4.

**ج-المساهمة في الدخل الوطني والناتج المحلي الإجمالي:**

فكلما زادت معدلات إنفاق السياح داخل البلد، كلما ساهم ذلك في تحقيق الأرباح، وبالتالي تحقيق زيادات وارتفاع في الدخل القومي، والناتج المحلي الإجمالي.

**د -تشجيع الإستثمار:**

ويكون ذلك من خلال إنشاء الهياكل السياحية كالفنادق المركبات...الخ.

**2- الأهمية الاجتماعية والثقافية:**

وتظهر من خلال :

- تساهم السياحة في انتقال الأفكار والثقافات والخبرات بين البلدان.
- رفع المستوى التعليمي، وزيادة الاهتمام بالتعليم السياحي.
- إعادة إحياء التقاليد والموروثات الثقافية وتثمينها.
- الحد من مشاكل البطالة داخل المجتمعات عن طريق خلق فرص عمل داخل الدول المستوردة للسياح.[1]

**3- الأهمية البيئية والعمرانية:**

وذلك من خلال أن الموارد الطبيعية تعتبر أساسا لإنتاج الخدمات السياحية، كما أن السياحة تساهم في الحفاظ على البيئة الطبيعية، وذلك عن طريق إنشاء المحميات الطبيعية، النباتية، والحيوانية، واستغلالها كعناصر جذب سياحي طبيعي.[2]

**4- الأهمية السياسية:**

وذلك عن طريق:

- توطيد العلاقات بين الدول.

---

[1]- دراجي رابحي، خالد كوش، **قطاع السياحة الجزائري واقعه وآفاقه قراءة في المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد الاقتصادي24 ، (د ت)، ص6.

[2]- سليمة طبايبية، مرجع سابق، ص4.

- حل المشكلات السياسية.[1]

**المطلب الثالث: عناصر وأسس السياحة.**

تتكون السياحة من عناصر وأركان هامة والتي توضح أكثر مفهومها، فلا يمكن الحديث عن سياحة ناجحة دون توفير هذه العناصر والأركان.

**أولا: عناصر السياحة.**

والتي يمكن حصرها فيما يلي:

**1- عوامل وعناصر جذب الزوار:**

وتضم العناصر الطبيعية المختلفة من: مناخ تضاريس، شواطئ، بحار، أنهار، وغابات، ودوافع بشرية مثل: المواقع التاريخية، والحضارية، والأثرية، والدينية، وأيضا مدن الملاهي والألعاب.

**2-خدمات الإيواء والضيافة:**

وتشمل الفنادق بكل درجاتها، وبيوت الضيافة، والمطاعم، والاستراحات[2].

**3-خدمات مختلفة:**

وتتمثل في مراكز المعلومات السياحية، ووكالات السياحة والسفر، ومراكز وهياكل صناعة وبيع الحرف اليدوية، والبنوك، والمراكز الصحية، البريد، الشرطة، والمرشدين السياحيين.[3]

---

[1]- محمد خميسي بن رجم، **الاستثمار في السياحة ودوره في التنمية المستدامة بالجزائر**، الملتقى الدولي الأول حول التسويق السياحي وتثمين صورة الجزائر، جامعة باجي مختار عنابة، يومي6-7 نوفمبر، 2013، ص4.

[2]- عيسى روابحية، كنزة جمال، **واقع صناعة السياحة بولاية عنابة في ظل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030**، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، العدد4، ديسمبر 2017، ص199.

[3]- خيرة مجدوب، مصطفى طويطي، **قراءة لآفاق ومؤشرات النهوض بقطاع السياحة وتطويره في دول الجوار وسبل الاستفادة منها التجربة التونسية والمغربية نموذجا**، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد3، العدد5، ديسمبر 2018، ص63.

**4-خدمات النقل:**

بمعنى ضرورة توفر وسائل المواصلات السريعة والمريحة، والتي تتمثل في النقل البري، الجوي، البحري.

**5-البنية التحتية.**

والمقصود بها توفر المياه، الكهرباء، الغاز، الطرق...الخ.[1]

**6-عناصر مؤسسية:**

وتشمل على خطط، وبرامج التسويق والترويج للسياحة، مثل: سن التشريعات والقوانين، والهياكل التنظيمية، ودوافع جذب الاستثمار في القطاع السياحي، وأيضا برامج تعليم وتدريب الموظفين في القطاع السياحي.[2]

**ثانيا: أسس السياحة.**

تتشكل السياحة على مجموعة من الأسس المتكاملة فيما بينها، والتي تعتبر ركيزة نجاح النشاط السياحي، وهي متمثلة في:[3]

**1- الطلب السياحي:**

ويتمثل في المجموع الاحتمالي للمواطنين والأجانب الوافدين إلى منطقة سياحية، بمعنى آخر هو تعبير عن رغبات الأشخاص وتحويلها إلى أرض الواقع، عن طريق السفر والانتقال من مقر اقامته إلى الوجهة المقصودة لإشباع تلك الرغبة.

---

[1]- سلمان زيد منير، **الاقتصاد السياحي**، ط 1، عمان: دار الراية للنشر والتوزيع، 2008، ص20.

[2]- نوال خنتار، عبد الله قلش، **تقييم أداء قطاع السياحة الجزائري في ظل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية2030 SDAT دراسة مقارنة مع مجموعة من الدول العربية**، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد5، العدد1، 2019، ص198.

[3]- عمر حوتية، **واقع قطاع السياحة في الجزائر وآفاق تطوره**، مجلة الحقيقة، العدد29، د ت، ص389، 390.

**2-العرض السياحي:**

وهو كل ما تقدمه المنطقة السياحية للسياح، سواء تعلق الأمر بالمقومات السياحية، أي عوامل جذب طبيعية، تاريخية، أو صناعية، أو ما تقدمه من سلع وخدمات.

**3-المنتج السياحي:**

هو منتج خدمي، يمثل تجربة السائح منذ لحظة مغادرته لمقر إقامته الأصلي لحين عودته إليه.

**4-التسويق السياحي:**

وهو الجهد المبذول في سبيل جذب انتباه السياح الدوليين والمحليين، لزيارة المناطق السياحية للدولة.

**5-الإنفاق السياحي أو الإيرادات السياحية:**

تقاس الإيرادات عن طريق ما ينفقه السياح في الدولة المضيفة، كما أن الإيرادات تتأثر بعدة متغيرات منها: الغرض من السياحة، نوعية الإقامة، عدد الليالي السياحية، إضافة إلى مستوى وأسعار الخدمات.

**المطلب الرابع: التنمية السياحية، تعريفها، أهدافها وعناصرها.**

تعد التنمية السياحية من القضايا المعاصرة التي عرفت اهتماما بالغا، كونها تساهم في إحداث التغير الاجتماعي عن طريق المساهمة في زيادة الدخل الفردي الحقيقي، وبالتالي تعتبر أحد الروافد الرئيسية للدخل القومي، بالإضافة إلى مساهمتها في التنمية الحضارية لكافة المقومات سواء طبيعية، إنسانية، أو مادية، هذا ما يبرز دورها في تنمية الاقتصاد.

**أولا: تعريف التنمية السياحية.**

- تعرف التنمية السياحية بأنها: مجمل الخطط والبرامج، الرامية إلى تحقيق نمو مستمر ومتوازن في الموارد السياحية، مع ترشيد الإنتاجية في القطاع السياحي.[1]
- وتعرف أيضا التنمية السياحية بأنها: توفير التسهيلات والخدمات لإشباع حاجات ورغبات السياح، عن طريق توسيع الخدمات السياحية والإستغلال العقلاني للمقومات السياحية، ما ينتج عن ذلك توفر فرص عمل جديدة، وزيادة في الدخل...الخ.[2]
- كذلك تعرف التنمية السياحية بأنها: وسيلة لتنمية الأقاليم والأماكن ذات الجذب السياحي، وخاصة الأقاليم التي تفتقر إلى مقومات اقتصادية مقارنة بما تملكه من مقومات سياحية، وهذا بهدف تحسين المستوى المعيشي للأفراد، مع مراعاة عدم تلويث البيئة.[3]

مما سبق يمكن تعريف التنمية السياحية بأنها القدرة والعمل على توفير كافة التسهيلات والخدمات السياحية للسياح، ما ينتج عنه نمو سياحي، وتوفير منصب شغل.

**ثانيا: أهداف التنمية السياحية.**

تسعى التنمية السياحية إلى تحقيق جملة من الأهداف، وهي كالتالي[4]:

1- العمل على تحقيق الزيادة المستمرة في الموارد السياحية للدولة.

2- تدعيم الإرتباط الإنتاجي بين قطاع السياحة، ومختلف القطاعات الأخرى.

---

[1] - أحمد خالدي، **السياسة الوطنية للتنمية السياحية في الجزائر**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد11، العدد1، د ت، ص60.

[2] - يزيد تقرارت، شهيناز صبيحي، **السياحة المستدامة كإستراتيجية لتحقيق التنمية السياحية بالمغرب دراسة تحليلية من 2000 إلى2017**، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد06، العدد02، 2019، ص267.

[3] - ايمان نعيمي، **التلوث البيئي كأحد عوائق تحقيق تنمية مستدامة**، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، المجلد09، العدد01، 2019، ص122.

[4] - المرجع نفسه، ص123.

3- السعي وراء التخلص من الآثار السلبية للسياحة، وتعظيم الآثار الإيجابية لها.

4- تهدف التنمية السياحية إلى تنمية البيئة، والمحافظة عليها، عن طريق الإعتناء أكثر بمناطق الجذب السياحي.

بالإضافة إلى[1]:

1- تحسين ميزان المدفوعات.

2- العمل على توفير فرص عمل، ما يؤدي إلى تحقيق التنمية الإقليمية.

3- توفير وضمان خدمات البنية التحتية.

4- رفع من مستويات الدخل.

5- رفع إيرادات الدولة من الضرائب.

6- ربط وتنمية وتعزيز العلاقات السياسية بين الحكومات في مختلف الدول السياحية.

## ثالثا: عناصر التنمية السياحية.

تتكون التنمية السياحية من خمسة عناصر أساسية، يمكن توضيحها فيما يلي[2]:

### 1- عناصر الجذب السياحي:

والتي تتمثل في العناصر الطبيعية: كأشكال السطح، والمناخ، والغابات، إضافة إلى عناصر أخرى من صنع الإنسان مثل: المنتزهات، المتاحف، والمواقع الأثرية التاريخية.

### 2- النقل:

ونقصد به الأنواع المختلفة للنقل: بري، بحري، جوي.

---

[1] - يمينة مفاتيح، **أثر الإبتكار السياحي على التنمية السياحية حالة إقليمي الأهقار بالجزائر ودوز بتونس**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2018، ص78.

[2] - محمد حشماوي، عماد بوقلاشي، **الاهتمام بالمورد البشري في القطاع السياحي كمدخل من مداخل تحقيق التنمية السياحية في الجزائر**، مجلة المناجر، العدد01، د ت، ص08.

**3-أماكن النوم (الإيواء):**

كالفنادق، والموتيلات، أو بيوت الضيافة، وشقق الإيجار.

**4-التسهيلات المساندة:**

كالإعلان السياحي، الإدارات السياحية، البنوك...الخ.

**5-خدمات البنية التحتية:**

كالمياه، الكهرباء، الغاز، الاتصالات، المطارات...الخ.

## المبحث الثالث: البيئة والتنمية المستدامة.

تعتبر البيئة الوسط أو المحيط الذي يعيش فيه الإنسان ويمارس مختلف نشاطاته فيها، فالواجب الحفاظ على مختلف عناصر ومقومات هذه البيئة، وحمايتها وحسن استخدامها لكي لا تعود عليه بالضرر مستقبلا، فكثرة النشاطات الإنسانية والبشرية على البيئة الطبيعية قد تؤدي وتتسبب في العديد من المشاكل كالتلوث مثلا وهذا ما يعيق مسار تحقيق التنمية المستدامة، التي تتطلب الحفاظ على البيئة وحمايتها بالدرجة الأولى، لتكون موردا مستداما لأجيال الحاضر والمستقبل.

نحاول من خلال هذا المبحث التعريف بالبيئة و أهميتها في المطلب الأول، ثم في المطلب الثاني التطرق إلى أقسام البيئة، أما المطلب الثالث فقد تناول أهم المشاكل البيئية في العالم، و أخيرا المطلب الرابع شمل دور البيئة في تحقيق التنمية المستدامة.

### المطلب الأول: تعريف البيئة وأهميتها.

تعددت واختلفت التعاريف المتعلقة بالبيئة نظرا لتنوع عناصرها وأشكالها وأقسامها.

**أولا: تعريف البيئة.**

## 1- البيئة لغة:

- ورد لفظ البيئة في القرآن الكريم في العديد من الآيات، منها قوله تعالى: «وكذلك مكنا ليوسف في الأرض يتبوأ منها حيث يشاء نصيب برحمتنا من نشاء ولا نضيع أجر المحسنين»[1].

وكذلك جاء في قوله تعال: « وبوأكم في الأرض تتخذون من سهولها قصورا»[2].

وأيضا قوله تعالى: «والذين تبوءو الدار والإيمان من قبلهم يحبون من هاجر إليهم»[3]

وقوله تعال:« وأوحينا إلى موسى وأخيه أن تبوءا لقومكما بمصر بيوتا واجعلوا بيوتكم قبلة وأقيموا الصلاة وبشر المؤمنين»[4].

-مفهوم البيئة في اللغة العربية: "يقال وأباءه منزلا وبوأه إياه وبوأه له وبوأه فيه بمعنى هيأه وأنزله ومكن له فيه" .[5]

فالبيئة بإختصار تام هي المنزل، الوسط، أو المحيط.

## 2- البيئة اصطلاحا:

-عرف المشرع الجزائري البيئة في المادة 4 من القانون 03-10 كالاتي: "تتكون البيئة من الموارد الطبيعية اللاحيوية والحيوية كالهواء والجو والماء والأرض وباطن الأرض والنبات والحيوان، بما في ذلك التراث الوراثي، وأشكال التفاعل بين هذه الموارد، وكذا الأماكن والمناظر والمعالم الطبيعية".[6]

---

[1]- سورة يوسف، الآية 56.

[2]- سورة الأعراف، الآية 74.

[3]- سورة الحشر، الآية 9.

[4]- سورة يونس، الآية 87.

[5]- يونس إبراهيم أحمد يونس، **البيئة والتشريعات البيئية**، ط 1، عمان : دار الحامد للنشر والتوزيع، 2008، ص 25.

[6]- المادة 04 من القانون رقم 03- 10 المؤرخ في 19 جويليه 2003، والمتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية، العدد 43، الصادرة في 20 جويلية 2003، ص10.

-أشار مؤتمر ستوكهولم عام 1972م إلى المفهوم الواسع للبيئة وقال بأنها: مجمل الموارد المادية والإجتماعية المتوفرة في زمان ومكان ما، بهدف تلبية حاجيات ورغبات الإنسان.[1]

-كما عرف الباحث" **ريكاردو ألهبر** "وهو مؤسس جمعية أصدقاء الطبيعة، ومدرس في كلية الآداب والعلوم البيولوجية في الجامعة الأمريكية في بيروت، في كتابه " طبيعة الإنسان" أنها: تلك العوامل المؤثرة على الكائنات الحية، والمحددة لنظام حياتها ما يشكل وحده ايكولوجية مترابطة.[2]

-أيضا يشير مفهوم البيئة إلى كل مكونات الطبيعة من إنسان، حيوان، نبات، وإلى كل ما يحيط بنا من أرض، هواء، ماء، تراب...الخ.[3]

-كما يعرف **المؤتمر الدولي للتعليم العام لمنظمة اليونيسكو** سنة 1968 البيئة بأنها: كل ما يتعدى ذات الإنسان أي كل ما يحيط بالإنسان بشكل مباشر وغير مباشر ومجمل النشاطات والمؤثرات التي يستجيب لها ويدركها عن طريق ما توفر له من وسائل اتصال. [4]

-كذلك تعرف البيئة بأنها: المحيط المادي الطبيعي، أي ماء، هواء، أرض، والمحيط المادي الصناعي أي مصنع، مزرعة محل تجاري والمحيط المعنوي كالإعتقادات والتقاليد، والأعراف.[5]

مما سبق يمكن الوصول إلى تعريف إجرائي حول البيئة والقول بأنها: المحيط او الوسط الذي يحي فيه الإنسان والكائنات الحية الأخرى ويمارس نشاطاته اليومية والحياتية فيها وبالتالي فهو يؤثر ويتأثر بهاته البيئة.

---

[1]- نجم العزاوي، عبد الله النقار، **إدارة البيئة**، ط 1، عمان: دار الميسرة للنشر والتوزيع، 2007، ص 94.

[2]- ابتسام سعيد الملكاوي، **جريمة تلويث البيئة**، ط 1، عمان : دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2008، ص28.

[3]- أيوب أبو دية، **البيئة في مئتي سؤال**، ط 1، بيروت : دار الفرابي للنشر والتوزيع، 2010، ص 13.

[4]- محي محمد مسعد، **الإتجاهات الحديثة في السياحة**، ط 1، الإسكندرية : المكتب الجامعي الحديث، 2009، ص13.

[5]- علي قابوسة، حمزة طيبي، **منظومة الإدارة البيئية السليمة والتنمية المستدامة في المناطق الريفية**، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، العدد4، 2014، ص178.

## ثانيا: أهمية البيئة.

تظهر أهمية البيئة بالنسبة للإنسان على النحو التالي[1]:

### 1- الأهمية العلمية والثقافية:

إن التبادل الذي يتناسب طردا بين بني البشر وبيئتهم له تأثير كبير على المقومات الوجدانية للإنسان، وكما يقال الإنسان ابن بيئته الطبيعية، حيث ينمو في مناخ يشكل مكوناته الثقافية، والإجتماعية، ومنه فحركته تعتمد كليا على طبيعة علاقته التي ترتبط ببيئته.

### 2- الأهمية الاقتصادية والعمرانية:

ترتبط العوامل الاقتصادية بالبيئة العمرانية حيث تعتمد فيها حياة الناس على الرخاء الاقتصادي في المدينة وعلى الحاجات الأساسية للمعاش اليومي في البداوة تبعا لمدى استغلال الموارد ونوعها من صناعية زراعية وتجارية لكونها المحدد الرئيس الذي يميز العلاقة بين البيئة والإنسان تماشيا مع العوامل الاقتصادية صعودا وهبوطا.

### 3-الأهمية الصحية:

يظهر تأثير البيئة على الإنسان من خلال الآثار الواضحة والبارزة التي يتركها على صحته، فالبيئة تحوي العديد من الأمراض التي تصيب السكان.

إضافة إلى ما سبق، فللبيئة أيضا أهمية من خلال:

1- للبيئة أثر بارز في تكوين الإنسان، ونشأته، وسلوكه وذكائه، فالإنسان إبن بيئته.
2- يتأثر الإنسان ببيئته من خلال العادات والتقاليد، وأيضا صفاته سواء الخمول، أو النشاط، إضافة إلى لونه، وطبائعه، خشونته، ونعومته.[2]

---

[1]- هشام بشير، **حماية البيئة في ضوء أحكام القانون الدولي الإنساني**، ط 1، القاهرة: المركز القومي للإصدارات القانونية، 2011، ص17، 18.

[2]- علي محمد يوسف المحمدي، **حماية البيئة في الشريعة الإسلامية**، مجلة مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، العدد 12، 2000، ص 182.

فالأمر الملاحظ هنا هو أن العلاقة بين الإنسان والبيئة هي علاقة تفاعل متبادل بينهما أي كل طرف يؤثر على الآخر.

**المطلب الثاني: أقسام ( مكونات ) البيئة.**

بما أن البيئة هي الوسط والمكان الذي يعيش فيه الإنسان، ويستمد كل مقومات حياته منها، فمن الضروري والواجب التأقلم مع مكونات هذه البيئة، واستحداث ما يحتاجه لضمان استمرار حياته.

فالبيئة تقسم إلى قسمين رئيسيين، وهما:

**أولا: البيئة الطبيعية Natural Environment**

وهي تشمل: التضاريس، المناخ، التربة، النباتات، والحيوانات الموجودة في محيط الإنسان، والتي ليس له دخلا في وجودها.[1]

**ثانيا: البيئة البشرية Human Environnement**

أو البيئة المستحدثة، والمقصود بها كل شيء يقوم به الإنسان ويشيده فوق بيئته الطبيعية، ولكن درجة إختلاف الإنسان من حيث الكثافة، السلالة، والدرجة العلمية، أدت إلى تنوع البيئات البشرية،[2] والتي تنقسم إلى[3]:

أ- **البيئة الاجتماعية Social environnement**

وتضم أنماط ومظاهر العلاقات الاجتماعية القائمة بين الأفراد والجماعات.

---

[1]- حليمة لطرش، **البيئة والتربية البيئية وأثرها على الموهبة والطفل الموهوب**، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، العدد16، 2012، ص318.

[2]- محمد نايف الصرايرة، عمر جوابه الملكاوي، **السياحة البيئية بين النظرية والتطبيق**، ط 1، عمان: مؤسسة الرواق للنشر والتوزيع، 2012، ص 19.

[3]- المرجع نفسه، ص19، 20.

ب -**البيئة الثقافية Cultural Environnement**

والمقصود بها الوسط الذي هيئه الإنسان لنفسه من منتجات مادية وغير مادية بهدف السيطرة على بيئته الطبيعية وخلق ظروف أخرى ملائمة وبعبارة أخرى هي تعبير عن أنماط السلوك المكتسب كالعادات التقاليد فنون قوانين...الخ

**المطلب الثالث: عرض لأهم المشاكل البيئية في العالم.**

تفاقمت المشكلات البيئية في العالم في القرن التاسع عشر مع بروز الصناعة وانتشارها بشكل واسع، والاستخدام السيئ واللاعقلاني لها من طرف الإنسان، حتى وصل الحد إلى حصول اختلال وتدهور في شتى الأنظمة البيئية، وفي مختلف مكوناتها.

**أولا: تعريف المشكلة البيئية.**

- تعني المشكلة البيئية التدهور الذي يحصل في النظام الإيكولوجي، ما يسبب أخطارا بيئية تضر بكل مظاهر الحياة على سطح الأرض.[1]
- كما تعرف أيضا المشكلة البيئية على أنها: العطب، أو العطل الذي يحصل على مستوى مكونات البيئة، أو نظامها، ما يؤدي إلى تعطيل مهمتها في إنماء الحياة، وعلى رأسها الإنسان.[2]

مما سبق يمكن القول بأن المشكلة البيئية هي كل معضلة يواجهها النظام البيئي، والتي تعود بالسلب على كل ما هو فوق سطح الأرض.

---

[1]- وليدة حدادي، **دور وسائل الإعلام في معالجة المشكلات البيئية ضمن استراتيجيات حماية البيئة دراسة في المحددات والمتطلبات**، حوليات جامعة الجزائر1، المجلد34، العدد02، 2020، ص343.

[2]- زينة بوسالم، **البيئة ومشكلاتها قراءة سوسيولوجية في المفهوم والأسباب**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد17، 2014، ص256.

**ثانيا: أسباب المشكلات البيئية**

تنتج المشكلات البيئية عن عاملين أساسيين: العامل الأول، هو العامل الطبيعي أي الكوارث الطبيعية والتي ليس للإنسان دخل فيها، أما العامل الثاني وهو العامل الإنساني، الناتج عن مختلف الأنشطة التي يقوم بها الإنسان فوق سطح الأرض[1].

يمكن إدراج العوامل المتسببة في المشاكل البيئية فيما يلي:[2]

1- كلما زاد النمو السكاني فوق سطح الأرض، كلما زاد الطلب على السلع والخدمات، ما يسبب زيادة في الأضرار البيئية.
2- عدم وضوح العلاقة بين الإنسان والبيئة، ما يؤدي إلى صعوبة إيجاد حلول مناسبة لها.
3- الإستعمال اللاعقلاني للتكنولوجيا في البيئة، إضافة إلى مخرجات عمليات التصنيع، كلها تتسبب في استنزاف الموارد الطبيعية، وانتشار تلوث الماء، الهواء، التربة...الخ.
4- رواج الصناعة وتنوع مواردها، التي تعتبر غريبة عن البيئة كونها لا تتحلل بسرعة.
5- استعمال الطرق الحديثة في الزراعة، كالأسمدة الكيميائية، والمبيدات الحشرية، ما يعود بالضرر على البيئة.

**ثالثا: أنواع المشكلات البيئية في العالم**

يمثل التلوث إحدى المعوقات التي تؤدي إلى إحداث تغيير في البيئة وما يحيط بها، من كائنات حية، وذلك بسبب تزايد أنشطة الإنسان اليومية فوق هذه البيئة، ما يؤدي إلى بروز بعض الموارد الدخيلة التي لا تتلاءم مع محيط الكائن الحي، ويؤدي إلى اختلاله[3].

---

[1]- زينة بوسالم، مرجع سابق، ص256.

[2]- المرجع نفسه، ص257.

[3]- مصطفى يوسف كافي، **السياحة البيئية المستدامة**، د ط، دمشق: دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، 2014، ص248.

يمكن ايجاز أنواع الملوثات فيما يلي[1]:

**1- تلوث البحار**

حيث أن السبب الرئيسي في زيادة حدة تلوث البحار هو الرواج الكبير للمصانع، وما تخلفه من أحماض، معادن، والأملاح، والزيوت...الخ.

2-**تلوث التربة:**

إن الاستعمال المفرط للمبيدات الكيميائية لمكافحة الآفات الزراعية، واستعمال الأسمدة الكيميائية، وفضلات المصانع، كلها تؤدي إلى تلوث التربة، ما يعود بالضرر على الإنسان، عن طريق المياه أو الحيوانات التي يتغذى منها.

3-**تلوث الهواء**: **Air pollution**

فمن أسباب تلوث الهواء والغلاف الجوي نجد تسرب أكسيد الكبريت، أكسيد النيتروجين، أكسيد الكربون، الناتجة عن بعض المصادر الصناعية، فالتقدم والتنمية عادة ما يكون له آثار سلبية، خاصة فيما إذا تعلق الأمر بصحة الإنسان، فقد يتسبب الهواء الملوث في الإصابة بأمراض الجهاز التنفسي.

4-**تلوث الماء**: **Water pollution**

حيث تعتبر المواد البترولية، والمواد المشعة، والمبيدات الحشرية، ومبيدات الأعشاب، والنفايات المنزلية والصلبة، ومواد التنظيف، والمعادن الثقيلة السامة، من أهم مسببات تلوث المياه، إضافة إلى ما يسببه استخراج النفط في تلوث البحار والشواطئ...الخ.

[1]- محمد الصرفي، **السياحة والبيئة**، ط 1، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي للنشر والتوزيع، 2007، ص ص93- 108.

**المطلب الرابع: دور البيئة في تحقيق التنمية المستدامة.**

تعتبر البيئة والتنمية المستدامة عنصران متلازمان، متكاملان، مترابطان، تجمعهما علاقة تأثير وتأثر، أو ما يسمى بالتفاعل المتبادل بينهما، فالبيئة المتوازنة الخالية من المشاكل، تساهم بشكل كبير في تحقيق التنمية المستدامة.

**أولا: تعريف التنمية المستدامة.**

- تعرف التنمية المستدامة بأنها: مجمل النشاطات والتغييرات التي يقوم بها الإنسان في محيطه، شرط الالتزام بعدم إلحاق الضرر بالموارد الطبيعية، أو تلويث البيئة، أي المحافظة على الموارد الطبيعية ما يضمن بقاءها واستمرارها لأجيال الحاضر والمستقبل.[1]
- كما يعرف تقرير" **برانتلاند Brantland** لسنة1997 التنمية المستدامة بأنها: العمل على توفير حاجيات الحاضر، دون المساس بحاجيات المستقبل.[2]
- وعرفها " **وليم رولكز W.Ruchelshaus** " مدير حماية البيئة الأمريكية، بأنها: عملية تهدف لتحقيق النمو الاقتصادي بما يتماشى مع القدرات البيئية، بدليل التكامل والتناسق الموجود بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة.[3]
- عرف المشرع الجزائري التنمية المستدامة في المادة 3 من القانون رقم 03-01 كالآتي: هي نمط من أنماط التنمية الهادفة إلى الحفاظ على البيئة و الموارد الطبيعية و ضمانها للأجيال المستقبلية [4]

---

[1]- أيمن سليمان مزاهرة، علي فالح شوابكة، **البيئة والمجتمع**، ط 2، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2011، ص254.

[2]- مصطفى يوسف كافي، **السياحة المستدامة السياحة الخضراء ودورها في معالجة ظاهرة البطالة**، مرجع سابق الذكر، ص36.

[3]- مطانيوس مخول، عدنان غانم، **نظم الإدارة البيئية ودورها في التنمية المستدامة**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد02، 2009، ص38.

[4]- المادة 3 من القانون رقم 03-01 المؤرخ في 17 فيفري 2003، والمتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة، الجريدة الرسمية، العدد 11 الصادرة في 19 فيفري 2003، ص5 .

مما سبق يمكن القول بأن التنمية المستدامة هي القيام والعمل على إحداث نمو اقتصادي في محيط الإنسان ولكن في الوقت نفسه الأخذ بعين الاعتبار ضرورة عدم إلحاق الضرر بالمحيط البيئي بمعنى ضمان التوازن بين مختلف الأبعاد وهذا ما يضمن تلبية حاجيات الحاضر دون المساس بحاجيات ورغبات الأجيال المستقبلية.

## ثانيا: خصائص التنمية المستدامة

تتمثل أهم سمات التنمية المستدامة في العناصر التالية:

1- تشمل التنمية المستدامة أبعادا كثيرة: كالبعد السياسي، الاقتصادي، الثقافي، الديني، الفني...الخ.
2- تساهم التنمية المساهمة في الحفاظ على الموارد الطبيعية، وكل الإعتبارات البيئية الأخرى، من أجل ضمان وجودها للأجيال المستقبلية.[1]
3- تقوم التنمية المستدامة بتلبية حاجيات الطبقات الأكثر فقرا، وبهذا فهي تهدف إلى الحد من الفقر العائلي.
4- تشابك وتداخل الأبعاد والعناصر الكمية، والنوعية، للتنمية المستدامة، لذلك يستحيل فصلها عن بعض.[2]

## ثالثا: أهداف التنمية المستدامة

تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، نذكر منها[3]:

---

[1]- علي قابوسة، حمزة طيبي، مرجع سابق، ص183.

[2]- محمد سمير عياد، **التنمية المستدامة والبيئة مقاربة لفهم العلاقة**، مجلة الحوار المتوسطي، العدد01، 2009، ص154.

[3]- بوحفص رواني، سليمان دحو، متطلبات تطوير مشروعات السياحة الصحراوية في ضوء أهداف SDGs، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد03، العدد01، 2019، ص457.

1- العمل على تحقيق حياة أفضل للسكان.

2- حماية البيئة الطبيعية.

3- زيادة وعي السكان بالمشكلات البيئية المحيطة بهم، وضرورة إيجاد حلول لها.

4- تحقيق الاستخدام العقلاني للموارد الطبيعية.

5- الربط بالتكنولوجيات الحديثة، بما يخدم المجتمع.

6- تحقيق النمو الاقتصادي.

**رابعا: علاقة البيئة بالتنمية المستدامة**

يمكن تلخيص العلاقة التي تربط البيئة بالتنمية المستدامة من خلال النقاط التالية:

1- إن البيئة والتنمية المستدامة تربطهما علاقة تكاملية ورابطة قوية، ويظهر ذلك من خلال أن المشكلات البيئية اليوم أصبحت تهدد التنمية وتعيقها، ما استلزم ربط الاقتصاد بالبيئة أثناء عملية صنع القرار، وسن القوانين، وذلك من أجل حماية البيئة، وضمان استدامتها.

2- تبرز العلاقة التفاعلية بين البيئة والتنمية المستدامة، من خلال أن أنماط التنمية تؤدي استنزاف الموارد الطبيعية التي تقوم عليها التنمية، كما أن تدهور البيئة من شأنه إعاقة التنمية.[1]

3- يظهر التكامل بين البيئة والتنمية المستدامة، باعتبار أن البيئة هي المخزون الطبيعي للموارد التي يعتمد عليها الإنسان، وأن التنمية هي أسلوب تسير وفقه المجتمعات بغية تحقيق الرفاهية.[2]

[1]- مليكة بوضياف، **إدارة السياسة البيئية في إطار التنمية المستديمة في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، 2006، ص45، 46

[2]- هدى عمارة، **البيئة والتنمية المستدامة تجربة الجزائر**، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، العدد12، 2017، ص511.

4- تكمن الصلة الوثيقة بين البيئة والتنمية المستدامة، بحكم أن البيئة تعتبر الوسط الذي يعيش فيه الإنسان ويستمد كل مقومات حياته منها، بما يشبع حاجاته، وذلك من خلال استخدام الموارد البيئية المتاحة، في إطار ما يعرف بعمليات التنمية.[1]

**المبحث الرابع: مناهج ومقتربات وأدوات التحليل**

يفرض التناول المفاهيمي والنظري والمنهجي للموضوع بعناصره: السياسة العامة، السياحة، والبيئة شرح المناهج، والمقتربات، والتقنيات البحثية(الأدوات)، التي تلائم وتتناسب مع هذا الموضوع، والمستخدمة في التحليل والاستنتاج، والانتقال من العام إلى الخاص، أو من الجزء إلى الكل.

سنحاول من خلال هذا المبحث، عرض مناهج التحليل المستعملة في البحث في المطلب الأول، أما المطلب الثاني خصصناه للحديث عن مقتربات التحليل، وأخيرا المطلب الثالث تضمن أدوات التحليل ( التقنيات البحثية)، مع الإشارة وشرح إلى كيفية استخدام، وتطبيق هذه المناهج والتقنيات والأدوات في بحثنا هذا.

**المطلب الأول: مناهج التحليل.**

إن موضوع البحث المتمثل في **دور السياسة السياحية في تنمية البيئة في الجزائر منذ 2000 -دراسة حالة مناطق التوسع السياحي-** لا يمكن تحديده، إلا بالاعتماد على مناهج ملائمة مع طبيعة الموضوع، وهي كالتالي:

[1]- سارة بن حفاف، **إشكالية العلاقة الجدلية بين حماية البيئة والتنمية المستدامة**، مجلة جيل الدراسات المقارنة مركز جيل البحث العلمي، العام الخامس، العدد10، 2020، ص41.

**أولا: المنهج التاريخي**

- يعرف المنهج التاريخي هو البحث والتقصي في أحداث الماضي، وربطها بمشكلات الحاضر، من أجل الوصول إلى المبادئ والقوانين العامة[1].

حيث تم في هذه الدراسة الاستعانة بالمنهج التاريخي، وذلك من خلال سرد لمختلف المخططات التنموية التي وضعتها الجزائر في المجال السياحي، بهدف فهم الظاهرة السياحية أكثر اليوم، كذلك تم الاستفادة من هذا المنهج من خلال عرض لمختلف الأحداث والوقائع التي طرأت على قطاع البيئة في الجزائر في فترات مختلفة، وتتبع وتحليل هذه الأحداث من أجل معرفة الواقع الحالي الذي يعيشه قطاعي السياحة والبيئة في الجزائر، فمن أجل فهم حاضر الظاهرة لا بد من معرفة ماضيها.

**ثانيا: المنهج الوصفي**

- يعرف المنهج الوصفي على أنه: أسلوب من أساليب التحليل، والذي يقوم على جمع معلومات وبيانات دقيقة وحقيقية حول ظاهرة ما خلال فترة زمنية محددة، بهدف الحصول على نتائج علمية دقيقة.[2]

فلقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي، لأنه يساعد على فهم الظاهرة محل الدراسة (الظاهرة السياحية) من جميع جوانبها، ووظائفها، ودورها، وآلياتها المعتمدة في تنمية وحماية البيئة، وتشخيص القطاع السياحي من أجل إعطاء صورة واضحة عنه، وبالتالي تقديم الحلول الكفيلة للنهوض به، كذلك فإن اختيار المنهج الوصفي باعتبار أن الظاهرة موضوع الدراسة تتطلب جمع معلومات ضرورية لوصف، وفهم، جوانب كثيرة من السياحة والبيئة، والعلاقة بينهما، كالتطور الذي مر به القطاع السياحي في الجزائر

[1]- محمد محمد الهادي، **أساليب إعداد وتوثيق البحوث العلمية**، ط 1، القاهرة: المكتبة الأكاديمية للنشر والتوزيع، 1995، ص104.

[2]- محمد عبيدات وآخرون، **منهجية البحث العلمي**، ط 2، عمان : دار وائل للنشر والتوزيع، 1999، ص46.

بتاريخ حوالي أكثر من 20 سنة، بالإضافة إلى الاعتماد على جمع المعلومات عن حالات محددة في السياحة، والبيئة، كالمناطق السياحية المحددة وكالتهيئة السياحية لمناطق ووجهات سياحية محددة، ومركبات سياحية مثلا، ولأن الحصول على هذه المعلومات توفره لنا فقط أدوات جمع المعلومات، التي نجدها فقط في المنهج الوصفي.

كما أن دراسة السياسة المسماة ب SDAT (المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2013- 2030)، وSNAT (المخطط الوطني لتهيئة الإقليم)، يستوجب توظيف المنهج الوصفي الذي يوظف تقنيات بحثية تساعد على وصف الظواهر، عن طريق تقديم معلومات عن الظاهرة المدروسة، ومن بين هذه التقنيات تقنية " دراسة الحالة " ، والتي يتم تعريفها كما يلي:

- دراسة الحالة هي تقنية تعتمد على التحليل المعمق لحالة محددة، أو عدد من الحالات، وذلك عبر تحديد مكانها، وزمانها، وموضوعها، بغية التعرف على الظاهرة، أو المشكلة، والإحاطة بجميع جوانبها.

فدراسة الحالة تستخدم بكثرة في دراسة المشكلات الإدارية، والسياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، ونتائجها قد تكون قابلة للتعميم [1].

وتم استخدام هذه التقنية في موضوعنا، من خلال عرض لمناطق التوسع السياحي في الجزائر (المحددة في SDAT )، كحالة أساسية لفهم السياسة السياحية في الجزائر، وكآلية لتنمية وترقية البيئة في الجزائر، وسوف نتبع خطوات هذه الطريقة وأدواتها لفهم مشكلة الدراسة، وللتأكد من الفرضية أو نفيها.

كذلك فإن تعدد متغيرات إشكالية دراستنا التي تتحدد بالسياسة السياحية، والسياسة البيئية، وعلاقة التفاعل المتبادل بينهما، لا يكفي المنهج الوصفي وتقنياته بدراستها، بل يتطلب الاعتماد على منهج ثاني أساسي في الدراسة، ألا وهو المنهج الجدلي.

---

[1]- أحمد لشهب، **محاضرات في المنهجية مقدمة لطلبة السنة أولى ماستر**، جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم التنظيم السياسي والإداري، سنة 2018.

**ثالثا: المنهج الجدلي.**

- يرتكز المنهج الجدلي على مبدأ أن كل الظواهر سواء كانت طبيعية، إنسانية، اقتصادية، أو سياسية في حالة ترابط، وتشابك، وتداخل مستمر، وتناقض، وصراع، وتفاعل داخلي دافع للحركة والتغيير، والارتقاء، والتقدم من حالة إلى حالة جديدة، ومن هنا توجد الظواهر أو الحقائق.[1]

وفي دراستنا هذه يظهر الجدل من خلال أن السياسة السياحية تؤثر وتتأثر، وتتفاعل إيجابا وسلبا، في وعلى البيئة، وبالمقابل فإن البيئة كذلك تؤثر وتتأثر، وتتفاعل إيجابا وسلبا، في وعلى السياحة، فهي علاقة تكامل، ترابط، تشابك، وتداخل، وتفاعل بين متغيرات الدراسة، وبمعنى أكثر دقة دراسة العلاقة التفاعلية والجدلية بين المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT، والمخطط الوطني لتهيئة الإقليم SNAT، ودراسة طبيعة وعلاقة التأثير والتأثر الإيجابي والسلبي بينهما، وهذا ما سنبرهن عليه وسنوضحه أكثر في دراستنا.

**المطلب الثاني: مقتربات التحليل.**

من أجل فهم موضوع الدراسة أكثر المعنون ب:" دور السياسة السياحية في تنمية البيئة في الجزائر منذ2000 –دراسة حالة مناطق التوسع السياحي- " ، والإجابة عن إشكاليته، نحاول التقرب أكثر من الظاهرتين السياحة، والبيئة، وذلك باعتماد مقترب ملائم لطبيعة هذا الموضوع، ألا وهو المقترب أو الإقتراب القانوني.

---

[1]- ماثيو جيدير، **منهجية البحث**، ترجمة : ملكة أبيض، دون بيانات النشر، ص93.

**أولا: الإقتراب القانوني**

يركز الإقتراب القانوني على دراسة الجوانب القانونية للظواهر، والمواقف، والعلاقات، ومدى التزامها بالقواعد المتعارف عليها، بمعنى آخر نسبة تطابق الفعل مع القاعدة القانونية، ومدى شرعية الفعل أو عدم شرعية ذلك.[1]

ولقد تم استخدام المقترب القانوني في الدراسة، وذلك بالاعتماد على النصوص القانونية التي أصدرتها الحكومة حول السياحة والبيئة، وذلك لفهم وتحديد المكانة التي تحتلها السياسة السياحية في تنمية، وترقية، وحماية البيئة في الجزائر، وأيضا لتوضيح الآليات القانونية التي تبنتها الدولة في سبيل حماية البيئة، وتحقيق التنمية المستدامة فيها.

ولفهم السياسة السياحية، والسياسة البيئية، يجب تحليل نصوص القوانين التي تنظمها، ومنه الوصول إلى استنتاج العلاقة بين الظاهرتين، وذلك من خلال تحليل الخطاب السياسي، والقانوني، في مجال السياحة، والبيئة، للتمكن من معرفة القوانين التي تنظم السياحة (المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT )، والبيئة(المخطط الوطني لتهيئة الإقليم SNAT ).

**المطلب الثالث: أدوات التحليل.**

تعتبر أدوات جمع المعلومات من بين الخطوات الأساسية والمهمة في البحث العلمي، فهي التي تساعد على اختيار فروض البحث، والتحقق منها، فموضوع دراستنا الموسوم ب:" **دور السياسة السياحية في تنمية البيئة في الجزائر منذ 2000 – دراسة حالة مناطق التوسع السياحي-** "، يستلزم ويقتضي توظيف أكثر من أداة تحليل وذلك حسب طبيعة الموضوع، وهي كالتالي:

---

[1]- محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي**، ط 1، الجزائر: الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، 1997، ص117.

**أولا: الإحصائيات.**

تساهم الإحصائيات على توضيح متغيرات الموضوع، وقد لجأنا إليه بحكم ما تقتضيه الدراسة من تحليل لبعض البيانات، والمعطيات الإحصائية الخاصة بالموضوع، خاصة فيما يتعلق بقياس أداء القطاع السياحي في الجزائر، وبالمنتوج السياحي وتسويقه، إضافة إلى عدد الفنادق، الأسرة، الغرف، والمطاعم، والتي يمكن اعتبارها مؤشر، ومقياس أساسي لفهم السياسة السياحية في الجزائر.

**ثالثا: تحليل المضمون**

- تحليل المضمون هو تحليل محتوى المواد المكتوبة والمسموعة، كالصحف، المجلات، الكتب، الأفلام، وبرامج التلفزيون، وذلك بوصفها كميا، فهو تقنية وصفية، يهتم بتحليل ودراسة الوثائق، هو يرتبط ارتباطا وثيقا بالبحوث التاريخية، كما أنه أداة للعبير عن الظواهر والأحداث، والكتابات التاريخية.[1]

وفي دراستنا هذه تم استخدام تحليل المضمون، من خلال الخطب والمواثيق السياحية، وكذا تحليل ما تضمنته السياسات السياحية والبيئية منذ الاستقلال في الجزائر، وأيضا تحليل مضمون المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT، والمخطط الوطني لتهيئة الإقليم SNAT، بهدف فهم ما جاء فيهما، وتفسيرهما، والوصول إلى معرفة حقائقهما.

[1]- أحمد بدر، **أصول البحث العلمي ومناهجه**، د ط، القاهرة : المكتبة الأكاديمية للنشر والتوزيع، د ت، ص346.

**خلاصة الفصل.**

نستخلص من خلال تطرقنا في الفصل الأول إلى توضيح بعض المفاهيم المتعلقة بالسياسة العامة، صنعها، وتحليلها، وبالسياحة، والتنمية السياحية، إضافة إلى مفهوم البيئة، وعلاقتها الوثيقة بالتنمية المستدامة، هذا في الإطار النظري ضف إلى ذلك الإطار المنهجي للدراسة، من مناهج، ومقتربات، وأدوات التحليل، نستخلص بأن السياسة العامة تعتبر من بين إحدى الأسس والركائز التي تصنع التوجهات الكبرى للدولة في جل المجالات والقطاعات، وذلك من أجل تحقيق أهداف ومقاصد النظام السياسي والمجتمع، عبر تحديد مشاكل المجتمع وتشخيصها، ومحاولة إيجاد الحلول المناسبة لها.

كما أن السياحة أصبح اليوم يطلق عليها صناعة القرن الواحد والعشرين، وذلك لأنها لم تصبح مجرد ظاهرة اجتماعية، أو قطاع ترفيهي فحسب، بل تعدت ذلك وأصبحت صناعة وطنية مهمة تدخل في مختلف مجالات الحياة اليومية، ولذلك وجب تطوير هذا القطاع والاهتمام به أكثر، كونه من أحد القطاعات الحيوية التي تساهم في عملية التنمية.

كذلك فإن البيئة ومكوناتها يعتبران مصدر كل الموارد، غير أن ما شهدته البيئة من مشاكل أدت إلى اختلال توازن النظام البيئي، وبالتالي إمكانية عدم تحقيق التنمية المستدامة والتي ترتبط ارتباط وثيق بالبيئة وتوازنها، وذلك لأن تحقيق حياة كريمة يتطلب توفر بيئة نظيفة، وحسن استغلال الموارد دون المساس بموارد الأجيال القادمة وحقهم في إطار ما يسمى بالتنمية المستدامة.

# الفصل الثاني

# السياسة السياحية في الجزائر في ظل

# المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية

# SDAT 2030

## مقدمة الفصل

تمتلك الجزائر العديد من المقومات الطبيعية، البشرية والإمكانيات المادية الهائلة الفريدة من نوعها، مما يؤهلها لأن تكون بلدا سياحيا يقصده السياح الأجانب والمحليين، لذلك بدأت الدولة تعطي أهمية للقطاع السياحي في الجزائر منذ الاستقلال.

ولكن رغم كل هذه المؤهلات السياحية التي تملكها الجزائر إلا أنها لم ترق إلى المستوى المطلوب مقارنة بالدول المجاورة، كتونس، والمغرب ولم تحقق الأهداف المرجوة منها، وذلك راجع إلى الاستغلال السيئ لهذه الموارد، إضافة إلى عدة مشاكل ومعوقات أخرى حالت دون تحقيق التنمية السياحية.

وبناءا على ذلك تسعى الجزائر إلى إعادة بناء قطاعها السياحي، ومحاولة إعطاءه مكانة في السوق السياحية الوطنية و الدولية، وعصرنته والارتقاء به، وذلك من خلال إعداد استراتيجية سياحية جديدة تحت مسمى المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2025 المعدل إلى 2030، والذي ينهض بالقطاع السياحي ويحقق تنمية سياحية مستدامة.

فما هي التصورات التي تضمنتها السياسات الجديدة التي انتهجتها الدولة في ظل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2030.

سيتم من خلال هذا الفصل التطرق إلى:

**المبحث الأول:** السياسة السياحية في الجزائر قبل 2013.

**المبحث الثاني:** السياحة في الجزائر من 2000 إلى 2013.

**المبحث الثالث:** استراتيجية التنمية السياحية الجديدة في الجزائر(المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2030).

**المبحث الرابع:** تنفيذ المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2030 ونتائجه (آثاره).

## المبحث الأول: السياسة السياحية في الجزائر قبل2013

تزخر الجزائر بمقومات وإمكانيات سياحية هائلة التي تعتبر أساس العرض السياحي، وأساس تطور النشاط السياحي، إضافة إلى المرافق (الموارد المادية) أي المركبات والفنادق، والتي من شأنها تحسين وتنمية القطاع السياحي الجزائري، إن تم استغلالها بشكل عقلاني ومدروس، ومن أجل إبراز دور السياحة في التنمية الوطنية، وتحديد المكانة التي أعطيت للقطاع السياحي ضمن استراتيجية التنمية الوطنية، قامت الدولة الجزائرية ببرمجة عدة مخططات تنموية قصد إعادة بناء وهيكلة القطاع السياحي الجزائري وتطويره.

نحاول من خلال هذا المبحث التعرف على الإمكانيات والمقومات السياحية التي تتمتع بها الجزائر في المطلب الأول، أما في المطلب الثاني يكون فيه الحديث عن السياسة السياحية في الجزائر قبل وبعد الاستقلال (المخططات التنموية)، ثم في المطلب الثالث والأخير خصصناه لعرض السياسة السياحية في الجزائر في ظل الانتقال إلى اقتصاد السوق 1990 – 2000.

### المطلب الأول: الإمكانيات والمقومات السياحية في الجزائر.

تتميز الجزائر بثروات طبيعية وحضرية، وإمكانات مادية جد متنوعة ملائمة لإقامة صناعة سياحية، الأمر الذي يؤدي بالجزائر إلى تصنيفها بلدا سياحيا بامتياز، وقبلة السياح الأجانب و المحليين من مختلف الفئات والجنسيات والبلدان.

#### أولا: المقومات الطبيعية.

#### 1 – الموقع والمناخ

تقع الجزائر شمال إفريقيا، يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط، ومن الشرق تونس وليبيا، ومن الغرب المغرب الأقصى وموريتانيا، وأخيرا من الجنوب مالي والنيجر، وتبلغ مساحتها 2381741 كلم$^2$، وعدد سكانها وصل إلى 43.9 مليون نسمة سنة 2020.

أما عن المناخ، فالجزائر تمتاز بثلاثة أنواع من المناخ:

**- مناخ متوسطي:** ويمتد من الشرق إلى الغرب، يمتاز بدرجة حرارة متوسطة تقارب 18 درجة في الأشهر ما بين أكتوبر وأفريل، أما في شهر جويلية وأوت تصل إلى 30 درجة فأكثر.

**- مناخ شبه قاري في مناطق الهضاب العليا:** يتميز بموسم طويل وبارد تصل فيه درجة الحرارة إلى 5 أو أقل، وذلك خلال شهر أكتوبر إلى ماي، أما في باقي أشهر السنة تصل الحرارة إلى أكثر من 30 درجة.

**- مناخ صحراوي:** يتصف بموسم طويل وجاف من ماي إلى سبتمبر، وتصل فيه الحرارة إلى أكثر من 40 درجة، أما في باقي أيام السنة فيتميز بمناخ متوسطي ودافئ.[1]

**2 - الساحل الجزائري:**

يبلغ طول الساحل الجزائري 1200 كلم، يحوي عدة فضاءات سياحية ومناطق سياحية أهمها: القالة، تيقزيرت، سيدي فرج، تنس، بني صاف...الخ.

**3 – المناطق الصحراوية:**

حيث تبلغ مساحة الصحراء حوالي 2 مليون كلم$^2$، موزعة على 14 منطقة صحراوية وهي: تمنراست، تندوف، ورقلة، غرداية، أدرار، البيض، إليزي، الأغواط، الوادي، بسكرة والنعامة.

**4 – المناطق الجبلية:**

فالجزائر تزخر بسلسلتي الأطلس التلي، والأطلس الصحراوي، والتي تعطي فرص الاكتشاف والصيد، إضافة إلى بعض المرتفعات كالشريعة وتيكجدة.

---

[1]- السعيد بن لخضر، صورية شنبي، **مقومات ومؤشرات التنمية السياحية في الجزائر وبعض الدول المجاورة المنافسة لها (تونس – المغرب)**، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، العدد 03، مارس 2018، ص 25.

**5 – المحطات المعدنية:**

تحوي الجزائر على 202 منبع للمياه المعدنية من أهمها: حمام ريغة بعين الدفلى، حمام بوحنيفية بمعسكر، حمام قرقور بسطيف، حمام الصالحين ببسكرة، حمام ذباغ وشلالة بقالمة وغيرها.[1]

**ثانيا: المقومات الحضارية والتاريخية والثقافية.**

تحوز الجزائر على مواقع أثرية وتاريخية متنوعة أهمها[2]:

**1 – موقع التاسيلي:** يعود تاريخه إلى 6000 سنة قبل الميلاد.

**2 – حي القصبة:** شيد في القرن 16 من قبل العثمانيين، يتميز بشوارع ضيقة، وكثرة المساجد.

**3 – وادي ميزاب:** والمتواجد بغرداية.

**4 – موقع تيمقاد:** متواجد بباتنة، يعود تاريخه إلى 100 م.

**5 – قلعة بني حماد:** تحوي العديد من الآثار الرومانية، والكنوز، والمعالم الأثرية.

**6 – مسجد كتشاوة:** فهو متواجد بالعاصمة، ويعود تاريخه إلى أكثر من 4 قرون، وأيضا مسجد المرابطين.

كذلك نجد الموروث الثقافي والشعبي، والمتمثل في العادات والتقاليد، كاختلاق طريقة العيش والملبس والمأكولات، أيضا الصناعات التقليدية كالحلي مثلا.

---

[1] - يمينة مفاتيح، محمد حمزة بن قرينة، **واقع السياحة في الجزائر للفترة بين 1990 – 2014**، مجلة الدراسات الإقتصادية الكمية، العدد 03، 2017، ص 166.

[2] - نوال خنتار، عبد الله قلش، مرجع سابق، ص 199.

فبالإضافة إلى المعالم التاريخية، تملك الجزائر سلسلة من المتاحف أهمها[1]:

**1 – متحف سيرتا:** هو من أقدم المتاحف بالجزائر، يحوي العديد من المواقع الأثرية التي اكتشفت بقسنطينة، والتي تقدر ب 14 ألف قطعة.

**2 – متحف الباردو:** هو تحفة فنية ومعمارية بطرازها الأندلسي والعثماني.

**3 – المتحف الوطني زبانة:** متواجد بمدينة وهران، يضم حفريات عن عصر ما قبل التاريخ، وعن علوم الطبيعة، وعن أصول الشعوب.

**4 – المتحف الوطني للجهاد:** مقره الجزائر العاصمة، يحوي على آثار عن الثورة التحريرية.

**5 – المتحف الوطني للفنون الجميلة:** متواجد بالعاصمة، معروضاته تشمل الرسم والنحت.

**6 – متحف تيمقاد:** يتواجد بباتنة، يضم آثار قديمة مثل النقود، الأسلحة، التماثيل.

**7 – متحف هيبون:** مقره عنابة، يحتوي على آثار قديمة خاصة بتاريخ هذه المدينة النوميدية الرومانية.

مما سبق نستنتج بأن الإمكانيات الطبيعية، الحضارية، التاريخية والثقافية، تساهم في تطوير النشاط السياحي إذا تم استغلالها بشكل عقلاني، والمحافظة عليها

**ثالثا: الموارد المادية (الهياكل القاعدية)**

تمتلك الجزائر هياكل قاعدية هامة، والتي تتمثل في:

[1] - فرح رواقات، مرجع سابق، ص77.

**1 – النقل:**

**أ – شبكة الطرقات:**

حيث يصل طول شبكة الطرقات في الجزائر إلى 109.452 كلم، تتركز بكثرة في المنطقة الشمالية للبلاد، وتضم:

- طرق وطنية تقدر بحوالي 28.275 كلم.
- طرق ولائية بطول 23.926 كلم.
- طرق بلدية بطول 57.251 كلم.

**ب - شبكة السكة الحديدية:**

يبلغ طول السكة الحديدية في الجزائر حوالي 4.500 كلم، تغطي مئتي محطة مرتكزة في شمال البلاد، وتشمل هذه الشبكة:

- 1.435 كلم طريق عادي.
- 1.055 كلم طريق ضيق.
- 305 كلم طريق مزدوج.
- 299 كلم طريق مكهربة.[1]

**ج – شبكات الترامواي:**

دشنت هذه الشبكة في الجزائر العاصمة سنة 2011 م كأول شبكة ترامواي بالجزائر بطول23 كلم، و38 محطة، ليصل بعدها إلى ولاية وهران التي حازت على خط طوله 19 كلم، و32 محطة، ثم الانتقال إلى شرق البلاد قسنطينة، حيث بلغ طوله هناك 7.2 كلم،

---

[1] - سميرة عميش، **دور استراتيجية الترويج في تكييف وتحسين الطلب السياحي الجزائري مع مستوى الخدمات السياحية المتاحة خلال الفترة 1995 – 2015**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف 1، سنة 2015، ص 154، 155.

و10 محطات، إضافة إلى عدة ورشات قيد الإنجاز في عدة ولايات، مثل: عنابة، سطيف، باتنة، ورقلة، سيدي بلعباس ومستغانم.

**د – شبكة الميترو:**

يمتد على مسافة 13 كلم، تربط بين البريد المركزي والحراش عبر عدة محطات، كما تتواصل الأشغال من أجل ربطه بمطار الجزائر على مسافة 9 كلم، أما عن آفاقه فمن الممكن أن يصل إلى 55 كلم بحلول 2025م.[1]

**هـ – النقل الجوي:**

حيث تحتوي الجزائر على 53 مطار موزع على كافة أنحاء التراب الوطني، فنجد بأن هناك 13 مطار دولي، و8 مطارات وطنية، بالإضافة إلى 14 مطار جهوي، و19 مطار للاستعمال المحدود.[2]

**و - النقل البحري:**

فالجزائر لديها11 ميناء تجاري متموقعين في: الجزائر، وهران، عنابة، سكيكدة، أرزيو، بجاية، مستغانم، الغزوات، جيجل، تنس، ودلس، إضافة إلى موانئ أخرى خاصة بالصيد والنزهة، والتي تعمل على إيصال الركاب إلى شواطئ فرنسا، اسبانيا، وإيطاليا، وهذا فيما يخص الرحلات الدولية، أما داخليا فنجد تلك الرحلات التي تربط الجزائر العاصمة ببجاية مثلا، إضافة إلى سفن نقل البضائع نحو كل بقاع العالم[3]

---

[1] - مروان صحراوي، **تقييم مساهمة عناصر المزيج التسويقي في اختيار الوجهة السياحية حالة السياحة الحموية في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، سنة 2017، ص 202.

[2] - محمد شاعة، علاء الدين يوسفي، **التنمية السياحية في الجزائر أية تدابير لأية حلول؟**، مجلة الناقد للدراسات السياسية، المجلد 03، العدد 01، 2019، ص 42.

[3] - بسمة كحول، **دور السياحة الصحراوية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة بالجزائر حالة الحظيرة الوطنية الأهقار بتمنراست**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف 1، سنة 2018، ص 86.

**2 – شبكة الاتصالات:**

تحتوي الجزائر على شبكة اتصالات بطول 15000 كلم، من خطوط الألياف البصرية، و22000 كلم من الخطوط الهرتيزية، و50 محطة أرضية، وخطوط دولية مع كل من فرنسا ، اسبانيا، إيطاليا، تونس، المغرب، وليبيا.

كذلك تمتلك الجزائر ثلاث متعاملين، وهم:

* جازي جي أس إم (Djezzy GSM): فرع أوراسكوم للإتصالات المصرية، مشغل شبكة الجزائر للمحمول، حيث وصل عدد المشتركين إلى أكثر من 15 مليون مشترك سنة 2010، وبتغطية شبكية ل93% من السكان عبر 48 ولاية جزائرية.

* اتصالات الجزائر للهاتف المحمول موبيليس:( Algerie Telecom mobile mobilis)

تأسست سنة2003، وتعتبر ثاني شبكة للهاتف المحمول في الجزائر، وفرع من المؤسسة العمومية اتصالات الجزائر، ونحو أكثر من 110 وكالة تجارية، و52000 نقطة بيع، وما يقارب 11 مليون زبون سنة 2011.

* نجمة (Nedjma):

هي تابعة للشركة الوطنية للإتصالات الكويتية، وهي تعمل في الجزائر، عدد مشتركيها وصل إلى 8.245 مليون مشترك، فهي ثالث شبكة بعد موبيليس.[1]

ومنه فشبكة الاتصالات المتطورة من شأنها أن تساهم في التنمية السياحية، وإحدى دعائم نمو النشاط السياحي.

**3 – طاقات الإيواء والاستقبال**

فالجزائر تمتلك قدرات استقباليه متنوعة وتشمل: الفنادق بكل درجاتها وأنواعها، فنادق القطاع العام والخاص، إضافة إلى المركبات السياحية، والمجتمعات، ولكن المشكل هو أنه أغلب

---

[1] - فرح رواقات، مرجع سابق، ص 81، 82.

هذه المرافق متواجدة في الشمال، وجودة خدماتها محدودة ولا تلبي الطلب السياحي محليا ودوليا، هذا ما يعرقل مسار التنمية السياحية.[1]

ومنه نستطيع القول بأن أول شيء يبحث عنه السائح هو الإيواء الذي هو مؤشر يقاس به مدى تقدم السياحة أو تأخرها في ذلك البلد، ولذلك فإنه لمن الواجب واللازم زيادة في نسبة قدرات الإيواء لإستقبال السياح في غير مناطق الشمال، ما يساهم في إحداث توازن في كل الوطن، وهذا ما يؤدي في الأخير إلى تحقيق تنمية سياحية شاملة ومستدامة، و ذلك ما يتم ذكره بالتفصيل في المبحث المتضمن مؤشرات ومعوقات التنمية السياحية في الجزائر.

**المطلب الثاني: السياسة السياحية في الجزائر قبل وبعد الاستقلال**

عرفت الجزائر خلال مرحلة قبل وبعد الاستقلال اهتماما كبيرا من قبل السياح، نظرا للإمكانيات الهائلة التي تزخر بها، ولكن ومنذ الاستقلال شهدت الجزائر عدة تغييرات سواء من الناحية السياسية، أو الناحية الاجتماعية، وخاصة الاقتصادية منها، من خلال الاقتصاد المنهك والهش الذي سببه الاستعمار الذي دام قرابة 132 سنة، هذا ما دفع بالدولة الجزائرية إلى تبني مجموعة من المخططات التنموية، في سبيل النهوض بالقطاع السياحي المنهك آنذاك.

**أولا: وضعية السياحة قبل الاستقلال**

ترجع البوادر الأولى للنشاط السياحي في الجزائر إلى سنة 1897 وهي سنة تأسيس

« اللجنة الشتوية للسياحة»، والتي عملت على جلب عدد كبير من السواح الأجانب لزيارة الصحراء الجزائرية، إضافة إلى هيئات أخرى أنشأتها السلطات الاستعمارية، كالنقابة السياحية المتمركزة في مدينة وهران سنة 1914، وأيضا النقابة السياحية في مدينة قسنطينة سنة 1916، وكذلك قامت بإنشاء لجنة سياحية تتكفل بحل مشاكل السواح، وبعدها في سنة

---

[1] - زهير بوعكريف، **التسويق السياحي ودوره في تفعيل قطاع السياحة دراسة حالة الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، سنة 2012، ص 126، 127.

1919 تشكلت اتحادية النقابات السياحية، حيث ضمت عشرين نقابة سياحية، وفي نفس السنة تم إنشاء الاتحادية الفندقية بالجزائر.

أيضا عرفت سنة 1928 إنشاء ما يسمى بالقرض الفندقي من أجل تقديم قروض للمهتمين بالمجال السياحي، وأخيرا في سنة 1931 أنشأت ما يسمى بالديوان الوطني للعمل الاقتصادي والسياحي.

وبما أن الجزائر تتوفر على قدرات وإمكانيات سياحية معتبرة فقد قدر عدد السياح سنة 1950 ب 150 ألف سائح، ولكن سرعان ما عرف هذا العدد تراجعا وذلك بسبب حرب التحرير. [1]

وعند الاستقلال مباشرة، ورثت الجزائر طاقات إيواء قدرت ب 5922 سرير، موزعة كالتالي:

**الجدول رقم (1): سعة الإيواء الموروثة عن العهد الاستعماري.[2]**

| نوع السياحة | الحضرية | الصحراوية | الشاطئية | المناخية | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|
| عدد الأسرة | 2377 | 486 | 2969 | 90 | 5922 |
| النسب المئوية | 40 | 08 | 50 | 02 | 100 |

نلاحظ من خلال الجدول أن الإيواء السياحي ارتكز في السياحة الشاطئية بنسبة50%، وتليها السياحة الحضرية، ثم الصحراوية، وأخيرا المناخية، فهذه النسب ليست ثابتة وتتغير حسب نوعية الزبائن وما يقصدونه.

## ثانيا: وضعية السياحة بعد الاستقلال (1962 – 1989 )

### 1 – السياحة غداة الاستقلال

---

[1] - نسيبة سماعيني، **دور السياحة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، سنة 2014، ص 64، 65.

[2] - المرجع نفسه، ص 66.

ونميز فيها مرحلتين[1]:

**أ – المرحلة الأولى: السياحة في الجزائر قبل صدور ميثاق السياحة سنة 1966**

ورثت الجزائر بعد الاستقلال سياحة هشة، عاجزة تماما على تلبية الطلب السياحي بالرغم من امتلاكها إمكانيات و ثرواث سياحية عديدة وهائلة، والسبب في ذلك هو أن الدولة الجزائرية بعد الاستقلال ركزت اهتمامها على قطاعات أخرى، كالصناعة، الفلاحة، الصحة، التعليم، وأهملت السياحة نظرا لقلة الموارد المالية، كون الدولة الجزائرية مستقلة حديثا.

وعلى الرغم من ذلك، فقد تم وضع برنامج سنة 1962 إلى 1966، يهدف أساسا إلى تهيئة مناطق التوسع السياحي.

كما قامت الدولة الجزائرية بإنشاء الديوان الوطني الجزائري للسياحة، وإنشاء وزارة السياحة سنة 1963.

**ب – المرحلة الثانية: السياحة في الجزائر بعد صدور ميثاق السياحة سنة 1966**

فبعد صدور ميثاق السياحة في 26 مارس 1966، بدأ الاهتمام الفعلي من طرف الدولة الجزائرية بالقطاع السياحي، حيث تضمن هذا الميثاق تحديد التوجيهات الأساسية للسياحة الجزائرية، وهي كالتالي:

- دفعت حاجة الجزائر للموارد المالية بغية تمويل برامج التنمية، إلى توجيه النشاط السياحي نحو السياحة الخارجية، من أجل جلب العملة الصعبة.

- العمل على توفير مناصب شغل، من خلال توسيع هياكل القطاع السياحي.

- تأهيل اليد العاملة في القطاع السياحي، من خلال إنشاء مراكز خاصة بالتكوين السياحي، والفندقي.

---

[1] - لحبيب بلية، **تطور السياسة السياحية في الجزائر**، اليوم الدراسي الموسوم ب السياحة كمورد استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، يوم 30 نوفمبر 2016، ص ص 4 – 6.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف، تم وضع استراتيجية لتطوير السياحة عبر:

- إصلاح جل المرافق السياحية في الشواطئ، المناطق السياحية، الجبلية، والريفية.
- تسهيل عمليات الدخول عبر الحدود، والمطارات.
- إنشاء الوكالات السياحية داخل الوطن وخارجه، بغية تسويق المنتج السياحي الجزائري.
- تطوير ما يعرف بالصناعة الفندقية، بما يتماشى ورغبات السياح الأجانب.
- بناء هياكل لتكوين الإطارات في القطاع السياحي.

## 2 - السياسة السياحية في الجزائر من خلال المخططات التنموية

تبنت الجزائر منذ استقلالها عدة مخططات وطنية من أجل النهوض وإعادة بناء القطاع السياحي المنهك الذي خلفه الاستعمار، وهي كالتالي:

### أ – المخطط الثلاثي 1967 – 1969

لم تحض السياحة باهتمام كبير من قبل سلطات الدولة الجزائرية، بدليل أنه تم تخصيص مبلغ مالي للسياحة يقدر ب 285 مليون دج ما يعادل 2.5 من الميزانية العامة للدولة من مجموع 11 مليار دج لتمويل باقي المجالات[1]، وهذا ما سيوضحه الجدول التالي:

**الجدول رقم (2): تقسيم الميزانية العامة للمخطط الثلاثي على مختلف القطاعات[2]**

| القطاعات | المبالغ (مليون دج) | النسب المئوية |
|---|---|---|
| الصناعة | 5460 | %49.27 |
| الزراعة | 1869 | %16.86 |
| المرافق الأساسية | 1074 | %09.69 |
| التعليم والتكوين | 1029 | %09.28 |

[1] - محمد بويهي، **مسار السياسة السياحية في الجزائر**، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 07، 2012، ص 65.

[2] - المرجع نفسه، نفس الصفحة.

| | | |
|---|---|---|
| المرافق الاجتماعية | 708 | %06.38 |
| السياحة | 285 | %02.57 |
| التجهيز الإداري | 441 | %03.97 |
| قطاعات أخرى | 215 | %01.94 |
| المجموع | 11018 | %100 |

من خلال الجدول نلاحظ بأن قطاع الصناعة ترأس جميع القطاعات، وذلك لأن اهتمام الدولة آنذاك كان منصبا بدرجة كبيرة على الصناعة، وإنشاء المصانع.

أما فيما يخص السياحة، فكانت مرتبة تقريبا في الأخير بحصة 2.57% أي ما يعادل 285 مليون من المجموع الكلي، والذي يمثل11 مليار دج، وهذا جد ضئيل ولا يكفي بالغرض في تطوير القطاع السياحي.

ففي هذا المخطط اعتبرت الصناعة والزراعة قطاعين أساسيين، والسياحة قطاع ثانوي.

كان الهدف الرئيسي لهذا المخطط هو رفع قدرات الاستقبال، وإنشاء 11308 سرير، ولكن بسبب نقص ميزانية الدولة لم يتم تحقيق الأهداف المرجوة على أرض الواقع، والميزانية التي كانت مخصصة غطت فقط 2576 سرير تم توزيعها على محطات شاطئية: موريتي، زرالدة، وتيبازة، وأخرى صحراوية[1]. وفيما يلي توضيح لذلك:

**الجدول رقم (3): حصيلة وإنجازات برنامج المخطط الثلاثي 1967 – 1969** [2]

| العمليات | عدد الأسرة المبرمجة | النسبة المئوية | عدد الأسرة المنجزة | النسبة المئوية | العجز | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | عدد الأسرة | النسبة المئوية |
| محطات شاطئية | 6766 | 51.7 | 2406 | 35.5 | 4360 | 64.5 |

[1] - عامر بوالعينين، **التنمية السياحية وآفاق تطويرها بالمدن الساحلية حالة مدينة القل**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تسيير التقنيات الحضرية، معهد تسيير التقنيات الحضرية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، سنة 2015، ص 32.

[2] - المرجع نفسه، ص 33.

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| محطات حضارية | 1650 | 12.6 | 254 | 15.4 | 1396 | 84.6 |
| محطات صحراوية | 1818 | 13.9 | 286 | 15.7 | 1532 | 84.3 |
| حمامات معدنية | 2847 | 21.8 | 00 | 00 | 2847 | 76.2 |
| المجموع | 13081 | 100 | 2946 | 22.5 | 10135 | 77.5 |

ما يلاحظ من خلال الجدول أن هناك عجز فادح فيما يخص انجاز الأسرة، والذي قدر ب 10135 سرير ما يعادل 77.5 وهذا راجع إلى عدة أسباب من بينها:

- سوء التسيير.
- انعدام الرقابة.
- ضعف قدرات الإنجاز.

**ب – المخطط الرباعي الأول 1970 – 1973**

هو ثاني مخطط تشهده الجزائر منذ الاستقلال، حيث يهدف إلى العمل على زيادة قدرات الإيواء وبناء مرافق وهياكل سياحية موجهة للسياحة الخارجية، تصل إلى 35000 سرير في نهاية هذا المخطط، ولتحقيق ذلك تم رصد ميزانية قدرها 700 مليون دج ما يعادل نسبة 2.5% من مجموع الاستثمارات المقدرة بحوالي28 مليون دينار جزائري[1]. وفيما يلي جدول يوضح توزيع الاستثمارات على مختلف القطاعات خلال هذا المخطط.

[1] - عبد القادر شلالي، **الواقع السياحي في الجزائر وآفاق النهوض به مطلع 2025**، الملتقى العلمي الوطني حول السياحة في الجزائر واقع وآفاق، معهد العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي آكلي محند أولحاج البويرة، يومي 11 – 12 ماي 2010، ص7،8.

**الجدول رقم(4): توزيع الاستثمارات على مختلف القطاعات خلال المخطط الرباعي الأول**[1]

| القطاعات التنموية | المبلغ المخصص لها | النسب المئوية |
|---|---|---|
| الصناعة | 12400 | 40 |
| الزراعة | 4140 | 15 |
| الهياكل الأساسية | 2307 | 08 |
| السكن | 1520 | 05 |
| التربية | 2718 | 10 |
| السياحة | 700 | 02.5 |
| التكوين | 585 | 02 |
| الضمان الاجتماعي | 934 | 03.5 |
| الإدارة | 870 | 03.2 |
| متفرقات | 800 | 03 |
| النقل | 760 | 03.1 |
| المجموع | 27736 | 100 |

من خلال الجدول نلاحظ أن القطاع السياحي احتل المركز الوسط مقارنة بمرتبته في المخطط الثلاثي، نظرا لزيادة الغلاف المالي المخصص له، ولكن رغم ذلك فقد بقي مهمشا بدليل أنه تم تخصيص 700 مليون دج ما يعادل 2.5 من مجموع المبالغ الموزعة على مختلف القطاعات الخاصة بهذا المخطط، وبقي دائما الاهتمام منصبا على القطاع الصناعي بالدرجة الأولى بنسبة 40% من إجمالي الاستثمارات.

### ج – المخطط الرباعي الثاني 1974 – 1977

في هذه المرحلة تم تخصيص غلاف مالي قدر ب110236 مليون دج لتمويل الاستثمارات في شتى القطاعات، وهذه الزيادة كانت كنتيجة لزيادة حجم الميزانية العامة التي تحسنت

[1] - عبد القادر شلالي، مرجع سابق، ص 7، 8.

بسبب تحسن مداخيل البترول[1]. وفيما يلي توضيح لكيفية تقسيم مختلف الاعتمادات على شتى القطاعات خلال هذا المخطط.

**الجدول رقم(5): توزيع الاستثمارات على مختلف القطاعات خلال المخطط الرباعي الثاني[2]**

| القطاعات | المبالغ المخصصة | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| الصناعة | 48000 | 43.5 |
| الزراعة | 12005 | 10.9 |
| المياه (الري) | 4600 | 4.2 |
| السياحة | 1500 | 1.4 |
| الصيد | 155 | 0.1 |
| البنية الاقتصادية | 15500 | 14.1 |
| التربية والتكوين | 9947 | 9 |
| الشؤون الاجتماعية | 14610 | 13.3 |
| الإدارة | 1399 | 1.3 |
| دراسات مختلفة | 2520 | 2.3 |
| المجموع | 110236 | 100 |

الملاحظ من خلال الجدول السابق أن نسبة وحصة القطاع السياحي في هذا المخطط قد تدهورت وتراجعت مقارنة بالمخطط الرباعي الأول، فقد كانت النسبة في الرباعي الأول 2.5%، وانخفضت في المخطط الرباعي الثاني إلى1.4% من مجموع الاستثمارات المخصصة خلال هذا المخطط، ودائما بقي اهتمام الدولة منصبا على القطاع الصناعي هذا من جانب، من جانب آخر كان مقرر ومبرمج الوصول إلى 25000 سرير خلال هذا

[1] - محمد يونسي، **سبل دعم القطاع السياحي من خلال الاستثمار الوطني والأجنبي في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2016، ص 57.

[2] - المرجع نفسه، ص 58.

المخطط، ولكن لم يتم تحقيق ما كان مرجوا، حيث بلغت نسبة الإنجازات في هذا القطاع 31.84 ما يعادل 8820 سرير. والجدول التالي يوضح ذلك:

**الجدول رقم(6): توزيع طاقات الإيواء السياحي خلال الرباعي الثاني**[1]

| نوع المنتج | الشاطئي | الصحراوي | الحضري | المناخي | المعدني | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|
| عدد الأسرة | 4300 | 800 | 2620 | 1300 | 1700 | 8820 |
| النسب المئوية | 38.54 | 09.07 | 29.70 | 03.04 | 19.27 | 100 |

هذا كان آخر مخطط تنموي تقوم به الدولة الجزائرية، وقررت تخصيص سنتي 1978 و 1979 باستكمال بقية المشاريع المعزم إنجازها في المخططات السابقة، وكانت النتيجة أنه تم الوصول إلى انجاز **1,220** سرير، ليصل المجموع الإجمالي للأسرة إلى**16,362** سرير.[2]

### د – المخطط الخماسي الأول 1980 – 1984

خلال هذا المخطط ازداد وعي المسيرين بضرورة إحداث توازن جهوي الذي كان في تلك الفترة بسبب النزوح الريفي، والأولوية منحت للسياحة الحضرية في المخططات السابقة، حيث أنه تم تخصيص مبلغ 3400 مليون دج لتغطية التكاليف الخاصة بتطوير ثلاثة مناطق سياحية في شرق ووسط وغرب البلاد، وتم توزيع هذه المبالغ كالآتي:

- 1.6 مليار سنتيم مخصصة للمشاريع الجديدة قيد الإنجاز.
- 1.8 مليار سنتيم مخصصة للمشاريع الجديدة.

[1]- عبد الرحيم شنيني، **دور التسويق السياحي في إنعاش الصناعة التقليدية والحرفية دراسة ميدانية حالة مدينة غرداية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2010، ص 98.

[2] - صالح موهوب، مرجع سابق، ص 125.

إن الهدف الرئيسي لهذا المخطط هو تحقيق طاقة إيواء تقدر ب 50880 سرير سنة 1985، وبرمجة 89 مشروع[1]. كما يوضحه الجدول التالي:

**الجدول رقم(7): توزيع المشاريع السياحية خلال المخطط الخماسي الأول[2]**

| نوع المنتج | الشاطئي | الصحراوي | الحضري | المناخي | المعدني | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|
| عدد المشاريع | 02 | 01 | 09 | 05 | 40 | 89 |
| عدد الأسرة | 3300 | 2350 | 1650 | 1150 | 1200 | 16550 |

من خلال هذا الجدول نلاحظ بأنه لم يتم انجاز أي مشروع من بين هاته المشروعات الجديدة، وذلك بسبب الأزمة الاقتصادية للدولة، وانخفاض أسعار البترول، وبالتالي صعوبة تمويل هذه المشاريع، إضافة إلى انتقال مؤسسة الأشغال السياحية إلى وزارة العمران والبناء والسكن في 1 جانفي 1983، وإعادة هيكلتها إلى 4 مؤسسات جهوية.

### هـ – المخطط الخماسي الثاني 1985 – 1989

بلغ نصيب السياحة من الاستثمارات المبرمجة خلال هذا المخطط 3.500 مليون دج حيث تقرر انجاز ما يلي:

- متابعة سياسة التهيئة السياحية.
- تطوير الحمامات المعدنية، السياحية، والمناخية.
- تنويع المتعاملين، والعمل على لامركزية الاستثمار.

---

[1] - عبد القادر خليل، يوسف شرع، **مخططات التنمية السياحية وواقع الإنجازات الحقيقية دراسة تقييمية مع الإشارة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2025**، مجلة التنظيم والعمل، المجلد 4، العدد4،2016، ص 74.

[2] - المرجع نفسه، نفس الصفحة.

- تضخيم وتوسيع حجم المساحات المخصصة للمخيمات لتلبية حاجات الشباب[1].

كما أنه تم فتح المجال للقطاع الخاص الوطني والأجنبي في هذا المخطط، حيث ومع نهاية سنة 1989 وصلت طاقات الإيواء السياحي إلى 48302 سرير، وحصة القطاع العمومي بلغت بالضبط 53.5% ما يعادل 25842 سرير، أما حصة القطاع الخاص وصلت إلى 46.50% ما يساوي 22460 سرير، وشمل مختلف المنتجات السياحية الجزائرية.[2]

## المطلب الثالث: السياحة في الجزائر في ظل الانتقال إلى اقتصاد السوق 1990 – 2000

تميزت هذه الفترة بصدور القوانين الخاصة بترقية الاستثمار المحلي والأجنبي، ولكن للأسف ما شهدته الجزائر من عدم الاستقرار السياسي، وتدهور الأوضاع الأمنية تسبب في تراجع النشاط السياحي آنذاك.

### أولا: قوانين الاستثمار

عرفت الجزائر إصلاحات جذرية وهيكلية خلال هذه الفترة تميزت أساسا بالانتقال من التسيير الإداري المركزي للاقتصاد، إلى التسيير المرتكز على اقتصاد السوق، ورد الاعتبار للسياحة بعد تأثرها بأزمة انهيار أسعار البترول، وذلك عن طريق تحرير النشاطات السياحية.[3]

كما أنه تم في هذه المرحلة فتح المجال للاستثمار الخاص الوطني والأجنبي، وبالتالي خوصصة القطاع السياحي، واهم ما ميز هذه المرحلة هو صدور عدة قوانين تنص على تشجيع الاستثمار كالتسهيلات المالية، والإعفاءات الجمركية والجبائية الواردة في قانون 05 أكتوبر 1993.[4]

ومن بين القوانين التي أصدرتها الدولة في إطار الاهتمام بالاستثمارات السياحية نجد:

---

[1] - سميرة عميش، مرجع سابق، ص 117.

[2] - فرح رواقات، مرجع سابق، ص 92.

[3] - عمر حوتية، مرجع سابق، ص 399.

[4] - بسمة كحول، مرجع سابق، ص 92.

- **قانون رقم 90 – 10 المتعلق بالنقد و القرض**

والذي نص في مادته 183 على منح الحرية للاستثمار الأجنبي في الجزائر، والسماح للأجانب والجزائريين غير المقيمين بتحويل رؤوس أموالهم إلى الجزائر، والقيام بأي نشاط اقتصادي.[1]

- **قانون رقم 93 – 12 المتعلق بترقية الاستثمار**

والذي نص في مادته الثالثة على ضرورة منح الحرية التامة للاستثمار[2]، بالإضافة إلى ضمان تحويل جل رؤوس الأموال و الفوائد الناجمة عنها و كذا الناتج الحقيقي الصافي حتى لو كان المبلغ يفوق رأس المال الأصلي للمستثمر و هدا ما نصت عليه المادة 12 من ذات القانون.[3]

**ثانيا: طاقات الإيواء السياحية من 1990 – 2000**

إن الأمر المعاب في المرحلة هو تعرض الجزائر لمشاكل أمنية كبيرة، ما جعل المستثمرين يترددون آنذاك للاستثمار في القطاع السياحي رغم كل التسهيلات والامتيازات الممنوحة لهم.

كذلك أدى عدم الاستقرار السياسي، وتدهور الأوضاع الأمنية إلى تدني وتراجع القطاع السياحي خاصة فيما يتعلق بعدد السواح الوافدين آنذاك في السنوات الأولى للتسعينيات، ولكن سرعان ما عرف تحسنا في السنوات الأخيرة للتسعينيات، وهذا ما يوضحه الجدول الآتي:

[1] - المادة 183 من القانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990، و المتعلق بالنقد و القرض، الجريدة الرسمية، العدد 16، الصادرة في 18 أفريل 1990، ص 541.

[2] - المادة 3 من القانون رقم 93 -12 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993، و المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 64، الصادرة في 10 أكتوبر 1993، ص 4.

[3] - المادة 12، المرجع نفسه، ص 5.

**الجدول رقم(08): توافد السياح إلى الجزائر ما بين 1990 – 1999** [1]

| السنوات | عدد السياح الوافدين إلى الجزائر |
|---|---|
| 1990 | 1136918 |
| 1991 | 1193210 |
| 1992 | 1119548 |
| 1993 | 1127545 |
| 1994 | 804713 |
| 1995 | 519576 |
| 1996 | 604968 |
| 1997 | 634752 |
| 1998 | 678448 |
| 1999 | 755268 |

نلاحظ من خلال الجدول أن عدد السياح من 1990 إلى 1996 عرف انخفاضا وتدهورا رهيبا في نسبة السياح الوافدين، وذلك بسبب حرب الخليج وما سببته من آثار سلبية على النشاط السياحي في الجزائر، إضافة إلى الأوضاع الأمنية واللاإستقرار الذي شهدته الجزائر آنذاك، ولكن ومنذ سنة 1997 إلى غاية أواخر التسعينيات، عرف السياح تزايدا وانتعاشا، وذلك بسبب تحسين الأوضاع الأمنية للبلاد واستقرارها

كذلك بالنسبة لعدد الفنادق، فقد عرفت أيضا تطورا خلال هذه الفترة، والجدول التالي يبين ذلك.

[1] - عبد القادر خليل، يوسف شرع، مرجع سابق، ص 77.

**الجدول رقم(09): تطور عدد الفنادق خلال الفترة ما بين 1990 – 2000** [1]

| السنة | 1990 | 1991 | 1992 | 1993 | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 | 2000 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| المجموع | 382 | 480 | 493 | 510 | 605 | 653 | 659 | 740 | 781 | 775 | 776 |

من خلال الجدول نرى بأن عدد الفنادق عرف تطورا تدريجيا إيجابيا خلال الفترة ما بين 1990 – 2000، ولكن هذا التطور يخص الفنادق الغير مصنفة، أو المصنفة من 3 نجوم أو أقل، وذلك لأن معظم الشركات العالمية مثل الهيلتون، والشيراطون تخوفت من الاستثمار في هذا النوع من الفنادق أي فنادق الخمس نجوم، بسبب عدم توفر مناخ الاستثمار الملائم في ذلك الوقت.

هذا بخصوص عدد الفنادق، أما بالنسبة لتطور عدد الأسرة خلال هذه الفترة (1990 – 2000)، فهو أيضا شهد تزايد، وهذا ما سيوضحه الجدول التالي.

**الجدول رقم(10): تطور عدد الأسرة خلال الفترة ما بين 1990 - 2000** [2]

| السنة | 1990 | 1991 | 1992 | 1993 | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 | 2000 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| المجموع | 53812 | 54986 | 55924 | 57290 | 60235 | 62000 | 64695 | 65704 | 70981 | 75705 | 76042 |

ما نميزه من خلال هذا الجدول أن هناك تحسن ملحوظ فيما يخص تطور عدد الأسرة من سنة1990 إلى غاية سنة 2000، مع إقامة معظمها في الفنادق غير المصنفة، وهذا احتسابا للمستوى المعيشي للشعب الجزائري في تلك الفترة.

---

[1] - عبد الله عياشي، **استراتيجيات تنمية السياحة البيئية في الجزائر من منظور الاستدامة حظيرة الطاسيلي بولاية إليزي أنموذجا**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2016، ص 154.

[2] - المرجع نفسه، ص 155.

**ثالثا: الخوصصة في القطاع السياحي.**

## 1 – مفهوم الخوصصة

انتهجت الدولة الجزائرية سياسة الخوصصة، والمتمثلة في تحويل الملكية من القطاع العام إلى القطاع الخاص، وهي تعني تحويل ملكية في مؤسسة عمومية، لصالح أشخاص تابعين للقانون الخاص، وهذا التحويل يقصد به كل الأموال المادية والمعنوية داخل المؤسسة[1]

## 2 – أساليب الخوصصة في الجزائر

من بين الأسباب التي دفعت إلى الخوصصة في الجزائر نجد:[2]

- الفشل في تقديم صورة حسنة عن الوجهة السياحية في الجزائر.
- العجز المالي لدى 13 مؤسسة عمومية من أصل 17 في نهاية سنة 1992.
- عدم قدرة القطاع السياحي على توفير مناصب شغل، والتخفيف من البطالة.
- تدني مستوى الخدمات، وارتفاع أسعارها.
- مشكلة الصيانة في المرافق السياحية.
- انخفاض مستوى الثقافة السياحية لدى العاملين في القطاع السياحي.

## 3 – مراحل خوصصة القطاع السياحي الجزائري

**أ – المرحلة الأولى:** تم فيها العرض القوي للمشاريع الفندقية التي هي في قيد الإنجاز، وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

---

[1] - محمد يونسي، مرجع سابق، ص 80.

[2] - عائشة شرفاوي، **السياحة الجزائرية بين متطلبات الاقتصاد الوطني والمتغيرات الاقتصادية الدولية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2015، ص 155.

**الجدول رقم(11): الفنادق الخاصة بالمرحلة الأولى من الخوصصة(1995)[1]**

| المشروع | الترتيب | طاقة الإيواء | نوع المنتوج | نسبة الإيجار |
|---|---|---|---|---|
| فندق المطار الولي بالجزائر العاصمة | 04 | 660 | حضري | %90 |
| فندق اللوس بالواد | 03 | 300 | صحراوي | %98 |
| فندق بجاية | 03 | 300 | حضري | %50 |
| فندق مسيلة | 02 | 300 | حضري | %85 |
| فندق شاطو ناف بوهران | 04 | 600 | حضري | %60 |

فرغم تقديم العروض لشرائها، إلا أنه لم يتم بيع أي فندق من هذه الفنادق.

**ب – المرحلة الثانية:** تم في هذه المرحلة تقديم عرض إضافي لمجموعة من المؤسسات الفندقية، وتصنيفها إلى ثلاثة أصناف:

الجيدة ← الصنف أ، المتوسطة ← الصنف ب، دون المتوسطة ← الصنف ج

وبالاعتماد على عدة معايير منها: الموقع، السوق الاحتمالي، المردودية التقديرية، حالة تجهيز المؤسسة، الإنجازات السابقة.[2]

وفي هذا الصدد اعتمدت وزارة السياحة نموذجا لتصنيف 60 مؤسسة فندقية، كما هي مبينة في الجدول الآتي:

---

[1] - محمد يونسي، مرجع سابق، ص 82.

[2] - سعاد صديقي، **دور البنوك في تمويل المشاريع السياحية دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي وكالة جيجل**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2006، ص 140.

**الجدول (12): تصنيف 60 فندق تعرض للخوصصة[1]**

| المؤسسات | الصنف أ | الصنف ب | الصنف ج | المجموع |
|---|---|---|---|---|
| فنادق حضرية ذات طراز عالي | 03 | - | - | 03 |
| فنادق حضرية ذات طراز متوسط | 06 | 10 | 02 | 18 |
| مركبات شاطئية | 07 | 02 | 01 | 10 |
| فنادق صحراوية | 06 | 07 | 05 | 18 |
| محطات معدنية | - | 07 | 01 | 08 |
| محطات مناخية | - | 02 | - | 02 |
| مركز الاستحمام بمياه البحر | 01 | - | - | 01 |
| المجموع | 23 | 28 | 09 | 60 |

وبناءا على هذا التطبيق الموضح في الجدول، تم ترتيب المستثمرين كل حسب قدراته وامكاناته المالية.

## المبحث الثاني: السياحة في الجزائر من 2000 إلى 2013 .

شهد القطاع السياحي في الجزائر عدة مشاكل وعوائق، كالنقص الحاصل في المرافق السياحية، وضعف الاستثمار وكذلك عدم إيلاء الأولوية للسياحة ضمن مخططات التنمية الوطنية، إضافة إلى عدم الاستقرار السياسي والأمني، كل هذه العوامل حالت دون تطوير القطاع السياحي، وأدت إلى بقاءه قطاعا ضعيفا ومهمشا في سياسة الدولة، وفي مسار التنمية الوطنية.

[1] - سعاد صديقى، مرجع سابق، ص 140 .

فبعد تحسن الوضعية الأمنية في الجزائر، واستقرار نسبة توافد السياح، بدأت السلطات سنة 2000 تفكر من جديد في إعادة بناء وتطوير هذا القطاع، عبر تبني برنامج وخطة واستراتيجية سياحية جديدة للقطاع السياحي سميت بمخطط أعمال التنمية السياحية المستدامة في الجزائر آفاق 2010، الذي سبق المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، واللذان يهدفان أساسا إلى تعزيز قطاع السياحة وعصرنته.

نحاول من خلال هذا المبحث التعرف على معوقات السياحة في الجزائر في المطلب الأول، ثم في المطلب الثاني التطرق إلى الاستراتيجية الجديدة للتنمية السياحية المستدامة في الجزائر آفاق 2010، وأخيرا تم التعرض في المطلب الثالث إلى مؤشرات القطاع السياحي الجزائري من 2000 إلى 2013.

## المطلب الأول: معوقات السياحة في الجزائر

يعاني القطاع السياحي في الجزائر العديد من المعوقات رغم كل الإمكانات والمقومات السياحية التي تزخر بها الجزائر، وبالرغم من كل البرامج والمشاريع المسطرة لتطويره.

**أولا: غياب نظرة واضحة لمنتجات السياحة الجزائرية**

1 – مواقع تفتقد للصيانة، وغير مثمنة بصورة كافية.

2 – غياب التشاور والتنسيق بين الفاعلين في المجال السياحي.

**ثانيا: ضعف نوعية المنتج السياحي**

والتي تعني:

1 – ضعف الخدمات السياحية من نقل، إيواء، بالإضافة إلى فندقة ذات نوعية رديئة وغير كافية.

**ثالثا: ضعف أداء وكالات الأسفار ونص في تكوين المستخدمين**

1 – الافتقار إلى عنصر التنظيم في وكالات الأسفار.

2 – نقص في تكوين وتأهيل المستخدمين داخل المؤسسات السياحية.[1]

إضافة إلى:

إن عدم الاستقرار السياسي والأمني الذي شهدته الجزائر في فترة التسعينيات أدى إلى تدني طاقات الإيواء السياحي، سواء من حيث عدد السياح، أو من حيث المؤسسات الفندقية.

- ضعف الثقافة السياحية، ما ساهم في تواضع الوعي السياحي لدى الشعوب بأهمية السياحة.
- غلاء الأسعار، وضعف مستوى الخدمة السياحية، وهذا كله بسبب عدم تفعيل أجهزة الرقابة على الأسعار.[2]
- محدودية استخدام وسائل الإعلام والاتصال في تسويق المنتجات والمواقع السياحية.
- عدم الاهتمام بالصناعات التقليدية وتدميرها، وعدم تقبل ثقافات وعادات المجتمع تحت تأثير العولمة ووسائل الإعلام.[3]

- ضعف الاتصال الداخلي والخارجي بين مختلف مؤسسات وشركات القطاع السياحي.
- ضعف وسائل الدفع العصرية في البنوك، وفي مختلف المؤسسات السياحية.[4]
- غلاء أسعار النقل الجوي في شركة الخطوط الجوية الجزائرية مقارنة بأسعار البلدان الأخرى.

---

[1] - الياس شاهد، عبد النعيم دقرور، **السياحة كمقوم للتنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل تذبذبات أسعار النفط**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 06، 2017، 117.

[2] - يمينة مفاتيح، محمد حمزة بن قرينة، مرجع سابق، ص 173، 174.

[3] - نوال خنتار، عبد الله قلش، مرجع سابق، ص 203.

[4] - حسين الأمين شريط، **فعالية التخطيط الاستراتيجي للتنمية السياحية في الجزائر**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 14، 2015، ص 144.

- مشكل الصيانة والنظافة في المؤسسات الفندقية في الجزائر، بسبب عدم كفاءة العمال في هذا الميدان.
- صعوبة الحصول على العقار السياحي بسبب عدم تهيئة.[1]
- ارتفاع الضرائب المفروضة على الخدمات السياحية، ما يؤدي إلى رفع أسعارها.
- عدم توفير الجو المناسب للاستثمار في الجزائر، إضافة إلى المشاكل التي تواجه القطاع الخاص.[2]
- غياب الفعاليات السياحية المحلية، والمعارض والصالونات السياحية، والتي لو أقيمت يمكنها تسويق صورة الجزائر كوجهة سياحية.
- غياب الإعلام السياحي بكل أنشطته المتنوعة.[3]

إن هذه المشاكل والمعوقات التي شهدها القطاع السياحي في الجزائر، ساهمت بشكل مباشر في إضعاف وتراجع أداءه، والأكثر من ذلك عزوف المستثمرين عن الاستثمار في هذا القطاع، ولذلك فإنه يستوجب على الدولة الجزائرية إيلاء اهتمام أكثر للسياحة، عبر إعداد برامج وخطط سياحية ناجحة تساهم في تحقيق التنمية المستدامة للسياحة، هذا ما سنوضحه في المطلب الموالي.

## المطلب الثاني: لاستراتيجية الجديدة للتنمية السياحة المستدامة في الجزائر آفاق 2010.

بادرت الدولة الجزائرية في بداية سنة 2000 بإعداد استراتيجية لتطوير السياحة لآفاق 2013 في شكل وثيقة تحت مسمى مخطط أعمال التنمية المستدامة للسياحة في الجزائر آفاق 2010، في إطار الاهتمام بالتنمية السياحية المستدامة، وترقية وتطوير القطاع السياحي الجزائري.

---

[1] - حكيم شبوطي، **الدور الاقتصادي للسياحة مع الإشارة لحالة الجزائر**، مجلة البحوث والدراسات العلمية، العدد05، 2011، ص ص91 – 93.

[2] - محمد شاعة، علاء الدين يوسفي ، مرجع سابق، ص 45.

[3] - سهام بجاوية، **التخطيط السياحي كأداة لتحقيق التنمية السياحية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، 2015، ص 166.

## أولا: مخطط أعمال التنمية السياحية المستدامة أفاق وأهداف 2010

### 1 – تقديم المخطط

باشرت وزارة السياحة بإعداد وثيقة بعنوان مخطط أعمال التنمية المستدامة للسياحة في الجزائر آفاق 2010، وبعد مضي سنتين تم إدخال بعض التعديلات على هذا المخطط، وذلك من أجل مسايرة التطورات الحاصلة على المستويين الداخلي والخارجي، فجاء مشروع جديد تحت اسم تطوير السياحة في الجزائر آفاق 2013، وكان الهدف من هذا التعديل هو تسطير الاختيارات المستقبلية في سبيل التثمين العقلاني للإمكانيات التي تزخر بها البلاد، وتفعيلها لكي تصبح الجزائر وجهة سياحية أيضا، ووضع الأهداف النوعية والكيفية المنتظرة في آفاق 2013، وكذلك توفير الوسائل والأدوات لتنفيذ البرامج المسطرة بهدف إنشاء صناعة سياحية مستقلة.[1]

### 2 – أهداف المخطط (الاستراتيجية)

تتمثل أهم الأهداف الرئيسية لهذا المخطط في:

**أ – الأهداف النوعية:**

- التعريف بالطاقات الطبيعية، الثقافية، الدينية، والحضارية للجزائر.

- السعي لتحقيق الجودة في الخدمة السياحية.

- الاعتماد على التسويق السياحي من أجل تحسين صورة الجزائر السياحية على المستوى الدولي.

- الاعتماد على الشراكة في التسيير، لضمان أداء أفضل للقطاع السياحي.

- إعادة الاعتبار للمؤسسات السياحية والفندقية.

- تحقيق التنمية المحلية.

---

[1] - أحمد خالدي، مرجع سابق، ص 70.

- التوفيق بين ترقية السياحة والبيئة.[1]

**ب – الأهداف الكمية:**

إن تحقيق الأهداف النوعية السابقة الذكر، مرهون بتوفير شروط النجاح من هياكل قاعدية، فكان تعزيز ورفع المشاريع والاستثمار في القطاع السياحي في السنوات الأخيرة الوسيلة الأنسب والأساسية لتعزيز الانتعاش، ويبقى الرهان مرتبطا بالقضاء على الصعوبات التي تواجه المتعاملين في القطاع والميدان السياحي، وتتمثل هذه الأهداف في:

- تطوير الاستثمار السياحي.
- زيادة قدرات الاستقبال السياحي.
- زيادة التدفقات السياحية.
- توفير مناصب شغل.
- توفير المداخيل بالعملة الصعبة.[2]

**ثانيا: المنتجات السياحية الواجب تثمينها**

إن من الضروري تنمية المنتجات السياحية وتطويرها من أجل القدرة على تلبية الطلب السياحي، حيث تتمثل هذه المنتجات في:

**1 – السياحة الشاطئية:**

تم التركيز أساسا على السياحة الشاطئية للتنمية السياحية، وذلك لأن معظم السكان يتمركزون في شمال البلاد، فنجد بأن هناك طلب مرتفع وتوافد كبير على السياحة الشاطئية، إضافة إلى توافد الجزائريين المقيمين بالخارج على الشواطئ الجزائرية لقضاء عطلهم الصيفية هذا محليا، أما عالميا ودوليا فإن السياحة الشاطئية تعتبر أساس الأنشطة السياحية، بدليل تحقيقيها لنسبة 80% من الطلب السياحي العالمي.

---

[1] - زهير بوعكريف، مرجع سابق، ص 143.

[2] - فرح رواقات، مرجع سابق، ص 119.

## 2 – سياحة المحاضرات والأعمال

تزداد أهمية هذا النوع من السياحة بسبب زيادة وتطور حركة وتنقلات الأفراد، سواء للندوات، المؤتمرات، الملتقيات، والاجتماعات، وهذا نتيجة للانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي، وتكثيف النشاطات السياحية، الاقتصادية والتجارية.[1]

## 3 – السياحة الصحراوية

تعتبر السياحة الصحراوية قطب سياحي أساسي وهام لتنمية السياحة الدولية، كما أن الجزائر أولت أهمية كبرى لمثل هذا النوع من السياحة وذلك لأنه لا يتطلب استثمارات ضخمة، وبالتالي تسهيل وفتح المجال أمام القطاع الخاص للاستثمار فيها، فالدولة الجزائرية وفي سبيل هذا النوع من الساحة ركزت على خمسة أقطاب أساسية في الصحراء وهي: تمنراست، جانت، بسكرة، توات، وقورارة، بالإضافة إلى تهيئة عدة فنادق بالجنوب بهدف الترويج للمنتوج السياحي الصحراوي محليا ودوليا.

## 4 – السياحة الثقافية والتاريخية

يضم هذا النوع من السياحة مؤهلات هامة كالمعالم التاريخية، الآثار، الصناعات التقليدية، المتاحف، والنقوش الحجرية، هذا فيما يخص المنتوج الثقافي والتاريخي، أما المنتوج الفني يتمثل في المسرح، الغناء، الموسيقى، المهرجانات، والأعياد التقليدية، والتي تعتبر من بين عناصر الجذب السياحي المحلي والأجنبي.

فنظرا لما تحتويه الجزائر من مؤهلات ثقافية وتاريخية، فإن معظم السياح الذين يقصدون الجزائر يصنفون ضمن السياحة الثقافية باعتبارهم علماء وباحثين ومفكرين، هدفهم الأساسي البحث والاستكشاف والتنقيب عن تاريخ المنطقة التي يزورونها.[2]

---

[1] - محمد يونسي، مرجع سابق، ص 87، 88.

[2] - عبد الرحيم شنيني، مرجع سابق، ص107.

**5 – السياحة الحموية:**

تحتوي الجزائر على العديد من المنابع الحموية والمعدنية التي تستوجب إعادة تنشيطها وتهيئتها والترويج لها، لما لها من دور في السياحة وتطويرها، إضافة إلى توفيرها لمناصب الشغل، وكذلك مداخيل بالعملة لصعبة.

**6 – السياحة الرياضية:**

يخص هذا النوع من السياحة الشباب المولعين بالنشاطات الرياضية، وإلى السياح الباحثين عن الراحة والاستجمام، كما أن المنشآت المستلزم والواجب بناؤها لهذا النوع من السياحة يمكن استغلالها على الوجه الأمثل، من خلال توفير اقامات لتحضير النخب.

فتنفيذ المنتجات السالفة الذكر على أرض الواقع، يتطلب تدعيم الجهود الإدارية لتحقيق أهداف القطاع السياحي.[1]

**ثالثا: إجراءات تطبيق هذه الاستراتيجية ونتائجها**

**1 – آليات تطبيق الاستراتيجية**

تندرج الحركية الجديدة المتبناة من طرف السياحة ضمن برنامج الإنعاش الاقتصادي، الذي يسعى إلى تثمين كل الطاقات ومضاعفة إنتاج الثروات، وذلك من خلال:[2]

**أ – دعم الاستثمار السياحي:** ويكون ذلك من خلال العمل على إعداد مخطط توجيهي للتهيئة السياحية، من أجل التهيئة والتحكم في العقار السياحي، إضافة إلى دعم وتمويل المشاريع السياحية، وتشجيع الاستثمار بتخفيض نسب الفائدة على القروض.

**ب – دعم التكوين:** وذلك من خلال إعادة النظر في البرامج التكوينية المقدمة لمستخدمي القطاع السياحي، أيضا انشاء مراكز جديدة في التكوين، وفتح تخصص الاقتصاد السياحي في الجامعات، كل هذا من أجل تحسين أداء العاملين في هذا القطاع.

---

[1] - فرح رواقات، مرجع سابق، ص 120، 121.

[2] - زهير عكريف، مرجع سابق، ص 148، 149.

**ج – دعم النوعية:**

ويتم ذلك من خلال الاهتمام أكثر بنوعية الخدمات، كونها تشكل أكبر عائق للسياحة في الجزائر.

**د – دعم التسويق والترويج السياحي:**

ويشمل هذا الدعم نقاط كثيرة من بينها:

- العمل على تقوية وتدعيم أداء التسويق السياحي، من خلال تدعيم الديوان الوطني للسياحة، بنا يسمح له في ترقية المنتج السياحي داخليا وخارجيا.
- إعداد مخططات متعددة السنوات للاتصال المؤسساتي، تكون قوية وهجومية لتحقيق الهدف المطلوب، ألا وهو سد العجز في مجال الترويج للمنتوج السياحي الجزائري.
- إعداد دراسات للأسواق، حيث تأخذ هذه المهمة مكانتها الطبيعية في البرامج المقبلة للترويج والتسويق، وأيضا ترقية الاستثمار والشركات من أجل توقع التدفقات، الإيرادات، ومناصب الشغل في قطاع السياحة.
- مضاعفة المشاركة في المعارض في الخارج، وتدعيم التظاهرات التسويقية داخليا وخارجيا.
- مشاركة الجمعيات والمنظمات المهنية في مهمة التسويق والترويج السياحي، ونشر الوعي السياحي لتنمية وتطوير السياحة الجزائرية.

**2 – النتائج المحققة من هذه الاستراتيجية**

كان الهدف من هذا المخطط هو رفع قدرات الإيواء ما بين 2004 و 2007، وما بين 2008 و 2013 فكانت النتائج كالتالي:[1]

---

[1] - فرح رواقات، مرجع سابق، ص 123، 124.

**أ – من 2004 إلى 2007:** تم في هذه المرحلة انجاز ما يقارب 55000 سرير بطاقة سنوية إلى 13750 سرير تدخل حيز الاستغلال، وتسجيل 387 مشروع في طور الإنجاز، إذ بلغت نسبة الإنجاز75% بطاقة إيواء 38000 سرير.

**ب – من 2008 إلى 2013:** سجلت في هذه المرحلة طاقة إيواء تقدر ب60000، إضافة إلى 72000 سرير التي تم إحصاؤها نهاية 2002، والطاقات التي تم تقديرها للمرحلتين أي 2004 – 2007 و 2008 – 2013 هي 55000 و 60000 سرير أي بمجموع 187000 سرير آفاق 2013، أما بخصوص الاستثمار السياحي في مرحلة 2004 إلى 2013 وصل إلى نحو 232.5 مليون دينار جزائري.

ولكن هذه الاستراتيجية توقف تنفيذها نظرا لتردد السلطات العمومية بشأن الأهداف المسطرة ومدى إمكانية توفير الوسائل اللازمة لتنفيذها، إضافة إلى الاضطراب الحاصل على مستوى مؤسسات القطاع السياحي، وكنتيجة لذلك سعت الدولة الجزائرية من جديد إلى إعادة بعث القطاع السياحي عن طريق تنظيم ندوات والتشاور مع الجهات المعنية من فاعلين عموميين، أو خواص، أو وزارات، فنتج عن ذلك إصدار التقرير العام حول المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية في جانفي 2008 كسياسة جديدة من شأنها تحقيق التنمية السياحية في الجزائر.[1]وهذا ما سيتم التطرق إليه في المبحث الموالي بالتفصيل.

## المطلب الثالث: مؤشرات القطاع السياحي الجزائري من 2000 – 2013

تسبب تدهور الوضع الأمني والسياسي في الجزائر في فترة التسعينيات في تراجع توافد السياحة الدولية، ولكن ومع تحسن هذه الأوضاع بدأت السياحة تنتعش شيئا فشيئا و عرفت

[1] - صالح موهوب، مرجع سابق، ص 131.

تطورا ملحوظا سواء من حيث عدد السياح الوافدين، أو من حيث طاقات الإيواء( الإمكانيات المادية) ولكن يبقى ذلك غير كاف.

**أولا: تطور عدد السياح**

نظرا للتقارير الدولية والتي بينت أن حصة الجزائر في السياحة الدولية ( العالمية) لا تزال ضعيفة، بحيث قدرت ب02% من التدفقات السياحية ودليل ذلك أن عدد السياح في الجزائر في سنة2013 وصل إلى 02.73 مليون سائح فقط، في حين أن عدد السياح في العالم قارب 1087 مليون سائح أي بنسبة 0.25% من السياحة العالمية، علما بأن أغلبية هؤلاء السياح أي 70% منهم عبارة عن سياح في زيارة لبلدهم الأصلي[1]، وهذا ما سيوضحه الجدول الموالي:

**الجدول (13): تطور عدد السياح في الجزائر للفترة ما بين2001 – 2013** [2]

| السنة | عدد السياح الأجانب | الجزائريون المقيمون بالخارج | المجموع |
|---|---|---|---|
| 2001 | 175528 | 705187 | 880715 |
| 2002 | 196648 | 735915 | 932144 |
| 2003 | 251145 | 861737 | 988060 |
| 2004 | 304914 | 865157 | 1112518 |
| 2005 | 368562 | 831438 | 1200000 |
| 2006 | 420000 | 980000 | 1400000 |
| 2007 | 570189 | 1169802 | 1740000 |
| 2008 | 557000 | 1215000 | 1772000 |
| 2009 | 655810 | 1255696 | 1911506 |
| 2010 | 654987 | 1415509 | 2070496 |

[1] - عبد الله عياشي، مرجع سابق، ص 162.

[2] - المرجع نفسه، ص 163.

| | | | |
|---|---|---|---|
| 2011 | 901642 | 1493245 | 2394887 |
| 2012 | 926850 | 1674932 | 2601782 |
| 2013 | 964000 | 1768216 | 2732216 |

من خلال هذا الجدول نلاحظ بأن عدد السياح عرف تزايد ولكن بوتيرة بطيئة، هذا التزايد غير كاف ما إذا قارناه ببلدان أخرى.

**ثانيا: طاقات الإيواء السياحي**

شهدت قدرات الاستقبال السياحي في الجزائر تطورا بارزا نتيجة للطلب المتزايد والاستثمار في بناء المرافق وهياكل الاستقبال، ولكن تبقى هذه الهياكل ضعيفة كونها لا تلتزم بالمعايير الدولية بالشكل اللازم، وهذا ما يؤدي إلى عدم تلبية حاجيات السياح من السياحة[1]، وفيما يلي الجدولين يوضحان ذلك.

**الجدول رقم(14): تطور عدد الفنادق للفترة ما بين 2001 – 2012** [2]

| السنوات | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 20010 | 20011 | 20012 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| عدد الفنادق | 927 | 935 | 1042 | 1057 | 1105 | 1134 | 1140 | 1147 | 1151 | 1152 | 1184 | 1208 |

من خلال هذا الجدول نلاحظ بأن عدد الفنادق كان سنة 2001 يقدر ب 927 وحدة، و أصبح بعد مرور عشر سنوات يقدر ب 1208 فندق، مما يجعلنا نقول أن نسبة النمو السياحي معبر عنها بالفنادق ضعيفة و لا يمكن لها أن تلبي لا الحاجيات الوطنية و لا الدولية من السياحة، ما يؤدي بنا إلى القول أن السياسة السياحية التي تم انتهاجها قبل وضع السياسة السياحية الجديدة كانت فاشلة.

[1] - صالح بزة، **تحليل إطار استراتيجية التنمية السياحية في الجزائر مقاربة السياسات والآليات**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف مسيلة، 2017، ص 143.

[2] - الجدول من إعدادنا بالاعتماد على عبد الله عياشي، مرجع سابق، ص 161.

**الجدول رقم(15): تقييم طاقات الإيواء حسب الدرجة ما بين الفترة 2001 – 2012** [1]

| السنوات / الدرجة | عدد الأسرة | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | 2001 | 2002 | 2005 | 2007 | 2009 | 2012 |
| 5*الدرجة الأولى | 4832 | 6000 | 4590 | 5455 | 5455 | 3948 |
| 4*الدرجة الثانية | 3621 | 2975 | 3383 | 3743 | 3950 | 1533 |
| 3*الدرجة الثالثة | 15808 | 11717 | 14807 | 11225 | 11700 | 3913 |
| 2*الدرجة الرابعة | 5331 | 3338 | 5800 | 5843 | 6044 | 2707 |
| 1*الدرجة الخامسة | 2165 | 2033 | 2315 | 2378 | 2378 | 6326 |
| دون تصنيف | 40728 | 47485 | 53000 | 56356 | 56856 | 7870 |
| المجموع | 72485 | 73548 | 83895 | 85000 | 86383 | 96497 |

ما يلاحظ على هذا الجدول الخاص بطاقات الإيواء المصنفة سياحيا، أن هناك نمو ضعيف في عدد الأسرة والذي انتقل من 72485 سرير إلى 96497 سرير، وهو ما يؤكد قولنا و ملاحضتنا حول وضع السياسة السياحية في الفترة ما قبل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2030.

## المبحث الثالث: استراتيجية التنمية السياحية الجديدة في الجزائر(المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2030)

تعد السياحة من أهم القطاعات الاقتصادية ومصدرا هاما من مصادر الدخل الوطني بالإضافة إلى مساهمتها في جلب مداخيل بالعملة الصعبة وخلق فرض عمل مباشرة في القطاع السياحي، كذلك فإن امتلاك الجزائر العديد من الإمكانيات السياحية والتي لو استغلت بشكل جيد لساهمت في النهوض بالقطاع السياحي الجزائري.

ونظرا لهذه الأهمية، أصبح الاهتمام بالقطاع السياحي ضرورة وطنية، فبالرغم من كل الإمكانيات التي تملكها الجزائر سياحيا، إلاّ أن هذا القطاع مازال يعرف تأخرا ملحوظا و عوائق تقف أمام تحقيق التنمية السياحية .

[1] - صالح بزة، مرجع سابق، ص 144.

ومن اجل تفعيل القطاع السياحي في الجزائر والنهوض به وترقية صورة الجزائر في الأسواق السياحية العالمية و تدارك التأخر الذي عرفه القطاع السياحي، عمدت السلطات العمومية إلى وضع إطار استراتيجي للقطاع السياحي للفترة (2008 -2025) من خلال المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية المعدل إلى 2030 ، والذي هو دليل على التزام الدولة بتنفيذ السياسات السياحية و إعادة بعث القطاع السياحي في الجزائر من جديد وجعل الجزائر بلدا سياحيا من الدرجة الأولى.

نحاول من خلال هذا المبحث التعريف بالمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية في الجزائر SDAT 2030 تعريفه، مضمونه، أهدافه، وأبعاده من المطلب الأول، ثم في المطلب الثاني والأخير التطرق إلى المشاريع ذات الأولوية و الديناميكيات الخمس.

## المطلب الأول: المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية في الجزائرSDAT2030 تعريفه، مضمونه، أهدافه وأبعاده.

تبنت الجزائر استراتيجية التنمية السياحية الجديدة آفات 2030 والمسماة بالمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، من أجل النهوض بالقطاع السياحي الجزائري وتحسين صورة الجزائر السياحية في الخارج، وإعادة تنظيم القطاع السياحي وبعثه من جديد.

### أولا: تعريف المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية

قبل التطرق إلى التعريف بالمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، تجدر الإشارة أولا إلى مفهوم التهيئة السياحية.

ـ تعرف التهيئة السياحية حسب المادة 03 من القانون 03-01 بأنها**:** عبارة عن أشغال تتم بهدف انجاز الهياكل و المرافق القاعدية لاماكن و مساحات مخصصة لاستقبال استثمارات سياحية.[1]

[1] - المادة 03 من القانون رقم 03-01، مرجع سابق، ص 05.

ـ يعتبر المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية جزء لا يتجزأ من المخطط الوطني لتهيئة الإقليم SDAT2030 كإطار استراتيجي للسياسة السياحية الجديدة في الجزائر.[1]

ـ كذلك يشكل الوثيقة التي تعلن الدولة من خلالها لكل الفاعلين ولكل القطاعات وجميع المناطق عن مشروعها السياحي التنموي آفاق 2025، و أيضا يمثل الأداة التي تترجم فيه إرادة الدولة في تثمين القدرات، سواء طبيعية، ثقافية، أو تاريخية للبلاد وتكرسيها في خدمة السياحة في الجزائر من أجل الارتقاء بها إلى درجة أعلى[2].

فالمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية هو نتاج ثمرة جهد مسار طويل من الأبحاث والدراسات والمشاورات مع مختلف المتعاملين سواء وطنيين، محليين، خواص وعموميين.[3]

إذن نستنتج بان المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية هو سياسة عامة مستقبلية لتحسين، إصلاح، و تحضير النشاط السياحي لجعله إحدى ركائز القطاع الاقتصادي المنتج في الجزائر.

**ثانيا: مكانة وموقع المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT من المخطط الوطني لتهيئة الإقليمSNAT**

يحتل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية جزءا كبيرا ضمن المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، وهدا ما سيوضحه الشكل التالي:

---

[1] - عمر حوتية، مرجع سابق، ص 410.

[2] - وزارة تهيئة الإقليم البيئة والسياحة، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية "م.ت.ت.سSDAT 2025"، الكتاب 1: تشخيص وفحص السياحة الجزائرية، 2008، ص 4.

[3] - وزارة تهيئة الإقليم البيئة والسياحة، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية " م. ت. ت. س. SDAT 2025 " الكتاب 2: المخطط الاستراتيجي الحركيات الخمس وبرامج الأعمال السياحية ذات الأولوية، 2008، ص 03.

**الشكل رقم(1): مكانةSDAT منSNAT** [1]

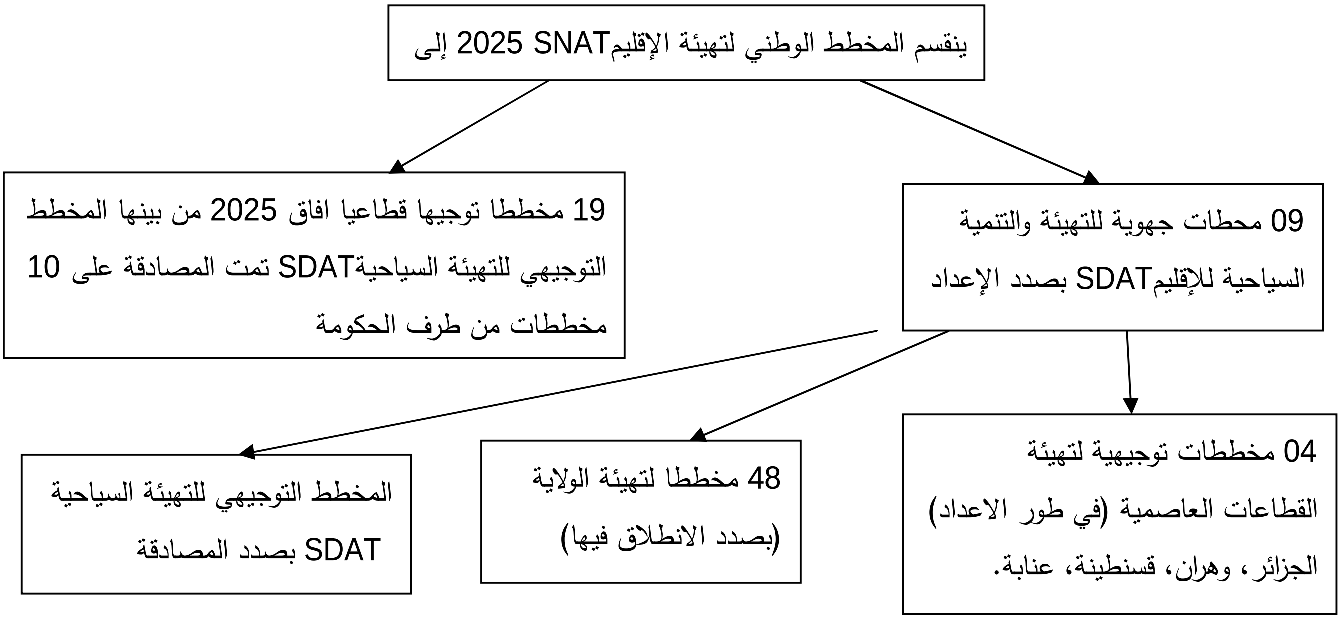


من خلال هذا الشكل نلاحظ بأن المخطط الوطني لتهيئة الإقليم يتكون من 19 مخططا توجيهيا قطاعيا آفاق 2025، والدي تم تخصيص غلافا مالي يقدر ب21 ألف مليار دينار جزائري من أجل تجسيده في إطار التنمية المستدامة(2010 – 2014)، حيث يعتبر هدا المخطط أول مخطط يهدف تحقيق الانسجام والتناسق في إنجاز المشاريع القطاعية المختلفة، فالمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT يدخل ضمن المخططات 19 تسعة عشر والذي دخل حيز التنفيذ، إضافة إلى احتواء المخطط الوطني لتهيئة الإقليم على 48 مخططا لتهيئة الولاية بصدد الانطلاق فيها، و4 مخططات توجيهية لتهيئة الفضاءات العاصمية كالجزائر، وهران، قسنطينة، وعنابة.

**ثالثا: أهداف المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية**

تسعى الدولة الجزائرية من خلال هذا المخطط إلى تحقيق مجموعة من الأهداف العامة والمادية، وهي كالآتي:

---

[1] - عبد القادر عوينان، **السياحة في الجزائر الإمكانيات والمعوقات(2000 – 2025)في ظل الاستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2025**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر 3، 2013، ص285.

## 1 – الأهداف العامة

- جعل السياحة أحد محركات النمو الاقتصادي من خلال ترقية اقتصاد بديل للمحروقات، والمساهمة في توفير مناصب الشغل، بالإضافة إلى تحسين الميزان التجاري وميزان المدفوعات.

- توسيع آثار هذه السياسة وهذا المخطط نحو مجالات وقطاعات أخرى كالفلاحة، البناء، الصناعة، الخدمات...الخ[1]

- التوفيق بين ترقية القطاع السياحي والحفاظ على البيئة.

- تثمين التراث التاريخي والثقافي باعتبارها من أهم عناصر الجذب السياحي.

- تحسين صورة الجزائر السياحية.[2]

**الشكل رقم(2): أهداف المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2025** [3]

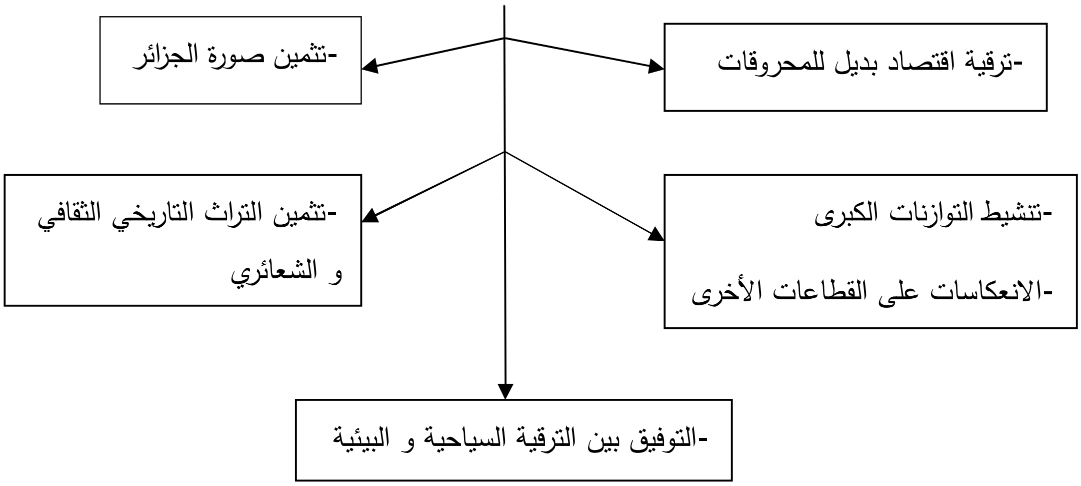


---

[1] - وزارة تهيئة الإقليم البيئة والسياحة، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية"م.ت.ت.سSDAT2025"، الكتاب1، مرجع سابق، ص22.

[2] - حسيبة سميرة، **تسويق وجهة الجزائر ضمن المخططات التوجيهية للتهيئة السياحية الولائية ولاية قسنطينة نمودجا** مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، المجلد 32، العدد 01، 2018، ص 493.

[3] - وزارة تهيئة الإقليم البيئة والسياحة، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية "م.ت.ت.سSDAT2025 " الكتاب 1، مرجع سابق، ص24.

## 2- الأهداف المادية والنقدية

تم تسطير جملة من الأهداف المادية والنقدية في مخطط الأعمال للمرحلة الأولى 2008 – 2015، والمتمثلة في:

### أ- الأهداف المادية:

إن هدف الجزائر في آفاق2025 هو استقبال 2.5 مليون سائح، ما يستلزم توفير 75000 سرير من الطراز الرفيع مع احترام نفس نسب دول الجوار.

- يمثل هدف الأقطاب ذات الأولوية ما يقارب نصف قدرة الاستقبال المتوقع أي 40000 سرير، بمعيار دولي منهما تقارب 30000 ذات نوعية رفيعة في المدى القصير، و10000 سرير في المدى المتوسط.

- توفير ما يعادل 400000 منصب شغل و91600 مقعدا بيداغوجيا.[1]

**الجدول رقم (16): خطة الأعمال السياحية آفاق2015** [2]

| السنة | 2007 | 2015 |
|---|---|---|
| عدد السياح | 1.7 مليون | 2.5 مليون |
| عدد الأسرة | 84869 يعاد تأهيلها | 75000 سرير منهم |
| المساهمة في الناتج المحلى الخام إيرادات(مليون دولار) | %1.7<br>250 | %3<br>1500 إلى 2000 |
| مناصب الشغل | 200000 | 400000 |
| المقاعد البيداغوجية | 51200 | 91600 |

[1] - حسين الأمين شريط، مرجع سابق، ص141.

[2] - الشريف بوفاس، منصف بن خديجة، **ترقية تسويق المنتوج السياحي في الجزائر: الواقع والتحديات**، الملتقى الوطني الأول حول المقاولاتية وتفعيل التسويق السياحي في الجزائر، جامعة محمد الشريف مساعدية سوق أهراس، يومي 22 – 23 أفريل، 2014، ص10، 11.

من خلال المؤشرات الملاحظة في الجدول السابق، نرى بأن الجزائر من خلال هذا المخطط تهدف إلى تحقيق ضعف ما تم تحقيقه سنة 2007.

**ب – الأهداف النقدية:**

من أجل تنفيذ خطة الأعمال وتحقيق الأهداف المادية للمخطط التوجيهي، ثم تخصيص ميزانية للاستثمار العمومي والخاص قدرت ب2.5 مليار دولار لإنجاز المشاريع السياحية ما بين 2008 – 2015 على مدى سبعة سنوات، أي 350 مليون دولار سنويا ومنه عملت الدولة الجزائرية على وضع الاستراتيجية اللازمة لتسويق المنتوج السياحي الجزائري وتوضيح مختلف الاستثمارات على المدى المتوسط أي 2015، والبعيد 2025، الذي تم تمديده إلى غاية 2030 فيما بعد، ومن بين هذه الاستثمارات هناك من بدأ في إنجازها وهناك من هو في طور الإنجاز[1] وهذا ما سيوضحه الجدول التالي:

**الجدول رقم(17): المشاريع التي شرع في انجازها والتي هي في طور الإنجاز[2].**

| الأقطاب | عدد الفنادق | عدد الأسرة |
|---|---|---|
| القطب السياحي شمال شرق | 86 | 5965 |
| القطب السياحي شمال وسط | 49 | 9295 |
| القطب السياحي شمال غرب | 85 | 10146 |
| القطب السياحي جنوب شرق الواحات | 26 | 2092 |
| القطب السياحي جنوب غرب توات | 23 | 1913 |
| القطب السياحي الجنوب | 01 | 150 |

[1] - حسين الأمين شريط، مرجع سابق، ص 141.

[2] - فرح رواقات، مرجع سابق،ص135.

| | | |
|---|---|---|
| الكبير طاسيلي | | |
| القطب السياحي الجنوب الكبير | 04 | 225 |
| المجموع | 274 | 29386 |

ما يلاحظ في الجدول الذي يعبر عن أهداف السياسة السياحية في المخطط التوجيهي للتهيئة السياحيةSDAT أنها ضعيفة تحتوي على 274 فندق بطاقة إيواء تقدر ب 29386 سرير، و تحتل فيها السياحة الصحراوية نسبة ضعيفة جدا.

**المطلب الثاني: المشاريع ذات الأولوية والديناميكيات الخمس**

وضع المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية العدد من المشاريع ذات الأولوية من أجل تحقيق التنمية السياحية في الجزائر، بالإضافة إلى الديناميكيات الخمس لتفعيل السياحة في الجزائر.

**أولا: المشاريع ذات الأولوية**

تتجسد المشاريع ذات الأولوية في إطار المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية في[1]:

- فنادق الشبكة أو السلسلة بعدد أسرة 29386 سرير.

- 5 حضائر بيئية وسياحية وهي: حديقة دنيا بعنابة، حديقة دنيا بقسنطينة، حديقة دنيا بالجزائر العاصمة، حديقة دنيا بوهران، وحدائق الواحات.

- ثلاث وعشرون قرية سياحية، وأرضيات مخصصة للتوسيع السياحي مصممة حسب الطلب الوطني والدولي.

[1] - أسماء خليل، **دور السياحة الحموية في تحقيق التنمية المحلية دراسة حالة ولاية قالمة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2016، ص 202، 203.

- ثلاث مراكز للعلاج الصحة والرفاهية كحمام قرقور في سطيف، حمام ملوان في البليدة، حمام الشريعة في البليدة.

- ثمانون مشروع سياحي في ستة أقطاب سياحية، 5986سرير، و8000 منصب شغل.

**الجدول رقم(18): توزيع المشاريع في الأقطاب السياحية للامتياز[1]**

| الأقطاب السياحية | عدد المشاريع |
|---|---|
| الشمال الشرقي | 23 |
| شمال الوسط | 32 |
| الشمال الغربي | 18 |
| الجنوب الغربي«الواحات» | 04 |
| الجنوب الغربي«توات قورارة» | 02 |
| الجنوب الكبير«الأهقار» | 01 |
| الجنوب الكبير«الطاسيلي» | 00 |
| المجموع | 80 |

من خلال هذا الجدول نلاحظ بأن الناحية الشمالية احتكرت أكبر قدر من المشاريع، عكس الناحية الجنوبية التي بقيت مهمشة وتقريبا تكاد المشاريع فيها معدومة، و عليه يمكن القول أن الرؤية السياسية للدولة لازالت تنقصها الشمولية و التوازن في التنمية السياحية بدليل إهمالها للجنوب خاصة السياحة.

**ثانيا: الديناميكيات الخمس للتفعيل السياحي بالجزائر**

إن الديناميكيات أو الحركيات الخمس للتفعيل السياحي أو كما تسمى أيضا مخططات إنعاش السوق، تسعى إلى رد الاعتبار للقطاع السياحي الجزائري بطريقة سريعة ومستدامة

[1] - Ministére de l'Aménagement du Territoire de l'environnement et du Tourisme. Livre 02 : le plan stratégique : Les cinq dynamique et les programmes d'Action Touristiques prioritaire, Janvier 2008 , p19.

عن طريق عدة مخططات[1]، والتي من شأنها إعادة إنعاش القطاع السياحي وتفعليه من جديد، إضافة إلى إعادة مكانة الجزائر في الساحة الدولية، ويمكن تلخيصها في ما يلي:

### 1 – مخطط وجهة الجزائر.

إن ترقية صورة الجزائر السياحية في الخارج تبقى ضرورة أساسية لكي تصبح وجهة سياحية كاملة وتنافسية، تتميز بالأصالة الابتكار والنوعية، وذلك لا يتوفر إلا عن طريق الترويج والتسويق للمنتجات السياحية، الإشهار، وترقية المبيعات والعلاقات العامة، ما يساهم في تغيير الذهنيات السلبية لدى بعض المستهلكين.[2]

إذن فمخطط وجهة الجزائر يسعى إلى استعادة مكانة الجزائر الدولية عبر غزو الأسواق، وتوفير فضاءات للاتصال بالسياح بأساليب عديدة ومختلفة، وتحديد العمل مع كل الهيئات المحلية والدولية، ولتسويق وجهة الجزائر نلمح عدة آليات وأدوات[3]، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

**الجدول رقم (19): آليات وأدوات تسويق وجهة الجزائر[4]**

| السوق المستهدف | المنتجات المختارة | أدوات التسويق |
|---|---|---|
| السوق المحلي جزائريين مقيمين وغير مقيمين | المتعة، التسلية، العلاج الاستشفاء، التجوال، الرياضة، الحمامات المعدنية والصيد البحري | فرق بيع، رحلات، صحفية، أنترنت، علاقات عامة |
| | الاستحمام البحري، سوق المتعة، السياحة الثقافية | تسويق مباشر، بريد الكتروني، مخطط الإعلام، |

[1] - عبد الله عياشي، مرجع سابق، ص211.

[2] - أحسن العايب، عبود زرقين، **أهمية السياحة المستدامة ضمن استراتيجية التنمية السياحية في الجزائر**، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، العدد 14، 2017، ص 305.

[3] - حكيم بن حسان، **واقع السياحة الجزائرية وآفاقها المستقبلية**، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، المجلد01، العدد28، 2018، ص21.

[4] - المرجع نفسه، ص22.

| | | |
|---|---|---|
| | | التلفزيون الجزائري وبعض القنوات الغربية والأجنبية بطاقة الضيف |
| السوق الخارجي أسواق ذات أولوية(فرنسا، اسبانيا، إيطاليا، ألمانيا) أسواق واعدة(بريطانيا، هولندا، النمسا) أسواق بعيدة ذات مستقبل (دول الخليج، اليابان،الصين) | اتجاهات الجنوب الثقافي، السياحة العلاجية، مؤتمرات، اكتشاف الآثار | فرق البيع، التدريب السياحي، المعارض، فضاء إعلامي موجه ، رحلات اعلامية، محطات تمثيل الجزائر في عواصم الدول، التمثيل بشركات الطيران |
| | السياحة الصحراوية العلاجية، اكتشاف الآثار | الصالونات الكبرى للترفية، فضاء الصحافة بالإنجليزية مساعي تجارية، علاقات عامة |
| | السياحة الصحراوية، الصيد البحري، حمامات بحرية، أعمال، عقد مؤتمرات | موقع للتسويق، فضاءات صحفية، بيانات وملفات صحفية، رسائل صحفية |

## 2 – مخطط الأقطاب السياحية للامتياز

القطب السياحي هو مجموعة من القرى السياحية في مكان جغرافي معين مزود بتجهيزات الإقامة، التسلية، الأنشطة السياحية، في تعاون مع مشروع التنمية المحلية، ويستجيب لطلب السوق ويتمتع بالاستقلالية، إضافة إلى كونه متعدد الأبعاد يدمج المنطق الاجتماعي، الثقافي، الإقليمي، والتجاري مع الأخذ بعين الاعتبار طلبات السوق، كما أن رقعته الجغرافية تسمح بإدماج منطقة أو عدة مناطق التوسيع السياحي(ZET).[1]

---

[1] - Ministére de l'Aménagement du territoire de l'environnement et du Tourisme , livre02 ,OP. cit , p38.

حدد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية سبعة أقطاب سياحية للامتياز والمتمثلة في:[1]

* القطب السياحي للامتياز شمال شرق: ويشمل عنابة، الطارف، سكيكدة، قالمة، تبسة، وسوق أهراس.

* القطب السياحي للامتياز شمال وسط الجزائر: تيبازة، بومرداس، البليدة، الشلف، عين الدفلى، البويرة، بجاية، وتيزي وزو.

* القطب السياحي للامتياز شمال غرب: مستغانم، وهران، عين تموشنت، معسكر، سيدي بلعباس، وغليزان.

* القطب السياحي للامتياز جنوب شرق (الواحات): غرداية، بسكرة، الوادي، المنيعة، وورقلة.

* القطب السياحي للامتياز جنوب غرب(توات القرارة): أدرار، بشار، البيض، والنعامة.

* القطب السياحي للامتياز الجنوب الكبير طاسيلي(ناجر): إليزي.

* القطب السياحي للامتياز الجنوب الكبير(الأهقار): تمنراست.

يتكون كل قطب من الأقطاب السبعة السابقة الذكر من عدة مركبات تستدعى وضعها في تكامل وفقا لقدراتها، بحيث تستجيب لتوقعات مختلف الزبائن عن طريق توفير منتوجات سياحية متنوعة(سياحة صحراوية، سياحة الاستحمام، سياحة شاطئية)، بحيث أن هده الأقطاب تؤدي إلى بروز تنوع سياحي اقليمي، ولدلك فالهدف الرئيسي لها هو تحريك الدافع الدي يسهل الانتشار السياحي عن طريق خلق قرى سياحية للامتياز تشجع على تنمية مستدامة للقطاع.[2]

---

[1] - محمد تلج الدين صحراوي، وسيلة البستي، **السياحة في الجزائر بين الواقع والمأمول**، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد02، 2017، ص62.

[2] - الشريف بو فاس، منصف بن خديجة، مرجع سابق، ص12.

والجدول الموالي يوضح توزيع المشاريع حسب الأقطاب السياحية السبعة، وتحديد الطاقة الإيوائية المستقبلة لآفاق 2030.

**الجدول رقم(20): الطاقة الفندقية للأقطاب السياحية السبعة[1]**

| القطب السياحي للامتياز | عدد الأسرة للفنادق من جميع الأصناف | عدد القرى السياحية | عدد الأسرة للقرى السياحية |
|---|---|---|---|
| القطب السياحي شمال وسط | 9295 | 11 | 39849 |
| القطب السياحي شمال شرق | 5965 | 3 | 7378 |
| القطب السياحي شمال غرب | 10146 | 4 | 6852 |
| القطب السياحي جنوب شرق الواحات | 2092 | 1 | 92 |
| القطب السياحي جنوب غرب توات الواحات | 1513 | / | / |
| القطب السياحي الجنوب الكبير الطاسيلي | 150 | / | / |
| القطب السياحي الجنوب الكبير الأهقار | 225 | / | / |
| إجمالي الأسرة(الفنادق) | 29368 | / | / |
| إجمالي الأسرة( قرى) | 54171 | | |
| إجمالي الأسرة(فنادق+قرى) | 83557 | | |

من خلال الجدول نلاحظ بأن الأقطاب الشمالية تصدرت المراكز الأولى من حيث عدد القرى السياحية بمجموع 18 قرية سياحية، على عكس الأقطاب الجنوبية التي تكاد تنعدم فيها القرى السياحية رغم أن الجنوب يمثل 70% من مساحة الجزائر.

[1] - أسماء خليل، مرجع سابق، ص209.

**3 - مخطط الجودة السياحية**

ان الهدف من هذا المخطط هو تطوير نوعية العرض السياحي عن طريق التكوين و التعليم، و ادراج تكنولوجيات الاعلام و الاتصال الجديدة في انسجام مع تطور المنتج السياحي في العالم [1]. كما تهدف هده الحركية أو المخطط إلى:[2]

- الانطلاق في مخطط للنوعية السياحية، مع الإدارة والطموح لإقامة ماركة تجارية موحدة «النوعية السياحية»، وهي حصيلة النهج النوعي أو المسعى النوعي.

- العمل على تحسين النوعية والعرض السياحي، وتشجيع ترويجه في الجزائر وفي الخارج.

- بعث ديناميكية لإعادة ترويج الوجهة السياحية الجزائرية.

ومن أجل الاستجابة للأهداف النقدية والمادية في مخطط الأعمال 2030، وجب تكوين العنصر البشري ولذلك وضع هذا المخطط ثلاثة أهداف للتكوين تتمثل في[3]:

- ضمان الميزة التنافسية للبرامج البيداغوجية مع تأهيل المؤطرين الجزائريين بمختلف مدارس السياحة.

- برمجة وإعداد مقاييس الامتياز للتربية والتكوين السياحي.

- استخدام مختلف تكنولوجيات الإعلام والاتصال في مخطط النوعية السياحية.

**4 – مخطط الشراكة بين القطاعين العام والخاص**

أصبح من الضروري اعتماد الشراكة بين القطاع العام والخاص من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية، فالدولة مهمتها تهيئة الإقليم والبنية التحتية من مطارات، موانىء ، طرق،

---

[1] - حميدة بوعموشة، **دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2012، ص139.

[2] - مروان صحراوي، **التسويق السياحي وأثره على الطلب السياحي- حالة الجزائر**، مدكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان،2012، ص161.

[3] - سليمة طبايبية وآخرون، مرجع سابق، ص13.

الأمن...الخ، أما القطاع الخاص فدوره الاستثمار عن طريق إنشاء مشاريع سياحية كإقامة الفنادق والمركبات السياحية[1].

كما تهدف هذه الشراكة إلى تحقيق جملة من الأهداف وهي كالآتي:[2]

- جعل الدخول إلى التراب الوطني أكثر جاذبية مثل: السفارات، القنصليات، المطارات، والموانيء.
- تحسين الخدمات القاعدية في المناطق السياحية نظافة المياه، التطهير، الطاقة.
- تسهيل الوصول السريع إلى المناطق السياحية والقرى السياحية للامتياز.
- الاعتماد على خدمات سريعة ذات جودة.
- تحسين نوعية الخدمات عن طريق التكوين المتواصل.

## 5 - مخطط تمويل السياحة(PFT)

يتمثل دور هدا المخطط في[3]:

- مرافقة المستثمرين وأصحاب المشاريع بالمساعدة في اتخاذ القرار في تقدير المخاطر وتمويل عتاد الاستغلال.
- التخفيف من إجراءات منح القروض البنكية.
- الزيادة في مدة القروض.

---

[1] - حمزة بوكفة، عمار زودة، **واقع وآفاق السياحة في الجزائر وتنافسيتها بناءا على تقرير تنافسية السياحة العالمي2017**، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، العدد 05، 2018، ص39.

[2] - شراف عقون، ليلى بوحديد، **دور السياحة الداخلية في تحقيق التنمية الاقتصادية بالجزائر في ظل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030**، مجلة رؤى اقتصادية، المجلد 07، العدد 02، 2017، ص298.

[3] - سليمة طبايبية، مرجع سابق، ص13.

- توفير الدعم للمؤسسات السياحية وأصحاب المشاريع وذلك من خلال: نظام مرافقة مالي، إعانات للتكوين، تشجيع شامل للنوعية، ابتكارا أدوات جديدة لتمويل مختلف الاستثمارات السياحية.

## المبحث الرابع: تنفيذ المخطط التوجيهي للتهيئة السياحيةSDAT 2030 ونتائجه(آثاره)

دفع غياب الصورة السياحية والاستثمار السياحي في الجزائر إلى وضع خطط فعالة كفيلة بتحسين صورتها، وتنمية قطاعها السياحي، وهدا لن يتم إلا عن طريق تنفيذ الاستراتيجية الجديدة التي اعتمدتها الجزائر والمعروفة باسم المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2030، والذي من شأنه النهوض بالقطاع السياحي الجزائري، والارتقاء به إلى مصف الدول السياحية المجاورة وتحسين الصورة السياحية للجزائر دوليا.

نحاول من خلال هدا المبحث عرض مراحل إعداد وتنفيذ المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2030 في المطلب الأول، ثم في المطلب الثاني التطرق إلى نتائج وآثار المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2030، وفي المطلب الثالث والأخير عرض لأهم مؤشرات السياحة في الجزائر ما بين 2015 و2020.

### المطلب الأول: إعداد وتنفيذ المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2030.

تمر عملية إعداد و تنفيذ المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية على عدة مراحل أساسية.

#### أولا: مراحل إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2030:

يرتكز إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2030 على تشخيص معمق بمساهمة نقاش كل الملتقيات سواء محلية، جهوية، أو وطنية التي ساهمت في الأخير في

شرح الرهانات الكبرى للسياح واتجاهاتها وطنيا ودوليا[1]، والشكل الموالي يوضح مراحل إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية.

**الشكل رقم(03): مراحل إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية[2]**

المرحلة الأولى :حصيلة تشخيص الاتجاهات العالمية، الإشكاليات و الرهانات

↓

المرحلة الثانية :تحديد التوجهات الإستراتيجية

↓

المرحلة الثالثة :تحديد الخطوط التوجيهية ل SDAT (الحركيات الخمس)

↓

المرحلة الرابعة : برامج العمل ذات الأولية (الانطلاقة 2015/2008) مخطط التهيئة السياحية

↓

المرحلة الخامسة :تحديد إستراتيجية الانجاز و المتابعة

## ثانيا: مراحل تنفيذ المخطط التوجيهي للتهيئة السياحيةSDAT 2030

تمر عملية تنفيذ المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2030 عبر ثمانية مراحل أساسية وهي كالآتي:

### 1 – المرحلة الأولى: وضع هيكل القيادة.

وتضم هده المرحلة:

---

[1] - محمد البشير مفتي، **واقع قطاع السياحة في ظل تطبيق المخطط الوطني للتهيئة السياحية**، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد01، العدد 16، 2017، ص56.

[2] - عبد القادر عوينان، مرجع سابق، ص291.

- عرض المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية وبيان مضمونه وأهدافه.
- تنظيم المستفيدين من المتعاملين في السياحة.
- تحديد أدوار كل متدخل وكل الفاعلين في السياحة.
- توضيح البرامج التقديرية لإنجاز المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025 SDAT.
- تحديد طريقة سير الهيئة.
- تخطيط اجتماعات العمل.

**2 – المرحلة الثانية: تنظيم ورشات العمل لكل مشروع.**

يتم في هده المرحلة جمع كل أعضاء الخلية للعمل حول مشروع محدد وتوضيح الطريقة المناسبة لتنظيم وتسيير هده الورشات، ومن أهم الإشكالات التي تعالج ضمن الورشات نجد: الفروع العقارية، الهياكل المالية، ...الخ، كما أنه سيتم عرض مشروع من مختلف جوانبه مثلا: الإيواء، الإطعام، تجهيزات سياحية وتسلية، ترقية، اتصال، طريقة التسيير، مقارنة عمرانية، بالإضافة إلى تحديد مخطط العمل وأولويات التدخل، وكذلك الجهة العمومية في الميزانية التقديرية(انترنت، إضاءة، توسيع المطار...الخ)لإنجاز المشروع[1].

**3 – المرحلة الثالثة: تعريف الاستراتيجية وفقا لكل قطب سياحي.**

يقوم في هده المرحلة كل مكلف بمهمة محلية بتحديد مراحل تنفيذ المخطط على مستوى قطبه، ليبرز أولوية التدخل كما حددتها الورشات والتي تخص فقط القطب السياحي الذي يتولى التكفل به، إضافة إلى تحديد الدراسات المختلفة والضرورية لإنجاز الأقطاب كدراسة السوق، ودراسة التهيئة السياحية، والقيام بإعداد رزنامة تقديرية.

[1] - وزارة تهيئة الإقليم البيئة والسياحة، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، الكتاب4: تنفيد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية المخطط العملي، جانفي 2008، ص32.

**4 – المرحلة الرابعة: انطلاق المرحلة قبل العملية للمخطط**

وفي هذه المرحلة يتم انعقاد اجتماع اتصالي مع مختلف ممثلي القطاعات الأخرى كالفاعلين المعنيين بكل مشروع، ثم بعد ذلك البدأ في الدراسات ومتابعتها، كما يتم وضع المرصد وأداة المتابعة، بالإضافة إلى تقييم الأقطاب السبعة السياحية للامتياز، والبحث عن المستثمرين.[1]

**5 – المرحلة الخامسة: انطلاق أول الورشات والمفاوضات**

يستوجب في هده المرحلة على رؤساء المهام عند انطلاق الورشات الأولى البدأ في المفاوضات اللازمة لتنفيذ مختلف المشاريع الأخرى للمخطط التوجيهي.

**6 – المرحلة السادسة: وضع استراتيجية للترقية والاتصال**

حيث يقوم الإعلام في هده المرحلة بالتوجه إلى المحترفين من متعاملين سياحيين، ووكالات سفر، وذلك من أجل استعادة الثقة وتجديد صورة الجزائر وإعطاء ضمانات بتنمية سياحة ذات نوعية، كما أن هذه الاستراتيجية، تكون على مراحل متتالية: بدأ بتحديد الأسواق المستهدفة والأهداف حسب الأسواق، ثم تحديد وسائل وركائز الاتصال[2]

**7 – المرحلة السابعة: إطلاق مخطط نوعية السياحةPQT**

في هده المرحلة يتم تجسيد مخطط نوعية السياحة بمعرفة المؤسسات الفندقية(فنادق، مخيمات، إقامات) وأصحاب المطاعم والدواوين السياحية المحلية، ووكالات السياحة والسفر والناقلين، كما تضم عملية مخطط نوعية السياحة 20% من الحظيرة الفندقية(200 وحدة مصنفة أو يعاد تصنيفها) عن طريق تنشيط الهيئات والنقابات المهنية(كالاتحادية الوطنية للفندقيين، جمعية أصحاب المطاعم)[3].

---

[1] - أسماء خليل، مرجع سابق،ص213.

[2] - سهام بجاوية، مرجع سابق، ص170.

[3]- Ministére de l’Aménagement du territoire de l’environnement et duTourisme ,livre04 la mise en œuvre du SDAT 2025 le plan opérationnel, Janvier 2008, p36.

**8 – تنفيد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية.**

من أجل تنفيذ المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، يجب على الحركيات التي شرع فيها لإنجاز المشاريع المدعومة بمختلف الإجراءات المرافقة أن تقوم بالارتكاز على مخطط العمل المحدد في المرحلتين الثانية والثالثة، بالإضافة إلى عقد اجتماعات كل ستة أشهر من طرف هيئة القيادة، وذلك من أجل ملاحظة وتقييم سير العمل، ومعرفة درجة تقدم المشاريع، وإحصاء كل الإختلالات والانحرافات، وإعادة ضبط طريقة العمل الضرورية واللازمة من جديد[1].

**المطلب الثاني: نتائج وآثار المخطط التوجيهي لتهيئة السياحية SDAT 2030**

إن القصور الذي يعاني منه القطاع السياحي في الجزائر دفع بالحكومة الجزائرية التفكير في إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، والذي هو تعبير عن إرادة الحكومة في النهوض بهذا القطاع، ولكن للأسف نتائج تطبيق هذا المخطط في الواقع كانت ضعيفة ولم ترق إلى الهدف المرسوم نظريا لهده الاستراتيجية.

**أولا: وضعية تقدم المخططات التوجيهية للتهيئة السياحية نهاية 2019**

فبخصوص مخططات التهيئة السياحية في الجزائر نجد بأن هناك بعض المخططات تم الانتهاء منها، ومخططات هي في طور الإنجاز، إضافة إلى مخططات لم تنطلق بعد، ناهيك عن مخططات لم تصنف إطلاقا، هذا ما كان له التأثير السلبي على مختلف مناطق التوسع السياحي التي تعرف عدم انطلاق مشاريع تنموية قادرة على زيادة جاذبيتها السياحية بسبب وضعية هده المخططات، والتي تعتبر أساس التنمية السياحية لهذه الأماكن[2]، والجدول الموالي يوضح ذلك:

---

[1] - سهام بجاوية، مرجع سابق، ص171.

[2] - مروان صحراوي، **تقييم مساهمة عناصر المزيج التسويقي في اختيار الوجهة السياحية حالة السياحة الحموية في الجزائر**، مرجع سابق، ص242.

**الجدول رقم(21): وضعية تقدم مخططات التهيئة السياحية في الجزائر نهاية 2019**[1]

| الرقم | وضعية تقدم مخططات التهيئة السياحية | عدد مخططات التهيئة السياحية |
|---|---|---|
| 01 | الموافقة والاعتماد بموجب مرسوم | 21 |
| 02 | تمت المصادقة عليه | 40( +3 للمراجعة) |
| 03 | مخططات التهيئة السياحية على مستوى الأمانة العامة للحكومة | 21 |
| 04 | مخططات التهيئة السياحية في طور الإرسال إلى الأمانة العامة للحكومة | 0 |
| 05 | على مستوى الوزارة لوضع اللمسات الأخيرة والإرسال إلى الأمانة العامة للحكومة | 12 |
| 06 | مخططات التهيئة السياحية المكتملة/ في طور التقدم | 27 |
| 07 | مخططات التهيئة السياحية في طور الدراسة | 55 |
| 08 | في طور الانطلاق | 22 |
| 09 | المقترحة لإعادة التصنيف | 5(+07 مزودة بمخطط التهيئة السياحية) |
| 10 | غير مزودة بمخطط التهيئة السياحية | 22 |

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن عدد مخططات التهيئة السياحية في الجزائر بلغ 235 في نهاية 2019، منها 21 مشروع أو مخطط تم الموافقة عليه بموجب مرسوم، و43 مشروع تم المصادقة عليه، و 21 مخطط على مستوى الأمانة العامة للحكومة، 12 مشروع لازال في أروقة الوزارة و لم يرى النور بعد ليتم إرساله إلى الأمانة العامة للحكومة، و 27 مخطط منها ما هو مكتمل و منها ما هو في طور التقدم، و 55 مخطط لم ينتهى من تقريرها بعد وهو في طور الدراسة، و 22 مشروع مازالت عبارة عن أفكار لدى المسئولين والتي هي في طور الانطلاق، و 12 مخطط مقترح لإعادة التصنيف، و أخيرا 22 مخطط و مشروع غير مخطط بمخطط التهيئة السياحية، ذلك يدفع للحكم أن سياسة التهيئة السياحية لازالت في طور التحضير و لم تتخذ قراراتها بعد، لذلك يمكن القول أنها لم تولد بعد.

[1] - وزارة السياحة، سنة 2019.

**ثانيا: وضعية المشاريع السياحية**

يقاس أداء القطاع السياحي في أية دولة من خلال مدى تطور نسبة المشاريع السياحية، والاستثمارات السياحية المخصصة لانجازها و بنوع و كم الخدمات السياحية كالإيواء، الإطعام، الترفيه، و الراحة التي يقدمها المشروع سواء كان فندق أو خيمة أو شاطئ، وفيما يلي عرض لوضعية المشاريع السياحية في الجزائر نهاية 2019.

**الجدول رقم(22): مشاريع في طور الإنجاز[1].**

| السنة | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 |
|---|---|---|---|---|---|
| عدد المشاريع | 504 | 584 | 764 | 799 | 889 |
| معدل النمو | / | 15.87% | 30.82% | 4.58% | 11.26% |
| عدد الاسرة | 69138 | 76670 | 101772 | 100866 | 118254 |
| معدل النمو | / | 10.89% | 32.74% | -0.89% | 17.24% |
| عددالعمال | 28835 | 32592 | 44840 | 41879 | 46982 |
| معدل النمو | / | 13.03% | 37.58% | -6.60% | 12.19% |

**الجدول رقم(23): المشاريع المتوقفة[2].**

| السنة | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 |
|---|---|---|---|---|---|
| عدد المشاريع | 101 | 119 | 147 | 181 | 239 |
| معدل النمو | / | 17.82% | 23.53% | 23.13% | 32.04% |
| عدد الاسرة | 8591 | 13397 | 16985 | 19745 | 27816 |
| معدل النمو | / | 55.94% | 26.78% | 16.25% | 40.88% |
| عددالعمال | 3732 | 5003 | 6978 | 8535 | 10988 |
| معدل النمو | / | 34.06% | 39.48% | 2231% | 28.74% |

[1] - وزارة السياحة، مديرية الاستثمار السياحي، سنة 2019.

[2] - وزارة السياحة، مديرية الاستثمار السياحي، سنة 2019.

## الجدول رقم(24): مشاريع غير منطلقة[1]

| السنة | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 |
|---|---|---|---|---|---|
| عدد المشاريع | 607 | 793 | 928 | 1163 | 1220 |
| معدل النمو | / | 30.64% | 17.02% | 25.32% | 4.90% |
| عدد الاسرة | 78813 | 104979 | 129641 | 162774 | 163750 |
| معدل النمو | / | 33.20% | 23.49% | 25.6% | 0.60% |
| عدد العمال | 29074 | 39502 | 47812 | 61629 | 63381 |
| معدل النمو | / | 35.87% | 21.04% | 28.90% | 2.84% |

## الجدول رقم(25): المشاريع المنجزة[2]

| السنة | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 |
|---|---|---|---|---|---|
| عدد المشاريع | 58 | 106 | 107 | 67 | 107 |
| معدل النمو | / | 82.76% | 0.94% | -37.38% | 59.70% |
| عددالاسرة | 4241 | 9843 | 10162 | 5773 | 7984 |
| معدل النمو | / | 132.09% | 3.24% | -43.19% | 38.30% |
| عدد العمال | 1951 | 5049 | 4476 | 2447 | 3575 |
| معدل النمو | / | 158.79% | -11.35% | -45.33% | 46.10% |

نلاحظ من خلال الدراسة التقييمية للسياسة السياحية المنتهجة في المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية و المتضمنة في الجداول22،23،24،25، و التي تعبر عن وضعية المشاريع السياحية نهاية 2019، يتبين لنا أن عملية تنفيذ السياسة السياحية لم تتحقق و لم تؤدي إلى تحقيق الأهداف التي رسمت من اجلها وهي تنمية السياحة في الجزائر، وذلك لان عدد المشاريع التي وضعت لم ترى النور أو لم يتم انجازها.

---

1 - وزارة السياحة، مديرية الاستثمار السياحي، سنة 2019.

2 - وزارة السياحة، مديرية الاستثمار السياحي، سنة 2019.

**ثالثا: الانخراط و الاندماج في مخطط الجودة السياحي.**

هناك العديد من المؤسسات السياحية انخرطت و اندمجت في مخطط الجودة السياحي من مؤسسات فندقية، وكالات السياحة والأسفار، محطات حموية، مطاعم، والجدول التالي يوضح ذلك:

## الجدول رقم(26): انخراط واندماج المؤسسات السياحية في مخطط الجودة حتى نهاية2020.[1]

| السنة | 2015 | | 2016 | | 2017 | | 2018 | | 2019 | 2020 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | المؤسسات السياحية المستغلة | المشاريع السياحية | المؤسسات السياحية المستغلة | المشاريع السياحية | المؤسسات السياحية المستغلة | المؤسسات السياحية المستغلة | المؤسسات السياحية المستغلة | المشاريع السياحية | المؤسسات السياحية المستغلة | المؤسسات السياحية المستغلة |
| **عدد المنخرطين في مخطط الجودة (العدد) التراكمي)** | **421**<br>مؤسسة سياحية مجزأة إلى:<br>217: مؤسسة فندقية<br>179: وكالات السياحة والأسفار<br>07: محطات حموية<br>18: مطاعم | **55**<br>مشاريع سياحية<br>فرع: مشروع مؤسسات فندقية | **429**<br>مؤسسة سياحية مجزأة إلى:<br>217: مؤسسة فندقية<br>187: وكالات السياحة والأسفار<br>07: محطات حموية<br>18: مطاعم | **65**<br>مشاريع سياحية<br>فرع: مشروع مؤسسات فندقية | **446**<br>مؤسسة سياحية مجزأة إلى:<br>222: مؤسسة فندقية<br>199: وكالات السياحة والأسفار<br>07: محطات حموية<br>18: مطاعم | **450**<br>مؤسسة سياحية مجزأة إلى<br>225: مؤسسة فندقية<br>200: وكالات السياحة والأسفار<br>07: محطات حموية<br>18: مطاعم | **450**<br>مؤسسة سياحية مجزأة إلى<br>225: مؤسسة فندقية<br>200: وكالات السياحة والأسفار<br>07: محطات حموية<br>18: مطاعم | **82**<br>مشاريع سياحية<br>فرع: مشروع مؤسسات فندقية | **450**<br>مؤسسة سياحية مجزأة إلى<br>225: مؤسسة فندقية<br>200: وكالات السياحة والأسفار<br>07: محطات حموية<br>18: مطاعم | **450**<br>مؤسسة سياحية مجزأة إلى<br>225: مؤسسة فندقية<br>200: وكالات السياحة والأسفار<br>07: محطات حموية<br>18: مطاعم |

[1] - وزارة السياحة، مديرية مخطط جودة السياحة والضبط، سنة 2019.

نلاحظ من خلال الجدول انه في الفترة الممتدة بين 2015 و 2020 و في إطار عملية تنفيذ السياسة السياحية انه تم اندماج و انخراط عدة مؤسسات سياحية في مخطط الجودة، لكن هذا لا يمكننا من الحكم على أن السياسة المنتهجة أدت إلى تحقيق التنمية السياحية المنشودة في ظل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2030.

## المطلب الثالث: مؤشرات السياحة في الجزائر ما بين 2015 – 2020(في ظل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية2030 SDAT).

تعتبر المؤشرات السياحية أقوى وأبرز دليل على مدى تقدم القطاع السياحي في أي بلد، فالقطاع السياحي الجزائري وخلال فترة المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية2030 SDAT عرف عدة مؤشرات بشكل متفاوت، والتي هي تعبير عن النتائج الأولية الإيجابية أو السلبية لهذا المخطط.

### أولا: دخول السياح عبر الحدود الجزائرية.

يعد تدفق السياح مؤشرا هاما لتقييم الاستراتيجية السياحية الجديدة والمعروفة بالمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية2030 SDAT الموضوعة من طرف الدولة الجزائرية[1] والجدول التالي يوضح ذلك:

[1] - عبد الله عياشي، مرجع سابق، ص218.

الجدول رقم(27): دخول السواح عبر الحدود الجزائرية.[1]

| السنة | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 |
|---|---|---|---|---|---|
| الأجانب | 1 083 121 | 1 322 712 | 1 708 375 | 2 018 753 | 1 933 778 |
| معدل النمو | / | 22,12% | 29,16% | 18,17% | -4,21% |
| الجزائريون المقيمون بالخارج | 626 873 | 716 732 | 742 410 | 638 360 | 437 278 |
| معدل النمو | / | 14,33% | 3,58% | -14,02% | -31,50% |
| المجموع العام | 1 709 994 | 2 039 444 | 2 450 785 | 2 657 113 | 2 371 056 |
| معدل النمو | / | 19,27% | 20,17% | 8,42% | -10,77% |

نلاحظ من خلال الجدول أن عدد السياح الأجانب الدين تمت زيارتهم للجزائر في ظل تنفيذ المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية انتقل من 1.08 مليون سائح سنة 2015 إلى 1.9 مليون سائح اي بعد مضي 5 سنوات، ما يؤدي بنا إلى القول أن هده السياسة ناجحة أو أنها ماضية في طريق النجاح.

الشكل رقم(04): دخول السواح عبر الحدود الجزائرية.[2]

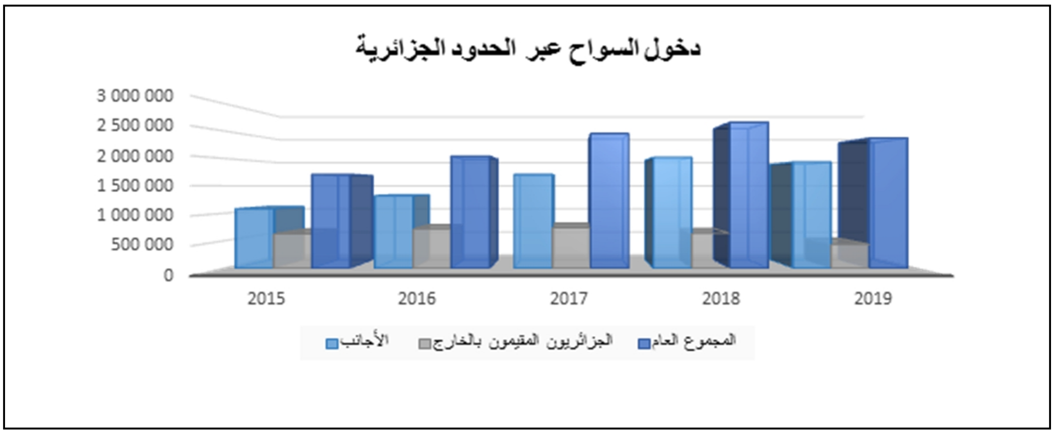


[1] -وزارة السياحة، سنة 2019 .

[2] -وزارة السياحة، سنة 2019.

## ثانيا: خروج المواطنين المقيمين عبر الحدود الجزائرية.

عرف مؤشر خروج المواطنين المقيمين عبر الحدود الجزائرية تطورا بارزا بين سنتي2015 إلى 2020، والجدول التالي يوضح ذلك:

### الجدول رقم(28): خروج المواطنين المقيمين عبر الحدود الجزائرية[1]

| السنة | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| خروج المواطنين المقيمين | 3 638 140 | 4 529 524 | 5 058 404 | 5 609 947 | 5 731 814 | 5 731 814 |
| نسبة النمو | / | 24,50% | 11,68% | 10,90% | 2,17% | 2,17% |

نلاحظ من خلال الجدول بأن نسبة خروج المواطنين المقيمين عبر الحدود الجزائرية ترتفع سنة بعد أخرى، من حوالي نحو3.6 مليون سنة 2015 إلى 5.7 مليون سنة 2019، يعني هناك زيادة معتبرة، أما عن سنة 2020 لم تعرف أي دخول و خروج للسياح وذلك بسبب جائحة كورونا التي جعلت من المجال الجوي، البحري، والبري مغلق ما أسفر عنه تراجع السياحة في هذه السنة.

### الشكل رقم(05): خروج المواطنين المقيمين[2]

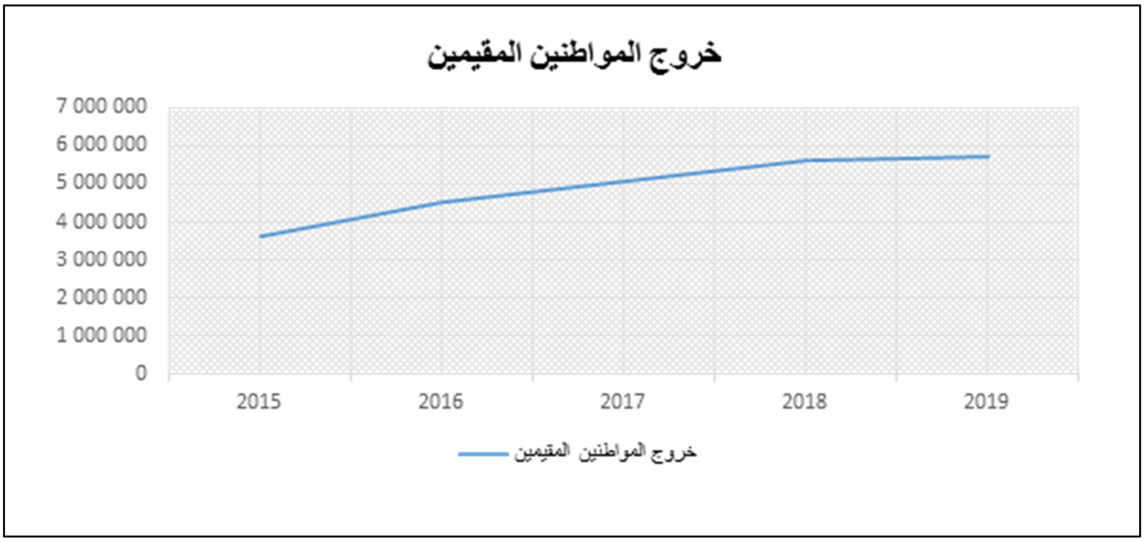


[1] - وزارة السياحة، سنة 2019.

[2] - وزارة السياحة، سنة 2019.

### ثالثا: تطور ميزان المدفوعات من سنة2015- 2019.

تؤدي السياحة إلى تطور ميزان المدفوعات بدليل ما تقدمه من منتجات سياحية تصديرية جديدة يمكن عرضها للمنافسة، والجدول الموالي يوضح تطور ميزان المدفوعات ما بين سنة 2015 – 2019.

**الجدول رقم(29): تطور ميزان المدفوعات بين سنة2015- 2019.**[1]

**العملة**: مليون دولار أمريكي

| السنة | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 |
|---|---|---|---|---|---|
| إرادات | 304 | 209 | 141 | 169 | 165 |
| نفقات | 677 | 475 | 580 | 494 | 500 |

من خلال الجدول نلاحظ بأن مقدار الإنفاق السياحي للمواطنين من عملات صعبة خارج الوطن أكبر بكثير من حجم العملات الأجنبية الناتجة عن تدفقات السياح الغير مقيمين، هذا يؤدي بنا إلى الحكم بان السياحة لم تحقق أي فائدة بالعملة الصعبة، ومن تم التشكيك في مدى أهميتها و فعاليتها في تحقيق التنمية المستدامة.

**الشكل رقم(06): تطور ميزان المدفوعات ما بين 2015 – 2019.**[2]

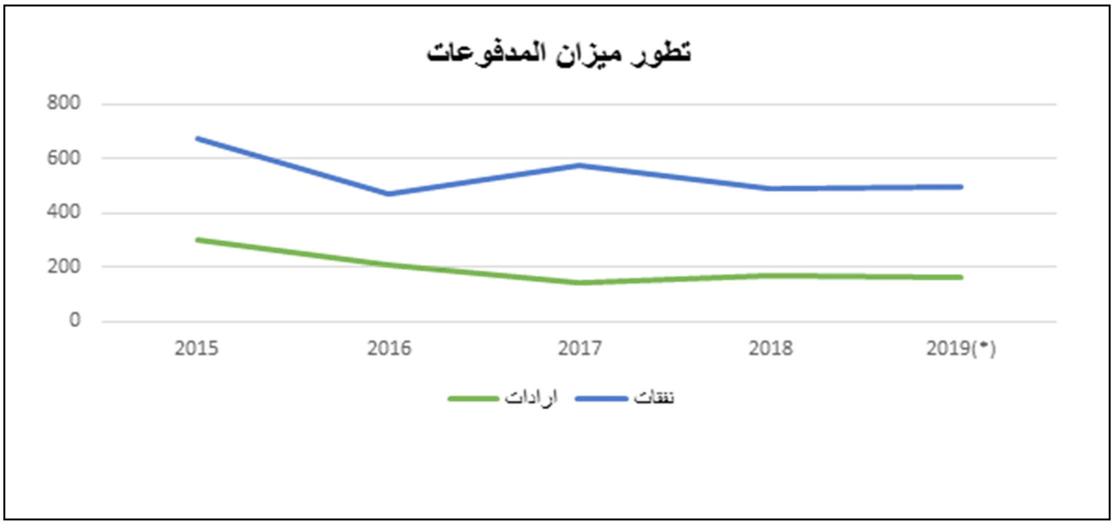


---

1- الديوان الوطني للإحصائيات، سنة 2019.

2- الديوان الوطني للإحصائيات، سنة 2019.

**رابعا: تطور حصة قطاع السياحة في الناتج المحلي الخام بين سنتي2015 – 2019 (فنادق، مقاهي، مطاعم).**

تساهم السياحة في الرفع من نسبة الناتج المحلي الخام، من خلال المبالغ(من العملة الصعبة) التي يصرفها السياح عند ذهابهم إلى منطقة ما لزيارتها في تلك الدولة، وهذا ما يؤدي بطبيعة الحال إلى زيادة الدخل الوطني، وفيما يلي جدول يوضح تزايد حصة قطاع السياحة في الناتج المحلي الخام.

**الجدول رقم(30): تطور حصة قطاع السياحة في الناتج المحلي الخام2015 – 2019** [1]

| السنة | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 |
|---|---|---|---|---|---|
| حصة السياحة في الناتج المحلي الخام (٪) | 1,3 | 1,4 | 1,6 | 1,7 | 1,8 |

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن دور السياحة لا يزال ضعيف رغم الأهمية التي بدأت تمنحها لها السياحة في إطار المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية.

**الشكل رقم(07): حصة السياحة في الناتج المحلي الخام مابين2015 - 2019** [2]

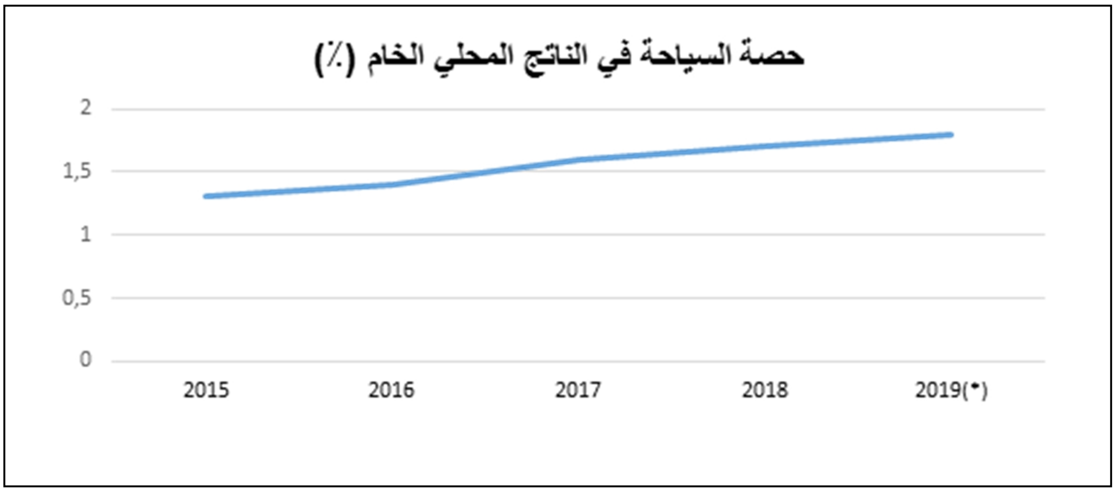


[1] - الديوان الوطني للإحصائيات، سنة2019 .

[2] - الديوان الوطني للإحصائيات، سنة 2019.

## خامسا: التوظيف في قطاع السياحة

تزداد أهمية السياحة من خلال الدور الذي تؤديه في امتصاص وخفض نسبة البطالة، وتوفير مناصب الشغل عالميا ووطنيا، وفيما يلي الجدول يوضح عدد مناصب العمل التي وفرها القطاع السياحي الجزائري من سنة2015 إلى 2019

**الجدول رقم(31): التوظيف في قطاع السياحة من سنة 2015 – 2019.**[1]

**(فرع فنادق,المقاهي ,المطاعم)**

| السنة | 2015 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| عدد العمال | 261 289 | 265 803 | 270 317 | 300 000 | 027 308 | 320 000 |

نستنتج من خلال تحليلنا للجدول السابق أن عدد العمال الموظفين في القطاع السياحي عرف تزايدا ملحوظا ومقبولا، حيث كان عدد العمال سنة 2015 يقدر ب261289 عامل، ووصل سنة2019 إلى 320000 عامل وهذا ما سيساهم في التنمية الاقتصادية بشكل كبير، و كذلك من خلال إسهام السياحة في محاربة البطالة عن طريق خلق مناصب عمل دائمة في القطاع السياحي.

**الشكل رقم(08): تطور عدد العمال في قطاع السياحة بين سنة 2015 - 2019**[2]

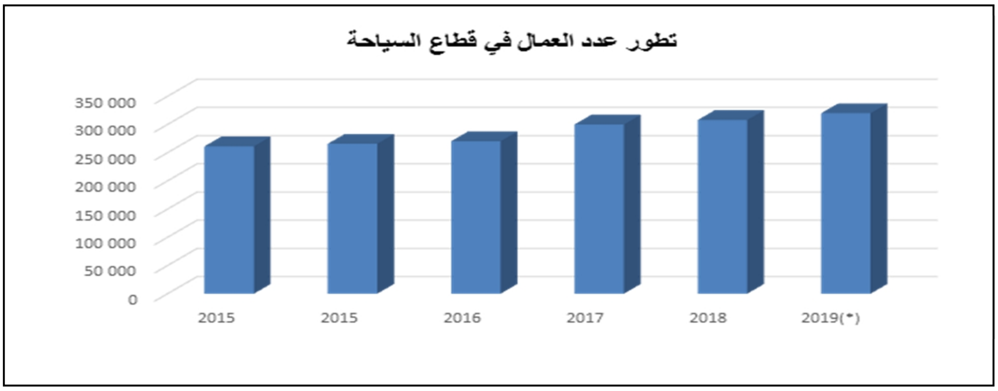


---

[1] - الديوان الوطني للإحصائيات معدلة في وزارة السياحة، سنة 2019.

[2] - الديوان الوطني للإحصائيات معدلة في وزارة السياحة، سنة 2019.

**سادسا: عدد الليالي في المؤسسات الفندقية.**

يعد مؤشر الليالي السياحية من بين المؤشرات التي يقاس عليها مدى تقدم أو تأخر السياحة في بلد ما، والجدول التالي يوضح عدد الليالي السياحية داخل المؤسسات الفندقية الجزائرية.

**الجدول رقم(32): عدد الليالي في المؤسسات الفندقية(المقيمين وغير المقيمين )**[1]

| السنة | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 |
|---|---|---|---|---|---|
| **المجموع** | 7 146 572 | 7 276 521 | 7 406 470 | 7 536 034 | 7 690 926 |

نلاحظ من خلال الجدول أن عدد الليالي السياحية في تزايد مستمر من سنة 2015 إلى غاية2019، فالليالي السياحية هي مؤشر هام لقياس مدى نجاح السياسة السياحية في ظل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2030.

**الشكل رقم(09): تطور عدد الليالي في المؤسسات الفندقية**[2]

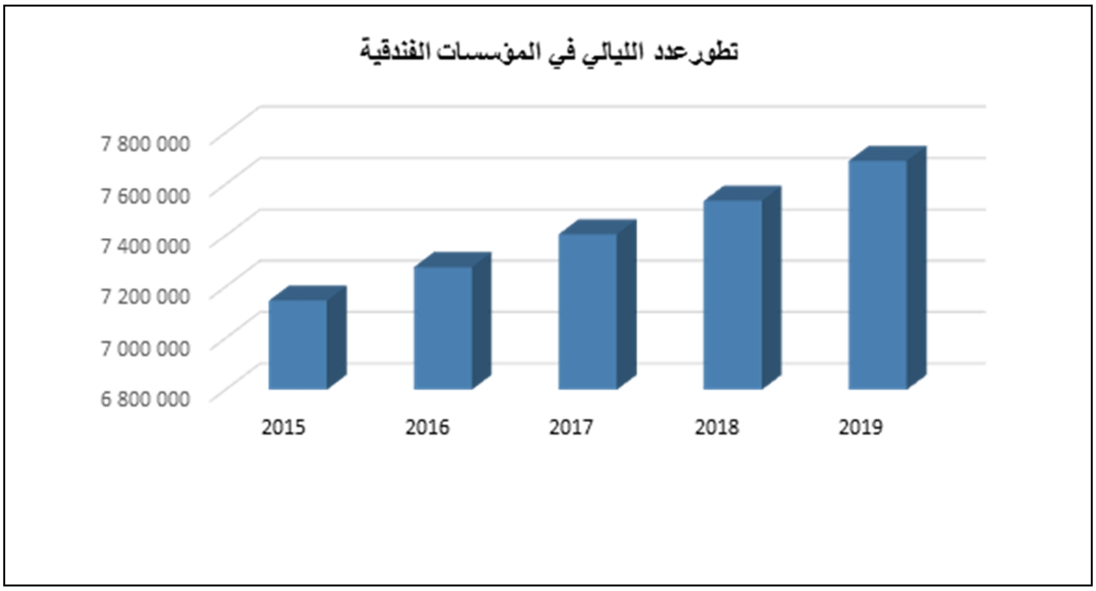


[1] - وزارة السياحة، مديرية السياحة الولائية، سنة 2019.

[2] - وزارة السياحة، مديرية السياحة الولائية، سنة 2019.

**سابعا: وضعية الحظيرة الوطنية للفنادق.**

تلعب الفنادق دورا هاما في تنمية السياحة في العالم فهي مكون أساسي للمنتوج السياحي ونجاح السياحة في أي بلد يتحقق بتوفير قاعدة فندقية متينة، فقدرات وطاقات الإيواء تعتبر من أهم مؤشرات نمو القطاع السياحي، والجزائر ضمن فترة المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية2030 SDAT شهدت حركة في النشاط الفندقي، وذلك بين سنتي2015 إلى 2019، حسب عدة معايير مختلفة، وهذا ما ستبينه الجداول التالية:

الجدول رقم(33): قدرات الإيواء حسب فئة التصنيف.[1]

| السنة | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 |
|---|---|---|---|---|---|
| فندق 5* | 4 242 | 6 734 | 6 734 | 6 734 | 7 234 |
| فندق 4* | 1 800 | 2 810 | 4 508 | 4 746 | 6 161 |
| فندق 3* | 5 829 | 7 045 | 5 678 | 5 886 | 6 427 |
| فندق 2* | 4 605 | 4 425 | 4 565 | 5 185 | 5 381 |
| فندق 1* | 11 295 | 11 295 | 11 335 | 11 684 | 12 612 |
| فندق غير مصنف | 8 533 | 8 533 | 8 533 | 8 590 | 9 456 |
| إقامة سياحية 2* | 384 | 384 | 384 | 384 | 384 |
| إقامة سياحية1* | 313 | 313 | 313 | 313 | 313 |
| موتيلنزل طريق2* | 93 | 93 | 93 | 93 | 93 |
| موتيلنزل طريق1* | 30 | 30 | 30 | 30 | 86 |
| نزل ريفي 2 * | 16 | 16 | 16 | 16 | 16 |
| نزل ريفي 1* | 20 | 20 | 20 | 20 | 20 |
| قرية عطل3* | 274 | 274 | 274 | 274 | 274 |
| نزل مفروش" وحيدة الصنف" | 91 | 91 | 91 | 91 | 205 |
| نزل عائلي" وحيدة الصنف" | 426 | 426 | 426 | 426 | 426 |
| هياكل أخرى موجهة للفندقة | 9 381 | 9 381 | 9 381 | 9 786 | 9 984 |
| محطة الاستراحة"وحيدة الصنف" | 170 | 170 | 170 | 170 | 170 |
| مجموع المؤسسات المصنفة | 47 502 | 52 040 | 52 551 | 54 428 | 59 242 |
| مؤسسات فندقية في طريق التصنيف | 54 742 | 55 380 | 59 713 | 64 727 | 66 434 |
| المجموع | 102 244 | 107 420 | 112 264 | 119 155 | 125 676 |

من خلال الجدول نلاحظ انه تم اعتماد معيار طاقات و قدرات الإيواء الفندقية للتدليل على تنمية السياحية الفندقية في الجزائر و مدى تطورها عدديا، حيث كانت هده القدرة الإيوائية الفندقية (الأسرة) سنة 2015 تقدر ب 102.244 سرير، و بعد مرور خمس سنوات أي في سنة 2020  وصل عدد الأسرة السياحية إلى 125.676 سرير، و الفارق الذي حقق من سنة 2015 إلى سنة 2020 هو 023.432 سرير. ما يؤدي بنا إلى القول أن تنفيذ السياسة السياحية في إطار المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية بدأت تظهر بوادر نجاحها.

[1] - وزارة السياحة، مديرية مخطط جودة السياحة والضبط، سنة 2019.

## الشكل رقم(10): وضعية الحظيرة الوطنية للفنادق حسب التصنيف[1]

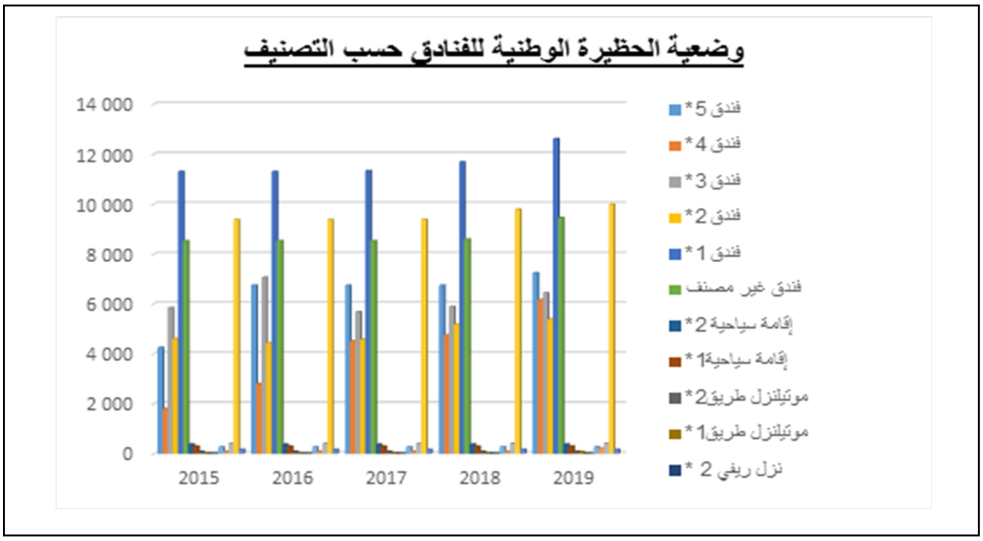


## الجدول رقم(34): قدرات و طاقات الإيواء بالأسرة حسب الطابع.[2]

| السنة | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| **حضري** | 62 479 | 66 155 | 69 861 | 74 712 | 80470 |
| **ساحلي** | 30 380 | 30 500 | 31 326 | 32 581 | 32926 |
| **صحراوي** | 3 636 | 4 780 | 4 928 | 5 477 | 5895 |
| **حموي** | 3 866 | 4 102 | 4 266 | 4 502 | 4502 |
| **مناخي** | 1 883 | 1 883 | 1 883 | 1 883 | 1 883 |
| **المجموع** | **102 244** | **107 420** | **112 264** | **119 155** | **125 676** |

من خلال هذا الجدول نلاحظ بأن عدد الأسرة (قدرات الإيواء) ارتفع من 102 244 سرير سنة 2015 إلى 125 676 سرير سنة 2019، ما يمكن من القول أن هناك زيادة معتبرة سنة بعد سنة خاصة الطابع الحضري الذي سجل اكبر نسبة تطور في عدد الأسرة، أما الطابع المناخي فبقي مستقرا و لم يعرف أي تطور في عدد الأسرة.

---

1 - وزارة السياحة، مديرية مخطط جودة السياحة والضبط، سنة 2019.

2 - وزارة السياحة، مديرية مخطط جودة السياحة والضبط، سنة 2019.

الشكل رقم(11): وضعية الحظيرة الوطنية للفنادق حسب الطابع[1]

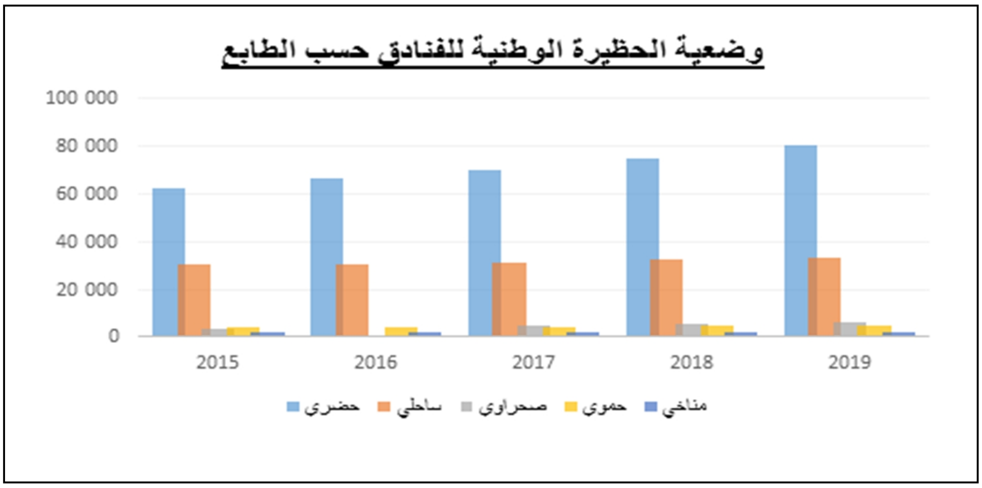


## ثامنا: حصيلة موسم الاصطياف والموسم السياحي الصحراوي ما بين 2015 – 2019.

تسعى الحكومة الجزائرية جاهدة لتحسين موسم الاصطياف عن طريق جملة من إجراءات الحماية الموجهة للمصطافين والشواطئ، وذلك في سبيل زيادة عدد توافد المصطافين عل مختلف الشواطئ، وفيما يلي الجدول التالي يوضح حصيلة موسم الاصطياف ما بين سنة 2015 – 2019.

الجدول رقم(35): موسم الاصطياف ما بين 2015 – 2019.[2]

| السنة | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 |
|---|---|---|---|---|---|
| العدد الإجمالي للشواطئ | 579 | 590 | 608 | 611 | 581 |
| عدد الشواطئ المرخصة للسباحة | 382 | 382 | 398 | 404 | 426 |
| عدد الشواطئ الغير مرخصة للسباحة | 65 | 208 | 210 | 207 | 155 |
| التردد على الشواطئ | 121,5 | 119,3 | 132 | 108 | 95 |
| إرادات الامتيازات الخاصة بالشواطئ | 84,9 | 340,7 | 642,8 | / | / |

[1] - وزارة السياحة، مديرية مخطط جودة السياحة والضبط، سنة 2019.

[2] - وزارة السياحة، مديرية مخطط جودة السياحة والضبط، سنة 2019.

باعتماد مؤشر الشواطئ السياحية للحكم على تنفيذ السياسة السياحية و من تم على تحقيقها للتنمية السياحية، نلاحظ تباطئ كبير في نمو السياحة خاصة حيث كان العدد الإجمالي للشواطئ الذي كان سنة 2015 يقدر ب 579 شاطئ، ثم في سنة 2019 أصبح 681 شاطئ.

**الشكل رقم (12) موسم الاصطياف ما بين 2015-2019**[1]

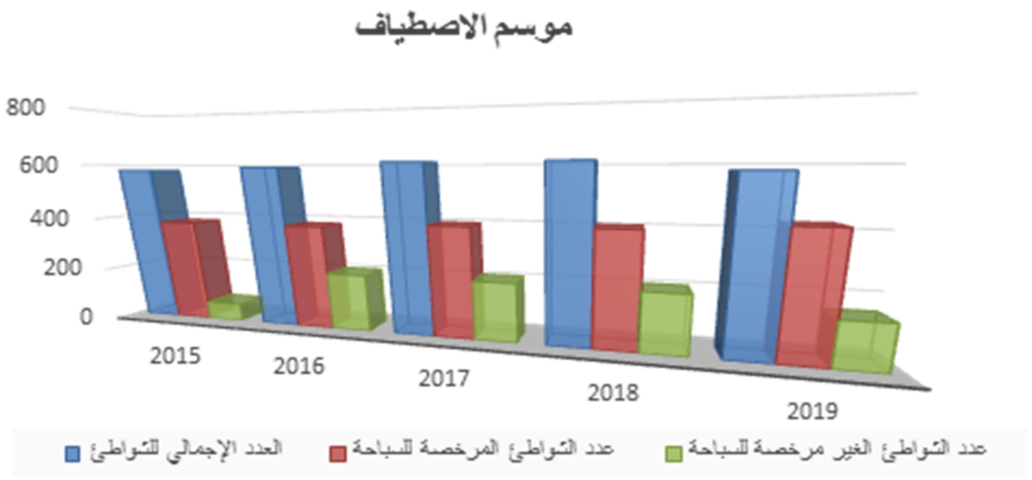


## تاسعا: حصيلة السياحة الحموية ما بين 2015 – 2019

تعد السياحة الحموية من ضمن أولويات القطاع السياحي الجزائري، بدليل أنها تشكل موردا للترفيه والعلاج، وفيما يلي جدولين يلخصان السياحة الحموية في الجزائر.

---

[1]- وزارة السياحة، مديرية مخطط جودة السياحة والضبط، سنة 2019.

**الجدول رقم(36): حصيلة السياحة الحموية في الجزائر 2015 – 2019**[1]

| السنة | العدد | | المؤسسات الناشطة | | | | مشاريع في طور الانجاز | مشاريع متوقفة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | المنابع الحموية | منح استغلال المياه الحموية | مركب حموي | | مركز العلاج بمياه البحر | | | |
| | | | عمومية | خاصة | عمومية | خاصة | | |
| **2015** | 282 | 55 | 8 | 10 | 1 | 1 | 25 | 10 |
| **2016** | 282 | 62 | 8 | 13 | 1 | 1 | 30 | 9 |
| **2017** | 282 | 74 | 08 | 13 | 02 | 01 | 34 | 16 |
| **2018** | 282 | 83 | 8 | 15 | 2 | 1 | 38 | 19 |
| **2019** | 282 | 92 | 8 | 18 | 2 | 1 | 43 | 20 |

و باعتماد السياحة الحموية كمؤشر فعال لتقييم السياسية السياحية المنتهجة في إطار المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2030 كما هو مبين في الجدول 36، يلاحظ أن رغم العدد الهائل للمنابع الحموية ( الحمامات المعدنية و هو 282 خلال السنوات من 2015 إلى 2019 ) و انتهاج عدة آليات للتطوير و التنمية من خلال سياسة التهيئة السياحية التي وضعت 43 مشروع في طور الانجاز سنة 2019، إلا أن هذا لا يؤدي بنا إلى القول بان هناك نمو للسياحة الحموية رغم توفر الجزائر على قدر كبير من الحمامات المعدنية.

[1] - مديرية المؤسسات الحموية والحمامات المعدنية، سنة 2019.

**خلاصة الفصل**

نستنتج من خلال تعرضنا في الفصل الثاني إلى الإمكانيات السياحية التي تزخر بها الجزائر، ثم السياسة السياحية في الجزائر قبل وبعد الاستقلال، وصولا إلى إستراتيجية التنمية السياحية المستدامة آفاق2010، والمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2030 ، نستنتج بأن السياسات السياحية في الجزائر هي جزء لا يتجزأ من السياسات العامة للدولة والتي تسعى للنهوض بالقطاع السياحي الجزائري.

ورغم أن الجزائر تحوز على إمكانيات معتبرة، إلا أنها للأسف ليست مستغلة بالطريقة المناسبة وبشكل عقلاني، ما جعل السياحة في الجزائر تتخبط في العديد من المشاكل، ورغم كل السياسات الهادفة لتطوير هذا القطاع بدءا من ميثاق السياحة والمخططات الوطنية التنموية المختلفة، إلا أن السياحة لم ترقى للمستوى المطلوب ولم تحقق الأهداف المرجوة منها، خاصة وأن هذه المخططات عرفت تأخرا نوعا ما في الإنجاز ونقص في الموارد المالية لتنفيذها، بالإضافة إلى الإهمال الذي عرفه قطاع السياحة آنذاك.

إن تبني الجزائر للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2030 جاء في إطار تطوير وتنمية القطاع السياحي المهمش، الذي يعاني العديد من المشاكل وجعله بديل لقطاع المحروقات مستقبلا، ووجهة سياحية تنافسية في آفاق 2030، والرقي بالسياحة إلى مصف صناعة واعدة ذات أبعاد استراتيجية، ولكن رغم كل الجهود المبذولة من أجل إعادة بناء القطاع السياحي الجزائري، إلا أنه مازال ضعيفا مقارنة بالبلدان المجاورة، بدليل ما وضحته مختلف المؤشرات السياحية طوال فترة هذا المخطط.

# الفصل الثالث

# السياسة البيئية في الجزائر

# في ظل المخطط الوطني لتهيئة

# الإقليم SNAT 2030

## مقدمة الفصل

شهدت العقود الأخيرة على المستويين الوطني والدولي اهتماما بالغا من الحكومات و المنظمات غير الحكومية و الباحثين و رجال الإعلام فيما يخص البيئة، بدليل أنها تشكل المحيط الطبيعي الذي تعيش فيه الكائنات الحية، وركن من الأركان التي تعتمد عليها التنمية المستدامة في جميع البلدان سواء المتقدمة أو النامية.

أثرت الأنشطة الإنسانة على البيئة الطبيعية، مما أدى إلى تدهورها نتيجة الاستخدام اللاعقلاني للموارد والثروات البيئية، مما ساهم في بروز العديد من المشكلات البيئية، على رأسها التلوث بمختلف أشكاله وأنواعه، وهذا ما أدى إلى إخلال التوازن البيئي، وبالتالي استحالة تحقيق التنمية المستدامة.

والجزائر من ضمن البلدان التي شهدت تدهورا في بيئتها الطبيعية قبل وبعد الاستقلال، الأمر الذي أدى إلى تكثيف جهود الدولة الجزائرية، من خلال سن التشريعات والقوانين المتعلقة بالمحافظة على البيئة، إضافة إلى تعزيز الإطار المؤسساتي لحماية البيئة في الجزائر، أيضا وضع المخططات تنموية بيئية كان آخرها المخطط الوطني لتهيئة الإقليم **SNAT 2030** وذلك في سبيل التقليص من التلوث البيئي وتدهور البيئة، وأيضا حماية الإقليم من شتى الأخطار التي تعترضه.

فلقد كان لهذا الأخير الدور البارز في إعادة تنظيم وتهيئة المجال الوطني، إعادة التوازن للإقليم، تحقيق الاستغلال العقلاني والرشيد للفضاء الوطني، والحد من مختلف المشاكل التي يعرفها الإقليم بصفة عامة، وهذا الضمان استدامته.

سيتم من خلال هذا الفصل التطرق إلى:

- **المبحث الأول:** مكانة البيئة في سياسة الدولة في الجزائر.
- **المبحث الثاني:** المخططات البيئية الوطنية لحماية البيئة في الجزائر.

- **المبحث الثالث:** استراتيجية التنمية المستدامة في ظل المخطط الوطني لتهيئة الإقليم SNAT 2030.
- **المبحث الرابع:** إعداد، تنفيذ، وتقييم المخطط الوطني لتهيئة الإقليم SNAT2030.

**المبحث الأول: مكانة البيئة في سياسة الدولة في الجزائر.**

أخذ موضوع حماية البيئة بعدا واهتماما واسعا من قبل الدول والمنظمات والهيئات الدولية، نظرا لتكاثف المشكلات البيئية، والتدهور البيئي الذي يشهده العالم يوما بعد يوم.

والجزائر بدورها عرفت وضعية بيئية مزرية بداية من الاستقلال إلى اليوم، نتيجة العديد من المشاكل البيئية أولها التلوث، والذي يمكن اعتبار الإنسان أول مسؤول على ذلك، إضافة إلى الكوارث الطبيعية والتي تؤدي كلها إلى الإخلال بالتوازن البيئي.

ومنه بادرت الدولة الجزائرية إلى سن وإصدار جملة من الإجراءات القانونية والمؤسساتية لحمية البيئة، وإعادة تنظيم وتسيير القطاع البيئي في الجزائر.

نحاول من خلال هذا المبحث دراسة طبيعة المشاكل البيئة في الجزائر في المطلب الأول، ثم في المطلب الثاني الإشارة إلى الإطار القانوني لحماية البيئة في الجزائر، أما المطلب الثالث والأخير نتناول الإطار المؤسساتي لحماية البيئة في الجزائر.

**المطلب الأول: طبيعة المشاكل البيئية في الجزائر.**

بات النظام البيئي الجزائري يعاني العديد المشكلات والتحديات والأخطار وعلى رأسها التلوث، التصحر، النمو الديمغرافي، الاستعمال المفرط للمحروقات، هذا الذي عقد من التوجه نحو استعمال الطاقات المتجددة.

**أولا: وضعية البيئة في الجزائر مباشرة بعد الاستقلال.**

ترك المستعمر الفرنسي الجزائر تتخبط في أوضاع متدهورة في شتى المجالات، لاسيما السياحة والبيئة، والتي لم توليها الجزائر اهتماما كافيا في سياستها التنموية، نتيجة للظروف التاريخية السائدة آنذاك، ما أدى إلى بروز العديد من التحديات والمشكلات البيئية التي هددت الخصائص البيئية والحياة البشرية الحيوانية، ما نتج عنه اختلال التوازن البيئي، والاستقرار الايكولوجي.[1]

---

[1]- محمود الأبرش، **السياسة البيئية في الجزائر في ظل الاتجاهات البيئية العالمية**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2017، ص108.

إضافة إلى انتهاج سياسة الأرض المحروقة، والتجارب النووية، تهديم البنية التحتية من قبل المستعمر الفرنسي، هذا ما كان من نتائجه تلويث البيئة الاجتماعية، الفكرية، والطبيعة لمدة طويلة.[1]

يمكن القول مما سبق بأن الوضعية البيئية التي تركها المستعمر الفرنسي ووصلت الخط الأحمر، بدليل أن التدهور مس الكثير من المناطق، على شاكلة رقان بولاية أدرار، وواد الناموس بولاية بشار، نظيرا لتجاربها النووية في المنطقتان، إلى جانب آثار القنابل في خط شارل وموريس.

كذلك يمكن إرجاع الوضعية المتدهورة للبيئة في الجزائر إلى التنمية الاجتماعية والاقتصادية الحاصلة آنذاك، بدليل ما شهدته الجزائر من نمو ديموغرافي هائل مباشرة بعد الاستقلال، نظرا لتحسن الظروف المعيشية والصحية للسكان هذا من جهة، من جهة أخرى هجرة السكان من الريف إلى المدينة هروبا من الظروف الأمنية التي كانت سائدة في فترة التسعينات، هذا ما تسبب في ارتفاع حاجيات وطلبات المجتمع من تمدرس، علاج، سكن، عمل، والتي لا نجدها إلا في المدينة، وكنتيجة لذلك حدث الاكتظاظ السكاني وتزايدت البناءات الفوضوية، وبالتالي تسوية البيئة الحضرية.[2]

هذا بخصوص التنمية الاجتماعية، أما عن التنمية الاقتصادية، فهي كذلك كان لها أثر واضح على تدهور حالة البيئة، وذلك بسبب إنشاء العديد من المركبات الصناعية في أماكن خاطئة ولا تليق بذلك أبدا، ونتج عن ذلك عدة أخطار وأمراض تهدد صحة الإنسان، كالربو والأمراض التنفسية، ومن بين المركبات نجد: مركب إنتاج الأسمدة الفوسفاتية و الأزوتية (أسميدال)، ومركب الحجار للحديد والصلب (سيدال) بمدينة عنابة، وحوالي 735 وحدة

---

[1] - عبد النور ناجي، مرجع سابق، ص107.

[2] - عبد القادر بريم، **دور المشاركة السكانية في حماية البيئة الحضرية من التلوث دراسة مقارنة بين حيين قديم وجديد بمدينة تيسمسيلت**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2010، ص 73.

صناعية في الجزائر العاصمة بالضبط جسر قسنطينة، الحراش، واد السمار، الرويبة و الرغاية، أما من الناحية الغربية نجد المنطقة الصناعية السانية.[1]

**ثانيا: أهم المشاكل البيئية في الجزائر:**

يمكن حصر أهم المشكلات البيئية الرئيسية التي تعاني منها الجزائر فيما يلي:

**1-التصحر:**

**أ- تعريف التصحر:**

- التصحر يعني تدهور قدرة الإنتاج البيولوجي والحيوي للأرض، وخلق بيئية صحرواية نتيجة زيادة الجفاف، وتلف التربة، واختفاء النباتات الطبيعية.[2]

**ب- ظاهرة التصحر في الجزائر:**

يعد التصحر من الظواهر الأكثر حضورا في حقل المشاكل البيئية في الجزائر، إذ تتعرض سنويا أكثر من تسعة ملايين هكتار من الأراضي الزراعية بعملية التصحر الجزئي أو شبه الكامل، مما ينتج عن هذا الأمر مشاكل كبيرة في مجال التنوع البيئي، وتأثير على الإنتاج الزراعي، ومن أسباب هذه التهديدات**:** الظروف المواكبة لعملية الانتقال من الأنماط التقليدية في تربية المواشي والزراعة إلى الأنماط الحديثة، كما أن موجات الجفاف تؤثر على دورة حياة الماشية، فيخف الضغط على المراعي المتوفرة، رغم السياسات والبرامج الفلاحية في مجال الاستصلاح الزراعي، التي كانت تهدف إلى تقليص حجم أضرار تلك الظاهرة، إلا أنها اقتصرت على المناطق المنخفضة ذات التربة الأكثر عمقا ورطوبة.[3]

---

[1]- عبد القادر بريم، مرجع سابق، ص 74، 75.

[2]- رشيد علاب، **نظم الإدارة البيئية (ISO 14000) واقع ومعوقات تطبيقاتها في المؤسسات الاقتصادية في الجزائر**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2017، ص 101.

[3]- صباح حواس، **المجتمع المدني وحماية البيئة في الجزائر واقع وآفاق**، مذكرة لنسل شهادة الماجستير في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف2، 2015، ص 63.

ج- أسباب ظاهرة التصحر في الجزائر:

❖ أسباب طبيعية:

- تناقص حجم كميات الأمطار أثناء سنوات الجفاف.
- فقر الغطاء النباتي، مما يقلل من عملية التبخر الهوائي، ويؤثر أيضا على هبوط الأمطار، ويساهم في انجراف التربة.
- الانجراف الذي تتعرض إليه التربة بفعل الرياح القوية، إضافة إلى تعرية التربة خصوصا في المناطق الجافة والشبه جافة، مما يجعل تلك المناطق تتحول عبر الزمن إلى صحاري قاحلة.
- زحف الكثبان الرملية على المناطق الخصبة.

❖ العوامل البشرية:

- الاستغلال اللاعقلاني للغطاء النباتي من طرف الإنسان، كقطع وحرق الغابات والأعشاب.
- انتشار السلوكيات الزراعية الخاطئة، كحراثة وزراعة الأراضي الهامشية التي هي في الأساس مناطق رعوية، هذا ما يؤدي إلى تدهور نوعية التربة.
- انتهاك بعض الأراضي وجعلها منشآت سكنية وصناعية.[1]

2-التلوث:

أ- مفهوم التلوث:

- التلوث هو التغيرات والاختلالات التي تحدث في محيط الإنسان نتيجة لنشاطاته المختلفة، والتي تؤثر في المكونات الطبيعية، الكيميائية والبيولوجية للبيئة، والتي تؤدي في الأخير إلى الإضرار بحياة الإنسان.[2]

---

[1]- رشيد علاب، مرجع سابق، ص 102 ، 103.

[2]- عبد العزيز سعداوي، **مشاركة منظمات المجتمع المدني في حماية البيئة**، د ط، سطيف**:** دار الوطن اليوم للطباعة وللنشر والتوزيع، 2020، ص 58.

**ب - أشكال التلوث:**

❖ **التلوث الهوائي:**

تسببت النفايات الصناعية الصادرة عن الوحدات الإنتاجية في إحداث تلوث هوائي، ولعل أبرز هذه الوحدات والمصانع: مصنع الإسمنت بمفتاح، مصنع البرانت بتيسمسيلت، مركب أسميدال بعنابة، فهذه الأخيرة كان لها الأثر في ظهور وبروز العديد من الأمراض كالحساسية، والأمراض التنفسية.

إضافة إلى ما يعانيه الغلاف الجوي في الجزائر من مشاكل التلوث المتعلقة بالغازات السامة، كغاز ثاني أكسيد الكربون، الغبار، أكسيد الأوزون...الخ.[1]

❖ **التلوث المائي:**

تعاني شبكة التزويد بالمياه في الجزائر من عدة مشاكل أهمها: الاستعمال الغير عقلاني والغير رشيد للموارد، ومشاكل أخرى متعلقة بالصيانة وعدم تجديد الشبكة، مما يؤدي في بعض الأحيان إلى حدوث اختلاط بين المياه الصالحة للشرب مع تسربات قنوات الصرف الصحي، وقد يحدث أن تسرب بعض المواد الكيميائية الخطيرة في الأرض لتلوث المياه، مما يؤدي إلى حدوث وانتشار الأمراض المنتقلة عن طريق المياه، كالتيفويد، الكوليرا، الملاريا، الالتهاب الكبدي، أمراض جلدية والتي قد تهدد الحياة البيولوجية للكائنات الحية الأخرى.[2]

ففي وقت سابق أي قبل ظهور القانون المتعلق بالبيئة سنة 1983 كانت مختلف المشاريع الصناعية تنجز دون وضع في الحسبان الآثار الجانبية التي ممكن أن تخلفها هذه المشاريع على البيئة، ما خلص في الأخير إلى تلويث الوديان والسدود، مثل: تلويث سد بني بهدل "مخلفات مدينة سبدو"، سد بكادة "مخلفات مدينة تيارت" ، حمام بوغرارة " المصبات الحضرية القادمة من المغرب"، سد نجدة، سد لكحل، تلوث واد تافنة، المكره، الحضنة،

---

[1]- لحبيب بن عربية، **التربية البيئية في المناهج التربوية**، ط1، قسنطينة: ألفا للوثائق للنشر والتوزيع، 2021، ص 59.

[2]- أسماء العبيد، **الثقافة البيئية في ضوء نشاطات الاتصال البيئي للجمعيات المحلية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام والاتصال، كلية علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر3، 2017، ص 109.

الشلف، الصومام، السيبوس، ما نتج عن ذلك تهديد للطبيعة والتنوع البيولوجي بحكم نقص الرقابة على هذه المنشآت الصناعية.

نفس الأمر بالنسبة لمياه البحر التي باتت عرضة لمخاطر التلوث البيئي بسبب اختلاط مياهها بتدفقات شبكات الصرف الصحي، مصبات بعض الأنشطة الصناعية الغير معالجة، مما ينتج عنه تلوث بكتيري، دون الحديث عن ما قد تسببه بعض السفن التجارية من مشاكل بيئية في البحر برميها للزوائد الكيميائية والزيوت البترولية مباشرة في البحر، مهددة بذلك الحياة البحرية، خصوصا التهديد الذي يمس الثروة السمكية جراء ذلك.[1]

**3-تغير وتقلب المناخ:**

يتوقع ان تشهد منطقة شمال إفريقيا في القرن الحالي ارتفاعا في مستوى درجات الحرارة، يقابله انخفاض في كمية تساقط الأمطار بـ حوالي 20%، مما يؤدي إلى انخفاض نسبة المياه السطحية الجارية بين 20% إلى30% في عام 2050 م، وهو ما يسبب أيضا تغيرا في المناخ (تغير في الحرارة الفصلية وارتفاع مستوى سطح البحر)، ما قد يجعل مختلف المناطق الساحلية عرضة لفيضانات كبيرة مستقبلا.[2]

**4-تدهور نوعية التربة:**

تتمثل أهم أسباب تدهور التربة في الانجراف المائي للتربة الذي يصيب الأقاليم والمراعي، أيضا الرياح، خاصة في المناطق الداخلية، كما يمثل التملح عاملا آخر من عوامل تدهور التربة بسبب السقي الغير خاضع للمراقبة، عامل رابع وهو الاستعمال الغير عقلاني للمبيدات والأسمدة، حيث تعاني العديد من المناطق الفلاحية عبر الوطن من تلوث التربة جراء الاستعمال المكثف للمبيدات الكيميائية.[3]

---

[1]- اسماء عبيد، مرجع سابق، ص109 ، 110.

[2]- صباح حواس، مرجع سابق، ص 63 ، 64.

[3]- بغداد باي غالي، **مساهمة اقتصاد المعرفة في حماية البيئة حالة الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2011، ص 80 ، 81.

**5-النمو الديمغرافي:**

تعاني الجزائر كثيرا من المشكلة الديمغرافية، وتحتل الصدارة عربيا بعد كل من مصر والمملكة العربية السعودية والسودان من حيث تزايد العدد السكاني، حيث تشير الإحصائيات الدولية إلى تزايد عدد السكان الجزائر إلى حوالي أكثر من 50 مليون في السنوات القليلة القادمة، وما زاد الطينة بلة هو تمركز العدد الأكبر من السكان في المدن، ما يزيد من مشاكلها التنموية، الحضرية والاجتماعية.[1]

**6-خسارة التنوع البيولوجي:**

سببه استغلال الثروات بطريقة عشوائية، كالصيد الغير مشروع والغير منظم، الذي يؤدي إلى انقراض أنواع من الحيوانات وإهدار للثروة السمكية، هذا ما يؤثر سلبا على النظام الايكولوجي وعلى الحياة الإنسانية بصفة عامة.[2]

**7-مشكلة التوسع العمراني:**

ساهم التوسع العمراني الذي جاء نتيجة زحف سكان الريف على المدينة إلى انتشار مناطق حضرية جديدة، ظهرت معها مشاكل جديدة، كالتلوث الهوائي، وانبعاث الغازات من وسائل النقل نتيجة تزايد حركة المرور.[3]

**8-مشكل نقص الغطاء النباتي:**

يشهد الغطاء النباتي تدهور مستمر في حالتة، مما جعل المساحات الغابية تتقلص ويصبح توزيعها غير متوازن عبر مناطق الوطن، فالمساحة الغابية في الجزائر لا تمثل سوى 1.4% من المساحة الكلية للبلد، ويتمركز هذا التمثيل بالمناطق التلية 61.5%، ثم بمناطق الهضاب بـ 36.5%، في حين الجنوب لا يغطي سوى 2% فقط.

---

[1] - صباح حواس، مرجع سابق، ص 65 ، 66.

[2] - عبد العزيز سعداوي، مرجع سابق، ص 60.

[3] - لحبيب بن عربية، مرجع سابق، ص 61.

يرجع مشكل نقص الغطاء النباتي في الجزائر إلى عدة أسباب وظروف مناخية، مما يجعل التوزيع لا يتعدى 0.10 هكتار للساكن، والغابات في الجزائر لا تتعدى مساحتها 3.7 مليون هكتار، منها 02 مليون عبارة عن أدغال تعاني من تدهور، خصوصا في مناطق القل، تلمسان، المدية، تبسة، باتنة، المسيلة وعموما فإن هذا التدهور يمس المنطقة التلية التي تعاني من التصحر مما يتطلب برمجة عمليات مكثفة لإعادة التشجير، مع برمجة العمليات بطريقة منظمة ووضع استراتيجية تراعي التوافق بين البرامج التنموية وحماية البيئة، وفق خطة واضحة محددة المعالم والأهداف، بعيدة عن سياسات الارتجال والحلول الظرفية.[1]

**المطلب الثاني: الإطار القانوني لحماية البيئة في الجزائر**

مع تنوع المخاطر والمشاكل البيئية في الجزائر التي باتت تمثل خطرا على صحة الإنسان، أدى بالدولة الجزائرية إلى رفع التحدي، فبادرت بوضع التشريعات اللازمة لحماية والمحافظة على البيئة.

**أولا: مفهوم حماية البيئة.**

- يقصد بمصطلح حماية البيئة المحافظة والصيانة للعناصر المكونة للبيئة، دون إلحاق أي ضرر بها أو تشويهها وتغييرها وهذا لضمان التوازن البيئي.[2]

**ثانيا: حماية البيئة في الدساتير الجزائرية.**

## 1-حماية البيئة في دستور 1963.

باعتبار دستور 1963 أول دستور تعرفه الدولة الجزائرية، فإن موضع البيئة لم يكن له نصيب في مواد هذا الدستور،[3] ولكن كانت هناك إشارة في المادة 16من هذا الدستور، والتي نصت على: "تعترف الجمهورية يحق كل فرد في حياة ملائمة وفي توزيع عادل للدخل

[1] - لحبيب بن عربية، مرجع سابق، ص 61.

[2] - ربيعة بوسكار، **مشكلة البيئة في الجزائر من منظور اقتصادي**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016، ص 80.

[3] - علي سعيدان، **أسس ومبادئ قانون البيئة**، د ط، الجزائر: موفم للنشر والتوزيع، 2015، ص 42.

القومي"،[1] وهذا بكل تأكيد يدخل في مكونات البيئة، لأن خلق حياة كريمة للمواطن لا تكون إلا بتوفير بيئة نظيفة وسليمة له.[2]

## 2-حماية البيئة في دستور 1976.

كان للمجلس الشعبي الوطني دورا في تشريع القوانين الخاصة بالبيئة، وهذا حسب ما أشار إليه دستور 1976 في مادته 151 كما يلي:[3]

- القواعد المرتبطة بالصحة العمومية السكان.
- الخطوط العريضة لسياسة الإعمار الإقليمي والبيئة، وكذا نوعية الحياة وحماية الحيوانات والنباتات.
- صون والحفاظ على التراث التاريخي والثقافي.
- النظام العام للغابات.
- النظام العام للمياه.

## 3-حماية البيئة في دستور 1989.

أعطى دستور 1989 المجلس الشعبي الوطني (البرلمان) في المادة 115 منه في فقراتها 18، 20، 21، 22، 23، 24، 25 صلاحيات ومجالات تشريعية في مسائل تتعلق بالبيئة، وهي كالآتي:[4]

- **الفقرة18:** القواعد العامة الخاصة بالصحة والسكان.
- **الفقرة 20:** القواعد العامة الخاصة بالبيئة و إطار المعيشة.
- **الفقرة 21:** القواعد العامة المتعلقة بالحفاظ وحماية الثروة الحيوانية والنباتية.

---

[1]- المادة 16 من دستور الجزائر لسنة 1963، المؤرخ في 08 سبتمبر 1963، الجريدة الرسمية العدد64، الصادرة في 10 سبتمبر 1963، ص 890.

[2]- علي سعيدان، مرجع سابق، ص 42.

[3]- المادة 151 من دستور الجزائر لسنة 1976، المؤرخ في 22 نوفمبر 1976، الجريدة الرسمية، العدد 94، الصادرة في 24 نوفمبر 1976، ص 1320.

[4]- المادة 115 من دستور الجزائر لسنة 1989، المؤرخ في 28 فيفري 1989، الجريدة الرسمية، العدد09، الصادرة في 01 مارس 1989، ص 250.

- **الفقرة22:** المحافظة على التراث التاريخي والثقافي وحمايته.
- **الفقرة23:** النظام العام للغابات والأراضي الرعوية.
- **الفقرة 24:** النظام العام للمياه.
- **الفقرة 25:** النظام العام للمناجم والمحروقات.

تجدر الإشارة هنا أن دستور 1989 كرس نفس الاختصاصات الممنوحة للمجلس الشعبي الوطني في مجال البيئة المذكورة آنفا في دستور 1976، مع إضافة اختصاص جديد متعلق بالمناجم والمحروقات، و هذا ما توضحه الفقرة 25 من المادة 115 من ذات القانون.

**4-حماية البيئة في دستور 1996.**

حافظ دستور 1996 على نفس الصلاحيات المخولة سابقا للبرلمان في دستور 1989 وذلك ففي المادة122، فقط كان هناك تغيير طفيف و هو أنه تم إضافة قطاع التهيئة العمرانية في هذا الدستور الجديد المعدل، حسب ما تظهره الفقرة 19 من هذه المادة.[1]

كما نصت المادة 54 في هذا الدستور على حماية البيئة ضمنيا، وذلك عندما أشارت إلى حق المواطنين في الرعاية الصحية،[2] بالإضافة إلى ما جاء في المادة 55 حول الحق في الحماية، الأمن، والنظافة.[3]

[1]- المادة 122 من دستور الجزائر لسنة 1996، المؤرخ في 07 ديسمبر 1996، الجريدة الرسمية، العدد76، الصادرة في 08 ديسمبر 1996، ص 24 ،25.

[2]- المادة 54 ،المرجع نفسه، ص 14.

[3]- المادة 55، نفسه، ص 14.

**5-حماية البيئة في دستور 2002 ودستور 2008.**

لم يعرف مجال البيئة أي جديد يذكر من خلال هاذين الدستورين، فقط تم الابقاء عن النقاط السابقة المذكورة آنفا في الدساتير السابقة، والتي نصت عموما في الحق على الرعاية الصحية والتمتع بحياة كريمة.[1]

**6-حماية البيئة في دستور 2016.**

أكد هذا الدستور في مادته 68 على حق المواطن في العيش في بيئة نظيفة وسليمة، بالإضافة إلى إقرار وترسيخ دور الدولة في الحفاظ على البيئة، كما ان هذا القانون يحدد واجبات الأشخاص الطبيعيين والمعنويين لحماية البيئة.[2]

**7-البيئة في دستور 2020.**

تم تخصيص جزء هام من الاهتمام بالبيئة في دستور 2020، حسب بعض المواد الدستورية الواضحة في ذلك، لاسيما المواد التالية:

- فحسب المادة 21 من دستور 2020، فإنها وضحت أن الدولة الجزائرية دائما تسعى لحماية الأراضي الفلاحية، إضافة إلى العمل على توفير بيئة سليمة، ما يحقق رفاهية الأشخاص، مع التوعية الدائمة بالمخاطر البيئية، كذلك الحرص على حسن استغلال المياه والطاقات الأحفورية ومختلف الموارد الطبيعية الأخرى، وأخيرا ضرورة حماية البيئة سواء البرية، البحرية، أو الجوية، وتطبيق إجراءات صارمة ضد الملوثين لهذه البيئة.[3]

---

[1] - أنظر في هذا الصدد:

- التعديل الدستوري لسنة 2002، المؤرخ في 10 افريل 2002، الجريدة الرسمية، العدد 25، الصادرة في 14 أفريل 2002.
- التعديل الدستوري لسنة 2008، المؤرخ في 15 نوفمبر 2008، الجريدة الرسمية، العدد63، الصادرة في 16 نوفمبر 2008.

[2] - المادة 68 من التعديل الدستوري لسنة 2016، المؤرخ في 06 مارس 2016، الجريدة الرسمية، العدد14، الصادرة في 07 مارس2016، ص 14.

[3] - المادة 21 من التعديل الدستوري لسنة 2020، المؤرخ في 30 ديسمبر 2020، الجريدة الرسمية، العدد 82، الصادرة في 30 ديسمبر 2020، ص09.

- كذلك المادة 64 من نفس الدستور نصت على حق المواطن في بيئة نظيفة وسليمة، كما أن القانون يحدد ويضبط واجبات الأشخاص الطبيعيين لحماية والحفاظ على البيئة.[1]
- وأخيرا المادة 210 والتي شملت دور ومهام المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في تعزيز مشاركة المجتمع المدني في التشاور حول سياسات التنمية الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئة، وكذا تقييم القضايا ذات المصلحة الوطنية سواء اقتصاديا، اجتماعيا، بيئيا، تربويا وتكوينا، مع القيام بتقديم اقتراحات وتوصيات للحكومة.[2]

وعليه يمكن القول أن دستور 2020 يعتبر الدستور الذي كرس موضوع حماية البيئة بشكل كبير جدا، نظرا لتعدد المواد التي تنص على ضرورة توفير بيئة نظيفة وسليمة للمواطن بشكل عام.

**ثالثا: حماية البيئة في ظل القوانين.**

شهدت الجزائر عدة تشريعات وقوانين بيئية نصت على ضرورة حماية البيئة، والمتمثلة في:

**1-القانون رقم 83-03 المتعلق بحماية البيئة.**

وضحت المادة 01 من هذا القانون على ضرورة وأهمية تنفيذ سياسة وطنية لحماية البيئة، تهدف الى حماية الموارد الطبيعية واتقاء كل شكل من أشكال التلوث ومكافحته وتحسين المعيشة ونوعيتها.[3]

بالإضافة إلى المبادئ الثلاث التي ارتكز عليها المشرع الجزائري في ظل هذا القانون، والتي يمكنها إدراجها فيما يلي:[4]

---

[1] - المادة 64 من التعديل الدستوري لسنة 2020، مرجع سابق، ص 16.

[2] - المادة 210، المرجع نفسه، ص 44.

[3] - المادة 01 من القانون رقم 83-03، المؤرخ في 05فيفري 1983، والمتعلق بحماية البيئة، الجريدة الرسمية، العدد 06، الصادرة في 08 فيفري 1983، ص 381.

[4] - المادة 02، 03،04 ، المرجع نفسه، ص 381.

- ✓ حسب المادة 02 من هذا القانون، تعتبر البيئة مطلبا هاما للسياسة الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- ✓ حسب المادة 03، فإن تحقيق التنمية الوطنية مرهون بتحقيق التوازن بين متطلبات النمو الاقتصادي ومتطلبات حماية البيئة والمحافظة على محيط معيشة السكان.
- ✓ حسب المادة 04، وفي إطار التهيئة العمرانية تضبط الدولة مشروع إدراج المشاريع في البيئة وتعليمات فيما يخص الحفاظ على التوازنات الطبيعية.

**2-القانون رقم 01-19 المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها.**

فحسب المادة 01، يتمثل الهدف الرئيسي لهذا القانون في تحديد كيفية وطرق تسيير النفايات ومراقباتها ومعالجتها.[1]

أما المادة 02، فلقد نصت على أهم المبادئ التي يرتكز عليها تسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها كالوقاية، والتخفيف من ضرر النفايات من المصدر، كذلك تنظيم عملية فرز النفايات وطريقة جمعها ونقلها ومعالجتها.

إضافة إلى إعادة رسكلة النفايات التي من شأنها توفير مواد قابلة لإعادة الاستعمال أو الحصول على الطاقة، كذلك المعالجة الرشيدة والعقلانية للنفايات، وأخيرا التوعية وتحسيس المواطنين بالأخطار الناجمة عن النفايات وسلبياتها على الصحة والبيئة، وإبراز مختلف التدابير والإجراءات الوقائية للحد من هذه الأخطار.[2]

**3-قانون رقم 01-20 المتعلقة بتهيئة الإقليم و تنمية المستدامة.**

فلقد حددت المادة 01 من هذا القانون مختلف التوجيهات والأدوات المتعلقة بتهيئة الإقليم، والتي من شأنها تنمية الفضاء الوطني وتحقيق استدامته، وذلك على أساس اختيار

[1]- المادة 01 من القانون رقم 01-19 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، والمتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها، الجريدة الرسمية، العدد77، الصادرة في 15 ديسمبر 2001، ص 10.

[2]- المادة 02، المرجع نفسه، ص 10.

الاستراتيجية التي تقتصيها تنمية هذا النوع و مختلف السياسات المساعدة على تحقيق هذه الاختبارات مع إدراج أهم أدوات تنفيذ سياسة تهيئة الإقليم وتنميته المستدامة.[1]

وحسب ذات القانون فإن المادة 02 نصت على أن الدولة هي التي تبادر لوضع السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم وتسييرها، وذلك بالاتصال مع الجماعات الإقليمية والتشاور مع الأعوان الاقتصاديين والاجتماعيين للتنمية بالإضافة إلى مشاركة المواطنين في إعداد هذه السياسة وتنفيذها، استنادا للتشريع والتنظيم المعمول به.[2]

من خلال المادة 01 و02 من هذا القانون، نلمح سعي الدولة الجزائرية لإعادة تنظيم الإقليم عبر وضع سياسات هادفة لتهيئتة والمحافظة عليه وتحقيق استدامته، كذلك فإن المادة 04 من نفس القانون حددت الأهداف التي تسعى هذه السياسة لتحقيقها، والمتمثلة في: [3]

- تنمية الإقليم الوطني.
- تهيئة الظروف الملائمة لتنمية الثروة الوطنية والتشغيل.
- المساواة في الخطوط بين جميع المواطنين بخصوص الترقية والازدهار.
- التوزيع العادل لوسائل التنمية بين كل المناطق والأقاليم، مع العمل على ترقية المناطق الجبلية والهضاب العليا والجنوب، وذلك لتخفيف الضغط على المدن الكبرى.
- تقديم الدعم للأوساط الريفية ومختلف المناطق التي تعاني صعوبات، وذلك في سبيل تحقيق الاستقرار لسكانها.
- إعادة التوزان للبيئة الحضرية، وتنمية الوظائف الجهوية، الوطنية والدولية للحواضر والمدن الكبرى.
- العمل على حماية الفضاءات الهشة ايكولوجيا واقتصاديا.
- السعي وراء حماية الأقاليم والسكان من مختلف الأخطار الناتجة عن التقلبات الطبيعية.

---

[1] - المادة 01 من القانون 01-20، المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، والمتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، الجريدة الرسمية، العدد77، الصادرة في 15 ديسمبر 2001، ص 19.

[2] - المادة 02، المرجع نفسه، ص 19.

[3] - المادة 04، نفسه، ص 19، 20.

- حسن استغلال الموارد التراثية، الطبيعية، والثقافية وحفظها للأجيال المستقبلية.

وأخيرا المادة 07 والتي تطرقت إلى أهم أدوات تهيئة الإقليم وتنمية المستدامة ويمكن رصدها فيما يلي:[1]

- المخطط الوطني لتهيئة الإقليم SNAT ، الذي يتضمن التوجيهات والترتيبات الأساسية بخصوص السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم وتنمية المستدامة.
- المخطط التوجيهي لتهيئة السواحل، الذي يترجم بالنسبة للمناطق الساحلية والشريط الساحلي للبلاد الخاصة بالمحافظة على الفضاءات الهشة.
- المخطط التوجيهي لحماية والمحافظة على الأراضي ومكافحة التصحر.
- المخططات الجهوية لتهيئة الإقليم، التي تحدد التوجيهات المتضمنة في المخطط الوطني لتهيئة الساحل.
- مخططات تهيئة الإقليم الولائي، التي توضح وتفسر الترتيبات الخاصة بكل إقليم ولاية، وخاصة ما يتعلق بتنظيم الخدمات العمومية، وأيضا ما يخص مساحات التنمية المشتركة بين البلديات، إضافة إلى البيئة والسلم الترتيبي والحدود الخاصة بالبيئة الحضرية، وأخيرا المخططات التوجيهية لتهيئة فضاءات الحواضر الكبرى، التي تعوض مكان مخططات تهيئة الأقاليم الولائية لفضاءات الحواضر الكبرى المتضمنة في المخطط الوطني لتهيئة الإقليم.

**4- قانون رقم 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.**

هذا القانون المؤرخ في 19 جويلية 2003 كنتيجة لمشاركة الجزائر في العديد من المحافل الدولية، ومصادقتها في عدد من الاتفاقيات المتعلقة بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، فهذا القانون يمكن اعتباره خطوة أساسية وايجابية نحو التفكير والاهتمام أكثر

---

[1] - المادة 07 من القانون رقم 01-20، مرجع سابق، ص 20.

بحماية البيئة، بدليل ما تضمنه من مبادئ وأهداف تضمن حماية أفضل للموارد الطبيعية حسب متطلبات التنمية المستدامة.[1]

فالمادة 02 من ذات القانون تضمنت الأهداف من أجل حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة كما يلي:[2]

- وضع المبادئ الأساسية وقواعد تسيير البيئة.
- تحقيق تنمية وطنية مستدامة، مع العمل على تحسين شروط المعيشة.
- الوقاية من التلوث و من مختلف الأضرار الملحقة بالبيئة، وذلك من أجل المحافظة على مكونات البيئة.
- إصلاح الأوساط المتضررة والمهلكة.
- ترقية الاستعمال الايكولوجي العقلاني لمختلف الموارد الطبيعية الموجودة، واستعمال التكنولوجيات الأكثر شقاء.
- تدعيم الإعلام والتحسيس بمدى أهمية مشاركة الجمهور في تدابير حماية البيئة.

من خلال هذه المادة نلاحظ نية الدولة الصريحة و المؤكدة في حماية البيئة، وهذا استنادا للأهداف المسطرة، والتي إن تحققت تؤدي إلى توفير بيئة سليمة و نظيفة ومستدامة للأجيال القادمة.

كما تضمنت المادة 03 المبادئ العامة التي جاءت في إطار هذا القانون، فلقد تم تحديدها حسب المادة 03 من ذات القانون في النقاط التالية:[3]

- مبدأ المحافظة على التنوع البيولوجي.
- مبدأ عدم تدهور الموارد الطبيعية.

---

[1]- وليد عابي وآخرون، **آليات وأدوات حماية البيئة في الجزائر من منظور التنمية المستدامة**، مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد، المجلد01، العدد 01، 2019، ص 220.

[2]- المادة 02 من القانون رقم 03-10، مرجع سابق، ص 09.

[3]- المادة 03، المرجع نفسه، ص 09.

- مبدأ الاستبدال، والذي يقصد به إمكانية استبدال عمل مضر بالبيئة، بعمل آخر أقل ضررا وخطرا عليها.
- مبدأ الإدماج، والذي يعني دمج الترتيبات المتعلقة بحماية البيئة والتنمية المستدامة عند الشروع في إعداد المخططات ومختلف البرامج القطاعية وتطبيقها.
- مبدأ النشاط الوقائي وتصحيح وتصويب الأضرار البيئية عن طريق استعمال أحسن وأفضل التقنيات بأقل تكلفة اقتصادية.
- مبدأ الحيطة، بحيث أن لا يكون انعدام التقنيات نظرا للمعارف العلمية والتقنية الحالية سببا في تأجيل اتخاذ التدابير الفعلية والمناسبة التي تقي من الأخطار المضرة بالبيئة.
- مبدأ الملوث الدافع، حيث يجب أن يتحمل كل شخص يتسبب نشاطه في ايصال الضرر بالبيئة، نفقات كل تدابير الوقاية من التلوث والتقليص منه وإعادة الأماكن إلى طبيعتها وبيئتها الأصلية.
- مبدأ الإعلام والمشاركة، والذي يتجسد في حق كل شخص أن يكون على علم بوضعية البيئة والمشاركة في جميع الإجراءات المسبقة عند اتخاذ القرارات التي من شأنها أن تضر بالبيئة.

هذه كانت أهم القوانين التي صدرت في إطار حماية البيئة، بالإضافة للعديد من القوانين الأخرى المتعلقة بالبيئة، كتلك التي تخص حماية المساحات الخضراء، والقانون المتعلق بالمياه، إضافة إلى القانون المتضمن النظام العام للغابات...الخ.

**المطلب الثالث: الإطار المؤسساتي لحماية البيئة في الجزائر.**

باشرت الدولة الجزائرية باستحداث البناء المؤسساتي لحماية البيئة في الجزائر، نظرا لعدم كفاية وقدرة النصوص القانونية على تنظيم المجال البيئي لوحدها، وعليه فإنه تم اعتماد أجهزة وهيئات وهياكل مركزية، وأخرى لامركزية ذات فعالية في تسيير القضايا البيئة وحماية البيئة من كل المخاطر التي تعترضها.

**أولا: الهيئات المركزية المكلفة بحماية البيئة في الجزائر.**

فلقد كانت البداية مع الجنة الوطنية للبيئة، التي تم إنشائها سنة 1974 بموجب المرسوم رقم 74-156 المؤرخ في 1974/07/12 حسب المادة 01 كأول جهاز مركزي يهتم بالنظر في المشاكل البيئية لتحسين ظروف الحياة وتوفير حماية للبيئة بصفة عامة.[1]

بالإضافة إلى ما أشارت إليه المادة 02 من تقديم اقتراحات للهيئات العليا للدولة حول مكونات السياسة البيئية، والاقتراحات المتعلقة بالمجالات ذات الصلة بالتهيئة العمرانية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.[2]

وفي سنة 1977 تم حل اللجنة الوطنية للبيئة بموجب المرسوم رقم 77-199 المؤرخ في 1977/08/15 وهذا ما ورد في نص المادة الأولى من هذا المرسوم.[3]

كما وظفت أيضا المادة 2 من ذات المرسوم على أن مهمة حماية البيئة تم تحويلها إلى وزارة الري واستصلاح الأراضي وحماية البيئة.[4]

في سنة 1981، تم تحويل مهمة حماية البيئة إلى أمانة الدولة للغابات واستصلاح الأراضي، ثم بعده وفي سنة 1983، تم إنشاء واعتماد الوكالة الوطنية لحماية البيئة ANPE، وفي سنة 1984، قامت الدولة الجزائرية بإسناد البيئة إلى وزارة الري والغابات، وفي سنة 1988، تم تحويل مصالح واختصاصات حماية البيئة من وزارة الري والغابات إلى وزارة الداخلية، وفي سنة 1990 حولت المهام لوزارة البحث والتكنولوجيا، وبعدها في سنة 1992 تم تحويل المهام لوزارة التربية، توفي في سنة 1993، لوزارة الجامعات وفي سنة

---

[1]- المادة 01 من المرسوم رقم 74-156، المؤرخ في 12 جويلية 1974، والمتضمن إنشاء وإحداث لجنة وطنية للبيئة، الجريدة الرسمية، العدد 59، الصادرة في 23 جويلية 1974، ص 808.

[2]- المادة 02، المرجع نفسه، ص 808.

[3]- المادة 01 من المرسوم رقم 77-119، المؤرخ في 15 أوت 1977، والمتضمن إنهاء نشاطات اللجنة الوطنية للبيئة، الجريدة الرسمية، العدد64، الصادرة في 21 أوت 1977، ص 924.

[4]- المادة 02، المرجع نفسه، ص 924.

1994، تم إعادة إلحاق قطاع البيئة بوزارة الداخلية والجماعات المحلية، وفي سنة 1996، تم إنشاء أمانة الدولة المكلفة بالبيئة مع وضع المصالح المديرية العامة البيئية تحت وصايتها، تم في سنة 2000، تم إنشاء واستحداث وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، وفي سنة 2010، أصبحت الوزارة تحت مسمى وزارة تهيئة الإقليم والبيئة والمدينة، وبعدها في 2016، تم إلحاق البيئة بوزارة الموارد المائية، فأصبحت تسمى بوزارة الموارد المائية والبيئة، وفي سنة 2017، وبعد التعديل الدستوري لسنة 2016 تم إنشاء وزارة البيئة والطاقات المتجددة.[1]

وفي سنة 2020 وبموجب المرسوم الرئاسي رقم 20-01 المؤرخ في 02 جانفي 2020 المتضمن تعيين أعضاء الحكومة، وحسب المادة الأولى منه تم الاحتفاظ بنفس التسمية السابقة للوزارة "وزارة البيئة والطاقات المتجددة" مع استحداث منصب وزير منتدب لدى وزارة البيئة والطاقات المتجددة يهتم بالبيئة الصحراوية.[2]

وفي سنة 2021، و مع التعديل الحكومي الأخير الوارد بموجب المرسوم الرئاسي رقم 21-78 المؤرخ في 21 فيفري 2021 الخاص بتعيين أعضاء الحكومة، ووفق المادة الأولى منه تم التخلي عن الوزارة المنتدبة وفصل الطاقات المتجددة عن وزارة البيئة، بالإضافة إلى اعتماد وزارة الانتقال الطاقوي والطاقات المتجددة إلى جانب وزارة البيئة.[3]

وعليه فإن الإطار المؤسساتي للقطاع البيئي الجزائر لم يعرف استقرارا إلى غاية 2001، أي إلى غاية استحداث أول وزارة، حيث يظهر هذا اللاستقرار في التغير والتنوع والتعدد في الهيئات المكلفة بحماية البيئة منذ الاستقلال شكلا ومضمونا، وفي تركيبة المصالح آنذاك، ما نتج عنه عدم تحقيق الحماية المنشودة وتوقف النشاط البيئي وتزايد

[1]- سفيان حجين، **حماية البيئة بين المؤسسات الوطنية المركزية والجماعات المحلية الواقع والتحديات**، مجلة القانون العقاري والبيئة، المجلد 09، العدد02، 2021، ص 3 ، 4.

[2]- المادة01 من المرسوم الرئاسي رقم 20-01، المؤرخ في02 جانفي 2020، والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة، الجريدة الرسمية، العدد الأول، الصادرة في 05 جانفي 2020، ص 5 ، 6.

[3]- المادة 01 من المرسوم الرئاسي رقم 21-78، المؤرخ في 21 فيفري2021، والمتضمن تعين أعضاء الحكومة، الجريدة الرسمية، العدد13، الصادرة في 22 فيفري 2021، ص 5.

مشاكل التلوث، في ظل غياب إدارة بيئة سليمة مستقرة قائمة على هيئات متخصصة وثابتة تقوم بتسطير برامج وسياسات واستراتيجيات واضحة المعالم.[1]

**ثانيا: الهيئات والمؤسسات المستقلة المكلفة بحماية البيئة في الجزائر.**

في سبيل تعزيز الجهود الجزائرية في مجال حماية البيئة، تم اعتماد هيئات إدارية مستقلة من شأنها تنظيم المجال البيئي في الجزائر، والتي يمكن إدراجها فيما يلي:

**1-المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة:**

هو مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تم إنشاءها عام2002 [2] بحيث يقوم هذا المرصد بجمع البيانات العلمية، التقنية، والإحصائية المتعلقة بالبيئة لدى المؤسسات الوطنية والهيئات المتخصصة، ثم معالجتها وإعدادها وتوزيعها،[3] بالإضافة إلى أنه يعمل على رصد وقياس التلوث عن طريق إنشاء ما يسمى بشبكات الرصد.[4]

**2-الوكالة الوطنية للنفايات:**

تعتبر الوكالة الوطنية للنفايات مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، أنشأت سنة 2002،[5] مهمتها القيام بتطوير نشاطات فرز النفايات[6] ومساعدة الجماعات المحلية في مجال تسيير هذه النفايات.[7]

---

[1]- صبرينة حمود، **دور السياسة البيئية في توجيه الاستثمار في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد لمين دباغين سطيف2، 2015، ص 65.

[2]- المادة 01 من المرسوم التنفيذي رقم 02-115، المؤرخ في 03 أفريل 2002، والمتضمن إنشاء المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة، الجريدة الرسمية، العدد22، الصادرة في 03 أفريل 2002، ص 14.

[3]- المادة 04، المرجع نفسه، ص 15.

[4]- المادة 05، نفسه، ص 15.

[5]- المادة 01 من المرسوم التنفيذي رقم 02-175، المؤرخ في 20 ماي 2002، والمتضمن إنشاء الوكالة الوطنية للنفايات وتنظيمها وعملها، الجريدة الرسمية، العدد 37، الصادرة في 26 ماي 2002، ص 7.

[6]- المادة 04، المرجع نفسه، ص 7.

[7] -المادة 05، المرجع نفسه، ص 8.

**3-المحافظة الوطنية للساحل:**

أشارت المادة 24 من القانون رقم 02-02 المتعلق بحماية الساحل وتثمينه، إلى ضرورة إحداث هيئة أو مؤسسة عمومية تحت اسم المحافظة الوطنية للساحل، مهمتها الأساسية تتمثل في تنفيذ السياسة الوطنية لحماية للساحل عموما، والمناطق الساحلية خصوصا.[1]

**4-المركز الوطني لتكنولوجيات أكثر نقاء:**

تم إنشاء هذا المركز سنة 2002،[2] وهو مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي و تجاري،[3]هدفها ترقية وتعميم مفهوم تكنولوجيات إنتاج أكثر نقاء والتوعية به، والعمل على دعم مشاريع الاستثمار في تكنولوجيات الإنتاج الأنظف، إضافة إلى تطوير وتعزيز التعاون الدولي في هذا المجال.[4]

**5-مركز تنمية الموارد البيولوجية والأمن الإحيائي:**

هو مؤسسة ذات طابع إداري، أنشأت سنة 2002،[5] مهامه الأساسية تمثلت في التنسيق والتشاور مع القطاعات المعنية بخصوص النشاطات المتعلقة بمعرفة التنوع البيولوجي والحفاظ على الموارد البيولوجية، وتوعية المواطنين بوجوب المحافظة على التنوع البيولوجي واستعماله المستديم.[6]

---

[1]- المادة 24 من القانون رقم 02-02، المؤرخ في 05 فيفري 2002، والمتعلق بحماية الساحل وتثمينه، الجريدة الرسمية، العدد10، الصادرة في 12 فيفري 2002، ص 28.

[2]- المادة 01 من المرسوم التنفيذي رقم 02-262، المؤرخ في 17 أوت 2002، والمتضمن إنشاء المركز الوطني لتكنولوجيات إنتاج أكثر نقاء، الجريدة الرسمية، العدد 56، الصادرة في 18 أوت 2002، ص 7.

[3]- المادة 02، المرجع نفسه، ص 7.

[4]- المادة 05، نفسه، ص 7.

[5]- المادة01 من المرسوم التنفيذي رقم 02-371، المؤرخ في 11 نوفمبر 2002، والمتضمن إنشاء مركز تنمية الموارد البيولوجية وتنظيمه وعمله، الجريدة الرسمية، العدد 74، الصادرة في 13 نوفمبر 2002، ص 8.

[6]- المادة 03، المرجع نفسه، ص 8.

**6-الوكالة الوطنية لحفظ الطبيعة:**

هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، تقني وعلمي،[1] تقوم بعدة مهام يمكن إيجازها فيما يلي:[2]

- تبادر الوكالة بإعداد جرد عام للثروة النباتية والحيوانية والمناطق الطبيعية، واقتراح التدابير اللازمة للمحافظة عليها وتنميتها.
- إعداد جرد للأماكن والموقع التي من شأنها أن تكون مساحات محمية، والقيام بتصنيفها.
- الحرص على المحافظة على الثروة النباتية والحيوانية، خاصة تلك الأنواع المهددة أو التي هي في طريق الانقراض، أو التي تكتسي فائدة اقتصادية نفعية أو علمية.
- خلق بنوك خاصة بمختلف السلالات النباتية، واقتراح تدابير للوقاية والمحافظة على هذه السلالات من شتى أخطار التلوث الوراثي النباتي.
- المشاركة في الفعاليات والتنظيمات الوطنية أو الدولية ذات العلاقة بحماية الطبيعة.
- القيام بعمليات التوعية في أوساط المواطنين، عن طريق نشر المطبوعات المتعلقة بعمل هذه الوكالة، مع تعزيز وتفعيل دور الجمعيات التي لها علاقة بأهدافها.

**7-الوكالة الوطنية للتغيرات المناخية:**

تعتبر الوكالة الوطنية للتغيرات المناخية مؤسسة عمومية ذات طابع إداري،[3] هدفها إدراج إشكالية التغيرات المناخية ضمن كافة المخططات التنموية والمشاركة في حماية البيئة،[4] بالإضافة إلى ذلك فإنها تسعى إلى التوعية والتحسيس بمخاطر التغيرات المناخية عبر

---

[1]- المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 91-33، المؤرخ في 09 فيفري 1991، والمتضمن إعادة تنظيم المتحف الوطني للطبيعة في وكالة وطنية لحفظ الطبيعة، الجريدة الرسمية، العدد 07، الصادرة في 13 فيفري 1991، ص 267.

[2]- المادة 04، المرجع نفسه، ص267، 268.

[3]- المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 05-375، المؤرخ في 26سبتمبر 2005، والمتضمن إنشاء الوكالة الوطنية للتغيرات المناخية وتحديد مهامها وضبط كيفيات تنظيمها وسيرها، الجريدة الرسمية، العدد 67، الصادرة في 05 أكتوبر 2005، ص 68.

[4]- المادة 04، المرجع نفسه، ص 68.

قيامها بدراسات تحدد الآثار على مختلف النواحي الاقتصادية والاجتماعية، العمل على محاولة تقليصها.[1]

أيضا تساهم في تنمية القدرات الوطنية في الميادين المتعلقة بالتغيرات المناخية، والعمل على إتاحة قاعدة بيانات حول المتغيرات الخاصة بظاهرة التغيرات المناخية وإعداد تقارير دورية حولها، كذلك تعزز وتفعيل مختلف الأنشطة والمشاريع داخل القطاعات كوسيلة للتصدي للتغيرات المناخية وضمان التنسيق والتفاعل بين هذه القطاعات، خاصة فيما يتعلق بمجال المحافظة على التنوع البيولوجي ومكافحة التصحر.[2]

**8-المرصد الوطني لترقية الطاقات المتجددة:**

هو هيئة وطنية تهتم بتنمية وتطوير استعمال الطاقات المتجددة،[3] كذلك من بين مهامه الأساسية أنه يسعى إلى التحفيز على الاعتماد على الطاقة غير الملوثة لحماية البيئة، والعمل على الحد من إفرازات الغاز المتسبب في الاحتباس الحراري الناتج عن التغيرات المناخية، ضف إلى ذلك المشاركة في السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم عبر توسيع وتعميم استعمالات الطاقة المتجددة.[4]

**9-المرصد الوطني للمدينة:**

يقوم المركز الوطني للمدينة بمهام عديدة من بينها: مراقبة سير تطبيق سياسة المدينة، القيام بأبحاث بخصوص تطور المدن في إطار السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم، ضبط مدونة المدن

---

[1] - المادة 05 من المرسوم التنفيذي رقم 05-375، مرجع سابق، ص 68.

[2] - المادة 06، المرجع نفسه، ص 68.

[3] - المادة 17 من القانون رقم 04-09، المؤرخ في 14 أوت 2004، والمتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية، العدد52، الصادرة في 18 أوت 2004، ص 12.

[4] - المادة 02، المرجع نفسه، ص 10.

وتحيينها، تقديم اقتراحات للحكومة بخصوص ترقية السياسة الوطنية للمدينة مع مراقبة ومتابعة الإجراءات التي تقررها الحكومة في هذا الشأن.[1]

**10- الحظائر الوطنية:**

تعتبر الحظائر الوطنية مؤسسات عمومية ذات طابع إداري،[2] تهتم هذه الحظائر بالمحافظة على الحيوانات والنباتات وكل ما تحتويه الطبيعة بصفة عامة، كذلك حماية الوسط الطبيعي من المعيقات التي يمكن أن تخل بمظهره وتركيبه وتطوره، زد على ذلك متابعة تطور الطبيعة وتوازنها البيئي.[3]

**11- المعهد الوطني للتكوينات البيئية:**

هي مؤسسة ذات طابع صناعي وتجاري،[4] من مهامه الأساسية ضمان التكوين وتطوير التربية البيئية والتحسيس،[5] أيضا برمجة تكوينات وأنشطة خاصة في مجال البيئة لكافة المتدخلين العموميين أو الخواص.[6]

مما سبق نلمح اهتمام الدولة المتزايد بقضية البيئة وحمايتها من كل أشكال التلوث، والسعي وراء ترقيتها، وهذا ما يتبين من خلال قيامها باستحداث هيئات فعالة كفيلة بأن تدفع البيئة نحو الأحسن وتحقق استدامتها.

---

[1]- المادة 26 من القانون رقم 06-06، المؤرخ في 20 فيفري 2006، والمتضمن القانون التوجيهي للمدينة، الجريدة الرسمية، العدد 15، الصادرة في 12 مارس 2006، ص21.

[2]- المادة 01 من المرسوم رقم 83-458، المؤرخ في 23 جويلية 1983، والمتضمن القانون الأساسي النموذجي للحظائر الوطنية، الجريدة الرسمية، العدد 31، الصادرة في 26 جويلية 1983، ص 1982.

[3]- المادة 03، المرجع نفسه، ص 1982، 1983.

[4]- المادة 01 من المرسوم التنفيذي رقم 02-263، المؤرخ في 17 أوت 2002، والمتضمن إنشاء المعهد الوطني للتكوينات البيئية، الجريدة الرسمية، العدد56، الصادرة في 18 أوت 2002، ص 10.

[5]- المادة 04، المرجع نفسه، ص 10.

[6]- المادة 05، نفسه، ص 10.

**ثالثا: دور الجماعات المحلية في حماية في الجزائر.**

تتشكل الجماعات المحلية في الجزائر من البلدية والولاية، وفيما يلي مهام ودور كل منهما في حماية البيئة.

## 1-أهمية الولاية في حماية البيئة.

تعمل الجماعات المحلية على تهيئة الإقليم وحماية البيئة، ومن مهام المجلس الشعبي الولائي في الجانب البيئي ما يلي:

- إعداد مخطط التهيئة العمرانية للولاية ومراقبة تنفيذه.
- استصلاح الأراضي لتوسيع الأراضي الفلاحية.
- التنسيق مع بلديات الولاية للوقاية من الأوبئة.
- تفعيل إنشاء هياكل لمراقبة وحفظ الصحة العمومية في المؤسسات ذات الصلة بالجمهور والمواد الاستهلاكية.[1]

## 2-أهمية البلدية في حماية البيئة.

تعد البلدية مخططها التنموي القصير والمتوسط والطويل المدى، وتصادق عليه وتنفذه لكي ينسجم مع مخططات الولاية وأهداف التنمية والتهيئة العمرانية.

ورد دور البلدية في مجال حماية البيئة في نصص قانون البلدية 08/90، ويتمثل في صرف ومعالجة المياه القذرة والنفايات الصلبة ومكافحة التلوث، كما تهتم أيضا بصيانة المساحات الخضراء وتوسيعها بهدف تحسين إطار الحياة للمواطن وأيضا تساهم في حماية التربة والثروة المائية وتساهم في استعمالها الأمثل.[2]

وعليه يمكننا القول بأن الجماعات المحلية (الولاية والبلدية)، والتي تعتبر هيئات لامركزية ساهمت في التخفيف من الثقل والمسؤولية التي كانت على عاتق الهيئات المركزية

---

[1]- أسماء العبيد، مرجع سابق، ص 116.

[2]- المرجع نفسه، ص 117.

بخصوص قضية حماية البيئة، وذلك عبر مختلف آلياتها ووسائلها المستخدمة وصلاحياتها الواسعة، والتي تساهم كلها في تحسين الإطار المعيشي للمواطن.

**رابعا: دور المجتمع المدني في حماية البيئة في الجزائر.**

يتكون المجتمع المدني في الجزائر من:

**1-الجمعيات.**

من بين الصلاحيات الممنوحة للجمعيات في إطار حماية البيئة نجد:

- ترسيخ فكرة المواطنة البيئية، وتربية المواطن على المحافظة على البيئة.
- تعزيز الوعي البيئي لدى المواطن، من خلال تشجيع الجمعيات لإدراك والتوعية بمدى أهمية البيئة في حياة الإنسان، ومدى خطورة المشاكل البيئية، ولضمان العيش في بيئة سليمة.
- تساهم الجمعيات في ضمان صحة المواطن ومحيطه، من خلال القضاء على الأسباب التي تهدد الإنسان في بيئته، مع تنظيم حملات دورية توعوية.
- يمكن للجمعيات ممارسة حقها كطرف مدني في أي قضية إجرامية تمس المحيط والبيئة، وكل الأمور التي تمس بالضرر للمصلحة البيئية.
- تعميم ونشر الثقافة البيئية وزرعها في مختلف فئات المجتمع، قصد إكسابهم السلوك الواعي بالبيئة.[1]

ومن بين الجمعيات الموجودة في الجزائر نذكر على سبيل المثال: الجمعية الوطنية لحماية البيئة ومكافحة التلوث التي تم اعتمادها سنة 1990 مقرها عنابة، والجمعية البيئية الإيكولوجية المتواجدة في ولاية بومرداس، والجمعية العلمية البيئية الإيكولوجية والصحة مقرها ولاية برج بوعريريج، وأخيرا جمعية الجزائر البيضاء، بالإضافة إلى جمعيات أخرى.

---

[1]- محمد مازن، **دور المجتمع المدني في حماية البيئة**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، كلية الحقوق بن يوسف بن خدة، جامعة الجزائر1، 2017، ص 112، 113.

كانت هذه الجمعيات تقوم بجلسات وطنية بين الحين والآخر بخصوص قضية البيئة وحمايتها، وكانت أول جلسة وطنية يوم 05 و06 جوان 1996، والتي شارك فيها حوالي 30 جمعية، حيث تم التوصل في الأخير إلى إقرار مجموعة من التوصيات بخصوص موضوع حماية البيئة، والتي نجد من بينها:

- وضع خطة وبرنامج وطني كامل وشامل لحماية المحيط.
- تعزيز دراسات تأثير المشاريع ومختلف الأنشطة على المحيط.
- وضع سياسة واستراتيجية وطنية لتسيير النفايات.
- إلزامية دمج الجمعيات المحلية في العمل البيئي.
- ضمان الحماية للمصادر المائية من كل أشكال التلوث.
- حماية السواحل من كل التأثيرات والمشاكل التي تسببها المشاريع السياحية.
- السهر على ضمان تنفيذ قوانين حماية البيئة.[1]

ولن تتحقق الأهداف السابقة الذكر على أرض الواقع إلا عن طريق وسائل وآليات تتبعها الجمعيات في مجال حماية البيئة، وهي كالآتي:

- **جمع المعلومات:** فأي مشكلة تكون محل اهتمام تستوجب الإلمام والتعرف على كل الجوانب المحيطة بها، فالجمعيات لكي تقوم بتحقيق الأهداف المرجوة منها في حماية البيئة يجب أن تتوفر لها كل المعلومات اللازمة.
- **الدور الاستشاري للجمعيات المتعلقة بالبيئة والمحيط والمشاركة في اتخاذ القرار:** وذلك يكون عبر تقديم استشارات للهيئات المختصة فيما يتعلق بشؤون البيئة.[2]

---

[1]- عبد الحق خنتاش، **مجال تدخل الهيئات اللامركزية في حماية البيئة في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2011، ص 68، 69.

[2]- أحمد أسعد توفيق زيد، **دور الجمعيات الوطنية في التوعية والحد من المخاطر البيئية(المنظمة الجزائرية لحماية وإرشاد المستهلك ومحيطه نموذجا)**، ملتقى آليات حماية البيئة، سلسلة كتاب أعمال المؤتمرات، مركز جيل البحث العلمي، الجزائر العاصمة، يوم 30 سبتمبر2017، ص 65.

- **اللجوء إلى الجهات القضائية:** إن للجمعيات حق في اللجوء إلى القضاء كآلية للدفاع عن البيئة من كل التهديدات التي تواجهها، ورفع دعوى قضائية ضد أي جهة تمس بسلامة البيئة.[1]

## 2-النوادي.

تشكل فئة الشباب 75% من الشريحة العامة للمجتمع، وبذلك فهي تكتسي الفئة الأكبر في المجتمع، كما أن نجاح أي سياسة مرهون بنجاح هذا العنصر، وكنتيجة لذلك تم إنشاء "نوادي شباب بيئية" كفضاءات تشجيع الأنشطة الشبانية في مجال حماية والحفاظ على البيئة، إضافة إلى الدور الإعلامي والتوعوي الذي تقوم به هذه النوادي في مختلف الأوساط الشابة.

والجزائر بدورها تمتلك أكثر من 297 نادي "شباب بيئة"، موزعة على 32 ولاية تقوم بنشاطات تطوعية لتنظيف الأحياء والسهر على تهيئة المساحات الخضراء، بالإضافة إلى برمجة أيام إعلامية توعوية تحسيسية تهدف إلى تنمية الحس البيئي في أوساط المجتمع والحث على ضرورة حماية بيئتهم، وبالتالي تحسين إطار معيشتهم.[2]

## 3-الأحزاب السياسية.

في سنة 1992 تم تأسيس "حزب الحركة الوطنية من أجل الطبيعة والنمو المعتمد في الجزائر"، والذي يطلق عليه كذلك اسم "الحزب الأخضر"، والذي من ضمن مبادئه الأساسية ضمان حماية للبيئة وضرورة إدراج موضوع البيئة ضمن البرامج الدراسية، وتعزيز الحس البيئي بين أوساط المجتمع.

أما عن مطالب هذا الحزب، فهو يدعو إلى إلزامية تطبيق جميع النصوص القانونية الخاصة بالبيئة وحمايتها، مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة معالجة بعض القضايا البيئية الهامة

---

[1]- عبد العزيز سعداوي، مرجع سابق، ص 103.

[2]- ميادة قنوش، **مساهمة طرح قضايا البيئة في وسائل الإعلام الجزائرية في نشر الوعي البيئي دراسة استطلاعية على عينة من الطلبة الجامعيين بولاية سطيف**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام والاتصال، كلية علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر3، 2015، ص122.

كحماية شبكة المياه من التلوث، تجديد مزيلات الغبار في مصانع الاسمنت، وتقدير كميات النفايات الناتجة عن مختلف المؤسسات الصناعية، والعمل على إيجاد حل لها.

كذلك نجد من المهام الأساسية لهذا الحزب مشاركته في مختلف النشاطات المتعلقة بالبيئة.

أما بخصوص بقية الأحزاب الأخرى، فنرى بأن دورها تقريبا يكون منعدما في حماية البيئة، بدليل أن مسألة حماية البيئة احتلت المراتب الأخيرة في أنشطة الأحزاب، والتي من المفروض أن تكون ضمن أولوياتها نظرا لحساسية الموضوع وأهميته في المجتمع، ونظرا للحاجة الماسة للمواطن إلى بيئة نظيفة خالية من التلوث.[1]

**خامسا: دور الإعلام في حماية البيئة في الجزائر.**

ظهر الإعلام البيئي في الجزائر كإعلام متخصص في حقل الإعلام الجزائري حديثا، حيث كانت الكتابة والتناول الإعلامي لموضوع البيئة بسيطة وسطحية، كما يلاحظ أنه في الجزائر سابقا لم تظهر مشاكل بيئية تسمح بظهور إعلامي في الموضوع، لكن مع التطور الصناعة وتزايد السكان وانتشار النفايات، ظهرت مشاكل بيئية حقيقية استدعت التدخل الإعلامي بمختلف أنواعه المكتوب، السمعي، البصري، ومؤخرا الالكتروني، وتظهر أهمية الإعلام البيئي في نقل المعرفة البيئة المتخصصة، حيث تتولى بكل الوسائل مهمة التوعية والتربية البيئية.

**1-الصحافة المكتوبة:**

تحرص جرائد جزائرية "كجريدة الوطن" على إصدار دوريات تتناول القضايا البيئية، من خلال تغطيات مستمرة ومعالجة المعاهدات والقوانين التي تسير القضايا البيئية، أيضا "جريدة الخبر" هي الأخرى لها تجربة كبيرة ي الموضوع، حيث تعد تحقيقات باستمرار يتولاها الصحافي "كريم كالي" على موضوع تلوث الساحل بمياه الصرف الغير معالجة وفضلات السفن واستنزاف الثروة الغابية.

---

[1]- عبد الحق خنتاش، مرجع سابق، ص 66.

**2-الإعلام المسموع (الإذاعة):**

تتولى الإذاعة الوطنية بمختلف محطاتها الجهوية لعب دور استراتيجي في معالجة القضايا البيئية ونشر الوعي البيئي، من خلال برامج قارة وبرامج خاصة تعد وفق شبكتها الإذاعية، مثل: برنامج "البيئة والمحيط"، وبرنامج "العالم الأخضر" عبر إذاعة ورقلة، وبرنامج "رهانات بيئية" من إعداد الصحفية "فتيحة الشرع"، كما تبنت الإذاعة الثقافية ومنذ سنة 2014 برنامجا خاصا بعنوان: "البيئة والحياة"، كما تقوم الإذاعة الثالثة كل أربعاء ببث برنامج حول المواضيع والمشكلات البيئية بعنوان "أربعاء البيئة".

**3-التلفزيون:**

يقدم التلفزيون الجزائري عدة برامج مثل: برنامج "البيئة والمجتمع" وبرنامج "الإنسان والبيئة" وهو برنامج يسهر على تحقيقات ميدانية حول علاقة الإنسان بيئته.[1]

فمن خلال عرض دور المجتمع المدني في حماية البيئة في الجزائر، يمكننا الجزم بأن منظمات المجتمع المدني من جمعيات، نوادي، أحزاب سياسية...الخ)، كان لها الدور البارز في الحفاظ على البيئة نظير نفوذها الواسع في المجتمع.

كذلك كما هو معروف أن حماية البيئة أصبح ضرورة حتمية اليوم، نتيجة تزايد وتفاقم المشكلات البيئية وأضرارها على صحة الإنسان بالدرجة الأولى وعليه فإنه لضمان حماية أكبر للبيئة يجب تضافر جميع جهود الهيئات المركزية واللامركزية في ذلك، عن طريق تأسيس خصائص الحكم الراشد وذلك بوجود حكومة تكنوقراطية وقطاع خاص فعال ومجتمع مدني راق و واع.

[1]- باديس مجاني، **دور الإعلام في نشر الوعي البيئي**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 30، 2017، ص380، 381.

## المبحث الثاني: المخططات البيئية الوطنية لحماية البيئة في الجزائر.

سارعت الدولة الجزائرية إلى اعتماد العديد من المخططات البيئية كنتيجة وكرد فعل لتدهور الأوضاع البيئية في الجزائر، من أبروها المخطط الوطني لتهيئة الإقليم 2030 SNAT، كمخطط مركزي شمولي يسعى إلى حماية الإقليم وتحقيق التوازن البيئي، إضافة إلى مخططات أخرى قطاعية، محلية، وجهوية هدفها الأول ضمان حماية أكبر للبيئة.

سنحاول من خلال هذا المبحث إظهار مكانة البيئة ضمن المخططات التنموية الاقتصادية في الجزائر وهذا في المطلب الأول، ثم في المطلب الثاني عرض لأهم المخططات البيئية القطاعية في الجزائر، أما المطلب الثالث والأخير فخصصناه للحديث عن المخططات البيئية المركزية، المحلية والجهوية في الجزائر.

### المطلب الأول: مكانة البيئة ضمن المخططات التنموية الاقتصادية في الجزائر.

رغم الدور الذي يكتسيه التخطيط الاقتصادي كأداة لتحقيق تدخل وقائي مسبق لحماية البيئة، إلا أن مسألة حماية البيئة في الجزائر شهدت غيابا وتهميشا ملحوظا ضمن المخططات التنموية الاقتصادية.

عرف إدماج القضايا البيئية في الجزائر ضمن المخططات الاقتصادية تطورا بطيئا، بسبب عدم نضج فكرة الموازنة بين البيئة والتنمية المستدامة، حيث أن الجزائر اعتبرت الانشغال البيئي قضية ثانوية ولم تكن لها أي نية في إدراج البعد البيئي في المخططات الاقتصادية، بدليل أنه يمكن أن يشكل عائقا على التطور والتنمية، وكذلك نفقة إضافية تثقل كاهل الدولة.[1]

[1]- نور الدين محرز، مريم صيد، **التخطيط البيئي كآلية وقائية لحماية البيئة في الجزائر**، **مجلة العلوم الإنسانية**، جامعة محمد خيضر بسكرة، المجلد 3، العدد46، 2017، ص 186.

كما أن توجهات المخططات التنموية الوطنية في الجزائر وعلى وجه الخصوص المخطط الرباعي الأول 1970-1973، والمخطط الرباعي الثاني 1974-1977، و المخطط الخماسي الأول 1980-1984، كانت منصبة على البعد التنموي وأهملت البعد البيئي.[1]

أما بالنسبة للمخطط الخماسي الثاني الذي كان في الفترة ما بين 1985-1989، والذي تزامن مع صدور قانون 83-03 المتعلق بحماية البيئة، حيث نلاحظ أن هذا الأخير وعلى الرغم من أنه نص بشكل صريح على إدراج البيئة ضمن المخططات التنموية، إلا أنه لم يكن له أي أثر في تغيير المخطط الجزائري لمواقفه اتجاه قضية البيئة من خلال هذا المخطط (المخطط الخماسي الثاني).[2]

ولكن وبعد أن شهدت الساحة الدولية والعربية جملة من المتغيرات، أعادت الدولة الجزائرية التفكير في القضية البيئية، وبادرت بتغيير موقفها اتجاه فكرة الموازنة بين مفهوم حماية البيئة والتنمية، وهذا بسبب أن البعد البيئي شغل مساحة كبيرة ضمن الانشغالات الدولية، وقد تبين ذلك في المخطط الوطني لسنة 1993، أيضا تم استحداث المجلس الأعلى للبيئة والتنمية المستدامة بهدف تحقيق إضافة ايجابية في مجال التخطيط الاقتصادي البيئي، ولكن مع الأسف لم يحدث أي تغيير ملموس على أرض الواقع.[3]

**المطلب الثاني: المخططات البيئية القطاعية في الجزائر.**

جاء التخطيط القطاعي في الجزائر كآلية لدعم السياسة الوطنية البيئية، خاصة أن العديد من المشاكل البيئية مرتبطة بقطاعات محددة بذاتها ومنفصلة إداريا وهيكليا، الأمر الذي أدى إلى ظهور المخططات القطاعية قبل المخططات البيئية المركزية الشمولية.

---

[1] - يحي وناس، **الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2007، ص 37.

[2] - المرجع نفسه، ص38.

[3] - نور الدين محرز، مريم صيد، مرجع سابق، ص 188.

**أولا: التخطيط المتعلق بقطاع التنمية الفلاحية والريفية.**

يعتبر المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وسيلة تهدف إلى تطوير التأطير التقني، المالي والنظامي لبناء فلاحة عصرية ذات كفاءة وهذا لا يكون إلا من خلال الاستخدام العقلاني للموارد الطبيعية والمحافظة عليها، إضافة إلى استصلاح الأراضي.[1]

وبعد صدور قانون التوجيه الفلاحي الذي أضاف القطاع الفلاحي للمخطط السابق، فأصبح يطلق عليه "بالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية"، الذي يسعى إلى تحديد استراتيجية ووسائل وآليات التنمية الفلاحية، وتخطيط جل المشاريع في الزمان والمكان حسب ما نصت عليه المادة العاشرة من ذات القانون.[2]

بالإضافة إلى أهداف أخرى، كتكثيف الإنتاج الفلاحي، استصلاح الأراضي، التشجير وإعادة التشجير، والأهم من ذلك مكافحة ظاهرة التصحر.[3]

**ثانيا: التخطيط المتعلق بقطاع الغابات.**

باعتبار أن التشجير وسيلة وقائية لحماية البيئة في الجزائر، ما جعل المشرع الجزائري يولي أهمية لقطاع الغابات من خلال إصداره للقانون المتضمن النظام العام للغابات،[4] الذي ينص في مادته الرابعة على :" تندرج الثروة الغابية في سياق التخطيط الوطني".[5]

وللإشارة هنا انه قبل أن يصدر هذا القانون، أدركت الدولة مدى خطورة الوضع الإيكولوجي والمشاكل المترتبة عنه، كالتصحر وزحف الرمال من الجنوب نحو الشمال، فكان مشروع السد الأخضر سنة 1971 حتمية ضرورية للقضاء على تقدم الرمال نحو الشمال الخصب،

---

[1]- عبد المنعم بن أحمد، العيد بن بولرباح، **التخطيط البيئي القطاعي في الجزائر**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد09، العدد04، 2016، ص 469.

[2]- المادة 10 من القانون رقم 08-16، المؤرخ في 03 أوت 2008، والمتضمن التوجيه الفلاحي، الجريدة الرسمية، العدد46، الصادرة في 10 أوت 2008، ص 7.

[3]- المادة11، المرجع نفسه، ص 7.

[4]- عبد المنعم بن أحمد، العيد بن بولرباح، مرجع سابق، ص 470.

[5]- المادة 04 من القانون رقم 84-12، المؤرخ في 23 جوان 1984، والمتضمن النظام العام للغابات، الجريدة الرسمية، العدد26، الصادرة في 26 جوان 1984، ص 960.

طوله1500 كيلومتر يمتد من الحدود الشرقية إلى الحدود الغربية للوطن على عمق يتجاوز 400 كلم في معظم الأحيان، ضف إلى ذلك اعتماد الجزائر على مخططين أساسيين، تمثل الأول في المخطط الوطني لإعادة التشجير 1999-2018، والثاني المخطط الوطني للتنمية الغابية، والمسعى من ذلك واحد وهو الحد من ظاهرة التصحر وحماية الأرضي.[1]

**ثالثا: المخطط الوطني للعمل والتأقلم مع المتغيرات المناخية.**

عرفت الجزائر منذ بضعة عشريات تغيرات بارزة في مناخها، ما نتج عنه ارتفاع درجات الحرارة وكذا حصول اضطرابات جوية مناخية أدت إلى ظهور الجفاف على نطاق واسع واتساع مساحة الصحراء، وهذا نتيجة الأنشطة الإنسانية اللاعقلانية كالاستهلاك الواسع للطاقة، وكثرة النشاطات الصناعية المنتجة والمستعملة لغازات CFC.

ونظرا لخطورة ظاهرة الاحتباس الحراري على الوضع الإيكولوجي، سارعت الجزائر إلى المصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ سعيا لمعالجة هذه الظاهرة، فقامت بوضع ورسم استراتيجية وطنية لمجابهة التغيرات المناخية، حيث أنه في أوت 2003 اعتمدت الحكومة على نتائج الجرد الوطني للغازات الساخنة من أجل التخفيف من تلك الغازات، فقامت بالمصادقة على المخطط الوطني للعمل والتأقلم مع المتغيرات المناخية، والذي احتوى إرشادات كفيلة بالتقليل من غازات الاحتباس الحراري المؤثرة على الدورة الهيدرولوجية والبيولوجية، بالإضافة إلى تدعيم الإطار المؤسسي عن طريق استحداث الوكالات الوطنية للتغيرات المناخية تهدف إلى انجاز السياسة الوطنية في هذا المجال.[2]

**رابعا: المخطط الوطني لحماية التنوع البيولوجي.**

تسببت الممارسات العشوائية في عمليات التنمية الاقتصادية والحضرية والنشاطات الفوضوية في عمليات الرعي والاحتطاب في تراجع مكونات التنوع البيولوجي، كما نتج عنها أيضا

---

[1]- عبد المنعم بن أحمد، العيد بولرباح، مرجع سابق، ص 470.

[2]- فاطمة الزهراء دعموش، **سياسة التخطيط البيئي في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2010، ص ص82-84.

تهديد للكثير من الأنواع النباتية والحيوانية التي لها أهمية كبيرة في الدورة الإيكولوجية والتوازن الطبيعي بالتراجع والانقراض.

وعليه أحست الجزائر بخطورة هذا المشكل، فسارعت نحو تكثيف الجهود الوطنية مع تعزيز التدخلات الاستراتيجية، وذلك بهدف ضبط السلوكات البشرية في استغلال الموارد البيولوجية كون أنها تشكل ثروة ايكولوجية يجب الحفاظ عليها وعدم استنزافها، ولأنه من الصعب إعادة تجديدها.

وفي هذا الإطار قامت الحكومة الجزائرية بوضع استراتيجية وطنية مفادها ترشيد التسيير والاستخدام الأمثل والمستدام للموارد البيولوجية، كاتباع نمط التنمية الذي يحافظ قدر الإمكان على الأصناف البيولوجية والأوساط والأنظمة البيئية، أيضا السعي نحو تجديد الموارد خاصة ما يتعلق بالأصناف النباتية، الحيوانية، والبرية وعناصرها الوراثية، كذلك تعديل وتحسين الأنظمة البيئية المتدهورة مع رفع الوعي بضرورة المحافظة على المحيط الطبيعي وغير الطبيعي لموارد التنوع البيولوجي.[1]

**خامسا: التخطيط البيئي المتعلق بالمياه.**

أقر المشرع الجزائري أسلوب التخطيط في إدارة الموارد المائية كوسيلة لتحسين نوعيتها وضمان استدامتها، مدعما ذلك بمرجعية تخطيطية مركزية تمثلت في "المخطط الوطني للماء" الذي من شأنه ضمان التوزيع المجالي للأنشطة البشرية العمرانية والصناعية[2] وهذا ما وضحه القانون رقم 05-12 المتعلق بالمياه، حيث نصت المادة 59 منه على أن المخطط الوطني للماء يحدد و يخصص الأهداف و الأولويات الوطنية في مجال تعبئة المياه وتسييرها وتحويلها وتخصيصها،[3] كما يجب التنويه إلى ضرورة خضوع مشاريع التهيئة التي

---

[1]- فاطمة الزهراء دعموش، مرجع سابق، ص ص85-87.

[2]- المرجع نفسه، ص90 ، 91.

[3]- المادة 59 من القانون رقم 05-12، المؤرخ غي 04 أوت 2005، والمتعلق بالمياه، الجريدة الرسمية، العدد 60، الصادرة 04 سبتمبر 2005، ص 10.

تخص المصلحة العامة سواء كانت جهوية أو محلية إلى الأهداف المحددة في هذا المخطط وحسب المادة 61 من ذات القانون.[1]

هذا بخصوص المخطط الوطني للماء، هناك أيضا المخططات التوجيهية لتهيئة الموارد المائية، حيث أشارت المادة 56 من نفس القانون على ضرورة إنشاء وربط كل وحدة هيدروغرافية بمخطط توجيهي لتهيئة الموارد المائية، يتضمن تحديد الاعتبارات والخيارات الاستراتيجية لتعبئة الموارد المائية وتخصيصها واستعمالها، وكل هذا من أجل تلبية احتياجات المياه في شتى الميادين والوقاية من مختلف الأخطار ذات العلاقة بالظواهر الطبيعية كالجفاف والفيضانات وتسييرها.[2]

**سادسا: المخطط الوطني لتسيير النفايات.**

باتت النفايات اليوم تشكل أكبر عائق أمام الاستقرار الإيكولوجي، الاقتصادي والاجتماعي، الأمر الذي أدى إل تكثيف مختلف الجهود لمجابهة هذا الخطر.[3]

وفي هذا الصدد تم إقرار مخطط وطني لتسيير النفايات، وهذا حسب ما نص عليه القانون رقم 01-19 المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها في مادته الثانية عشر،[4] كما يتضمن هذا المخطط نزع كميات النفايات الخاصة لاسيما الخطرة منها المنتجة سنويا عبر كل إقليم الوطن، كذلك تحديد حجم وأصناف النفايات المخزنة مؤقتا أو تلك المخزنة بصفة دائمة، مع وضع المناهج المختارة لمعالجة مختلف أصناف هذه النفايات، وتحديد الأماكن والمواقع ومنشآت المعالجة الموجودة، بالإضافة إلى رصد الاحتياجات بخصوص قدرة معالجة

---

[1]- المادة 61 من القانون رقم 05-12، مرجع سابق، ص10.

[2]- المادة 56، المرجع نفسه، ص10.

[3]- ايمان قداري، **التخطيط البيئي في الجزائر كأداة لإرساء الأمن البيئي وتحقيق التنمية المستدامة**، مجلة القانون العام الجزائري والمقارن، العدد05، 2017، ص 166.

[4]- المادة 12 من القانون رقم 01-19، مرجع سابق، ص 12.

النفايات وتحديد الأولويات لإنجاز منشآت جديدة حسب الإمكانيات المتوفرة، سواء اقتصادية أو مالية، وأخيرا وضعها حيز التنفيذ وهذا ما ورد في نص المادة 13 من ذات القانون[1].

**سابعا: التخطيط العمراني في الجزائر.**

أقر المشرع الجزائري آليتين أساسيتين في مجال التخطيط العمراني، تمثلت في المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير **PDAU** ومخطط شغل الأراضي**POS**.

فحسب المادة 16 من القانون رقم 90 - 29 يعرف المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير على أنه وسيلة للتخطيط المجالي والتسيير الحضري، يبين أهم التعليمات المتعلقة بالتهيئة العمرانية للبلديات المعنية ومراعاة تصاميم التهيئة ومخططات التنمية كما يضبط الصيغ المرجعية لمخطط شغل الأراضي.[2]

كما أشارت المادة 19 من ذات القانون على أن المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير يقسم المنطقة التي يتعلق بها إلى أربعة قطاعات ممثلة فيما يلي: القطاع المعمر أولا، ثانيا القطاع المبرمج للتعمير، ثالثا قطاع التعمير المستقبلي، رابعا وأخيرا قطاع غير قابل للتعمير.[3]

فالقطاع المعمر يشمل جل الأراضي التي تشغلها بنايات مجتمعة ومساحات فاصلة ما بينها، مثل: المساحات الخضراء، الحدائق، الغابات الحضرية والموجهة لخدمة البنايات المتجمعة، كما يحتوي الأجزاء اللازم تجديدها وإصلاحها وحمايتها.

أما القطاع المبرمج للتعمير، فهو يشمل القطاعات المخصصة للتعمير على المدى القصير والمتوسط في آفاق عشر سنوات استنادا لجدول من الأولويات.

وبخصوص قطاع التعمير المستقبلي، فهو يضم تلك القطاعات المخصصة للتعمير على المدى البعيد، أي في آفاق عشرين سنة.

---

[1] - المادة 13 من القانون رقم 01-19، مرجع سابق، ص 12.

[2] - المادة 16 من القانون رقم 90-29، المؤرخ في 01 ديسمبر 1990، والمتعلق بالتهيئة والتعمير، الجريدة الرسمية، العدد 52، الصادرة في 02 ديسمبر 1990، ص1654، المعدل و المتمم بالقانون رقم 04-05، المؤرخ في 14 أوت 2004، الجريدة الرسمية، العدد51، الصادرة في 15 أوت 2004، ص4 .

[3] - المادة 19، المرجع نفسه، ص1655.

وأخيرا القطاع الغير قابل للتعمير، ويقصد به القطاع الذي تكون حقوق البناء فيه محددة بدقة وبنسب تتناسب مع الاقتصاد العام في هذه المناطق.[1]

كما تضمن هذا القانون في قسمه الثالث من الفصل الثالث مخطط شغل الأراضي الذي يحدد حقوق استخدام الأراضي والبناء، كما يضبط الكمية الدنيا والقصوى من البناء المسموح به المعبر عنه بالمتر المربع من الأرضية المبنية أو بالمتر المكعب من الأحجام ونوعية البنايات المسموح بها، إضافة إلى وضع القواعد الخاصة بالمظهر الخارجي للبنايات، وكذلك يحدد المساحات الخضراء والمواقع المخصصة للمنشآت العمومية وتخطيطات ومميزات طرق المرور، أيضا تحديد الارتفاقات وأيضا الأحياء والشوارع والنصب التذكارية والمناطق التي يجب حمايتها وترقيتها، وأخيرا يوضح مواقع المناطق الفلاحية التي يستوجب حمايتها.[2]

**المطلب الثالث: المخططات البيئية المركزية المحلية والجهوية في الجزائر.**

تشمل المخططات البيئية المركزية كل من: المخطط الوطني للأعمال البيئية الذي جاء سنة 1996، بالإضافة إلى المخطط الوطني من أجل البيئة والتنمية المستدامة في الفترة ما بين2001 -2011، وأخيرا المخطط الوطني لتهيئة الإقليم سنة 2010، وكان الهدف الرئيسي وراء استحداث هذه المخططات مواجهة مجمل العراقيل التي تستهدف البيئة على المستوى الوطني.

إضافة إلى اعتماد الجزائر نظام التخطيط البيئي المحلي كوسيلة جديدة لتسيير البيئة، ضف إلى ذلك التخطيط الجهوي الذي يسعى كذلك لمواجهة الاختلالات والمشاكل البيئية، وفيما يلي شرح مبسط لكل مخطط.

---

[1] - المادة 20، 21،22، 23 من القانون رقم 90-29، مرجع سابق، ص 1655.

[2] - المادة 31، المرجع نفسه، ص 1656.

أولا: المخططات البيئة المركزية.

**1-المخطط الوطني للأعمال البيئية 1996.**

قررت الدولة الجزائرية سنة 11996 اعتماد المخطط الوطني للأعمال البيئية بغية التعرف على المشاكل البيئية، ومسبباتها ووضع نظم لمعالجتها.

ومن أجل ضمان التنفيذ الجيد لهذا المخطط حدد برنامج وطني للنشاطات البيئية، والذي انقسم إلى مرحلتين أساسيتين: سميت المرحلة الأولى بمرحلة الحصيلة والتشخيص والتي كانت سنة 1997، و قد خلصت إلى صدور تقرير وبيان من طرف عدد من الخبراء المختصين يخص ضرورة تطوير وتعزيز الإطار القانوني والمؤسساتي للبيئة، أما المرحلة الثانية تم فيها اعتماد الاستراتيجية الوطنية للبيئة سنة 1999، والتي انتهت في الأخير بإصدار تقرير حول الحالة البيئية سنة 1998.[1]

**2-المخطط الوطني من أجل البيئة والتنمية المستدامة 2001-2011.**

تم تجسيد المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة والتنمية المستدامة في إطارين، تمثل الأول في الإطار الاستراتيجي العشري أو ما يسمى بالاستراتيجية العشرية للبيئة، والإطار الثاني مخطط الأعمال ذات الأولوية، وذلك من خلال الفترة الممتدة بين 2001 إلى 2011، كخطورة هامة في مسار الإصلاح البيئي في الجزائر.

**أ- الإطار الاستراتيجي العشري (الاستراتيجية العشرية للبيئة 2001-2011).**

تضمن المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة والتنمية المستدامة عدة محاور أهمها: تحسين المستوى المعيشي والظروف الصحية للمواطنين، خفض رأس المال الطبيعي وتحسين إنتاجيته، التقليل من الخسائر الاقتصادية مع ضمان تحسين القدرة التنافسية، بالإضافة إلى حماية والحفاظ على البيئة.

---

[1]- ايمان قداري، مرجع سابق، ص 169، 170.

كما اعتمد هذا الأخير على منهجية في تأطير الاستراتيجية العشرية للبيئة، مفادها تخصيص كل هدف استراتيجي بالنتائج المرجوة منه على المدى الطويل، والتدابير المؤسساتية مع التدابير المرافقة، كذلك طبيعة الميادين الاستراتيجية الخاصة بكل قطاع.[1]

علاوة على ذلك فإن تحقيق الأهداف الاستراتيجية العشرية يرتكز على عدة تدابير عديدة ومتنوعة، من بينها: دعم الإطار التشريعي والتنظيمي المتعلق بالبيئة، تعزيز وتحسين شبكات الرصد والمتابعة للمنظومات البيئية، بالإضافة إلى الدعم الوظيفي والمالي للوزارات المكلفة بالبيئة، كذلك الزيادة من مكانة وتعزيز دور الهيئات المساهمة في خدمة البيئة من وكالات بيئية، جماعات محلية، حركات جمعوية...الخ، وأخيرا تعزيز الأدوات والآليات الاقتصادية مع تفعيل المؤسسات المالية.

ضف إلى ذلك فإن المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة والتنمية المستدامة ارتكز على طريقة تدريجية في تأطير السياسة الوطنية لحماية البيئة، فبعدما حدد الإطار الاستراتيجي العشري ودعمه بالتوجيهات التقنية والعملية، احتوى على برنامج استعجالي يسير على نفس المنهجية تم تجسيده في إطار مخطط الأعمال ذات الأولوية.[2]

**ب- مخطط الأعمال ذات الأولوية2001-2004.**

إن مخطط الأعمال البيئية في الجزائر ما بين 2001- 2004 كان يستهدف توفير مياه الشرب، وتحسين الخدمة العمومية، وترشيد تسيير النفايات ومكافحة التلوث، هذا من ناحية الصحة، أما في الحفاظ على رأس المال فوجب مكافحة التصحر وتسيير الأراضي بعقلانية، وترشيد تسيير مياه السقي والحفاظ على التراث والتنوع البيولوجي، وحماية الساحل والمنظومات البيئية للواحات، وهذا ما أدى إلى تحسين الإطار التشريعي مما أدى إلى

---

[1]- عبد الكريم بن منصور، سعيدة أعراب، **دور التخطيط في تحقيق التنمية المستدامة(مدى توظيف الإدارة للتخطيط في مجال حماية البيئة)**، مجلة الفكر القانوني والسياسي، العدد03، 2018، ص 497.

[2]- فاطمة الزهراء دعموش، مرجع سابق، ص 73.

إصدار قانون تهيئة الإقليم في ظل تنفيذ توجيهات السياسة الحديثة للدولة الجزائرية المتجهة نحو عصرنة الحياة الإنسانية.[1]

### 3-المخطط الوطني لتهيئة الإقليم:

قام المشرع الجزائري باستحداث مخطط سمي بالمخطط الوطني لتهيئة الإقليم، كمخطط مركزي شمولي داعم للمخططين السابقين، والمعتمد مؤخرا في ظل تنفيذ تعليمات وتوجيهات السياسة الوطنية الحديثة لتهيئة الإقليم الجزائري، وأيضا من اجل التأكيد على حق الإنسان في بيئة نظيفة وآمنة، وضمان حماية أكثر للبيئة[2].

وسيتم التوسع أكثر في هذا المخطط وشرحه بالتفصيل من خلال المبحث الموالي، والذي يتضمن استراتيجية التنمية المستدامة في ظل المخطط الوطني لتهيئة الإقليم SNAT2030.

## ثانيا: المخططات البيئية المحلية.

تعد وثائق التهيئة والتعمير المتمثلة أساسا في المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير PDAU ومخطط شغل الأراضي POS أو ما يعرف بالتخطيط العمراني عموما، أولى أدوات التخطيط البيئي المحلي، ولكنها مع الأسف أثبت عدم نجاعتها وفشلها في تحقيق الأهداف البيئية المرجوة منها، وذلك بسبب تضخم السياسات العامة والأهداف التي تضمنتها هذه الوثائق.

وعليه قام المشرع الجزائري في التفكير في إعادة استحداث طريقة جديدة في التسيير، حيث تم إعداد تخطيط بيئي محلي يلم بكافة الاهتمامات البيئية سواء كانت جهوية، أو محلية.[3] والذي تمثل في: الميثاق البلدي للبيئة والتنمية المستدامة/ المخطط البلدي لحماية البيئة.

---

[1]- عبد الكريم بن منصور، سعيدة أعراب، مرجع سابق، ص 498.

[2]- المرجع نفسه، نفس الصفحة.

[3]- محمد لموسخ، **دور الجماعات المحلية في حماية البيئة**، مجلة الاجتهاد القضائي، العدد 06، 2010، ص 153.

**1-الميثاق البلدي للبيئة والتنمية المستدامة.**

تم اعتماد الميثاق البلدي للبيئة والتنمية المستدامة ضمن برنامج الإنعاش الاقتصادي لسنة 2001-2004، والتي كان من بين أهدافه توضيح الأعمال وتحديد المهام الواجب القيام بها من طرف السلطات البلدية من أجل حماية البيئة وضمان التنسيق بين المنتخبين المحليين والهيئات المركزية، كما تضمن هذا الميثاق ثلاثة أجزاء تمثلت في:

- ✓ **الجزء الأول: الإعلان العام للنوايا والالتزام الأخلاقي للمنتخبين.**

والذي تضمن الضوابط الأخلاقية التي يجب أن يتحلى بها المنتخب كالوعي بالمسؤولية الجماعية لحماية البيئة، وضرورة الحفاظ على الموارد الطبيعية، مع إشراك جميع الإدارات والجمعيات في ذلك، وأيضا ضمان عدم نقل المشاكل البيئية الحالية للأجيال المستقبلية، بالإضافة إلى حرص هذا الإعلان على ضرورة الالتزام بتنفيذ برنامج الإعلام والتربية حول موضوع حماية البيئة والتنمية المستدامة لفائدة المنتخبين المحليين وأعوان الإدارات المحلية ومختلف أصناف المواطنين، مع إشراك منظمات المجتمع المدني في تسيير البيئة.

- ✓ **الجزء الثاني: المخطط المحلي لحماية البيئة (أجندة21).**

يعبر هذا المخطط عن قناعة المخطط الجزائري بأهمية وضرورة التدخل المحلي البيئي في حماية البيئة، عن طريق الاعتماد على عنصر التنبؤ والتصور في العمل البيئي المحلي.

- ✓ **الجزء الثالث: المؤشرات الخاصة بتقييم البيئة.**

والتي تختص بقيام البلديات بإجراء إحصاء لمجموعة من البيانات البيئة وتقييمها في الفترة الممتدة بين 2001 -2004، مع تخصيص عائدات مالية لكل برنامج مقترح للتدخل المحلي.

لكن هذا الميثاق ونظرا لحداثته ما زال يطرح عدة صعوبات متعلقة بنقص التمويل، و تأخر الإنجاز وانعدام وسائل الرقابة وهذا ما يعرقل ويصعب تحديد طبيعة العلاقة بين الجماعات

المحلية مع السلطات المركزية ودورها في حماية وتسيير البيئة، ومنه عدم وضوح مسؤوليات والتزامات الجماعات المحلية في تنفيذ توجيهات المواثيق البيئية المحلية.[1]

## 2-المخطط البلدي لحماية البيئة (أجندة 21) (التخطيط البيئي المحلي).

نظرا لفشل التدخل المحلي في حماية البيئة والاهتمام المتزايد بقضية البيئة وضرورة حمايتها، اقتنع المشرع الجزائري بوجوب تغيير منهج التدخل المحلي في تسيير البيئة وحمايتها، فتم اعتماد التخطيط المحلي لأول مرة في تاريخ العمل البيئي المحلي في الجزائر، وذلك ضمن المخطط المحلي للعمل البيئي، أجندة القرن 21 المحلية 2001 -2004، والذي يهدف أساسا إلى إصلاح الوضع البيئي وضمان تنمية مستديمة للبلدية على ضوء ما اقترحته الأسرة الدولية بريو ديجانيرو جوان 1992، بالإضافة إلى حثها على تثمين أسلوب التسيير المحلي البيئي عن طريق توسيع وزيادة المشاركة والمشاورة مع الشركاء الفاعلين وممثلي المجتمع المدني، واعتماد الجماعات المحلية تخطيط بيئي متكامل لمكافحة التلوث، وهذا لا يكون إلا عن طريق استحداث آليات للتعاون فيما بينهما من أجل ضمان تسيير فعال بأقل تكلفة.[2]

كذلك العمل على تهيئة المناطق الصناعية، ومناطق التوسع السياحي، والمناطق المحمية، والمواقع الأثرية، والتاريخية، وأيضا ضرورة التسيير المستدام للموارد الطبيعية والبيولوجية والحفاظ على الأراضي الفلاحية، والأهم من ذلك تحسين صحة الأفراد والمواطنين.[3]

يتجلى لنا مما سبق أن التخطيط البيئي المحلي لم يصل إلى المستوى المطلوب، نظرا لحداثته وكذلك الطريقة التي اعتمدت بما هذه المخططات البيئية المحلية، والتي انعدمت فيها

[1]- نور الدين محرز، مريم صيد، مرجع سابق، ص 192، 193.
[2]- ايمان قداري، مرجع سابق، ص 174 ، 175.
[3]- نور الدين محرز، مريم صيد، مرجع سابق، ص 194.

القيمة القانونية والنظام القانوني وكانت مجرد نقاشات عامة حول حالة البيئة تحت إشراف وزارة تهيئة الإقليم والبيئة.

ولذلك فإن نجاح التخطيط البيئي المحلي يستوجب ويستلزم إعادة النظر في الطريقة التي اعتمدت بها هذه المخططات، وذلك لا يتم إلا من خلال تحضير لجان عمل متعددة القطاعات وإشراك فعال لجميع الشركاء وضبط النظام القانوني للتوجيهات الناتجة عن عمل هذه اللجان، وذلك للقضاء على تعارض الأهداف التي تضمنتها وثائق التخطيط المحلي، بالإضافة إلى تعزيز المشاركة الشعبية في عملية إعداد وتنفيذ المخططات البيئية المحلية.

**ثالثا: المخططات الجهوية.**

نظرا لفشل وتراجع قصور نظام ونمط التخطيط البيئي المحلي، تم استحداث المخطط الجهوي، والذي يمكن تعريفه على أنه مجموعة من الجماعات المحلية المتجانسة التي تعمل على توحيد التدخل لمواجهة انتشار ظاهرة التلوث، ووضع برامج متكاملة في وسط طبيعي معين،[1] مثل المناطق الغابية الجبلية السهبية، الساحلية، والصحراوية.[2]

ولضمان التسيير والتنفيذ الجيد لهذه البرامج والمخططات، تم إقامة وإنشاء لكل برنامج جهة لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة ندوة جهوية لتهيئة الإقليم، والتي تحدد تشكيلتها ومهامها ووظائفها وكيفيات سيرها عن طريق التنظيم، وهذا ما نصت عليه المادة 51 من القانون رقم 01-20 المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة.[3]

للإشارة هنا أن جل المخططات السابقة الذكر، جاءت في إطار السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم المعتمدة من طرف الدولة، والتي تهدف كلها لحماية البيئة وضمان استدامتها للأجيال القادمة.

---

[1]- محمد غريبي، **الضبط البيئي في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، كلية الحقوق، جامعة الجزائر1، 2014، ص 80.

[2]- يحي وناس، مرجع سابق، ص 66.

[3]- المادة 51 من القانون رقم 01-20، مرجع سابق، ص 28.

## المبحث الثالث: استراتيجية التنمية المستدامة في ظل المخطط الوطني لتهيئة الإقليم SNAT2030.

شهدت البيئة في الجزائر تدهورا كبيرا ومشاكل بيئية عديدة، ما أدى بالمشرع الجزائري إلى إصدار القانون رقم 01-20 المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، الذي نص على استحداث المخطط الوطني لتهيئة الإقليم آفاق 2030 كمخطط بيئي مركزي شمولي، يهدف أساسا لضمان حماية أكبر للبيئة وإعادة الاعتبار للإقليم وضمان استدامته.

علاوة على ذلك فإن الإقليم الوطني يصادف ويواجه مجموعة من التناقضات والرهانات، سواء كانت اجتماعية، مجتمعية، ريفية، أو حضرية والتي جاءت في صلب هذا المخطط، ومن أجل التصدي لذلك تم وضع خطوط توجيهية كرد فعل على هذه الرهانات، وتحقيق تنمية إقليمية وطنية شاملة ومستدامة.

نحاول من خلال هذا المبحث الوقوف عند ماهية المخطط الوطني لتهيئة الإقليم بإبراز معالم ظهوره، تعريفه، خصائصه، مضمونه، أهدافه ومرتكزاته في المطلب الأول، ثم في المطلب الثاني الإشارة إلى الرهانات الستة، والخطوط التوجيهية في المخطط الوطني لتهيئة الإقليم **SNAT 2030.**

### المطلب الأول: المخطط الوطني لتهيئة الإقليم في الجزائر SNAT2030، ابرز معالم ظهوره، تعريفه، خصائصه، مضمونه، أهدافه، ومرتكزاته.

يعتبر المخطط الوطني لتهيئة الإقليم **SNAT2030** مخططا بيئيا وأداة من أدوات تهيئة الإقليم، جاء سنة **2010** بهدف إعادة تنظيم الإقليم الوطني بصفة عامة، فهو تعبير عن سياسة و استراتيجية الدولة في مجال تهيئة الإقليم وتنميته المستدامة.

**أولا: أبرز معالم ظهور المخطط الوطني لتهيئة الإقليم.**

انطلقت أول تجربة وبداية اهتمام بتهيئة التراب الوطني الجزائري غداة الاستقلال مباشرة، فلقد عرفت الجزائر عدة مراحل هامة في مجال تهيئة الإقليم، بدءا بتبني سياسة التوازن الجهوي

من أجل التصدي للاختلالات والعراقيل الجهوية التي كانت تشهدها الجزائر آنذاك، والعمل على ضمان العدالة الاجتماعية دون الأخذ في الحسبان خصائص كل منطقة، مثلما هو الحال في سياسة تهيئة الإقليم[1] التي بدأت تتضح معالمها بعد صدور القانون رقم 07-03[2] المتعلق بالتهيئة العمرانية، إلا أن هذه السياسة عرفت انحطاطا بسبب الأزمة المالية الجزائرية التي كانت سنة 1988، والتي نتجت عن انهيار أسعار النفط، ناهيك عن الأزمة الأمنية والأوضاع الأمنية التي سادت في الجزائر في فترة التسعينات، فكل هذه العوامل أثرت سلبا على سياسة تهيئة الإقليم، وبقي الحال على حالة إلى غاية سنة 2001 أين تم صدور القانون رقم 01-02 المتعلق بتهيئة الإقليم، الذي نص على وضع مخطط وطني لتهيئة الإقليم،[3] إلا أن المصادقة على هذا المخطط كانت في 29 جوان 2010، بموجب القانون رقم 10-02 والذي نص في مادته الأولى على أن مدة هذا المخطط حددت ب 20 سنة، أي أنه ينتهي سنة 2030، كما وضحت هذه المادة أن المخطط الوطني لتهيئة الإقليم يخضع لتقييم دوري وتحيين كل 5 سنوات،[4] كما أشارت المادة 02 من ذات القانون على ضرورة احترام والتقيد بجميع ضوابط وقواعد المخطط الوطني لتهيئة الإقليم والالتزام بها من قبل كل القطاعات الوزارية، والجماعات الإقليمية، والمؤسسات الوطنية والمحلية، والعمل بها في إعداد وانجاز كل مشاريعها ومخططاتها.[5]

---

[1]- سامي بوطالبي، **النظام القانوني للتخطيط البيئي في الجزائر ودوره في حماية البيئة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد لمين دباغين سطيف2، 2017، ص 87 ، 88.

[2]- القانون رقم 87-03، المؤرخ في 27 جانفي 1987، والمتعلق بالتهيئة العمرانية، الجريدة الرسمية، العدد05، الصادرة في 28 جانفي 1987.

[3]- سامي بوطالبي، مرجع سابق، ص 88.

[4]- المادة 01 من القانون رقم 10-02، المؤرخ في 29 جوان 2010، والمتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، الجريدة الرسمية، العدد 61، الصادرة في 21 أكتوبر 2010، ص 04.

[5]- المادة 02، المرجع نفسه، ص 04.

**ثانيا: تعريف المخطط الوطني لتهيئة الإقليم.**

- يعتبر المخطط الوطني لتهيئة الإقليم وثيقة تعلن الدولة من خلاله عن مشروعها الإقليمي وسياستها الوطنية لتهيئة الإقليم، وهذا في إطار التنمية المستدامة لضمان الإنصاف الاجتماعي، الفعالية الاقتصادية، والإسناد البيئي وطنيا خلال العشرين سنة المقبلة.[1]

- يعد المخطط الوطني لتهيئة الإقليم وثيقة للتخطيط الاستراتيجي، وقوة توجيه للعمل، كما أنه وسيلة تعكس مختلف التوجيهات الاستراتيجية للتهيئة المستدامة للإقليم.[2]

- يعرف المخطط الوطني لتهيئة الإقليم بأنه سياسة واستراتيجية تنموية وضعتها الدولة، لها عدة أدوار من بينها: التنظيم عند تخصيص النشاطات على الإقليم الوطني فيما يتعلق بالمطارات، قنوات الاتصال...الخ)، بالإضافة إلى الدور الاستراتيجي، فنجدها بأنها تحدد الأوليات الخاصة باحتياجات الشعب.[3]

من خلال التعاريف السالفة الذكر، يمكن القول بأن المخطط الوطني لتهيئة الإقليم هو عبارة عن سياسة واستراتيجية واضحة المعالم وضعتها الدولة في سيل إعادة تهيئة وتنمية وتنظيم وتسيير الإقليم الجزائري في آفاق 2030، مع شرط مراعاة الحفاظ على البيئة، وهذا من اجل تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة للإقليم.

**ثالثا: خصائص المخطط الوطني لتهيئة الإقليم.**

تتمثل خصائص المخطط الوطني لتهيئة الإقليم فيما يلي:

---

[1] - موفق براهيمي، **البعد البيئي لقواعد التعمير والبناء**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2017، ص 31.

[2] - هاجر شنيخر، **استراتيجية التهيئة الإقليمية لتحقيق التنمية المستدامة والفاعلية الاقتصادية -المخطط الوطني لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة (SNAT) نموذجا-**، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، المجلد 07، العدد03، 2020، ص203 .

[3] - جمال داودي، **دور الجماعات الإقليمية في حماية البيئة وتهيئة الإقليم**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الجزائر1، 2021، ص 277.

**1-الطابع المركزي الشمولي للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم.**

أقر المشرع الجزائري التخطيط المركزي كوسيلة لتجسيد التوجهات الكبرى للسياسة الوطنية لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة،[1] حيث نصت المادة 19 من القانون 01-20 على أن الدولة تستكلف بمهمة اعدد المخطط الوطني لتهيئة الإقليم،[2] كما أشارت المادة 02 من ذات القانون أن الدولة هي التي تبادر بالسياسة الوطنية لتهيئة الإقليم وإدارتها.[3]

وشمولية المخطط تظهر من خلال تكييفه مع متطلبات التنمية المستدامة،[4] حيث جاء في نص المادة الأولى من القانون رقم 01-20 على أنه تحدد أحكام هذا القانون التوجيهات والوسائل الخاصة بتهيئة الإقليم، والتي من شانها تنمية الإقليم الوطني تنمية منسجمة متوازنة ومستدامة.[5]

كما يهدف هذا المخطط إلى تصور الحلول التي من شانها مجابهة التحديات الراهنة لتهيئة الإقليم، فهو عبارة عن إطار توجيهي شامل بحيث تشمل توجيهاته جل القطاعات، وبالتالي يمكنا اعتباره مشروع كامل متكامل متعدد الأبعاد والجوانب، وهذا ما يضمن تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئة، لذلك أطلق عليه مخطط مركزي شمولي.[6]

**2-الطابع الوقائي للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم.**

ترمي سياسة تهيئة الإقليم إلى تحقيق مجموعة أهداف منها: التوزيع العادل للسكان والأنشطة، حماية السكان والفضاءات الهشة ايكولوجيا واقتصاديا، الاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية التراثية والثقافية، وحفظها للأجيال المستقبلية.

---

[1] - جمال داودي، مرجع سابق، ص 278.

[2] - المادة 19 من القانون رقم 01-20، مرجع سابق، ص 23.

[3] - المادة 02، المرجع نفسه، ص 19.

[4] - جمال داودي، مرجع سابق، ص 278.

[5] - المادة 01 من القانون رقم 01-20، مرجع سابق، ص 19.

[6] - جمال داودي، مرجع سابق، ص 279.

ولتحقيق هذه الأهداف فإن الوقاية تعتبر من أنجع السبيل لتحقيق ذلك، باعتبار أسلوب الوقاية اقل تكلفة وأكثر فعالية، فالمخطط الوطني لتهيئة الإقليم كأداة من أدوات تهيئة الإقليم، يعد من بين وسائل تفعيل الجانب الوقائي لهذه السياسة، فالأسلوب الوقائي يساهم في معالجة المشكلات بعد حدوثها و إعادة الوضعية إلى طبيعتها، فهو من بين أهم عناصر التخطيط الوضعية الذي يستند على التنبؤ بالمستقبل، والاستعداد لمواجهته.[1]

**3-الطابع الإلزامي للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم.**

اعتبر المشرع الجزائري المخطط الوطني لتهيئة الإقليم وسيلة لترجمة التوجهات الكبرى لتهيئة الإقليم، و إطارا مرجعيا لعمل السلطات العمومية ملزم أخلاقيا وأدبيا، ثم ملزم قانونيا.

ونظرا للأهمية التي يكتسيها هذا المخطط في بعده البيئي والتنموي، فإن قد تم إضفاء الطابع الإلزامي له،[2] وهذا ما أوضحته المادة الثانية من القانون رقم 10-02 المتعلق بالمصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، حيث جاء في نص المادة على انه يستوجب على كل القطاعات والجماعات الإقليمية والمؤسسات الوطنية احترام ضوابط المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، والأخذ به في الحسبان عند إعداد مشاريعها ومخططاتها.[3]

**رابعا: مضمون المخطط الوطني لتهيئة الإقليم.**

يحتوي هذا المخطط على: [4]

- 20 برنامج وطني إقليمي، بحيث أنه يستوجب على الوزارات القيام بتحضير 20 مخطط توجيهي قطاعي يضم الموارد المائية، السكك الحديدية، الطرقات، الموانئ، المطارات، والجامعات، إضافة إلى مشاريع أخرى، أما على المستويين الإقليمي

[1] - جمال داودي، مرجع سابق، ص 279.

[2] - المرجع نفسه، ص 280.

[3] - المادة 02 من القانون رقم 10-02، مرجع سابق، ص 04.

[4] - كميلية سعداوي، **سياسة حماية البيئة البحرية في الجزائر من خلال المخطط الوطني لتهيئة الإقليم**، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 10، 2017، ص 521.

والمحلي فهو يتضمن تسع مخططات محلية، تجمع مجموعة ولايات متجاورة يشتركن في المشاكل نفسها ويسعون للبحث عن حلول مشتركة لها.

- 04 مخططات توجيهية للمدن الكبرى في الجزائر، والأمر يتعلق بالجزائر، قسنطينة، وهران، وعنابة.
- 48 مخططا خاصا بكل ولاية من ولايات الوطن.

**خامسا: أهداف المخطط الوطني لتهيئة الإقليم.**

يمكن حصر أهداف المخطط الوطني لتهيئة الإقليم فيما يلي:[1]

- الاستغلال الرشيد والعقلاني للفضاء، خاصة فيما يخص السكان ومختلف الأنشطة الاقتصادية.
- ترشيد استغلال الموارد الطبيعية.
- الحرص على التوزيع الجديد والمناسب للمدن والمنشآت البشرية، وهذا عن طريق التحكم في نمو التجمعات السكنية.
- تدعيم النشاطات الاقتصادية وفق الأقاليم.
- الحفاظ على الإرث الإيكولوجي والتاريخي.
- إقامة ترابط بين الخيارات الوطنية وبرامج التكامل الجهوية.

مما سبق يمكن القول بأن الهدف الأسمى الذي يسعى إليه المخطط الوطني لتهيئة الإقليم يتمثل في ضمان التنظيم المنسجم والمتناسق للفضاء الوطني، مع مواجهة جل التحديات والرهانات والاستجابة لها كشرط أساسي وضروري لتحقيق الاستدامة والتنافسية.

---

[1]- عياش بلعاطل، **سياسات التنمية المستدامة والأهداف الإنمائية للألفية في الجزائر دراسة تقييمية لحدود الالتزامات وطبيعة الانجازات**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2011، ص137 .

## المطلب الثاني: الرهانات الستة والخطوط التوجيهية في المخطط الوطني لتهيئة الإقليم SNAT 2030.

أشار المخطط الوطني لتهيئة الإقليم إلى مختلف الرهانات التي تواجه الإقليم الوطني الجزائري، وحددها بستة رهانات، إضافة إلى الخطوط التوجيهية وبرامج العمل الإقليمي العشرون.

**أولا: الرهانات الستة للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم.**

**وتتمثل في:**[1]

1. **نضوب الموارد وأساسا الماء:** تشكو الموارد من ضع يتطلب اتخاذ وقاية للحد من التعرض للمخاطر، ولضمان استمرارية الأنشطة الاقتصادية ومنها الخيارات التنموية التي تفضل استغلال الموارد ومراعاة تنميتها المستدامة، والتركيز على الأثر البيئي، فالجزائر وصلت إلى أوضاع صعبة شملت ندرة الموارد المائية، هشاشة التربة، التعرض للمخاطر الناتجة عن التعمير، إهمال التراث الثقافي، وعليه يجب أن يصبح مبدأ ديمومة البيئة عاملا أساسيا واستراتيجيا في مسار تهيئة الإقليم.
2. **أزمة الريف:** يتعرض عالم الريف إلى نزوح ريفي صعب، ويظهر في الأفق اتجاهين: التوجه للمدن الصغيرة أو العودة للحياة الريفية، مما يوضع هوة بين عالم الريف وعالم المدينة ويخل بالتوازن البيئي والجهوي.
3. **انحلال الرابط الديمغرافي والاقتصادي:** تشكل مشكلة الزيادة في السكان مشكلة عويصة عالميا، تؤدي إلى تدمير البني وتخلق عدم التوازن، ففك الارتباط الديمغرافي أصبح اليوم يشكل تحديا وطنيا كبيرا، قد يعجل بمشاكل كالبطالة.

---

[1]- نور الدين براي، نعيمة عمارة، **أثر آلية التخطيط البيئي في دعم الشراكة البيئية من أجل تحقيق التنمية المستدامة (المخطط الوطني لتهيئة الإقليم SNAT نموذجا)**، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية و السياسية، المجلد 01، العدد 10، 2018، ص 311 ، 312.

4-**الأزمة الحضرية:** تعتبر المسألة الحضرية أولوية للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم بسبب المشاكل المترتبة عن التعمير وتحويل الريف إلى فضاء قاحل، فيحدث عقما في البيئة بسبب المدن التي تنموا نموا غير متزن، كما يشكل خطرا على الانسجام الاجتماعي.

5-**انفتاح الاقتصاد الوطني:** يسمح الموقع الجغرافي للجزائر بنسج علاقات اقتصادية مع أوروبا ومع دول الجوار من المغرب العربي، كما أن الجهاز الإنتاجي يندرج ضمن منظمة اقتصاد متكامل، ويتطور أكثر فأكثر بفضل التحولات البنيوية لاقتصاد المعرفة، وتصبح الجاذبية والتنافسية ضرورة للانخراط في هذه الحركة، وتشكل قواعد جديدة لإعادة تنظيم الإقليم التي تصبح بدورها قواعد الإنتاج والتبادلات.

6-**تقوية الرابط الإقليمي:** يمثل خلق الرابط الإقليمي رهانا صعبا يتقاطع مع باقي المشاكل في خلق رابط إقليمي متميز لخلق علاقة إقليمية جديدة لممارسة المسؤولية الإقليمية، ويرتكز هذا الرهان على خلق علاقة بين الدمقرطة والتنمية، بالإضافة إلى ارتكاز هذه الرهانات على ثلاثة محاور، أولا المحور الاقتصادي (تزايد حدة السباق وفتح الحدود) ثانيا المحور الاجتماعي (وصول عدد كبير من الأجيال إلى سوق العمل)، ثالثا وأخيرا المحور الايكولوجي (وصول الندرة المائية المعممة).

**ثانيا: الخطوط التوجيهية في المخطط الوطني لتهيئة الإقليم.**

يتمثل الهدف الرئيسي للخطوط التوجيهية في الرد على الرهانات التي حالت دون تنمية الإقليم الوطني ومحاولة مواجهتها والتصدي لها، بالإضافة إلى برامج العمل الإقليمي وعددها عشرون، والتي تعد الدعامة الأساسية لتنفيذ الخطوط التوجيهية، و فيما يلي شرح الخطوط التوجيهية وبرامج العمل الإقليمي:

**1-عرض الخطوط التوجيهية الأربعة.**

**أ- الخط التوجيهي الأول: نحو إقليم مستدام:**

والذي يهدف إلى دمج البيئة في بعدها القاري و الإقليمي، حيث ركز على بعدين: الأول هو تهيئة الإقليم والذي يضم جل الانجازات المادية واللامادية، أما الثاني فيتعلق بالديمومة والمقصود بها اتخاد الإجراءات المناسبة لحماية البيئة والحفاظ عليها في الوقت والمكان المناسبين.

**ب- الخط التوجيهي الثاني: إنشاء ديناميات لإعادة التوازن الإقليمي:**

يهدف هذا الخط التوجيهي إلى إنشاء خطوط جديدة للتقسيم، واستقطابات جديدة تهيكل تنظيما متجددا يربط بين فضاءات مختلفة متكاملة ومتضامنة بين المكونات الكبرى للإقليم، بالإضافة إلى تطوير نظام حضري و إنشاء علاقات أكثر قدرة على جلب عالم الريف، وهذا لا يتحقق إلا عن طريق وضع استراتيجيات وخطط لإعادة الهيكلة وتحقيق التنمية.[1]

**ج- الخط التوجيهي الثالث: خلق شروط جاذبية وتنافسية الإقليم:**

ويتحقق ذلك بمدى قدرة هذه الأقاليم على الإنتاج والتبادل طبقا لقواعد الاقتصاد العصري، وجذب المهارات والاستثمارات الأجنبية كشرط أساسي لتنمية عنصر الجاذبية والتنافسية وضمان تهيئة شاملة ومستدامة للإقليم.

د- **الخط التوجيهي الرابع: تحقيق الإنصاف الإقليمي:**

وذلك عن طريق تشجيع التنافسية داخل الإقليم، وبما أن التنمية المستدامة تزيد من حظوظ بعض الأقاليم وتعمق الفوارق مع أقاليم أخرى، فان الإنصاف الإقليمي هو أساس تحقيق التوازن، ضف إلى ذلك الدور الذي يلعبه في التوفيق بين الانسجام الاجتماعي والوحدة الوطنية، شرط مراعاة جاذبية الأقاليم و إتاحته كفضاء مشترك للجميع.[2]

---

[1]- هاجر شنيخر، مرجع سابق، ص207 .

[2]- نور الدين براي، نعيمة عمارة، مرجع سابق، ص 313.

فالخطوط التوجيهية الأربعة السالفة الذكر هي عبارة عن صورة لاستراتيجية وخطة تهيئة وتنمية الإقليم الجزائري في آفاق 2030، بدليل أنها تركز اهتمامها على الوضعية الحالية للإقليم الوطني والسياسات القطاعية والإقليمية الجاري تنفيذها، إضافة إلى احتواءها على جملة من المشاريع والتي تحاول تكييفها وأقلمتها مع تحديات التنمية الإقليمية المتعلقة بالمخطط الوطني لتهيئة الإقليم.[1]

**2-برامج العمل الإقليمي العشرون المتضمنة في الخطوط التوجيهية الأربعة.**

إن عملية تنفيذ الخطوط التوجيهية الأربعة السابقة الذكر تكون عن طريق برامج العمل الإقليمي العشرون، فكل خط توجيهي يحتوي على جملة من برامج العمل الإقليمي والتي سنوضحها بإيجاز فيما يلي: [2]

**أ- استدامة الموارد:**

يشمل هذا الخط التوجيهي خمسة برامج للعمل الإقليمي PAT وهي: ديمومة الموارد المائية، الحفاظ على التربة ومكافحة التصحر، الأنظمة البيئية، المخاطر الكبرى، وأخيرا التراث الثقافي.

**ب- إعادة التوازن الإقليمي:**

ويحتوي على خمسة برامج للعمل الإقليمي وهي: توازن الساحل، الهضاب العليا، تنمية الجنوب، إعادة تموقع الأنشطة واللامركزية في الإدارة، نظام حضري، إطلاق مدن جديدة.

**ج- جاذبية وتنافسية الإقليم:**

ويتضمن هذا الخط التوجيهي برامج العمل الإقليمي الآتية: إعادة تشكيل البنية التحتية للأشغال العامة، البنية التحتية للنقل، الخدمات اللوجستية، الاتصالات، عصرنة المدن الكبرى الجزائر، وهران، قسنطينة و عنابة.

---

[1]- هاجر شنيخر، مرجع سابق، ص 207.

[2]- بسمة كحول، مرجع سابق، ص 38.

**د - المساواة الاجتماعية والإقليمية:**

وذلك من خلال برامج العمل الإقليمي التالية: التجديد الحضري وسياسة المدينة، التجديد الريفي، مركزية الزراعة، تنشيط المناطق الريفية، تحسين أوضاع المعوقين.

## المبحث الرابع: إعداد، تنفيذ، وتقييم المخطط الوطني لتهيئة الإقليم في الجزائر 2030 SNAT

يعتبر المخطط الوطني لتهيئة الإقليم SNAT 2030 أداة للتخطيط وإعادة تنظيم الفضاء الوطني، و وسيلة لتهيئة وتنمية الجزائر في آفاق 2030، وتحقيق ذلك يكون عن طريق التجسيد الفعلي لهذا المخطط و إعداده وتنفيذه على أرض الواقع، ثم تقييمه عبر إبراز آثار تنفيذه.

نحاول من خلال هذا المبحث شرح وثائق تحضير ومراحل إعداد المخطط الوطني لتهيئة الإقليم SNAT 2030 في المطلب الأول، ثم في المطلب الثاني الوقوف عند أهم أدوات ومراحل وآثار تنفيذ المخطط الوطني لتهيئة الإقليم SNAT 2030 وتقييمه.

## المطلب الأول: وثائق تحضير ومراحل إعداد المخطط الوطني لتهيئة الإقليم SNAT 2030.

تقوم الدولة بإعداد مجموعة من الوثائق الخاصة بتحضير المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، والتركيز على أهم مراحل إعداده التي يمكن اعتبارها الخطوات الأولى للتجسيد الفعلي لهذا المخطط و تحقيق أهدافه.

**أولا: وثائق تحضير المخطط الوطني لتهيئة الإقليم.**

يستند المخطط الوطني لتهيئة الإقليم إلى جملة من الوثائق نسردها فيما يلي:[1]

---

[1] - هاجر شنيخر، مرجع سابق، ص ص 212-214.

**1-الوثيقة الأولى: الكتاب الأخضر لتهيئة الإقليم (أرضية للنقاش الوطني حول تهيئة الإقليم).**

قدم هذا الكتاب تشخيص إقليمي حول الرهانات والتحديات التي تعترض الإقليم الوطني، ومختلف التهديدات المحدقة بالرأسمال البيئي الوطني، كذلك يبرز هذا الكتاب رهانات الانتقال الاقتصادي والاختلالات والمشاكل بين الأقاليم، كما أشار إلى أهم المراجع المساعدة بالقيام بالاختيار الأنسب للمستقبل، وأيضا ضرورة تقديم حصيلة سريعة ودقيقة حول حالة الإقليم.

**2-الوثيقة الثانية: التشخيص الإقليمي(معاينة شاملة لشغل الإقليم الوطني).**

تحتوي هذه الوثيقة على خلاصة المواضيع المتعلقة بالوضعية القطاعية والفضائية للجزائر، كما أن هذه الوثيقة كانت أولى بوادر التفكير في إعداد المخطط الوطني لتهيئة الإقليم SNAT 2030.

**3-الوثيقة الثالثة: الحصيلة القطاعية لشغل الإقليم:**

تضم هذه الوثيقة الملفات الخاصة بالقطاعات الاقتصادية والاجتماعية للوزارات، وملخص يحوي الفضاءات التسع للبرمجة الإقليمية.

**4-الوثيقة الرابعة: اتجاهات شغل الإقليم ومخاطر الاختلالات الإقليمية آفاق 2030.**

ويخص التحليل الاستشرافي الذي يستند على تحديد الظواهر الناشئة والقطيعة المحتملة للإقليم في حال ما إذا استمرت هذه الاتجاهات، ويخص هذا التحليل تسعة ميادين مختلفة وهي: السكان، المياه، التراث الطبيعي والثقافي، الإعمار والنظام الحضري، رأس المال البشري، الهياكل، نظام الإنتاج التكنولوجي والإنتاج على الخارج إضافة إلى الحكم الراشد للأقاليم.

**5-الوثيقة الخامسة: الرهانات الإقليمية آفاق 2030**

شهد الإقليم ست رهانات وتهديدات وتحديات شملت ما يلي: إعادة شغل الإقليم، تكييف النظام الحضري مع متطلبات المستقبل، التنافسية الإقليمية، الإنصاف الإقليمي، استدامة الإقليم، الحكم الراشد للإقليم.

**6-الوثيقة السادسة: الحكم الراشد للإقليم**

تهتم هذه الوثيقة بقضايا الحكم الراشد مع التركيز على أهمية المقاربة التساهمية في سبيل ملائمة أفضل للمخطط الوطني، فالحكم الراشد يجب أن يتضمن جوانب الشراكة العمومية والخاصة، مشاركة المجتمع المدني، ومسائل اللاتمركز واللامركزية خصوصا.

**7-الوثيقة السابعة: نموذجية الإقليم( الفضاءات الناشئة).**

إن اختصاص هذه الوثيقة يتمثل في درس المعطيات الإحصائية المؤقلمة المبرزة للديناميات الإقليمية، ومحاولة خلق نوع من التوفيق بين المتغيرات سواء كانت اجتماعية، اقتصادية، أو بيئية، كما قامت هذه الوثيقة بإعداد خريطة جغرافية تمثيلية بنماذج إقليمية، ومنه تم التوصل في الأخير إلى وضع سيناريوهات لرسم الفضاءات الكبرى للبرمجة الإقليمية.

**8-الوثيقة الثامنة: السيناريوهات الأربعة لتهيئة الإقليم (الصور الأربعة لجزائر الغد).**

فبناء على الرهانات والتحديات الستة السابقة الذكر في الوثيقة الخامسة، تم وضع عدة خيارات وسيناريوهات لتهيئة الإقليم الوطني وتمثلت فيما يلي:

**أ- السيناريو الأول: التوازن الإرادي (الطوعي).**

يسعى هذا السيناريو إلى دعم وتحفيز الأنشطة والقواعد الإنتاجية، التي تساعد في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية للهضاب العليا والجنوب، والتي تسمح بكبح التنمية الفوضوية للساحل وتحقيق التوازن.

**ب - السيناريو الثاني: ديناميةالتوازن.**

يهدف هذ السيناريو للتثمين المزدوج للإقليم، وذلك عبر خلق أقطاب التوازن لتحقيق التنمية في الهضاب العليا والجنوب من جهة، وإعادة هيكلة الشريط الساحلي والتي من جهة أخرى، وضمان التوازن بين الحضري والريفي وتحقيق التوازن المستدام للإقليم.

**ج- السيناريو الثالث: الإقليم التنافسي.**

يسعى هذا السيناريو إلى أقلمة الأقاليم مع متطلبات الاقتصاد، عبر تقليص الاختلالات الإقليمية وضمان الإنصاف الاجتماعي.

**د- السيناريو الرابع: الإقليم المتناثر(سيناريو اللامقبول).**

يقوم هذا السيناريو بإبراز الاتجاهات الحالية السلبية والربط بينها، واظهار الفوضى الإقليمية والتعارض مع الديناميات الإقليمية.

**9-الوثيقة التاسعة: السيناريو المقبول (التوفيق بين التوازن الإقليمي والتنافسية).**

إن هدف هذه الوثيقة يكمن في العمل على إعادة التوازن لعناصر الإقليم الوطني، وتكييفه مع متطلبات الاقتصاد المعاصر.

**10- الوثيقة العاشرة: الخطوط التوجيهية الأربعة للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم.**

هدفها هو تحقيق التوافق والانسجام بين المتطلبات الأربعة لتهيئة الإقليم، وهي كالآتي: بناء إقليم مستدام، إنشاء ديناميات لإعادة التوازن الإقليمي، خلق شروط جاذبية وتنافسية الأقاليم، تحقيق الإنصاف الإقليمي.

**11- الوثيقة الحادية عشر: خيار الهضاب العليا (خيار استراتيجي).**

تعد الهضاب العليا ورقة هامة لتنمية الجزائر، وتجمع ثالث فضاءات للبرمجة الإقليمية، وتضم 14 ولاية سهبية وستة مواضيع تبين هذا الخيار الاستراتيجي وتتمثل في: كبح التسحل، إعادة توزيع سكان التل في الهضاب العليا، التحكم في التعمير، التسيير المدمج وتثمين الموارد من الماء والتربة، حماية المواقع الحساسة وتطوير الفلاحة وتنشيط الريف،

تحقيق جاذبية الإقليم بربط الهياكل بتكنولوجيات الإعلام والاتصال، الطاقات المتجددة وتنمية وتطوير أقطاب الجاذبية.

**12- الوثيقة الثانية عشر: التفرعات القطاعية.**

تم الفصل بين القطاعات والأقاليم من خلال التوصية بالانسجام بين المخطط الوطني وتنمية القطاعات، فهذا الطرح والانشغال الإقليمي مشار إليه في التقرير من خلال بعض المجالات الأفقية التي تخص مجموع الإقليم، والقطاعات المنتجة ذات الطابع الاستراتيجي.

**13- الوثيقة الثالثة عشر: التفرعات الإقليمية (أحد الفوارق الإقليمية بعين الاعتبار).**

ويخص ذلك الفضاءات الحساسة وفضاءات البرمجة الإقليمية والمدن الكبرى.

**14- الوثيقة الرابعة عشر: أقطاب الجاذبية(من أجل أقاليم متفتحة على الابتكار والمعرفة).**

تعد هذه الوثيقة خلاصة تفكير استراتيجي لسياسة وطنية لتدعيم هذه الأقطاب.

**15- الوثيقة الخامسة عشر: أقطاب الجاذبية الريفية.**

تهدف هذه الوثيقة إلى العمل على جذب المستثمرين لتطوير المناطق الريفية، وخلق نوع من التعاون بين الفاعلين المستكلفين بتنمية هذه المناطق.

**16- الوثيقة السادسة عشر: برنامج التهيئة الشاطئية (PAC).**

تخص هذه الوثيقة كل ما يتعلق بتهيئة السواحل.

**17- الوثيقة السابعة عشر: الاستراتيجية الصناعية والتنمية الفضائية: استراتيجية وسياسة الإنعاش والتنمية الصناعية.**

يحدد هذا التقرير الإطار العام للتنمية الصناعية في الجزائر، ومسالك التفكير واقتراح استراتيجية من خمسة أبعاد: إعادة تنظيم الأسواق الداخلية، رد الاعتبار للحظيرة الصناعية، حسن استغلال الغاز الطبيعي وتوفير الشروط الكفيلة لبعث صناعات جديدة، و إنشاء مناطق مندمجة للتنمية الصناعية.

**ثانيا: مراحل إعداد المخطط الوطني لتهيئة الإقليم SNAT 2030.**

إن الدولة هي المكلفة بإعداد المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، وحددت في ذلك ثلاث مراحل بدءا بمرحلة التشخيص، ثم مرحلة صياغة البدائل، وصولا في الأخير إلى تنفيذ هذا المخطط.

سنتطرق إلى مرحلة التشخيص وصياغة البدائل، ثم في المطلب الموالي نعالج مرحلة تنفيذ هذا المخطط.

**1-المرحلة الأولى: مرحلة التشخيص.**

يعد المخطط الوطني لتهيئة الإقليم إنتاج مسعى أفقي بين القطاعات والوزارات، حيث يشرع في إعداده من خلال اجتماع اللجنة المشتركة بين الوزارات، واجتماع العمل بين مكاتب الدراسات المعنية و وزارة التهيئة العمرانية والبيئة ومختلف الوزارات فيتم في هذه المرحلة تحديد نقاط القوة ونقاط الضعف المؤدية إلى صياغة هذا المخطط، والمتمثلة أساسا في: التمركز السكاني الكبير في المناطق الساحلية، والذي عاد بالضرر على البيئة والمحيط الطبيعي والتنمية بصفة عامة، المخاطر الكبرى، النظام الوراثي، نقص في شبكات النقل والهياكل القاعدية، اختلال النظام الإنتاجي، أزمة النظام الحضري وعالم الريف.[1]

**2-المرحلة الثانية: مرحلة صياغة البدائل.**

فبعد تحديد المشكل يتم صياغة البدائل والحلول، والتي استغرق التشاور عليها أكثر من خمس سنوات في إطار نقاش وطني منظم في سلسة من الملتقيات، شارك بها أكثر من 1000 مشارك من مختلف أرجاء وأنحاء الوطن من فاعلين محليين، قطاع خاص، مواطنين...الخ، وقد تم صياغة أربع سيناريوهات تمثلت في: التوازن الطوعي، ديناميه التعاون، الإقليم التنافسي، الإقليم المتناثر، وبعدها تم اختيار أحسن بديل وهو التوازن الإقليمي، والذي يعمل على إعادة التوازن للإقليم وتكييف الأقاليم مع متطلبات العصر،

---

[1]- جمال داودي، مرجع سابق، ص 286.

وإقامة التوازن بين الحضري والريفي، والتوازن بين الإقليم المستدام، إضافة إلى هدف خلق تنافسية تسمح بربط الإقليم المتوازن مع مجتمع المعرفة.[1]

## المطلب الثاني: أدوات، مراحل، وآثار تنفيذ المخطط الوطني لتهيئة الإقليم SNAT 2030 وتقييمه.

يخضع تنفيذ المخطط الوطني لتهيئة الإقليم إلى أدوات مختلفة، ومراحل محددة زمنيا.

### أولا: أدوات تنفيذ المخطط الوطني لتهيئة الإقليم.

يستند تنفيذ المخطط الوطني لتهيئة الإقليم على جملة من الأدوات نختصرها فيما يلي:[2]

**1-برامج العمل الإقليمي PAT.**

وهي عبارة عن برامج عملية وملموسة، تترجم الخطوط التوجيهية وبرامج العمل للمخطط الوطني، عددها 20 برنامجا مزودة بميزانية خاصة.

**2-هياكل الدعم للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم.**

وتتمثل في الوسائل المادية والبشرية التي تحتاجها سياسة تجسيد المخطط الوطني لتهيئة الإقليم.

**3-أدوات تمويل المخطط الوطني لتهيئة الإقليم.**

وهي مجمل الوسائل المالية، و الاعتمادات المادية الضرورية، ونجد منها:

**أ- الأدوات المحفزة لتهيئة الإقليم.**

وهي تلك الترتيبات الجديدة أو الموجودة سابقا، والتي من الضروري تجديدها بحكم أنها لم تطبق بعد.

---

[1]- كميلية سعداوي، مرجع سابق، ص 522.

[2]- نور الدين براي، نعيمة عمارة، مرجع سابق، ص 314 ، 315.

**ب- الصندوق الوطني للتهيئة وجاذبية الإقليم FNAAT.**

يستوجب إعادة النظر في هذا الصندوق وإعادة تنظيمه، لأنه لا يزال غير عملي نظرا لغياب النصوص التنظيمية و الاعتمادات الضرورية، فهو محاولة لإعادة إحياء الصندوق الجزائري للتهيئة العمرانية المستحدث سنة1963.

**ج- علاوات تهيئة الإقليم PADT.**

هي علاوات موجهة لدعم المستثمرين وطنيا ومحليا، وذلك من أجل تطوير وتنمية أنشطتهم ومتابعتهم وتقييمهم للوصول إلى الأهداف المرجوة لتهيئة الإقليم.

**ثانيا: مراحل تنفيذ المخطط الوطني لتهيئة الإقليم.**

يرتكز تنفيذ المخطط الوطني لتهيئة الإقليم على مرحلتين أساسيتين وهما:

**1-المرحلة الأولى: من 2010 إلى 2015.**

تعد هذه المرحلة مرحلة الانتقال من السياسة الطوعية لتهيئة الإقليم، مع الصعود القوي للشركاء العمومين والخواص، كما تتميز هذه المرحلة بسيطرة الدولة وهيمنتها على مهمة تنفيذ المخطط الوطني لتهيئة الإقليم نظرا لطابعه الشمولي وامتداده على كامل التراب الوطني، كما يستوجب على الدولة أيضا تجسيد برامج تهيئة الإقليم المشار إليها وفق ما حدد لها من وظائف، من خلال تجسيد المخططات التوجيهية القطاعية قصيرة، متوسطة، وطويلة المدى، المعدة في إطار مخطط إنعاش ودعم النمو والمخطط الخماسي،[1] أيضا ستشهد هذه المرحلة الانتقال من السياسة الطوعية إلى تقوية وتدعيم دور ومكانة القطاع الخاص في التنمية، الاقتصادية من خلال هذا المخطط.[2]

---

[1]- هاجر شيخر، مرجع سابق، ص 216.

[2]- جمال داودي، مرجع سابق، ص288.

## 2-المرحلة الثانية: مرحلة ما بعد 2015.

إن أهم ما يميز هذه المرحلة هو مشاركة القطاع الخاص في تنفيذ المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، وهذا ضمن منطق الشراكة العمومية والخاصة، كما تستمر الدولة في ضمان دورها في الضبط والتحكيم من خلال وضع أدوات تهيئة الإقليم، بالإضافة إلى الوظائف الأربعة الهامة التي تسهر على ضمانها في مجال تهيئة الإقليم، والمتمثلة في تحديد وتجسيد السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم، مع التركيز على الإطار العام والتوجهات الكبرى لهذه السياسة، ضمان المرافقة والتوجيه بصفة دائمة وفقا للإمكانيات التقنية والمالية، ضمان التضامن الوطني الاجتماعي والاقتصادي، محفز وشريك في تنفيذ المخطط الوطني لتهيئة الإقليم.[1]

## ثالثا: آثار تنفيذ المخطط الوطني لتهيئة الإقليم وتقييمه.

يمثل المخطط الوطني لتهيئة الإقليم خيارات شاملة لأبعاد التهيئة ووسائلها، وكذا مبادئ ومجالات التنمية المستدامة التي توصلنا في الأخير إلى تحقيق أهداف هذا المخطط، هذا إذا نظر إليه كصورة مجردة، أما إذا تم الشروع في تنفيذ برامج العمل فهذا يجبرنا على مواجهة العوامل البيئية، يعني هناك خلل وعدم ترابط بين الصورة المجردة والواقع الذي يمثل التنفيذ، فهذا المخطط أهمل هذا الأمر ما جعله ينحرف نوعا ما عن واقع الجزائر،[2] ومن هنا يمكن تلخيص بعض هذه المفارقات، والمتمثلة في:[3]

- ارتكز التشخيص الإقليمي على قاعدة القطاعية، ولم يأخذ في الحسبان الترابطات والعلاقات الديناميكية التي تحدث بين التحولات الاجتماعية والديمغرافية والتطورات الاقتصادية والغايات البيئية، فالتشخيص النهائي يبنى على عملية التشخيص الاستراتيجي، الذي يمكن من بناء صورة حول حالة أماكن إقليم التخطيط والتنسيق والترابط العمراني والأنشطة ذات الأولوية التي تهتم بالاختلال الوظيفي والانشقاق

---

[1]- كميلية سعداوي، مرجع سابق، ص 523.

[2]- وفاء بشاينية، **إستراتيجية التنمية العمرانية المستدامة أداة لتجسيد الاندماج الإقليمي (حالة المخطط الوطني لتهيئة الإقليم)**، مجلة الفكر القانوني والسياسي، العدد03، 2018، ص 215.

[3]- المرجع نفسه، ص 215، 216.

الإقليمي، ثم بعدها تأتي عملية إعداد التشخيص المجزء، الذي يمثل تقاطع للتحاليل النابعة عن التخطيط الاستراتيجي مع النتائج المتفق عليها، حيث يدمج الرهانات الاستراتيجية لتنمية المدينة مع مجموع الفاعلين المحليين من جماعات محلية، جمعيات، منتخبين محليين، فاعلين سوسيو اقتصاديين.

- إن المخطط الوطني لتهيئة الإقليم هو سيرورة تخطيط عمراني يستلزم قدرا كافيا من اللامركزية فهو يمثل أداة هامة يتم الاستناد عليها عند إعداد الخطة الشاملة لتهيئة الإقليم، إلا أن الواقع في الجزائر هو ضيق اللامركزية وتراجع دور الجماعات المحلية.
- لقد كسب التوسع العمراني رهان التنافسية الإقليمية حول الجزائر والبليدة خاصة بإنشاء مدن جديدة والتي تهدف في ظاهرها إلى تخفيف الضغط على مركز العاصمة، لكنه في الحقيقة لا يمثل في باطنه إلا إتلاف أراضي خصبة لصالح الاسمنت، كسهل متيجة، والذي يعد من أخصب السهول في الجزائر.
- إذا ما تحقق الانفتاح العالمي على المنطقة الساحلية سيؤدي حتما لا محال إلى هشاشتها وتشبعها، ومن الصعب تداركها، علاوة على ضمور الهياكل القاعدية والبنيات التحتية بالولايات الحدودية كولاية الطارف، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنه يجب إعادة هيكلة النظام الإنتاجي وتدعيم بحوث الابتكار لتشجيع الصادرات، وإنعاش القطاع المالي بتوفير تسهيلات للمستثمرين.
- وأخيرا بخصوص برامج العمل الإقليمي، فهي برامج طموحة تتماشى واحتياجات المواطن الجزائري بالمقارنة مع مقتضيات التغيرات الحالية للبيئة الدولية، رغم تكلفتها الباهظة سواء ماديا أو بشريا.

**خلاصة الفصل**

نستنتج من خلال تطرقنا في الفصل الثالث إلى أهم المشاكل البيئية في الجزائر وآليات حمايتها من إطار قانوني ومؤسساتي، تليها المخططات البيئية الوطنية لحماية البيئة في الجزائر، وصولا إلى استراتيجية التنمية المستدامة في ظل المخطط الوطني لتهيئة الإقليمSNAT2030، نستنتج بأن الاهتمام بالقضايا البيئية ومواضيع حماية البيئة بات يشكل ضرورة ملحة نظرا لحاجة الإنسان لكل مكونات وموارد البيئة، والتي يلبي منها حاجياته الضرورية.

ولكن الجزائر من بين الدول التي تعاني عديد المشاكل البيئة منذ الاستقلال، ما أدى بالدولة الجزائرية إلى تكثيف جهودها لحماية هذه البيئة، وكانت البداية بوضع إطار تشريعي ومؤسساتي، من خلال سن جملة من القوانين و الإجراءات التي من شأنها الحد من التلوث وضمان أكبر حماية للبيئة.

علاوة على ذلك تم تبني واعتماد المخطط الوطني لتهيئة الإقليم SNAT2030 ، والذي يعتبر أول مخطط يوضع بشكل قانوني، تبنته الجزائر بنظرة مستقبلية يحوي عديد المشاريع والبرامج التي من شأنها التقليل والحد قدر الإمكان من استنزاف الموارد وعلاج المشاكل البيئية بصفة عامة، هذا ما يؤدي في الأخير إلى الرقي بالتنمية، إضافة إلى سعي هذا المخطط لتنظيم و تهيئة وتسيير المجال الوطني وخلق أقاليم متوازنة وتنافسية في إطار التنمية المستدامة، فهو بالتالي تعبير عن نية الدولة في إعادة تنمية وتهيئة إقليمها بين كل جزء من التراب الوطني.

وعليه يمكن القول بأن هذا المخطط هو مخطط طموح وهادف، بدليل ما يحمله من أفكار وأهداف جيدة من أجل حماية البيئة، وهذا ما جعل من الجزائر تصنف في صف الدول الرائدة في مجال حماية البيئة إقليميا وعالميا.

كما أن التخطيط البيئي يعتبر سياسة بيئية متكاملة ومدعمة للسياسة السياحية المعبر عنها في المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2030، و عليه سوف ندرس العلاقة

بين المتغيرين في الفصل الرابع تحت عنوان " العلاقة بين السياسة السياحية SDAT 2030 و السياسة البيئية SNAT 2030 " و استنتاج درجة التكامل و التفاعل بين السياستين السياحة و البيئة.

# الفصل الرابع

## العلاقة بين السياسة السياحيةSDAT 2030

## والسياسة البيئية SNAT2030

## مقدمة الفصل

تعد السياحة والبيئة اليوم من المواضيع الأكثر جدلا، فالسياحة أصبحت قطاعا منتجا ذو تأثير كبير على جميع النواحي، خاصة على البيئة.

لقد حددت السياسة السياحية التي جاءت في ظل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT2030آليات عديدة لتنفيذ وتنمية السياحة في الجزائر، والتي من بينها مناطق التوسع السياحي ZET، والتي تعتبر آليات تنظيمية و وسيلة لتنمية السياحة، ومنه كذلك تهيئة البيئة في نفس الوقت بدليل احتواءها على فضاءات مخصصة للاستثمار السياحي، والتي من شأنها تحقيق التنمية المستدامة في الأخير.

فالعلاقة بين السياحة و البيئة تحمل في طياتها تأثيرات متبادلة سواء كانت إيجابية أو سلبية، كما أن قضية العلاقة بين السياسة السياحية و السياسة البيئية في الجزائر تتحدد من خلال دراسة العلاقة بين المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2030 و المخطط الوطني لتهيئة الإقليم SNAT2030 في الجزائر، فالسياحة هي المستخدم الأول للموارد الطبيعية، وبالتالي فهي تقوم على البيئة، كما أن البيئة هي قوام النشاط السياحي والوعاء الذي يتم فيه أي مشروع سياحي، فكل شيء تم انجازه لتنمية وتهيئة السياحة، هو موجه كذلك وبطبيعة الحال لتهيئة البيئة وتطويرها في نفس الوقت.

سيتم من خلال هذا الفصل التطرق إلى:

**المبحث الأول:** مناطق التوسع السياحي في الجزائر.

**المبحث الثاني:** مناطق التوسع السياحي لولاية الجزائر العاصمة –أنموذجا-

**المبحث الثالث:** التهيئة البيئية في الجزائر العاصمة.

**المبحث الرابع:** درجة التكامل والتفاعل بين المنجزات السياحية والبيئية في الجزائر.

## المبحث الأول: مناطق التوسع السياحي في الجزائر.

تعتبر مناطق التوسع السياحي أساس تنمية وترقية السياحة بصفة عامة، ولتحقيق التنمية السياحية لجأت الدولة الجزائرية إلى إنشاء مناطق التوسع السياحي عبر كامل التراب الوطني، وهذا في إطار المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2030، الهدف منها تشجيع الاستثمار السياحي، تنويع المنتوج السياحي، تنمية وتطوير القطاع السياحي، وكذا جلب عدد أكبر من السياح، بالإضافة إلى توفير الحماية اللازمة للبيئة من كل أشكال التلوث.

نحاول من خلال هذا المبحث التعرف على مفهوم، خصائص، وأهداف مناطق التوسع السياحي في المطلب الأول، ثم في المطلب الثاني والأخير تحديد مناطق التوسع السياحي وطنيا (في الجزائر).

### المطلب الأول: مفهوم، خصائص وأهداف مناطق التوسع السياحي.

تعود فكرة إنشاء مناطق التوسع السياحي إلى 04 أفريل 1966، من خلال المرسوم رقم 66-62، فهي تشكل الدعامة الأساسية للسياحة، وذلك لأنها الوعاء الذي تتم فيه مختلف المشاريع والاستثمارات السياحية سواء تعلق الأمر بالفنادق، المركبات...الخ.

#### أولا : مفهوم مناطق التوسع السياحي.

-حسب المادة 02 من القانون رقم 03-03، تعرف مناطق التوسع السياحي بأنها: عبارة عن رقعة وامتداد جغرافي من الإقليم تحوي خصائص متنوعة، سواء كانت طبيعية، ثقافية،

بشرية، وإبداعية تخدم السياحة وتكون مؤهلة لإقامة وتطوير منشآت سياحية، ويمكن استغلالها في تنمية عدة أنواع من السياحة ذات مردودية.[1]

-تُعرف مناطق التوسع السياحي بأنها: عبارة عن مساحة محمية مثمنة ومحددة ضمن تشريعات ونصوص قانونية، تشتمل على تخطيط يدخل ضمن المخطط الوطني لتهيئة الإقليم SNAT المكلف باستقبال المشاريع والاستثمارات السياحية.[2]

-كما تُعرف أيضًا بأنها: عبارة عن مجال سياحي يتميز بعناصر جذب طبيعية، أثرية، وتاريخية معترف بها قانونا ضمن دراسة أولية تحدد أشكال الاستغلال السياحي وكيفيات الاستجابة لطلبات السيّاح.[3]

مما سبق يمكن القول بأن مناطق التوسع السياحي هي تلك الفضاءات والأراضي غير المهيئة ذات الخصائص الطبيعية القابلة لإقامة واستقبال مشاريع ومنشآت واستثمارات سياحية، كإقامة فنادق ضخمة، مركبات سياحية، حمامات معدنية، شواطئ......الخ، والتي تؤدي في الأخير إلى تنمية وتطوير السياحة وضمان تهيئة وحماية أكبر للبيئة الطبيعية.

**ثانيا: خصائص مناطق التوسع السياحي.**

تمتاز مناطق التوسع السياحي بجملة من الخصائص نسردها فيما يلي:[4]

---

[1]-المادة 02 من القانون رقم 03-03، المؤرخ في 17 فيفري 2003، والمتعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية، الجريدة الرسمية، العدد 11، الصادرة في 19 فيفري 2003، ص15.

[2]-محمد بوخريص، مصطفى بوبكر، **أهمية مناطق التوسع والمواقع السياحية في تشجيع الاستثمار: مورد هام من موارد الاقتصاد الوطني تماسين أنموذجا**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، المجلد12، العدد 01، 2020، ص129.

[3]-فضيلة عينين، **الأسس والأطر القانونية والاجتماعية لصناعة السياحة في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، كلية الحقوق، جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر، 2018، ص36.

[4]-محمد بوخريص، مصطفى بوبكر، مرجع سابق، ص ص130-132.

**1-الجوانب الطبيعية:**

ونجد منها المناظر الطبيعية، الجو اللطيف، المياه العذبة، السهول، الجبال، الغابات، البحار، الأنهار، البحيرات، والنباتات .....الخ.

**2-البيئة:**

تعتبر البيئة دعامة النشاط السياحي، فهي تمثل الوعاء والإطار الذي يجمع بين العناصر الطبيعية البيولوجية، الحضارية، والتاريخية، كما أن خبراء السياحة اهتموا بالبيئة الطبيعية والتأثيرات والتفاعلات التي يمكن أن تحدث بين الاثنين (السياحة والبيئة)، ذلك أن البيئة النظيفة تساوي سياحة ناجحة والعكس صحيح، كما أن البيئة توفر الأساس الحقيقي لمختلف الأنشطة السياحية، والسياحة عامل أساسي للمحافظة على البيئة وتنميتها وتطويرها.

**3-الجوانب غير الطبيعية:**

والمقصود بها المعالم الاصطناعية التي انجزها الإنسان وهيأها لاستقبال السياح كالفنادق، المطاعم ، والأماكن الدينية....الخ، والتي تؤدي دورا بارزا في جذب السيّاح.

**ثالثا: أهداف مناطق التوسع السياحي.**

يمكن إيجاز أهداف مناطق التوسع السياحي فيما يلي:[1]

1-ضمان الحماية اللازمة للبيئة من كل أشكال التلوث.
2-الحفاظ وترقية التراث الطبيعي، الثقافي، التاريخي والإنساني.
3-اختيار الهياكل والتجهيزات الملائمة لخصائص كل موقع، وطبيعة النشاط السياحي الممكن ممارسته.

[1]-فؤاد بن غضبان، **السياحة البيئية المستدامة بين النظرية والتطبيق**، ط1،عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2015، ص264.

4-تلبية حاجيات السيّاح.

5-تطوير بعض النشاطات ذات العلاقة بالنشاط السياحي مثل: التجارة والصناعات التقليدية.

6-توفير مناصب عمل مباشرة وغير مباشرة على المستوى المحلي.

**المطلب الثاني: تحديد مناطق التوسع السياحي وطنيا.**

تم احصاء 249 منطقة توسع سياحي في الجزائر، 224 منطقة يعود تصنيفها إلى سنوات 1988،2009، 2010، 2016، و25 منطقة صنفت مؤخرا (سنة 2022)، وفيما يلي الجدول يوضح وضعية كل منطقة.

**أولا: قائمة ووضعية مناطق التوسع السياحي في الجزائر.**

**الجدول رقم (37): وضعية مناطق التوسع السياحي والمواقع السياحيةZET في الجزائر.**[1]

| رمز الولاية | الولاية | تسمية منطقة التوسع السياحي | مرسوم التصنيف | المساحة المقررة بالهكتار | المساحة الكلية | المساحة القابلة للتهيئة للهكتار | حالةتقدم مخططات التهيئة السياحية PAT |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 01 | أدرار | تاوريرت | رقم88-232 1988/11/05 | 48 | 177.83 | 14.74 | تم الانتهاء منه |
| | | شارف سيدي عيسى | رقم 88-232 1988/11/05 | 12.5 | | 8 | تم الانتهاء منه |
| | | برباع | رقم 88-232 1988/11/05 | 117.33 | | / | في المرحلة الثانية |
| 02 | الشلف | ترانانيا | رقم 88-232 1988/11/05 | 180 | 1691.5 | 8.3588 | تم الموافقة عليه |
| | | بني حواء | رقم 88-232 1988/11/05 | 63.5 | | 26.45 | تم الموافقة عليه |
| | | عين حمادي واد دسبس | رقم 88-232 1988/11/05 | 270 | | 38 | تم الموافقة عليه |

[1]-وزارة السياحة، سنة 2021.

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | ماينيس | رقم 88-232 1988/11/05 | 260 | | 89 | تم الموافقة عليه |
| | | واد تيغرة | رقم 88-232 1988/11/05 | 100 | | 55.08 | تم الموافقة عليه |
| | | واد ملان | رقم 88-232 1988/11/05 | 41 | | 10.66 | تم الانتهاء منه |
| | | بوشرال | رقم 88-232 1988/11/05 | 45 | | 17.6 | تم الانتهاء منه |
| | | دميا | رقم 88-232 1988/11/05 | 76 | | 21.8388 | تم الانتهاء منه |
| | | القلطة | رقم 88-232 1988/11/05 | 156 | | 71.4 | تم الانتهاء منه |
| | | المرسى-كولومبيس | رقم 88-232 1988/11/05 | 500 | | 115.31 | تم الانتهاء منه |
| 05 | باتنة | سعيدة (نقاوس) | رقم 10-131 2010/04/29 | 69.76 | 2085.89 | 39 | تم الموافقة عليه |
| | | تيمقاد | رقم 10-131 2010/04/29 | 852 | | / | في المرحلة الأولى |
| | | غوفي | رقم 10-131 2010/04/29 | 393.4 | | / | في المرحلة الأولى |
| | | أريس | رقم 10-131 2010/04/29 | 770.73 | | / | متوقف في المرحلة الأولى |
| 06 | بجاية | أقريون | رقم 88-232 1988/11/05 | 32 | 1254.5 | 21.31 | تم الموافقة عليه |
| | | شاطئ أوقاس | رقم 88-232 1988/11/05 | 61 | | 21.32 | تم الموافقة عليه |
| | | رأس بلح البحر | رقم 88-232 1988/11/05 | 52 | | / | في المرحلة الثالثة |
| | | دعاس | رقم 88-232 1988/11/05 | 105 | | / | في المرحلة الثالثة |
| | | واد زيتونة | رقم10-131 2010/04/29 | 90.5 | | / | في المرحلة الثالثة |
| | | بوخليفة (الشرشور) | رقم 88-232 1988/11/05 | 80 | | / | في المرحلة الثانية |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | ادرار المولى | رقم 88-232 1988/11/05 | 61 | | / | في المرحلة الثانية |
| | | بوليمات | رقم 88-232 1988/11/05 | 74 | | / | في المرحلة الثانية |
| | | تيغرمت | رقم10-131 2010/04/29 | 29 | | / | في المرحلة الثانية |
| | | أسيف أنتايدة | رقم 88-232 1988/11/05 | 82 | | / | في المرحلة الثانية |
| | | لابوانت كسيلة غرب | رقم 88-232 1988/11/05 | 30 | | / | في المرحلة الثانية |
| | | لابوانت كسيلة غرب2 | رقم 10-131 2010/04/29 | 391 | | / | في المرحلة الثانية |
| | | قوراية الجنوب الشرقي | رقم 88-232 1988/11/05 | 134 | | / | غير مزودة بمخطط التهيئة السياحية |
| | | فلايسس | رقم 88-232 1988/11/05 | 33 | | / | غير مزودة بمخطط التهيئة السياحية |
| 07 | بسكرة | طولقا | رقم 88-232 1988/11/05 | 97.4 | | 33.2331 | تم الموافقة عليه |
| | | فم الغرزة | رقم 10-131 2010/04/29 | 71.6792 | | 15.0792 | تم الموافقة عليه |
| | | عين بناوي | رقم 10-131 2010/04/29 | 51.952 | 272.2868 | 34.374 | تم الموافقة عليه |
| | | الشقة | رقم 10-131 2010/04/29 | 24.2146 | | 19.3036 | تم الموافقة عليه |
| | | حمام الصالحين | رقم 10-131 2010/04/29 | 27.041 | | / | غير مزودة بمخطط التهيئة السياحية |
| 08 | بشار | بشار | رقم 88-232 1988/11/05 | 77 | 77 | / | في المرحلة الأولى |
| 11 | تمنراست | تمنراست | رقم 88-232 1988/11/05 | 45 | 68 | / | في طور الاستكمال |
| | | إدلس | رقم 88-232 1988/11/05 | 23 | | / | في المرحلة الثانية |
| 13 | تلمسان | مرسى بن مهيدي | رقم 88-232 1988/11/05 | 22.25 | | 22.25 | تم الموافقة عليه |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | موسكاردا | رقم 88-232 1988/11/05 | 15.56 | | 11.26 | تم الإنتهاء منه |
| | | عين عجرود | رقم 88-232 1988/11/05 | 105 | | 26.29 | تم الإنتهاء منه |
| | | سيدي لحسن | رقم 88-232 1988/11/05 | 100 | | 33.94 | تم الانتهاء منه |
| | | حمام بوغرارة | رقم 10-131 2010/04/29 | 7.24 | | / | غير منطلق |
| | | بخاطة | رقم 88-232 1988/11/05 | 90 | | / | متوقف في المرحلة الأولى |
| | | هُنين | رقم 88-232 1988/11/05 | 107 | | / | متوقف في المرحلة الأولى |
| | | مخالد | رقم 16-308 2016/11/28 | 111 | | / | متوقف في المرحلة الأولى |
| | | سيدنا يوشا | رقم 88-232 1988/11/05 | 57 | | / | غير مزود بمخطط التهيئة الساحلية |
| | | تافسوت | رقم 88-232 1988/11/05 | 45 | | / | غير مزود بمخطط التهيئة الساحلية |
| 15 | تيزي وزو | سيدي خليفة | رقم 88-232 1988/11/05 | 637.5 | 2091 | 93.08 | تم الموافقة عليه |
| | | ازفون | رقم 88-232 1988/11/05 | 25 | | 17.74 | تم الموافقة عليه |
| | | شاطئ زقزو | رقم 88-232 1988/11/05 | 147 | | 27.3 | تم الموافقة عليه |
| | | شاطئ أبشار | رقم 88-232 1988/11/05 | 116.4 | | 36.5 | تم الموافقة عليه |
| | | جامع نرباط | رقم 88-232 1988/11/05 | 171 | | 54.1507 | تم الإنتهاء منه |
| | | تيزي أوجابوب | رقم 16-308 2016/11/28 | 118 | | 28.07 | تم الإنتهاء منه |
| | | بلرونة | رقم 88-232 1988/11/05 | 637.5 | | / | في طور الاستكمال |
| | | شاطئ فراون | رقم 88-232 | 70.6 | | / | في طور الاستكمال |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | 1988/11/05 | | | | |
| | | غرب تيقزيرت تاسيلاست | رقم 88-232 1988/11/05 | 168 | | / | في طور الاستكمال |
| 16 | الجزائر العاصمة | زرالدة | رقم 88-232 1988/11/05 | 78.5 | | 12.87 | تم الموافقة عليها |
| | | زرالدة غرب | رقم 88-232 1988/11/05 | 356 | 2722.75 | 132.1 | تم الموافقة عليها |
| | | سيدي فرج | رقم 88-232 1988/11/05 | 69 | | 7.77 | تم الموافقة عليها |
| | | عين شرب 2 | رقم10-131 2010/04/29 | 194 | | / | في المرحلة الثالثة |
| | | المرسى | رقم 88-232 1988/11/05 | 162 | | / | في المرحلة الثالثة |
| | | بالم بيتش أزور بلاج | رقم 88-232 1988/11/05 | 75 | | / | في المرحلة الثالثة |
| | | عين طاية | رقم 88-232 1988/11/05 | 163 | | / | في المرحلة الثانية |
| | | برج البحري | رقم 88-232 1988/11/05 | 324.25 | | / | في المرحلة الثانية |
| | | عين شرب | رقم 88-232 1988/11/05 | 881 | | / | غير منطلق |
| | | لافونتان | رقم 88-232 1988/11/05 | 57 | | / | غير منطلق |
| | | شاطئ الشراقة | رقم 88-232 1988/11/05 | 25 | | | غير منطلق |
| | | نادي الصنوبر | رقم 88-232 1988/11/05 | 150 | | / | غير مزود بمخطط التهيئة السياحية |
| | | موريتي | رقم 88-232 1988/11/05 | 188 | | / | غير مزود بمخطط التهيئة السياحية |
| 17 | الجلفة | حمام المصران | رقم 10-131 2010/04/29 | 60 | | 60 | تم الموافقة عليه |
| | | حمام شارف | رقم 10-131 2010/04/29 | 70 | 147 | 70 | تم الموافقة عليه |
| | | سن الباء | رقم 88-232 | 12.5 | | 12.5 | تم الإنتهاء منه |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | 1988/11/05 | | | | |
| | | مسعد | رقم 88-232 1988/11/05 | 4.5 | | / | غير مزود بمخطط التهيئة السياحية |
| 18 | جيجل | العوانة | رقم 88-232 1988/11/05 | 167 | 4232 | 97 | تم الموافقة عليه |
| | | بليدة | رقم 88-232 1988/11/05 | 122 | | 86.12 | تم الإنتهاء منه |
| | | دار الواد | رقم 88-232 1988/11/05 | 88 | | 6.82 | تم الإنتهاء منه |
| | | رأس العافية | رقم 88-232 1988/11/05 | 55 | | 13.6081 | تم الإنتهاء منه |
| | | تاسوست | رقم 88-232 1988/11/05 | 391 | | 78.55 | تم الإنتهاء منه |
| | | بني بلعيد | رقم 88-232 1988/11/05 | 482 | | / | في طور الاستكمال |
| | | عدوان علي | رقم 88-232 1988/11/05 | 116 | | / | في طور الاستكمال |
| | | كاسينو | رقم 88-232 1988/11/05 | 73 | | / | تم الإنتهاء منه |
| | | واد زهور | رقم 88-232 1988/11/05 | 1327 | | / | في المرحلة الأولى |
| | | سيدي عبد العزيز | رقم 88-232 1988/11/05 | 203 | | / | غير منطلق |
| | | الكنار | رقم 88-232 1988/11/05 | 480 | | / | غير منطلق |
| | | عربيد علي | رقم 88-232 1988/11/05 | 140 | | / | غير منطلق |
| | | بزول (الأشواط) | رقم 88-232 1988/11/05 | 109 | | / | غير منطلق |
| | | بني العيد | رقم 88-232 1988/11/05 | 116 | | / | غير مزود بمخطط التهيئة السياحية |
| | | أولاد بونار | رقم 88-232 1988/11/05 | 26 | | / | غير مزود بمخطط التهيئة السياحية |
| | | أفتيس | رقم 88-232 | 67 | | / | غير مزود بمخطط |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | 1988/11/05 | | | | التهيئة السياحية |
| | | تازا | رقم 232-88 1988/11/05 | 62 | | / | غير مزود بمخطط التهيئة السياحية |
| | | الولجة | رقم 232-88 1988/11/05 | 141 | | / | غير مزود بمخطط التهيئة السياحية |
| | | بو بلاطن (الشاطئ الأحمر) | رقم 232-88 1988/11/05 | 67 | | / | غير مزود بمخطط التهيئة السياحية |
| 19 | سطيف | حمام قرقور | رقم 131-10 2010/4/29 | 400 | 615.5 | / | في طور الاستكمال |
| | | مقراس | رقم 308-16 2016/11/28 | 215.5 | | / | في المرحلة الثالثة |
| 20 | سعيدة | عين السخونة | رقم 308-16 2016/11/28 | 150 | 1116.3 | 121.9 | تم الموافقة عليه |
| | | تيفريت | رقم 232-88 1988/11/05 | 100 | | 3.0067 | تم الإنتهاء منه |
| | | المرجة | رقم 232-88 1988/11/05 | 768.8 | | 21.65 | تم الإنتهاء منه |
| | | سعيدة | رقم 232-88 1988/11/05 | 35 | | 15.02 | تم الإنتهاء منه |
| | | حمام ربي | رقم 232-88 1988/11/05 | 62.5 | | 27.2776 | تم الإنتهاء منه |
| 21 | سكيكدة | بن مهيدي لبيلاطان | رقم 232-88 1988/11/05 | 206 | 3000 | 90.266 | تم الموافقة عليه |
| | | الآثار المقدسة | رقم 232-88 1988/11/05 | 180 | | 136.2 | تم الموافقة عليه |
| | | خليج القل | رقم 232-88 1988/11/05 | 400 | | 156.06 | تم الموافقة عليه |
| | | المرسى | رقم 232-88 1988/11/05 | 112 | | 89.09 | تم الموافقة عليه |
| | | الشاطئ الكبير | رقم 232-88 1988/11/05 | 140 | | / | في المرحلة الثالثة |
| | | تامنار | رقم 232-88 | 81 | | / | في المرحلة الثالثة |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | 1988/11/05 | | | | |
| | | واد بيبي | رقم 88-232<br>1988/11/05 | 788 | | / | في المرحلة الثالثة |
| | | سيدي عكاشة | رقم 88-232<br>1988/11/05 | 110 | | / | متوقف في المرحلة الأولى |
| | | مرسى الزيتون | رقم 88-232<br>1988/11/05 | 65 | | / | متوقف في المرحلة الأولى |
| | | بن سعيد | رقم 16-308<br>2016/11/28 | 600 | | / | غير مزود بمخطط التهيئة السياحية |
| | | حمام الصالحين | رقم 16-308<br>2016/11/28 | 318 | | / | غير مزود بمخطط التهيئة السياحية |
| 23 | عنابة | كورنيش عنابة | رقم 88-232<br>1988/11/05 | 356 | 2426 | 88.2334 | تم الموافقة عليه |
| | | سيدي سالم | رقم 10-131<br>2010/04/29 | 36 | | 14.47 | تم الموافقة عليه |
| | | واد بقرات | رقم 88-232<br>1988/11/05 | 1375 | | 293 | تم الموافقة عليه |
| | | الخليج الغربي شطايبي | رقم 88-232<br>1988/11/05 | 328 | | 21.6287 | تم الموافقة عليه |
| | | شطايبي | رقم 88-232<br>1988/11/05 | 331 | | / | متوقف في المرحلة الأولى |
| 26 | المدية | حمام الصالحين | رقم 16-308<br>2016/11/28 | 107 | 484.5 | / | غير مزود بمخطط التهيئة السياحية |
| | | تيبحيرين | رقم 16-308<br>2016/11/28 | 55 | | / | غير مزود بمخطط التهيئة السياحية |
| | | منبع قصر البخاري | رقم 16-308<br>2016/11/28 | 12.5 | | / | غير مزود بمخطط التهيئة السياحية |
| | | غابة حناشة | رقم 16-308<br>2016/11/28 | 182 | | / | غير مزود بمخطط التهيئة السياحية |
| | | غابة الحوضين | رقم 16-308<br>2016/11/28 | 61 | | / | غير مزود بمخطط التهيئة السياحية |
| | | Ruine rapidum | رقم 16-308<br>2016/11/28 | 42 | | / | غير مزود بمخطط التهيئة السياحية |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | djouab | | | | | |
| | | سد بولرجم | رقم 16-308<br>2016/11/28 | 7 | | / | غير مزود بمخطط التهيئة السياحية |
| | | غابة جواب | رقم 16-308<br>2016/11/28 | 18 | | / | غير مزود بمخطط التهيئة السياحية |
| 27 | مستغانم | شاطئ شليف | رقم 88-232<br>1988/11/05 | 525 | 4724.8 | 205.5337 | تم الموافقة عليه |
| | | رأس (كاب) إيفي | رقم 88-232<br>1988/11/05 | 883 | | 102.1 | تم الموافقة عليه |
| | | شاطئ رمضان | رقم 88-232<br>1988/11/05 | 182 | | 166 | تم الموافقة عليه |
| | | اورياح صابلات | رقم 88-232<br>1988/11/05 | 240 | | 98.89 | تم الانتهاء منه |
| | | الأسفار | رقم 88-232<br>1988/11/05 | 579 | | 97.75 | تم الانتهاء منه |
| | | سيدي عبد القادر | رقم 88-232<br>1988/11/05 | 300 | | 118.54 | تم الانتهاء منه |
| | | شاطئ المقطع | رقم 88-232<br>1988/11/05 | 75.5 | | 28.73 | تم الانتهاء منه |
| | | كاف قادوس | رقم 88-232<br>1988/11/05 | 68 | | / | في المرحلة الثانية |
| | | صخرة | رقم10-131<br>2010/04/29 | 101 | | / | في المرحلة الثانية |
| | | بحارة | رقم 88-232<br>1988/11/05 | 360 | | / | في المرحلة الثانية |
| | | شاطئ حجاج | رقم 88-232<br>1988/11/05 | 450 | | / | غير منطلق |
| | | الميناء الصغير | رقم 88-232<br>1988/11/05 | 327 | | / | غير منطلق |
| | | شاطئ عين براهيم شاطئ واد الرمان | رقم 88-232<br>1988/11/05 | 325 | | / | غير منطلق |
| | | زريفة | رقم 88-232 | 220 | | / | غير منطلق |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | 1988/11/05 | | | | |
| | | شاطئ ستيديا | رقم 88-232 1988/11/05 | 48 | | / | متوقف في المرحلة الأولى |
| | | خروبة | رقم 88-232 1988/11/05 | 41.3 | | / | متوقف في المرحلة الأولى |
| 28 | المسيلة | سد القصب (منبع بلعيدي) | رقم 88-232 1988/11/05 | 10 | 67 | 4.14 | تم الموافقة عليه |
| | | بوسعادة | رقم 88-232 1988/11/05 | 45 | | 2.9 | تم الموافقة عليه |
| | | معديد | رقم 88-232 1988/11/05 | 12 | | 9.0138 | تم الموافقة عليه |
| 29 | معسكر | بوحنيفية | رقم 16-308 2016/11/28 | 428 | 458.12 | / | غير مزود بمخطط التهيئة السياحية |
| | | عين حمات | رقم 16-308 2016/11/28 | 30.12 | | / | غير مزود بمخطط التهيئة السياحية |
| 31 | وهران | مرسى الحجاج | رقم 88-232 1988/11/05 | 410 | 2104 | 66.97 | تم الموافقة عليه |
| | | عين فرانين | رقم 88-232 1988/11/05 | 87 | | 10.87 | تم الإنتهاء منه |
| | | رأس فالكون | رقم 88-232 1988/11/05 | 335 | | / | في طور الاستكمال |
| | | المداغ 2 | رقم 10-131 2010/04/29 | 110 | | / | في طور الاستكمال |
| | | كريستال | رقم 88-232 1988/11/05 | 110 | | / | في طور الاستكمال |
| | | المداغ | رقم 88-232 1988/11/05 | 180 | | / | في طور الاستكمال |
| | | الأندلسيات | رقم 88-232 1988/11/05 | 455 | | / | في طور الاستكمال |
| | | الرأس الأبيض | رقم 88-232 1988/11/05 | 312 | | / | في طور الاستكمال |
| | | رأس كربون | رقم 88-232 1988/11/05 | 105 | | / | متوقف في المرحلة الأولى |
| 32 | البيض | البيض | رقم 88-232 | 33.8 | 33.8 | / | تم الإنتهاء منه |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | 1988/11/05 | | | | |
| 35 | بومرداس | سالين | رقم 88-232 1988/11/05 | 137.5 | 48993.3 | 63.94 | تم الموافقة عليه |
| | | تاقدمت | رقم 88-232 1988/11/05 | 1625 | | 49.95 | تم الموافقة عليه |
| | | زموري شرق | رقم 88-232 1988/11/05 | 1862 | | 380 | تم الموافقة عليه |
| | | الكرمة (صغيرات) | رقم 88-232 1988/11/05 | 194 | | 83.46 | تم الموافقة عليه |
| | | الكرمة (بومرداس) | رقم 88-232 1988/11/05 | 175 | | 38 | تم الموافقة عليه |
| | | قورصو | رقم 88-232 1988/11/05 | 173 | | 49.36 | تم الموافقة عليه |
| | | واد سباعو | رقم 88-232 1988/11/05 | 520 | | 109.672 | تم الإنتهاء منه |
| | | بودواو | رقم 88-232 1988/11/05 | 419 | | 148.3 | تم الإنتهاء منه |
| | | زموري غرب | رقم 88-232 1988/11/05 | 406 | | 48.68 | تم الإنتهاء منه |
| | | كاب جنات | رقم 88-232 1988/11/05 | 463 | | / | في طور الاستكمال |
| | | قورصو 2 | رقم 10-131 2010/04/29 | 226 | | / | في طور الاستكمال |
| | | حمام ثلاث | رقم 16-308 2016/11/28 | 15.3 | | / | غير مزود بمخطط التهيئة السياحية |
| | | الكحلة (زيما) | رقم 16-308 2016/11/28 | 140 | | / | غير مزود بمخطط التهيئة السياحية |
| 36 | الطارف | مسيدة | رقم 88-232 1988/11/05 | 565 | 5010 | 45 | تم الموافقة عليه |
| | | رأس روزا | رقم 88-232 1988/11/05 | 900 | | / | غير منطلق |
| | | حناية | رقم 88-232 1988/11/05 | 870 | | / | غير منطلق |
| | | المفرغ شرق | رقم 88-232 | 1600 | | / | غير منطلق |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | 1988/11/05 | | | | |
| | | المفرغ غرب | رقم 88-232 1988/11/05 | 1075 | | / | غير منطلق |
| 39 | الواد | الواد | رقم 88-232 1988/11/05 | 67 | 67 | 48 | تم الموافقة عليه |
| 40 | خنشلة | حمام الصالحين | رقم 10-131 2010/04/29 | 327.7028 | 327.7028 | 44.6509 | تم الإنتهاء منه |
| 41 | سوق أهراس | مادور | رقم 16-308 2016/11/28 | 275 | 275 | / | غير منطلق |
| 42 | تيبازة | العقيد عباس | رقم 88-232 1988/11/05 | 150 | 1773 | 54.83 | تم الموافقة عليه |
| | | سيدي براهيم | رقم 88-232 1988/11/05 | 69 | | 21.69 | تم الموافقة عليه |
| | | واد ملاح شرق وغرب | رقم 88-232 1988/11/05 | 61 | | 22.33 | تم الموافقة عليه |
| | | تيبازة مطاريس و شنوة | رقم 88-232 1988/11/05 | 157 | | 95.64 | تم الإنتهاء منه |
| | | الخشب المقدس | رقم 88-232 1988/11/05 | 57 | | 38.6303 | تم الإنتهاء منه |
| | | قونيني | رقم 88-232 1988/11/05 | 13 | | 5.2757 | تم الإنتهاء منه |
| | | Pointe des oliviers | رقم 10-131 2010/04/29 | 71 | | / | في طور الإستكمال |
| | | قونيني 2 | رقم 10-131 2010/04/29 | 26 | | / | في طور الإستكمال |
| | | فيشي الصغير والكبير | رقم 88-232 1988/11/05 | 67 | | / | في المرحلة الثالثة |
| | | واد السبت مسلمون | رقم 88-232 1988/11/05 | 175 | | / | في المرحلة الثالثة |
| | | خشني | رقم 10-131 2010/04/29 | 173 | | / | في المرحلة الثالثة |
| | | بونام | رقم 88-232 1988/11/05 | 19 | | / | في المرحلة الثانية |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | الداموس | رقم 88-232<br>1988/11/05 | 75 | | / | في المرحلة الثانية |
| | | سيدي غيلاس | رقم 88-232<br>1988/11/05 | 12.5 | | / | في المرحلة الثانية |
| | | سيدي غيلاس 2 | رقم 10-131<br>2010/04/29 | 32 | | / | في المرحلة الثانية |
| | | كورنيش شنوة | رقم 88-232<br>1988/11/05 | 379 | | / | في المرحلة الثانية |
| | | تيبازة (السات) | رقم 88-232<br>1988/11/05 | 87.5 | | / | في المرحلة الأولى |
| | | بوهارون 2 | رقم 10-131<br>2010/04/29 | 47.5 | | / | غير منطلق |
| | | واد بلاح 2 | رقم 10-131<br>2010/04/29 | 26 | | / | غير منطلق |
| | | بوهارون | رقم 88-232<br>1988/11/05 | 13 | | / | متوقف في المرحلة الأولى |
| | | أغزوت | رقم 88-232<br>1988/11/05 | 62.5 | | / | متوقف في المرحلة الأولى |
| 44 | عين الدفلى | حمام ريغة | رقم 10-131<br>2010/04/29 | 40.64 | 75.64 | 40.64 | تم الموافقة عليه |
| | | سد غريب | رقم 16-308<br>2016/11/28 | 35 | | / | في المرحلة الثالثة |
| 45 | النعامة | عين وركة | رقم 88-232<br>1988/11/05 | 2324 | 2396.5 | 80 | تم الموافقة عليه |
| | | عين صفرا (المختار) | رقم 88-232<br>1988/11/05 | 20 | | 12.1891 | تم الإنتهاء منه |
| | | سيدي بوجمية | رقم 88-232<br>1988/11/05 | 52.5 | | 52.5 | تم الإنتهاء منه |
| 46 | عين موشنت | بوزدجار | رقم 88-232<br>1988/11/05 | 400 | 1901 | 153.7 | تم الموافقة عليه |
| | | رشقون | رقم 88-232<br>1988/11/05 | 50 | | 35.54 | تم الموافقة عليه |
| | | سبيعات | رقم 88-232<br>1988/11/05 | 180 | | 4.08 | تم الموافقة عليه |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | تارقة | رقم 88-232 1988/11/05 | 120 | | 31.7884 | تم الموافقة عليه |
| | | ساسل | رقم 88-232 1988/11/05 | 36 | | 5.48 | تم الموافقة عليه |
| | | شط الهلال سيدي جلول | رقم 88-232 1988/11/05 | 250 | | 22.07 | تم الإنتهاء منه |
| | | حمام بوحجر | رقم 09-226 2009/06/29 | 72 | | / | في طور الإستكمال |
| | | مداغ 3 | رقم 10-131 2010/04/29 | 284 | | / | في طور الإستكمال |
| | | سيدي يعقوب | رقم 10-131 2010/04/29 | 240 | | / | في طور الإستكمال |
| | | الوردانية مالوس | رقم 10-131 2010/04/29 | 269 | | / | في طور الإستكمال |
| 47 | غرداية | زلفانة 2 | رقم 09-226 2009/06/29 | 100 | | 100 | تم الموافقة عليه |
| | | زلفانة | رقم 88-232 1988/11/05 | 86 | 226 | / | تم الإنتهاء منه |
| | | قرارة | رقم 88-232 1988/11/05 | 40 | | / | تم الإنتهاء منه |
| 49 | تيميمون | تادلست | رقم 88-232 1988/11/05 | 94.59 | 96.09 | 76.9275 | تم الموافقة عليه |
| | | برج زاوية دباغ | رقم 88-232 1988/11/05 | 1.5 | | / | في المرحلة الثانية |
| 52 | بني عباس | بني عباس | رقم 88-232 1988/11/05 | 72 | 72 | / | غير منطلق |
| 55 | تقرت | تيماسين | رقم 88-232 1988/11/05 | 14 | | 4.04 | تم الموافقة عليه |
| | | عين الصحرا | رقم 88-232 1988/11/05 | 29 | 72 | 29 | تم الإنتهاء منه |
| | | مرجاجة | رقم 88-232 1988/11/05 | 16 | | / | في طور الاستكمال |
| | | وسط تقرت | رقم 88-232 1988/11/05 | 13 | | / | غير منطلق |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 56 | جانات | جانات | رقم 88-232 1988/11/05 | 8600 | 8600 | 100 | تم الموافقة عليه |
| المجموع | | 224 منطقة | | 56295.0596 | | | |

من خلال الجدول السابق نلاحظ بأن الجزائر تمتلك 224 منطقة توسع سياحي موزعة على 36 ولاية، يعود تصنيفها لسنوات 1988، 2009 ،2010، 2016، حيث أنه تم إحصاء 171 منطقة توسع سياحي خلال سنة 1988 وذلك بموجب المرسوم رقم 88-232، وفي سنة 2009 تم اضافة منطقتين ليصبح العدد 173 منطقة توسع سياحي وذلك بموجب المرسوم رقم 09-226، أما في سنة 2010 تم إضافة 31 منطقة توسع سياحي أخرى بموجب المرسوم رقم 10-131، ليصبح بذلك العدد في هذه السنة 204 منطقة توسع سياحي، وبعدها في سنة 2016 تم إضافة 20 منطقة توسع سياحي بموجب المرسوم 16-308، ليصل العدد بذلك إلى 224 منطقة توسع سياحي في الجزائر كما هو مبين في الجدول.

والملاحظ كذلك من خلال الجدول أن أغلب مناطق التوسع السياحي تتربع على مساحات كبيرة، حيث قدرت المساحة الكلية لجل مناطق التوسع السياحي في الجزائر ب56295.0596 هكتار موزعة على 36 ولاية.

كما نجد في هذا الجدول مثلا: ولاية أدرار والتي بها 03 مناطق توسع سياحية تتماشى والأماكن المحددة ومنطق تقطيب السوَاح، تماشيا وعادات وتقاليد المنطقة، إلى جانب نوع السياحة بِهَا خاصة الساحة الدينية، ولهذا نجد المناطق التوسعية قريبة من القرى التي تحتوي على المدارس القرآنية والزوايا، وهذا دليل على النشاط القوى للسياحة الدينية، ولهذا لجأت الدولة الجزائرية إلى هذه التوسعة السياحية بها، خاصة وأن تأثير الزوايا عميق في التوجهات المعيشية بولاية أدرار.

بالإضافة إلى نماذج أخرى، حيث يوضح الجدول المساحات الكلية لمناطق التوسع السياحي حسب كل ولاية، والمساحات المقررة لذلك حسب كل منطقة، إلى جانب ما تم

تهيئته لكل منطقة، وهذا ما يحدد الاستراتيجيات ودور الدولة في ذلك بتخصيص ميزانيات لتهيئتها، إلى جانب إبراز مدى إتمام وتقدم مخططات التوسعة السياحية وتهيئتها، وهذا ما يتبين حسب كل ولاية ومساحة كل منطقة، ما يساهم في تسهيل رقمنة هذه المناطق وتوسعتها لإنعاش السياحة في الجزائر، ذلك أن الأرقام الموضحة في الجدول هي مجال لبناء قاعدة معطيات رقمية توضح التوجه العام لمناطق التوسع السياحي، إلى جانب أنها مجال لتحديد التوجه الاقتصادي في استقطاب السواح ومدى إمكانية رفع نشاطاتها السياحية بهذه المناطق، كما تعبر هذه الأرقام المبينة في الجدول عن قاعدة بيانات تجعل منها مركزًا لتأسيس لوحة القيادة لدى السلطات العليا، مما يسهل عمليات اتخاذ القرار وملجأ لمعرفة الحقائق الاقتصادية من هذه المناطق، والتأكد من حقيقة التوسع السياحي.

فهذه المناطق إجمالًا يمكن القول أنها تمتلك خصوصيات معينة وتحوي مخططات تهيئة من رياضة، نشاطات سياحية...الخ، الكل يساهم في تقديم خدمات سياحية ذات جودة ومستوى عالمي يمكنها من منافسة دول أخرى مجاورة، والأهم من ذلك أن هذه المناطق تمثل اصلاح بيئي شامل، بمعنى أكثر دقة أنه كلما كثرت مناطق التوسع السياحي وتنوعت مخططات التهيئة السياحية فيها، كلما أدى ذلك إلى تحسين البيئة وتطويرها وتنميتها، غير أن مشاريع التهيئة في هذه المناطق نجد من هي في مرحلتها الأولى، ومن هي في مرحلتها الثانية، ومن هي غير منطلقة أصلاً، فالتالي فهي غير قابلة للإنجاز في الوقت المحدد لها لأنها تتطلب يد عاملة ومؤهلات فنية وامكانيات مادية كافية.

هذا بخصوص 224 منطقة التوسع السياحي، أما فيما يخص 25 منطقة التوسع السياحي التي صنفت مؤخرا (سنة 2022) بموجب المرسوم التنفيذي رقم 22-221 المؤرخ في 14 ذي القعدة عام 1443 الموافق 14 جوان سنة 2022، والمتضمن تحديد مناطق التوسع والمواقع السياحية والتصريح بها وتصنيفها، وهي كالآتي:

**الجدول رقم (38): قائمة مناطق التوسع السياحي الجديدة.[1]**

| الولاية | اسم المنطقة | المساحة الجزئية (هكتار) | المساحة الكلية (هكتار) |
|---|---|---|---|
| ادرار | بخلا | 50 | 309 |
| | بنيلو | 114 | |
| | المنصور | 145 | |
| باتنة | بدوي | 16 | 221.30 |
| | دشرة ولاد موسى | 100 | |
| | المركاح | 95 | |
| | تفرنت | 10.30 | |
| البليدة | شفة | 70 | 177 |
| | حمام ملوان | 49 | |
| | بوينان | 58 | |
| البويرة | حمام كسانة | 72 | 72 |
| تامنغست | أقنار | 246 | 246 |
| تبسة | نقرين | 15 | 15 |
| الجلفة | قطارة | 34 | 43.16 |
| سطيف | حمام سيدي منصور | 35 | 73 |
| | حمام سيدي عمور | 38 | |
| البيض | الباطن | 67 | 67 |
| تيسمسيلت | سيدي بن تمرة | 46 | 46 |
| الوادي | الطميريني | 70 | 70 |
| خنشلة | تانوت | 48 | 55 |
| | عين سيلان | 7 | |

[1]-وزارة السياحة، سنة 2022.

| | | | |
|---|---|---|---|
| النعامة | فوناسة | 100 | 140 |
| | رويس الجير | 20 | |
| | ثيوت | 20 | |
| غرداية | بن فليح | 52 | 52 |
| المجموع | 25 منطقة | 1577.13 | |

الملاحظ من خلال الجدول أنه تمت اضافة 25 منطقة توسع سياحي جديدة في الجزائر موزعة على 14 ولاية، وتتربع على مساحة قدرتها 1577.13 هكتار، وبذلك يصبح العدد الإجمالي لمناطق التوسع السياحي في الجزائر 249 منطقة سنة 2022، فهذه الزيادة المقدرة ب25 منطقة دليل على مدى اهتمام الدولة الجزائرية بتهيئة مناطق التوسع السياحي، وذلك لما تلعبه السياحة من دور في رفع مداخيل الدولة من خلال استقطاب السواح من الوطن وخارجه (جلب العملة الصعبة)، وكذا فتح المجال أمام المستثمرين وتوفير لهم المناخ الاستثماري المناسب لتحقيق تنمية مستدامة في هذه المناطق، واستغلالها أحسن استغلال، ما يساهم في الأخير في تنمية البيئة وتطويرها وترقيتها وحمايتها.

كما تعتبر مناطق التوسع السياحي في الجزائر مركز لتطلع اقتصادي مستقبلي، باعتبارها بدائل استراتيجية خارج المحروقات وذات أهمية كبرى في الاقتصاد الوطني، نظراً لتوزعها الجغرافي عبر العديد من الولايات والإمكانيات المادية والثقافية المختلفة حسب كل منطقة، ومع اختلاف العادات والتقاليد لسكانها وكذا التنوع السياحي بها من سياحة شاطئية، ثقافية، علاجية، ترفيهية، ودينية، بالإضافة إلى الجانب القانوني لتنظيمها، وهذا استناداً لسياسة الدولة الجزائرية من أجل توسعة وتطوير النشاط السياحي، وفي نفس الوقت المحافظة على البيئة وضمان حمايتها، وهذا ما اتضح من خلال الجدولين السابقين رقم37 ،38.

## المبحث الثاني: مناطق التوسع السياحي لولاية الجزائر العاصمة –أنموذجا-

من أجل الوقوف على مدى نية وجدة الدولة الجزائرية في تنفيذ الخطوط العريضة التي جاء بها المخطط التوجيهي SDAT2030 لتفعيل السياحة وتطويرها، ارتأينا التطرق إلى مناطق التوسع السياحي لولاية الجزائر العاصمة، وعددها 13 مقسمة على الجهة الشرقية والغربية، كنماذج تهدف إلى تنويع المنتوج السياحي وتوسيع الوعاء العقاري لقطاع السياحة في الجزائر، كذلك الحفاظ على البيئة الطبيعية والثروات الثقافية الموجودة داخل الإقليم، والتي تعبر أساس الجذب السياحي، ضف إلى ذلك محاولة دمج الجزائر في السوق الدولية السياحية لتصبح وجهة سياحية بامتياز يقصدها جميع السياح من مختلف الجنسيات، وهذا هو الهدف من إنشاء مناطق التوسع السياحي.

نحاول من خلال هذا المبحث عرض مناطق التوسع السياحي للجهة الغربية للجزائر العاصمة في المطلب الأول، ثم في المطلب الثاني والأخير تحديد مناطق التوسع السياحي للجهة الشرقية للجزائر العاصمة.

### المطلب الأول: مناطق التوسع السياحي للجهة الغربية للجزائر العاصمة.

تمتلك ولاية الجزائر العاصمة 13 منطقة توسع سياحي، موزعة على الجهة الشرقية والجهة الغربية، فبخصوص الجزائر غرب فهي تحتوي على ثمانية مناطق توسع سياحي، يتم تحديدها وعرضها بالتفصيل فيما يلي:[1]

**أولا: منطقة التوسع السياحي زرالدة غرب.**

**1-الموقع:**

-الدائرة الإدارية: زرالدة.

---

[1]-مديرية السياحة لولاية الجزائر، سنة 2022.

-البلدية: زرالدة.

**2-حدودها:**

-من الشمال: البحر الأبيض المتوسط.

-من الشرق: المركب السياحي لزرالدة.

-من الجنوب: الطريق الوطني رقم 11.

-من الغرب: واد مزافران.

**3-إمكانية الدخول:**

عبر الطريق المعبد من الطريق الوطني رقم 11.

**4-المساحة:**

356 هكتار منها: 91.4 هكتار مساحة قابلة للتطوير.

**5-قدرة الاستعاب:**

75000 مستحم /اليوم.

**6-الخصوصية:**

شاطئية.

**7-الشواطئ:**

| الشاطئ | المساحة (م$^2$) | قدرة الإستعاب |
|---|---|---|
| خلوفي 1 | 120000 | 20000 |
| خلوفي 2 | 180000 | 30000 |
| عائلي 1 | 150000 | 25000 |
| عائلي 2 | | |
| الرماية | 150000 | / |
| المجموع | 600000 | 75000 |

**8-الطرق والشبكات المختلفة:**

-الكهرباء: موجودة.

-مياه الشرب: موجودة.

-الاتصالات: موجودة.

**ثانيا: منطقة التوسع السياحي زرالدة شرق**

**1-الموقع:**

-الدائرة الإدارية: زرالدة.

-البلدية: زرالدة.

**2- حدودها:**

-من الشمال: عبر واد لرهاط

-من الشرق: عبر خط وهمي على عمق 750م يتبع خط المسلك.

-من الجنوب: المركب السياحي لزرالدة.

-من الغرب: البحر الأبيض المتوسط.

**3-إمكانية الدخول:**

عبر الطريق المعبد من الطريق الوطني رقم 11.

**4-المساحة:**

93.5 هكتار منها:

26 هكتار مبني.

67.5 هكتار غير مبني.

03 هكتار مشجر.

**5-قدرة الاستعاب:**

33000 مستحم/ اليوم.

**6-الخصوصية:**

شاطئية.

**7-التجهيزات:**

طاقات الإستقبال الإجمالية: 2276 سرير منها:

-المركب سياحي ب784سرير.

-فندق مازافران ب960 سرير.

-فندق الرمال الذهبية ب404 سرير.

-نادي التنس.

**8-الشواطئ:**

| الشاطئ | المساحة (م$^2$) | قدرة الاستعاب |
|---|---|---|
| الرمال الذهبية | 32000 | 22000 |
| المركب السياحي زرالدة | 16000 | 11000 |
| المجموع | 48000 | 33000 |

**9-الطرق والشبكات المختلفة:**

-الكهرباء: موجودة.

-مياه الشرب: موجودة.

-الاتصالات: موجودة.

**ثالثا: منطقة التوسع السياحي "الشاطئ الأزرق" و "شاطئ النخيل".**

**1-الموقع:**

-الدائرة الإدارية: زرالدة.

-البلدية: سطاوالي.

**2- حدودها:**

-من الشمال: عبر غابة سيدي فرج.

-من الشرق: عبر الحد الموجود على عمق 750م.

-من الجنوب: عبر الطريق المعبد من الطريق الوطني رقم 11.

-من الغرب: البحر الأبيض المتوسط.

**3-إمكانية الدخول:**

عبر الطريق المعبد من الطريق الوطني رقم 11.

**4-المساحة:**

75 هكتار.

02 هكتار من المساحة قابلة للتهيئة.

**5-قدرة الاستعاب:**

6500 مستحم/ اليوم.

**6-الخصوصية:**

شاطئية.

**7-الشواطئ:**

| الشاطئ | المساحة (م$^2$) | قدرة الاستعاب |
|---|---|---|
| الشاطئ الأزرق | 15000 | 2500 |
| شاطئ النخيل | 20000 | 4000 |
| المجموع | 35000 | 6500 |

**8-الطرق والشبكات المختلفة:**

-الكهرباء: موجودة.

-مياه الشرب: برج المياه وآبار.

-الاتصالات: موجودة.

**9-التجهيزات:**

طاقات الاستقبال الإجمالية: 1298 سرير منها:

-مركز الراحة بالشاطئ الأزرق ب350 سرير.

-فندق Babylone ب40 سرير.

-فندق Normadie Bbeach ب45 سرير.

-فندق Palm Beach House ب24 سرير.

-فندق Mer et Soleil ب70 سرير.

-فندق Santana ب34 سرير.

-فندق Club Sultan ب42 سرير.

-فندق Marhaba Beach ب48 سرير.

-فندق Palmarium ب180 سرير.

-فندق Motel Beach ب25 سرير.

-فندق La Frégate ب60 سرير.

- فندق Nasib Beach ب140 سرير.

**رابعا: منطقة التوسع السياحي سيدي فرج.**

**1-الموقع:**

-الدائرة الإدارية: زرالدة.

-البلدية: سطاوالي.

**2- حدودها:**

-من الشمال: عبر البحر الأبيض المتوسط.

-من الشرق: عبر إحداثيات لامبرت 513 .

-من الجنوب: عبر غابة سيدي فرج.

-من الغرب: عبر إحداثيات لامبرت 514.

**3-إمكانية الدخول:**

عبر الطريق الوطني رقم 11.

**4-المساحة:**

69 هكتار.

**5-قدرة الاستعاب:**

3000مستحم/ اليوم.

**6-الخصوصية:**

التراث الأثري والتاريخي.

**7-التجهيزات:**

طاقات الاستقبال الإجمالية: 2480 سرير منها:

-المركب السياحي لسيدي فرج ب612 سرير.

-فندق الرياض ب222 سرير.

-فندق المرسى ب195 سرير.

-فندق المنار ب921 سرير.

-مركز العلاج بمياه البحر ب200 سرير.

-إقامة الباهية ب330 سرير.

-المسرح الأخضر.

**8-الشواطئ:**

| الشاطئ | المساحة ($م^2$) | قدرة الاستعاب | ملاحظة |
|---|---|---|---|
| العلاج بمياه البحر | 6000 | 1000 | مسموح |
| سيدي فرج شرق | 6250 | 1500 | مسموح |
| سيدي فرج غرب | 5000 | 900 | مسموح |
| الرياض | 4000 | 700 | مسموح |
| المجموع | 21250 | 4100 | / |

**9-الطرق والشبكات المختلفة:**

-الكهرباء: موجودة.

-مياه الشرب: برج المياه وآبار.

-الاتصالات: موجودة.

**خامسا: منطقة التوسع السياحي الساحل (موريتي)**

**1-الموقع:**

-الدائرة الإدارية: زرالدة.

-البلدية: سطاوالي.

**2- حدودها:**

-من الشمال: عبر البحر الأبيض المتوسط.

-من الجنوب: عبر الطريق المعبد الذي يربط نادي الصنوبر بموريتي.

-من الشرق: عبر الطريق المعبد العمودي الذي يربط سطاوالي بالشاطئ.

-من الغرب: عبر فندق الرياض.

**3-إمكانية الدخول:**

عبر الطريق المعبد من الطريق الوطني رقم 11.

**4-المساحة:**

188 هكتار.

**5-قدرة الاستعاب:**

9500مستحم/ اليوم.

**6-الخصوصية:**

شاطئية.

**7-التجهيزات:**

-إقامة الدولة.

- فندق الشيراطون.

-شركة البستنة والمساحات الخضراء EHEV.

**8-الشواطئ:**

| الشاطئ | المساحة (م$^2$) | قدرة الاستعاب | ملاحظة |
|---|---|---|---|
| المنزه | 24000 | 3500 | مسموح |
| موريتي | 21000 | 3000 | مسموح |
| الساحل | 12000 | 1500 | مسموح |
| الدلفين | 12000 | 1500 | مسموح |
| المجموع | 69000 | 9500 | / |

**9-الطرق والشبكات المختلفة:**

-الكهرباء: موجودة.

-مياه الشرب: برج المياه والآبار.

-الاتصالات: موجودة.

**سادسا: منطقة التوسع السياحي نادي الصنوبر.**

**1-الموقع:**

-الدائرة الإدارية:الشراقة.

-البلدية: الشراقة.

**2- حدودها:**

-من الشمال: عبر المسلك الذي يربط شاطئ الكثبان الرملية بالطريق الوطني رقم 11.

-غربا وشمالا: عبر البحر الأبيض المتوسط.

-من الشرق : عبر الطريق الوطني رقم 11.

-من الجنوب الشرقي: عبر واد بوكورة.

**3-إمكانية الدخول:**

عبر الطريق المعبد من الطريق الوطني رقم 11.

**4-المساحة:**

150 هكتار.

**5-قدرة الاستعاب:**

11000 مستحم/ اليوم.

**6-الخصوصية:**

شاطئية.

**7-التجهيزات:**

-إقامة الدولة.

-نادي رايس حميدو.

**8-الشواطئ:**

| الشاطئ | المساحة (م$^2$) | قدرة الاستعاب | ملاحظة |
|---|---|---|---|
| نادي الصنوبر | 65000 | 11000 | مسموح |
| المجموع | 65000 | 11000 | / |

**9-الطرق والشبكات المختلفة:**

-الكهرباء: موجودة.

-مياه الشرب: برج المياه وآبار.

-الاتصالات: موجودة.

**سابعا: منطقة التوسع السياحي الكثبان الرملية (شاطئ الشراقة)**

**1-الموقع:**

-الدائرة الإدارية: الشراقة.

-البلدية: الشراقة.

2- حدودها:

-من الشمال: عبر واد بني مسوس.

-من الشرق: عبر الطريق الوطني رقم 11.

-من الجنوب: عبر إقامة الدولة نادي الصنوبر.

-من الغرب: البحر الأبيض المتوسط.

**3-إمكانية الدخول:**

عبر الطريق المعبد من الطريق الوطني رقم 11

**4-المساحة:**

25 هكتار.

**5-قدرة الاستعاب:**

2750 مستحم/ اليوم.

**6-الخصوصية:**

شاطئية.

**7-الشواطئ:**

| الشاطئ | المساحة (م$^2$) | قدرة الاستعاب | ملاحظة |
|---|---|---|---|
| الكثبان الرملية | 40000 | 2750 | مسموح |
| المجموع | 40000 | 2750 | / |

**9-الطرق والشبكات المختلفة:**

-الكهرباء: موجودة.

-مياه الشرب: موجودة.

-الاتصالات: موجودة.

**ثامنا: منطقة التوسع السياحي العنصر (المنبع).**

**1-الموقع:**

-الدائرة الإدارية: الشراقة.

-البلدية: عين البنيان.

**2- حدودها:**

-من الشمال: عبر التجمع السكني الجميلة.

-من الشرق: عبر الطريق الوطني رقم 11.

-من الجنوب: عبر واد بني مسوس.

-من الغرب: عبر البحر الأبيض المتوسط.

**3-إمكانية الدخول:**

عبر الطريق المعبد من الطريق الوطني رقم 11.

**4-المساحة:**

57 هكتار.

**5-قدرة الاستعاب:**

4000 مستحم/ اليوم.

**6-الخصوصية:**

شاطئية.

**7-الشواطئ:**

| الشاطئ | المساحة (م$^2$) | قدرة الاستعاب |
|---|---|---|
| البهجة | 28000 | 3000 |
| الجميلة | 2500 | 1000 |
| المجموع | 30500 | 4000 |

**8-الطرق والشبكات المختلفة:**

-الكهرباء: موجودة.

-مياه الشرب: موجودة.

-الاتصالات: موجودة.

**المطلب الثاني : مناطق التوسع السياحي للجهة الشرقية للجزائر العاصمة.**

تتربع الجهة الشرقية للجزائر العاصمة على خمسة مناطق توسع سياحية ،يتم عرضها بالتفصيل فيما يلي:[1]

**أولا: منطقة التوسع السياحي برج البحري**

**1-الموقع:**

-الدائرة الإدارية: الدار البيضاء.

-البلدية: برج البحري، المرسى.

**2- حدودها:**

-من الشمال: عبر المنطقة العسكرية تمنفوست.

[1]- مديرية السياحة لولاية الجزائر، سنة 2022.

-من الشرق: عبر مسار يربط طريق الولاية رقم 249 بواد الحميز.

-من الجنوب: عبر واد الحميز.

-من الغرب: البحر الأبيض المتوسط.

**3-إمكانية الدخول:**

عبر الطريق الوطني رقم 24.

**4-المساحة:**

331 هكتار.

**5-قدرة الاستعاب:**

4000 مستحم/ اليوم.

**6-الخصوصية:**

شاطئية.

**7-الشواطئ:**

| الشاطئ | المساحة ($م^2$) | قدرة الاستعاب |
|---|---|---|
| أوندين شرق | 7500 | 2000 |
| تمنفوست شرق | 4000 | 1500 |
| تمنفوست غرب | 750 | 500 |
| المجموع | 12250 | 4000 |

**9-الطرق والشبكات المختلفة:**

-الكهرباء: موجودة.

-مياه الشرب: موجودة.

-الاتصالات: موجودة.

**ثانيا: منطقة التوسع السياحي المرسى.**

**1-الموقع:**

-الدائرة الإدارية: الدار البيضاء.

-البلدية: عين طاية المرسى.

**2- حدودها:**

-من الشمال: عبر البحر الأبيض المتوسط

-من الشرق: عبر خط الطول لامبرت 552.1.

-من الجنوب: عبر الطريق الوطني رقم 24.

-من الغرب: عبر خط الطول لامبرت 552.1.

**3-إمكانية الدخول:**

عبر الطريق الوطني رقم24.

**4-المساحة:**

162 هكتار.

**5-قدرة الاستعاب:**

3000 مستحم/ اليوم.

**6-الخصوصية:**

أثرية.

**7-الشواطئ:**

| الشاطئ | المساحة ($م^2$) | قدرة الاستعاب | ملاحظة |
|---|---|---|---|
| عين البيضاء | 357690 | 3000 | مسموح |
| زرزورية | / | / | مسموح |
| المجموع | 357690 | 3000 | / |

**8-الطرق والشبكات المختلفة:**

-الكهرباء: موجودة.

-مياه الشرب: موجودة.

-الاتصالات: موجودة.

**ثالثا: منطقة التوسع السياحي عين طاية.**

**1-الموقع:**

-الدائرة الإدارية: الدار البيضاء.

-البلدية: عين طاية.

**2- حدودها:**

-من الشمال: عبر البحر الأبيض المتوسط.

-من الغرب: عبر خط الطول لامبرت 552.12.

-من الجنوب: عبر خط وهمي الذي يمر على 600 متر مواز للساحل.

-من الشرق: عبر خط الطول لامبرت 554.2 .

**3-إمكانية الدخول:**

عبر الطريق الوطني رقم 24.

**4-المساحة:**

163 هكتار.

**5-قدرة الاستعاب:**

2000 مستحم/ اليوم.

**6-الخصوصية:**

شاطئية.

**7-التجهيزات:**

طاقات الإستقبال الإجمالية: 120 سرير منها:

-فندق مخيم نورموند ب 40 سرير.

-نزل دار تيليدجين ب 20 سرير.

-bougainvlier ب 60 سرير.

**8-الشواطئ:**

| الشاطئ | المساحة (م$^2$) | قدرة الاستعاب | ملاحظة |
|---|---|---|---|
| تماريس | 6000 | 1000 | مسموح |
| سيركوف | 6000 | 1000 | مسموح |
| المجموع | 12000 | 2000 | / |

**9-الطرق والشبكات المختلفة:**

-الكهرباء: موجودة.

-مياه الشرب: موجودة.

-الاتصالات: موجودة.

**رابعا: منطقة التوسع السياحي عين الشرب.**

**1-الموقع:**

-الدائرة الإدارية: الدار البيضاء الرويبة.

-البلدية:عين طاية /هراوة/ رغاية.

**2- حدودها:**

-من الشمال: عبر البحر الأبيض المتوسط.

-من الشرق: عبر الطريق الذي يربط مزرعة ليوبيز تشارلز بالطريق الوطني رقم 24.

-من الجنوب: عبر خط وهمي يمر على 600 م مواز للساحل إلى خط الطول لامبرت 555.5 ثم الطريق الوطني رقم 24.

-من الغرب: عبر خط الطول لامبرت 554.2 .

**3-إمكانية الدخول:**

عبر الطريق الوطني رقم24.

**4-المساحة:**

881 هكتار.

**5-قدرة الاستعاب:**

15000 مستحم/ اليوم.

6-**الخصوصية:**

شاطئية.

**7-التجهيزات:**

-مخيم بمساحة 07 هكتار من سنة 1980.

طاقات الاستقبال الإجمالية: 175 سرير منها:

- فندق القراصنة ب140 سرير.
- فندق الفيروز ب35 سرير.

**8-الشواطئ:**

| الشاطئ | المساحة (م$^2$) | قدرة الاستعاب | ملاحظة |
|---|---|---|---|
| سيركوف | 6000 | 1500 | مسموح |
| ديكابلاج | 9600 | 2000 | مسموح |
| القادوس | 100000 | 8000 | مسموح |
| شاطئ رغاية | 60000 | 3500 | مسموح |
| المجموع | 715600 | 15000 | / |

**9-الطرق والشبكات المختلفة:**

-الكهرباء: موجودة.

-مياه الشرب: موجودة.

-الاتصالات: موجودة.

**خامسا: منطقة التوسع السياحي عين الشرب 2.**

**1-الموقع:**

-الدائرة الإدارية: الدار البيضاء رويبة.

-البلدية:عين طاية /هراوة.

**2-إمكانية الدخول:**

عبر الطريق الوطني رقم 24.

**3-المساحة:**

194 هكتار.

**4-الطرق والشبكات المختلفة:**

-الكهرباء: موجودة.

-مياه الشرب: موجودة.

-الاتصالات: موجودة.

نستنتج من خلال عرضنا في المطلبين السابقين لمناطق التوسع السياحي للجهة الغربية والجهة الشرقية للجزائر العاصمة، أن هذه المناطق تعتبر بمثابة آليات تنظيمية لتطوير وتنمية السياحة في الجزائر.

فنلمح بأن الجزائر غرب تحوي على ثمانية مناطق توسع سياحية، والجزائر شرق على خمسة مناطق توسع سياحية، تتربع على مساحات هامة، وتشمل مجموعة من الهياكل المختلفة والتجهيزات العديدة من شواطئ عديدة برمال ذهبية، وفنادق متنوعة، ومركبات سياحية، نزل، مخيمات ،حدائق ،ألعاب، رياضة، آثار، مسابح، قاعات العلاج، المطاعم، مساحات خضراء وأشجار، وبيئة نظيفة ...الخ، فكل منطقة وخصوصيتها، فنجد على العموم بأن هذه المناطق أغلبها قريبة من المدينة و تتمركز في مواقع استراتيجية ،كما تتوفر على جميع الإمكانيات السياحية، الحضارية، الثقافية، والبيئية.

كذلك من حيث قدرة وطاقات الإستعاب، نلمح بأن جل هذه المناطق تستقطب عديد السياح في اليوم، نظرا لتوفر الخاصيات السابقة الذكر في هذه المناطق ، ضف إلى ذلك توفر الكهرباء، المياه، وطرق المواصلات والاتصالات اللازمة والضرورية لتنقل السيّاح وضمان راحتهم طوال فترة إقامتهم.

فالهدف من إنشاء هذه المناطق هو خلق الوسائل والإمكانيات الضرورية اللازمة لتكوين منتوج سياحي كافي لتلبية حاجيات الطلب الداخلي والخارجي للسيّاح من راحة، اصطياف، تجوال، قضاء أوقات الفراغ، ما يؤدي إلى خلق مناصب عمل جديدة، وبالتالي دفع عجلة التنمية وإدخال الجزائر في السوق السياحية الدولية لتكون قبلة سياحية بامتياز.

وبالتالي فإنه يجب القيام بعمليات التهيئة السياحية لهذه المناطق، لأنها تعد فضاءات للاستثمار السياحي الذي يؤدي في الأخير إلى تحقيق التنمية المستدامة.

**المبحث الثالث: التهيئة البيئية في الجزائر العاصمة.**

تعرضت البيئة في الجزائر لعديد المشاكل، خاصة ما يتعلق بالتلوث بجميع أنواعه الناتج عن الكم الهائل للفضلات الضارة والسامة، فهذا الأخير أصبح هاجسا يؤرق الحكومة والمواطن في نفس الوقت.

ونظرا للتزايد المستمر للتلوث في الجزائر عامة والجزائر العاصمة على وجع الخصوص، لجأت الدولة الجزائرية إلى اعتماد آليات ومشاريع للتقليص والتخفيف والحد من آثار هذه الظاهرة، فقامت بعمليات التهيئة البيئية التي مست عناصر البيئة الطبيعية، وخاصة ما يتعلق بالمياه، المساحات الخضراء، والنفايات.

نحاول من خلال هذا المبحث الوقوف على بعض مشاريع التهيئة البيئية في الجزائر العاصمة، والبداية بمجال المياه في المطلب الأول، ثم المطلب الثاني في مجال المساحات الخضراء، وأخيرا مجال النفايات في المطلب الثالث.

**المطلب الأول: في مجال المياه.**

تواجه الجزائر العاصمة أزمة مائية كبيرة، سواء من حيث الحاجة إلى مياه الشرب أو الصناعة أو الزراعة، بالإضافة إلى مشاكل المياه الملوثة الناتجة عن التوسع الحضري

والوحدات الصناعية، والتي تهدد الزراعة، الصحة، والبيئة، وبالتالي فهي تعتبر من أهم معوقات السياحة في الجزائر، ولمواجهة هذه الأزمة المائية عامة والقضاء على أزمة مياه الشرب وتلبية احتياجات السياحة من المياه الصالحة للشرب خاصة، قامت الدولة الجزائرية بإطلاق عدة مشاريع لتوفير مياه الشرب تخص رفع عدد محطات تحلية مياه البحر.

**أولاً: محطات تحلية مياه البحر بالجزائر العاصمة.**

تتوفر ولاية الجزائر العاصمة شرقاً وغرباً على خمسة محطات لتحلية مياه البحر، ويتعلق بالأمر بالمحطة القديمة المتواجدة بالحامة، بالإضافة إلى محطات زرالدة،عين البنيان، شاطئ النخيل بسطاوالي، والباخرة المحطمة ببرج الكيفان، وفيما يلي الجدول الموضح لذلك.

**1-المحطة القديمة لتحلية مياه البحر بالجزائر العاصمة "الحامة'.**

**الجدول (39): محطة الحامة لتحلية مياه البحر بالجزائر العاصمة.**[1]

| اسم محطة تحلية مياه البحر | الموقع | الولاية | الطاقة الإنتاجية م$^3$/اليوم |
|---|---|---|---|
| الحامة | الجزائر العاصمة | الجزائر العاصمة | 200.000 |

**2-المحطات الجديدة لتحلية مياه البحر بالجزائر العاصمة.**

استفادت الجزائر العاصمة من أربع محطات جديدة لتحلية مياه البحر، على غرار المحطة القديمة بالحامة السابقة الذكر، وهي على النحو التالي:

[1]-المديرية العامة الجزائرية للمياه، سنة 2022.

**الجدول رقم (40): محطات تحلية مياه البحر الجديدة بالجزائر العاصمة.[1]**

| المنطقة | اسم محطة تحلية مياه البحر | تاريخ وضعها حيز الخدمة | الطاقة الإنتاجية م$^3$/اليوم | تاريخ التوقف م$^3$/اليوم | الوضعية الحالية |
|---|---|---|---|---|---|
| زرالدة | محطة احادية الكتلة زرالدة | أفريل 2003 | 5000 | ماي 2013 | متوقفة |
| عين البنيان | محطة احادية الكتلة عين البنيان | جوان 2003 | 2500 | أكتوبر 2023 | متوقفة |
| شاطئ النخيل بسطاوالي | محطة احادية الكتلة شاطئ النخيل بسطاوالي | ديسمبر 2004 | 2500 | سبتمبر 2019 | العودة إلى الخدمة في سبتمبر 2020 |

هذا بخصوص المحطة الثلاث لتحلية مياه البحر في الجزائر العاصمة، أما المحطة الرابعة فهي 'محطة الباخرة المحطمة ببرج الكيفان بالجزائر العاصمة'، والتي تعمل على القضاء على أزمة المياه بالجزائر العاصمة، والتي دخلت حيز الإنتاج بداية شهر أفريل2022 بطاقة إنتاج قدرها 10150م$^3$ في اليوم.[2]

فالملاحظ هنا ومن خلال الجدولين السابقين المتضمنين لمحطات تحلية مياه البحر بالجزائر العاصمة، بالإضافة إلى المحطة الجديدة "محطة الباخرة المحطمة" ببرج الكيفان، نرى بأن الجزائر أنجزت عدة مشاريع متعلقة بإنجاز واستغلال محطات تحلية مياه البحر

---

[1] - المديرية العامة الجزائرية للمياه، سنة 2022.

[2] -أم كلثوم جبلون، **محطة تحلية مياه البحر الباخرة المحطمة بالجزائر العاصمة ضمان للتموين بالمياه ومكسب للثروة المائية**، الموقع الرسمي لجريدة "المستثمر"، من الموقع الإلكتروني: http://almostathmir.dz ، تاريخ الإطلاع:2023/05/10، على الساعة22:01.

على مستوى غرب وشرق العاصمة، نظراً لعديد المشاكل كنفاذ الخزانات، التلوث...الخ، ومنه نستنتج بأن السياسة البيئية أعطت أهمية كبيرة للمياه بهدف توفير المياه الضرورية لحاجيات الحياة والحاجيات السياحية، وكذلك من أجل مواجهة الأمراض الناتجة عن المياه الملوثة التي تأتي عن طريق الأودية.

كما يتمثل الهدف الرئيسي من إنشاء محطات تحلية مياه البحر في الوصول إلى طاقة إنتاج كبيرة تضمن استمرارية تزويد المواطن بمياه الشرب، وكذلك الأنشطة الاقتصادية في قطاعي الزراعة والصناعة، وهذا للوصول في الأخير إلى تحقيق ما يسمى بالأمن المائي.

**المطلب الثاني: في مجال المساحات الخضراء.**

في سبيل تنمية وحماية البيئة عامة والبيئة السياحية في الجزائر خاصة، ركزت الدولة الجزائرية في سياستها البيئية على تنمية وتوسيع المساحات الخضراء بجميع أنواعها الغابية ،الحدائق، أماكن الراحة...الخ، وذلك لأنه لا يمكن تصور سياحة ناجحة بدون توفر المساحات الخضراء اللازمة لها.

**أولا: تعريف المساحات الخضراء.**

-تُعرف المساحات الخضراء على أنها: مكان طبيعي في تجمع سكني أو منطقة حضرية، تحوي عديد النباتات حولها ومُعدة لعدة أغراض من تجميل للبيئة، وخلق التوازن والحيوية في المدينة، الاستجمام، الراحة، الرياضة.[1]

[1]- هشام لخذاري وآخرون، **المساحات الخضراء ضمن تخطيط الأحياء السكنية في المدن بين الضرورة والإهمال**، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، المجلد 11، العدد 01، 2023، ص205.

-كما تعرف أيضا بأنها تلك المساحات المزروعة في محيط عمراني ما، والمخصصة لخدمة المواطن في إطار الحياة الحضرية والجماعية، كما تعتبر المصدر الجمالي للمجال الحضري.[1]

**ثانيا: المساحات الخضراء في الجزائر العاصمة.**

تملك الجزائر العاصمة 1131 مساحة خضراء موزعة على 13 دائرة ادارية، تتربع على مساحات هامة، وفيما يلي الجدول الموضح لذلك.

**الجدول رقم (41): توزيع المساحات الخضراء في ولاية الجزائر العاصمة.[2]**

| الدائرة الإدارية | البلدية | عدد المساحات الخضراء | المساحة ($م^2$) |
|---|---|---|---|
| زرالدة | زرالدة | 18 | 81865 |
| | سطاوالي | 23 | 26121 |
| | سويدانية | 4 | 11800 |
| | معالمة | 9 | 3800 |
| | رحمانية | 3 | 1140 |
| | **المجموع الفرعي** | **57** | **124726** |
| الشراقة | الشراقة | 18 | 29460 |
| | أولاد فايت | 20 | 21985 |
| | عين البنيان | 16 | 50270 |
| | دالي براهيم | 18 | 41042 |

[1] -جميلة دوار، **المساحات الخضراء في الجزائر نقائص وتحديات**، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد 04، العدد 02، جوان 2019،ص299.

[2] -مديرية البيئة لولاية الجزائر العاصمة، سنة 2022.

| | | | |
|---|---|---|---|
| | حمامات | 16 | 5046807 |
| | **المجموع الفرعي** | **92** | **5.189.561** |
| درارية | درارية | 17 | 734246 |
| | دويرة | 12 | 8750 |
| | خرايسية | 9 | 59900 |
| | بابا حسن | 15 | 146503 |
| | العاشور | 6 | 11450 |
| | **المجموع الفرعي** | **59** | **960849** |
| بئر توتة | بئر توتة | 12 | 24190 |
| | أولاد الشبل | 3 | 1174 |
| | تسالة المرجة | 6 | 22500 |
| | **المجموع الفرعي** | **21** | **47864** |
| بئر مراد رايس | بئر مراد رايس | 57 | 64112 |
| | بئر خادم | 6 | 12570 |
| | حيدرة | 30 | 66485 |
| | سحاولة | 15 | 550 |
| | جسر قسنطينة | 16 | 22025 |
| | **المجموع الفرعي** | **124** | **165742** |
| بوزريعة | بوزريعة | 38 | 315199 |
| | بني مسوس | 8 | 40150 |
| | بن عكنون | 18 | 15827 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| | الأبيار | 62 | 227684 |
| | **المجموع الفرعي** | **126** | **598860** |
| باب الواد | باب الواد | 34 | 62437 |
| | واد قريش | 12 | 127150 |
| | بولوغين | 14 | 79430 |
| | رايس حميدو | 44 | 160173 |
| | القصبة | 18 | 24817 |
| | **المجموع الفرعي** | **122** | **454007** |
| حسين داي | حسين داي | 45 | 785908.63 |
| | بلوزداد | 32 | 392563.88 |
| | القبة | 73 | 1202777.2 |
| | المقرية | 7 | 4569 |
| | **المجموع الفرعي** | **112** | **129.879.592** |
| سيدي امحمد | سيدي امحمد | 43 | 30733 |
| | المدنية | 18 | 106990 |
| | الجزائر وسط | 45 | 102546 |
| | المرادية | 12 | 32971 |
| | **المجموع الفرعي** | **118** | **273240** |
| الحراش | الحراش | 22 | 37355 |
| | بوروبة | 11 | 4997 |
| | باش جراح | 18 | 17815.14 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| | واد السمار | 10 | 8773.49 |
| | **المجموع الفرعي** | **61** | **2701215** |
| براقي | براقي | 13 | 87600 |
| | الكاليتوس | 34 | 36561 |
| | سيدي موسى | 11 | 7379 |
| | المجموع الفرعي | 58 | 131540 |
| الدار البيضاء | الدار البيضاء | 16 | 180342 |
| | برج الكيفان | 20 | 21440 |
| | برج البحري | 4 | 4622 |
| | المرسى | 5 | 2694 |
| | باب الزوار | 32 | 156366 |
| | عين طاية | 12 | 25007 |
| | محمدية | 51 | 148596 |
| | **المجموع الفرعي** | **140** | **549067** |
| رويبة | رويبة | 21 | 62384 |
| | رغاية | 19 | 25489 |
| | هراوة | 6 | 4915 |
| | **المجموع الفرعي** | **41** | **92788** |
| | **المجموع الكلي** | **1131** | **141.169.051** |

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن الجزائر العاصمة تتوفر على عدد كبير من المساحات الخضراء، والذي قُدر ب1131 مساحة خضراء،مقسمة على 13 دائرة ادارية

و57 بلدية، تحتل مساحات هامة، فزيادة عدد المساحات الخضراء في الجزائر العاصمة تساهم في تحسين وتنمية عديد المجالات، فالمساحات الخضراء تمثل مصدر للترفيه وراحة السياح، فتوافد السيّاح إلى بلد ما مرهون بوجود مساحات خضراء مهيئة ومجهزة ومتوفرة على جميع شروط الراحة من أماكن الجلوس، اماكن لعب الأطفال، مطاعم، الإنارة، الأمن ...الخ، هذا ما يؤدي إلى جلب السياح من جهة، وتحقيق الحماية للبيئة ونظافتها من جهة أخرى ،أيضًا تساهم المساحات الخضراء بما تحتويه من حدائق، اشجار، ونباتات في الحد والتقليل من تلوث الهواء في البيئة الحضرية، ومنه استنشاق الهواء النقي و رفع نسبة الأكسجين، وبالتالي ضمان أكبر حماية للإنسان، بالإضافة إلى الحماية من أشعة الشمس الساطعة القوية من خلال الظلّ الذي تعطيه أوراق الأشجار، فهده الأمور تعتبر من أهم عوامل جذب السيّاح، بالإضافة إلى تحسين البيئة العمرانية والحضرية في الأحياء السكنية، وتجميل الطرقات والشوارع بجميع أنواع الأشجار والنباتات، وبالتالي فإن المساحات الخضراء لها دور أساسي في الحفاظ وتنمية البيئة من خلال فوائدها السابقة الذكر، ومنه فالاهتمام بالمساحات الخضراء يعني الاهتمام بالبيئة وتحقيق التنمية المستدامة.

**المطلب الثالث: في مجال النفايات.**

تعد النفايات من بين المشاكل البيئية المستعصية، فلقد أصبحت المصدر الأول للتلوث وأول معيق من معيقات الحياة، ناهيك عن الضرر الذي تلحقه بصحة الإنسان.

والجزائر العاصمة بدورها تعاني من مشكل تفاقم النفايات وزيادة التلوث بشتى أنواعه، وباختلاف مسبباته وآثاره السلبية على البيئة والسياحة.

وعليه قامت الدولة الجزائرية بانتهاج سياسة بيئية لإصلاح وإرجاع البيئة نظيفة وصافية، فقامت بإنجاز العديد من المفرغات العمومية وتهيئتها بطريقة تجعلها تخدم السياحة، عن

طريق تحويلها إلى حدائق وأماكن للتنزه والراحة، ومنه تحسين نوعية الهواء في العاصمة، وجلب أكبر قدر من السيّاح نظير تهيئتها وإصلاحها.

**أولاً: تعريف النفايات.**

-عرف الدكتور "**معمر رتيب محمد عبد الحافظ**" النفايات بأنها: تلك المواد التي لم تصبح لها قيمة اقتصادية، والتي تنتج عن الاستعمال العادي أو الصناعي للإنسان، والتخلص منها يكون عن طريق صبها في البيئة المائية، الجوية، أو الأرضية، وتكون إما عبارة عن مواد صلبة، سائلة، أو غازية.[1]

-كما تُعرف أيضاً بأنها: تلك البقايا والزوائد الناتجة عن عمليات الإنتاج، التحويل، أو الاستعمال، أو كل مادة و منتوج متخلي عنه.[2]

**ثانيا: أنواع النفايات.**

يمكن تلخيص أهم أنواع النفايات فيما يلي:[3]

**1-النفايات المنزلية:**

وهي تلك المنبعثة من المنازل، المدارس، الجامعات، السجون...الخ.

---

[1] -مريم مسعودي، **نحو نظرية عامة للنفايات: ماهية النفايات**، مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، العدد 01، جانفي2017، ص349.

[2] -وليد حماش، **تسيير النفايات الصناعية كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف،2011، ص71.

[3] -مريم مسعودي، مرجع سابق، ص 354، 355.

**2-النفايات التجارية:**

والتي تخص مراكز التجارة والأعمال كالمراكز التجارية، أماكن التنزه، الأسواق، والمطاعم...الخ.

**3-النفايات الصناعية:**

والتي تنتج عن المصانع بصفة عامة.

**4-النفايات الزراعية:**

والناتجة عن مختلف الأنشطة الزراعية مثل زراعة الخضر، الفواكه والحبوب...الخ.

**5-النفايات البحرية:**

وهي تلك النفايات التي تنبعث من السفن والقوارب.

**6-نفايات التغليف:**

وهي الخاصة بجميع المنتجات المصنوعة التي تستخدم في تعبئة وحماية وتسليم وعرض مختلف البضائع من المنتج إلى المستهلك.

**7-النفايات الخطرة:**

وهي تلك النفايات التي تأتي من الأنشطة والعمليات ذات المواد الخطرة.

**8-النفايات الطبية:**

وتخص نفايات المستشفيات العمومية والعيادات الخاصة والغرف الجراحية...الخ.

فمختلف أنواع النفايات السابقة الذكر تساهم في تلوث البيئة وتلوث الهواء وتشكل خطر وتهديد على صحة الإنسان، جراء تراكم النفايات في مكان معين وانبعاث الغازات والروائح

الكريهة من جهة، والحرق العشوائي لها من جهة أخرى، وهذا ما يؤدي إلى انتشار عديد الأمراض سواء الجلدية أو التنفسية كالربو والحساسية، كذلك فإن النفايات تؤثر على السياحة بشكل سلبي وتؤدي إلى عزوف السيّاح وتدهور السياحة بشكل عام، وذلك لأن الأماكن الترفيهية مثلاً التي توجد بها نفايات وقمامة ومكبات ومفرغات عشوائية يستحيل للسيّاح التنزه والترويح عن أنفسهم فيها، ناهيك عن تشويه المنظر الجمالي للمناطق السياحية وللطبيعة عامة، ما يشكل في الأخير انخفاض نسبة توافد السيّاح على ذلك البلد.

**ثالثا: نموذج مفرغة واد السمار.**

نتيجة تزايد وتراكم النفايات وآثارها السلبية على البيئة والسياحة معًا، قامت الدولة الجزائرية بتهيئة مفرغة واد السمار في ولاية الجزائر العاصمة، وجعلها في خدمة السياحة والسيّاح لضمان حماية أكبر للبيئة، وفيما يلي عرض مختصر لهذه المفرغة.

**1-تهيئة مفرغة واد السمار.**

كانت مفرغة واد السمار مكب للنفايات قبل أن يتم تأهيلها وتهيئتها لتصبح حديقة ب45 هكتار، هذا ما ساهم في تحسين الإطار البيئي للمنطقة، حيث كانت مفرغة واد السمار مصدر حقيقي للتلوث وانتشار الروائح الكريهة.

يحتوي موقع الحديقة على حديقة بمساحة 40 هكتارا وسطح 05 هكتار، يتكون من منطقة تقنية وموقف للسيارات يستوعب حوالي 600 سيارة، حيث أن 20 هكتار من هذه الحديقة عبارة عن شجيرات، و11 هكتار من العشب للاسترخاء والتنزه، والباقي 09 هكتار عبارة عن مساحات لمختلف النشاطات (5 أكشاك ،20 مظلة خشبية، مناطق ترفيهية ب350 مقعد عام، مراحض للنساء والرجال، و220 مصباح إنارة، و800 م$^2$ مخصصة لتركيب ملعب).

كما يساهم مشروع تهيئة مفرغة واد السمار في خلق مناصب عمل مباشرة (حوالي 76وظيفة).

كذلك توافد الزوار المحليين، حيث تصل إلى 3000 زائر يوميا، وهذا كله يساهم في تحسين نمط الحياة للمنازل المجاورة التي كان سكانها يشتكون من النفايات والروائح الكريهة المنبعثة من هذه المفرغة قبل أن يتم تهيئتها وإصلاحها، وإنشاء الترقية والجذب السياحي فيها.[1]

نلاحظ من خلال عرض نموذج مفرغة واد السمار، بأن الدولة الجزائرية تسعى جاهدة إلى إصلاح وتهيئة المفارغ العمومية وجعلها في خدمة السياحة السياحة بأنواعها، فالبيئة الحضرية والشاطئية والخضراء كانت تعاني من مشاكل كبيرة ألقت بضلالها على حياة المواطنين عامة، وعلى كل النشاطات الاقتصادية، وخاصة آثارها السلبية على السياحة، وبعد أن انتهجت الدولة الجزائرية سياسة بيئية منسقة مع السياسة السياحة، أدى ذلك إلى اختيار نماذج مثالية من مفارغ مثل مفرغة واد السمار بمدينة الجزائر العاصمة، فهي مثال للتنمية البيئية، بدليل أنها ساهمت بشكل كبير في خلق أجواء البيئة الجديدة التي ساعدت على دفع السياحة الشاطئية والسياحة الخضراء والسياحة الثقافية إلى الانتعاش.

ومع مرور الزمان والاستمرار في تنفيذ سياستين معًا، هذا ما يؤدي إلى ظهور ما يسمى باقتصاد بيئي وسياحي مشجع على تنمية مستدامة في الجزائر.

فالهدف الأسمى من تهيئة المفارغ هو ضمان بيئة نظيفة محمية من كل أشكال وأنواع التلوث، وجعلها في خدمة السيّاح والسياحة من خلال تحويلها إلى حدائق، أماكن الراحة، التنزه والاستجمام.

---

[1] -الوكالة الوطنية للنفايات، سنة 2022.

**المبحث الرابع: درجة التكامل والتفاعل بين المنجزات السياحية والبيئية في الجزائر.**

باعتبار السياحة والبيئة ظاهرتين متلازمتين لحاجة كل منهما إلى الآخر، حيث أن البيئة توصف بأنها الإطار الطبيعي والجغرافي الذي يحتضن السياحة، باعتبارها إطارًا جزئيا من الإطار العام، وكإجابة نهائية على إشكالية بحثنا "**ما طبيعة العلاقة بين السياسة السياحية والتنمية البيئية في الجزائر؟، وهل يمكن وصف هذه العلاقة بالجدلية، أي علاقة تأثير وتأثر متبادل بينهما، وفيما يظهر ذلك؟**"

وتأكيدًا للفرضية الرابعة "**السياحة والبيئة قطاعات يكملان بعضهما البعض، فهما متلازمان، بحيث أن البيئة السليمة هي المناخ الملائم لتحقيق التنمية السياحية المستدامة، والسياحة المستدامة ترتكز على وجود تخطيط بيئي سليم، كما أن نمو النشاط السياحي واستمراره مرهون بتنمية الموارد السياحية**"، خصصنا دراسة استنتاجيه جزئية في هذا المبحث الذي اقتضى منّا في إطار استخدام وتطبيق المنهج الجدلي أن نتناول آثار المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2030 على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم SNAT2030 ، والعكس بالعكس ، وذلك في ثلاثة مطالب أساسية.

**<u>المطلب الأول:</u>** التأثير الإيجابي والسلبي للسياحة على البيئة في الجزائر.

**<u>المطلب الثاني:</u>** التأثير الإيجابي والسلبي للبيئة على السياحة في الجزائر.

**<u>المطلب الثالث:</u>** علاقة الترابط و الانسجام بين السياحة والبيئة في الجزائر.

**المطلب الأول: التأثير الإيجابي والسلبي للسياحة على البيئة في الجزائر.**

يرتبط النشاط السياحي في الجزائر ارتباطاً وثيقاً بالبيئة الطبيعية، بدليل ما يتركه من آثار إيجابية على البيئة من خلال تهيئتها وإصلاحها وتنميتها وتوفير المناخ الملائم

والترفيهي للمواطنين، ولكن وبالرغم من ايجابيات السياحة على البيئة، فهي أيضا لها سلبيات على البيئة، فهي تتسبب في التلوث بمختلف أنواعه والصادر عن النشاطات الإنسانية.

**أولاً: التأثير الإيجابي للسياحة على البيئة في الجزائر.**

إن السياسة السياحية التي تضمنها المخطط التوجيهي للتهيئة السياحيةSDAT 2030 والذي نص على هيكلتها وتنظيمها في آليات سميت بمناطق التوسع السياحي في الجزائر، والتي حددت ب249 منطقة توسع سياحي، ومن أجل محاولة فهم ونقد وتقييم هذه السياسة باستخدام منهج التحليل الجزئي، تم اختيار السياحة من جهة نموذجية تمثلت في الجزائر العاصمة التي تضمنت 13 منطقة توسع سياحي، هذه البنية أدت إلى زيادة كمية وكيفية في المرافق السياحية، الثروات السياحية، والخدمات السياحية كالفنادق، المطاعم، الترفيه ،الأسواق المنظمة، المساحات الخضراء المهيئة سياحيًا المخصصة للأطفال والزوار، والمجال هنا لا يكفي لذكرها جميعا وذكر آثارها الإيجابية والسلبية على مجالات الحياة الأخرى، وخاصة المجال البيئي.

وبتحليل حالة التهيئة السياحية التي تضمنها المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2030 في الجزائر، وبتركيزنا على حالة "تهيئة مفرغة واد السمار" التي تتربع على مساحة 45 هكتار، وتحتوي على موقف للسيارات يستوعب حوالي 600 سيارة، 20 هكتار من الشجيرات، 11 هكتار من العشب مخصص للاسترخاء والتنزه، 09 هكتارات عبارة عن مساحات لمختلف الأنشطة (5 أكشاك ،20 مظلة خشبية، مناطق ترفيهية ب 350 مقعد عام، مراحض للنساء والرجال ،220 مصباح إنارة، و800 م$^2$ مخصصة لتركيب ملعب).

فتطوير الخدمات السياحية في ظل إصلاح وتهيئة مفرغة واد السمار وتحويلها إلى حديقة عمومية، أدى إلى تأثير إيجابي على البيئة الطبيعية، المائية، الغابية، والحضرية وجعله مزار مفتوح يوميا وفصليا للسياح المحليين.

**ثانيا: التأثير السلبي للسياحة على البيئة في الجزائر.**

بالرغم من الآثار الايجابية التي حققتها السياسة السياحية على البيئة، كما جاء ذلك في مثال تهيئة وإصلاح مفرغة واد السمار بالجزائر العاصمة، إلا أن ذلك له عدة آثار سلبية انعكست على مجالات الحياة الأخرى الحضرية، الصحية، الثقافية، والتاريخية لمدينة الجزائر.

كذلك منتزه الصابلات الذي يجلب إليه السكان من مختلف مناطق الجزائر، وتوفره على الإطعام، الترفيه، وأنشطة أخرى عديدة تدخل في تكوين المنتوج السياحي، أثرت كلها على نظافة البيئة الطبيعية كتلوث الرمال، المياه، الضجيج وغيرها.

ومن هنا يمكن القول أن السياحة لا تؤدي دوما الدور الإيجابي، وإنما لها آثار سلبية كذلك على البيئة، ومنه نستنتج بأنه يوجد تفاعل بين السياسة السياحية والسياسة البيئية، وهو ما يمكن اعتماده لتأكيد فرضيتنا حول العلاقة الديالكتية الجدلية بين السياسة السياحية و السياسة البيئية في الجزائر.

**المطلب الثاني: التأثير الإيجابي والسلبي للبيئة على السياحة في الجزائر.**

تعد البيئة الوعاء الذي تتم فيه أي سياسة سياحية، وفضاء مستقبل لجل المشاريع والاستثمارات السياحية، ولذلك وجب الحفاظ عليها وتنميتها بهدف الجذب السياحي وتحقيق التنمية السياحية، فالبيئة النظيفة تساوي سياحة ناجحة بكل المعايير، ولكن وبالرغم من ايجابيات البيئة على السياحة، فهي أيضا لها سلبيات على السياحة، كالتلوث بمختلف أنواعه الذي يصيب البيئة مثلا تلوث الشواطئ، يؤدي هذا إلى تأثر الحركة السياحية وعزوف السيّاح، فالسياحة لا تنتعش في ظل بيئة ملوثة.

**أولا: التأثير الإيجابي للبيئة على لسياحة في الجزائر.**

كانت البيئة قبل مجيئ المخطط الوطني لتهيئة الإقليمSNAT2030 متردية جدا، تعاني من مشاكل منها تلوث المياه والهواء، ونقص المساحات الخضراء بل انعدامها، والانتشار الفوضوي والعامي للنفايات، كل ذلك كان يعيق أي نمو وتطور للسياحة بجميع أنواعها.

ولكن ومنذ أن انتهجت الجزائر سياستين متلازمتين للسياحة والبيئة في إطار المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2030 والمخطط الوطني لتهيئة الإقليم SNAT2030، ساعد ذلك على توفير بيئة نظيفة، صحية، سياحية مثلما جاء بذلك إصلاح واد بني مسوس ،واد كلونال عباس، شاطئ كيتاني، هذا ما عاد بالإيجاب على ترقية وتطور وتهيئة الثروات السياحية التي تضمنتها البيئة في العاصمة، كالتهيئة التي مست مجال المياه عن طريق محطات تحلية وتصفية المياه، ومجال المساحات الخضراء، ومجال النفايات عن طريق محاربة التلوث، وإعادة إصلاح وتهيئة المفارغ العمومية وتحويلها إلى حدائق متوفرة على كل الخدمات السياحية التي يحتاجها السيّاح.

كل ذلك ساعد وساهم في توفير بيئة سياحية ملائمة للتنمية، وتطوير السياحة بجميع أنواعها في العاصمة.

**ثانيا: التأثير السلبي للبيئة على السياحة في الجزائر**

باعتبار البيئة هي الإطار الذي يحتضن السياحة، فإن هذا الإطار هو الذي يؤثر سلبا وإيجابا على السياحة، إلى درجة يمكن القول أنه لا سياحة بدون بيئة، وأن السياحة في الجزائر كانت ولازالت أسيرة البيئة الملائمة لانطلاقتها وتنميتها.

وبما أن البيئة هي المادة الخام التي تقوم عليها السياحة أو يضع منها المنتوج السياحي، فإن وجود هذه المادة في شكل خام دون إصلاح ودون تنمية ودون تهيئة لا تؤدي إلى تنمية

السياحة، بل إلى إعاقتها و توقف نموها، مما يتطلب ويفرض على الدولة الجزائرية لكي تنمي سياحتها القيام بتنمية بيئتها كشرط أساسي لها.

وباعتبار الجزائر خضعت طويلا للاستعمار الفرنسي، وانتهجت سياسة تنمية وطنية تعتمد على الصناعة، التنمية الحضرية والعمرانية، فذلك ما أدى الى توفر عناصر بيئية سلبية وقفت ولازالت تقف أمام مجهودات الدولة لتنمية السياحة، من هذه المشاكل التلوث البيئي ،الحرائق، البنيان الفوضوي، نمو المدن والتصنيع، تلوث مياه الأنهار والوديان، وتلوث مياه الشواطئ، الانتشار الفوضوي للنفايات وغيرها.

هذا كله يجعلنا نقول أن التفاعل بين البيئة والسياحة هو سلبي، مصدره دوما هو البيئة الغير ملائمة لتنمية السياحة.

**المطلب الثالث: علاقة الترابط و الانسجام بين السياحة والبيئة في الجزائر.**

السياحة والبيئة قطاعان متكاملان مترابطان، فالعلاقة بينهما علاقة ترابط وتداخل نتيجة التأثيرات الإيجابية والسلبية المتبادلة بينهما.

**أولاً: الترابط و الانسجام والتكامل بين السياحة والبيئة في الجزائر.**

إن تناول وتحديد العلاقة التفاعلية الجدلية بين السياسة السياحية ودورها في تنمية البيئة في الجزائر تعتبر نقطة الوصول إلى الهدف من هذه الدراسة، وهو تقييم دور السياسة السياحية التي انتهجتها الجزائر في إطار المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2030 في تنمية البيئة في الجزائر منذ 2000.

فعملية تحليل الظاهرتين وتفكيكها اعتمادا على الإجراءات والبرامج والمخططات التي عبرنا عنها وجملناها تحت تسمية السياسة السياحية ودورها في التنمية البيئية، وكذا اعتماداً على الآليات التي تضمنتها هذه السياسة تحت تسمية مناطق التوسع السياحي ZET التي وصل

عددها وطنيا 249 منطقة، مع تركيز تحليلنا وتقييمنا على عينة تمثلت في حالة مناطق التوسع السياحي في الجزائر العاصمة التي حُددت ب13 منطقة، وكذلك تناولنا لتقييم تنفيذ السياسة البيئية التي تضمنها المخطط الوطني لتهيئة الإقليمSNAT 2030 الذي تضمن بدوره عدة آليات تنفيذ هذا المخطط، ظهر لنا نتائج هذين السياستين ميدانيًا بعد تطبيقهما، كما ظهر لنا ايجابيتهما وسلبياتهما، ذلك ما جاء بهما المطلبين 1 و2 من المبحث الرابع من الفصل الرابع، وهو ما يمكننا من الإجابة عن إشكالية بحثنا "ما طبيعة العلاقة بين السياسة السياحية والتنمية البيئية في الجزائر؟ وهل يمكن وصف هذه العلاقة بالجدلية، أي علاقة تأثير وتأثر بينهما، وفيما يظهر ذلك؟".

وكذلك أكد على صحة فرضيتنا المتمثلة في "السياحة والبيئة قطاعان يكملان بعضهما البعض، فهما متلازمان بحيث أن البيئة السليمة هي المناخ الملائم لتحقيق التنمية السياحية المستدامة، والسياحة المستدامة ترتكز عل وجود تخطيط بيئي سليم، كما أن نمو النشاط السياحي واستمراره مرهون بتنمية الموارد السياحية." ،والتي جاءت في شكل تصريح عُبر عنه بهذه الفرضية.

من هذا المطلب نأتي إلى استنتاج مفاده أن السياسة السياحية التي جاء بها المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2030 أدت إلى تنمية وتطوير السياحة وجعلها موردًا اقتصاديا هامًا يساعد على تنمية مستدامة، كما أنه يؤدي إلى جعل السياحة تساهم بدور ايجابي جدا في تنمية وتهيئة وإصلاح البيئة وبعثها من أجل جعل القطاعين السياحي والبيئي متكاملين منسجمين، مما يؤدي بهما إلى لعب دور في التنمية المستدامة في الجزائر.

**خلاصة الفصل.**

نستنتج من خلال تطرقنا في الفصل الرابع والأخير إلى مناطق التوسع السياحي في الجزائر، تليها مناطق التوسع السياحي لولاية الجزائر العاصمة كمثال نموذجي، وصولاً إلى التهيئة البيئية في الجزائر العاصمة، وأخيراً إبراز درجة التكامل والتفاعل بين المنجزات السياحية والبيئية في الجزائر، نستنتج بأن تهيئة واستغلال مناطق التوسع السياحي في الجزائر عامة والجزائر العاصمة على وجه الخصوص أصبح أمراً ضروريا لتحقيق التنمية السياحية، وذلك لأنها تعتبر الفضاء المستقبل للمشاريع السياحية من فنادق، مركبات ،مطاعم، قاعات رياضية ،أماكن الترفيه والتسلية، ومختلف الأنشطة السياحية الأخرى، كما هي مبنية في المبحث الثاني من هذا الفصل، والتي تلعب دورًا في زيادة توافد واستقطاب السيّاح والمحليين والأجانب من مختلف الجنسيات، وبالمقابل فإن هذه التهيئة تمثل إصلاح بيئي شامل في نفس الوقت، وتؤدي إلى تنمية وتطوير البيئة الطبيعية التي ربما كانت مهمشة في السابق.

كما أن تهيئة البيئة في الجزائر العاصمة من عمليات تصفية المياه عبر إنشاء محطات تحلية المياه، وذلك لتوفير المياه الصالحة للشرب للسيّاح، وتجهيز وتهيئة المساحات الخضراء لتوفير الراحة والاستجمام للسيّاح ،وكذا تهيئة المفارغ العمومية وتحويلها إلى حدائق تتوفر على كل احتياجات السيّاح، كل هذا ساهم في التقليل من حدة التلوث بأنواعه، وجعل البيئة في خدمة السياحة، وهذا ما يبين ويوضح لنا في الأخير العلاقة الوثيقة والوطيدة بين السياحة والبيئة.

فمن أجل الارتقاء بالنشاط السياسي يجب علينا حماية البيئة والمحافظة عليها لضمان استدامتها.

ومنه فالسياحة والبيئة في الجزائر قطاعين مرتبطان ويكملان بعضهما البعض.

# الخاتمة

**الخاتمة.**

دراسة السياسة العامة تتناول بالتحليل والتقييم لعملياتها المتمثلة في صنعها، تنفيذها ،وتقييمها، وكل ذلك يهدف إلى فهم الأعمال السياسية والإدارية التي تبدلها الدولة لتسيير المجتمع وحل مشكلاته.

غير أن عمل الباحث المختص في السياسة العامة صنعها، وتقييمها يتناول الموضوع عن طريق توظيف مناهج البحث التي يعتمد عليها علم السياسة، والذي يعتبر علم الدولة والسلطة، بالإضافة إلى اللجوء إلى الاستعانة بمقتربات وتقنيات البحث التي تمكننا من فهم عمليات السياسة العامة صنعًا، تنفيذًا، وتقييما.

لذلك كان العمل البحثي الذي تم في هذه الدراسة التي تناولت "**دور السياسة السياحية في تنمية البيئة في الجزائر منذ 2000- دراسة حالة مناطق التوسع السياحي-**" قد ركز على عملية تقييم السياسة العامة السياحية التي انتهجتها الجزائر في إطار المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT2023.

كما انطلقت هذه الدراسة من الإشكالية التالية: " **ما طبيعة العلاقة بين السياسة السياحية والتنمية البيئية في الجزائر؟، وهل يمكن وصف هذه العلاقة بالجدلية، أي علاقة تأثير وتأثر متبادل بينهما، وفيما يظهر ذلك؟.**

كما تم طرح أربعة فرضيات تمثلت في:

**-<u>الفرضية الأولى:</u>** تهدف السياسة السياحية في الجزائر إلى تنمية البيئة، كما تؤدي التحسينات التي تحدثها عملية تنفيذ السياسة السياحية في المجال البيئي الذي تُجرى فيه إلى تنمية القطاع السياحي، وبالتالي فالعلاقة بين الظاهرتين في علاقة جدلية، فكلما كانت البيئة نظيفة وجذابة كلما ازدهرت السياحة وانتعشت.

**-الفرضية الثانية:** تعتبر مناطق التوسع السياحي في الجزائر نموذجا للسياسة السياحية إذ تم تنميتها بهدف الجذب السياحي، وحماية مواردها وتحقيق الاستدامة فيها، كما أنها تعمل وتسعى لتنشيط السياحة المحلية، ومنه ضمان أكثر حماية وتنمية للبيئة.

**-الفرضية الثالثة:** تتطلب تنمية البيئة في الجزائر والمحافظة عليها الاهتمام بالقطاع السياحي بشكل عام، وايلاء الأهمية لمناطق التوسع لسياحي بشكل خاص

**-الفرضية الرابعة:** السياحة والبيئة قطاعان يكملان بعضها البعض، فهما متلازمان، بحيث أن البيئة السليمة هي المناخ الملائم لتحقيق التنمية السياحية المستدامة، والسياحة المستدامة تركز على وجود تخطيط بيئي سليم، كما أن نمو النشاط السياحي واستمراره مرهون بتنمية الموارد السياحية.

وقد تم اختيار الإشكالية والفرضيات بناءًا على موضوع الدراسة وهدفها المتمثل في كشف نتائج تنفيذ السياسة العامة للسياحة في ظل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2030 ،والسياسة العامة للبيئة في ظل الخطط الوطني لتهيئة الإقليم SNAT2030، بحيث أن بحث مثل هذا الموضوع في إطار تحليل السياسات العامة فرض إتباع مناهج بحث معينة كالمنهج الجدلي، التاريخي، والوصفي، بالإضافة إلى الاستعانة بالمقترب القانوني، وتوظيف تقنيات البحث وأدوات جمع المعلومات منها الإحصائيات وتحليل المضمون التي تتطلبها عملية فهم وتقييم السياسة السياحية وعلاقتها بالسياسة البيئية، حيث أن ذلك فرض علينا انتهاج منهج تحليلي ينتقل من العام إلى الخاص ، ومن النظري إلى التطبيقي يُمكن من الإجابة عن انشغالات محلل ومقيم السياسات العامة، مما أدى إلى هيكلة البحث في الفصول الأربعة التالية.

**-الفصل الأول بعنوان :" الإطار النظري والمنهجي للبحث"**. والذي تم فيه عرض ماهية السياسة العامة، وكذلك عرض مفهوم الظاهرتين قيد الدراسة وهما السياحة والبيئة، ثم أخيرا قمنا بشرح المناهج والمقتربات والتقنيات البحثية التي تم توظيفها في الدراسة.

**-الفصل الثاني بعنوان: "السياسة السياحية في الجزائر في ظل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحيةSDAT 2030 "**. حيث تم في هذا الفصل استعراض السياسة السياحية في الجزائر قبل مجيء المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2030، ثم الإشارة إلى السياحة في الجزائر من 2000إلى 2013، وأخيرا قمنا بشرح استراتيجية التنمية السياحية الجديدة في الجزائر، والتي تمثلت في المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2030 وتنفيذها ونتائجها.

**-الفصل الثالث بعنوان: "السياسة البيئة في الجزائر في ظل المخطط الوطني لتهيئة الإقليم SNAT2030".**

حيث تم فيه أولاً عرض مكانة البيئة في سياسة الدولة في الجزائر، ثم التفصيل في مختلف المخططات البيئية الوطنية لحماية البيئة في الجزائر، وأخيرا شرح استراتيجية التنمية المستدامة في ظلّ المخطط الوطني لتهيئة الإقليم SNAT2030 ،مع توضيح طريقة إعداد، تنفيذ، وتقييم المخطط.

**-الفصل الرابع والأخير بعنوان: "العلاقة بين السياسة السياحية SDAT2030 والسياسة البيئية SNAT2030"** .حيث تم فيه عرض شامل لمناطق التوسع السياحي في الجزائر العاصمة أنموذجا، وكذلك تطرقنا إلى أهم مشاريع التهيئة البيئة في الجزائر العاصمة، وأخيرا اختتمنا بحثنا بإبراز وتحديد واستنتاج درجة التكامل والتفاعل بين المنجزات السياحية و المنجزات البيئية في الجزائر.

بالنتيجة تم التعرف على السياسات السياحية في الجزائر في ظلّ المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT2030 والسياسة البيئية في ظلّ المخطط الوطني لتهيئة الإقليم SNAT2030 والعلاقة بينهما، والتي تم التطرق إليها بالتفصيل في الفصل الرابع، وبتوظيفنا المنهج الجدلي (الديالكتيكي) تم تبيان خيوط التواصل و التفاعل المستمر بين قطاعي السياحة والبيئة كما هي منصوص عليها في المخططين، وأن تطبيقهما وتنفيذهما أدى إلى ظهور عدة نتائج أو آثار جاءت في المطالب الثلاث من المبحث الرابع من الفصل الرابع.

# قائمة المصادر و المراجع

**أولاً: المراجع باللغة العربية.**

**أ-القرآن الكريم:**

1-سورة الأعراف، الآية 74.

2-سورة التحريم، الآية 5.

3-سورة التوبة، الآية 2، 112.

4-سورة الحشر، الآية 9.

5-سورة يوسف، الآية 56.

6-سورة يونس، الآية 87.

**ب-القواميس والمعاجم:**

1-أبادي محمد الفيروز، **قاموس المحيط** ،ج1، القاهرة : د ن،1913.

2-الكيالي عبد الوهاب، **الموسوعة السياسية،** ج3، ط1، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر1983.

3- بن منظور جمال الدين، **لسان العرب،** ج2، بيروت: دار أحياء التراث العربي، 1996.

4-عبد الكافي إسماعيل عبد الفتاح، **الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية،** الكويت: منشورات جامعة الكويت،1993.

5-عطية الله أحمد، **القاموس السياسي،** ط3، القاهرة: دار النهضة العربية، 1968.

## ج- الكتب:

1-الخزرجي ثامر كامل محمد، **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة،** ط1، عمان:دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004.

2-الصيرفي محمد، **السياحة والبيئة،** ط1، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي للنشر والتوزيع،2007.

3-الصرايرة محمد نايف، الملكاوي عمر جوابه، **السياحة البيئية بين النظرية والتطبيق،** ط1 ،عمان: مؤسسة الرواق للنشر والتوزيع ،2012.

4-الطيب حسن أبشر، **الدولة العصرية دولة مؤسسات،** القاهرة: الدار الثقافية للنشر والتوزيع،2000.

5-العزاوي نجم، النقار عبد الله، **إدارة البيئة،** ط1،عمان: دار الميسرة للنشر والتوزيع،2007.

6-الكبيسي عامر خضر، **السياسات العامة مدخل لتطوير أداء الحكومة،** القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية،2008.

7-آل دغيم خالد بن عبد الرحمان، **الإعلام السياحي وتنمية السياحة الوطنية،** ط1،عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع ، 2014.

8-الملكاوي ابتسام سعيد، **جريمة تلويث البيئة،** ط1، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع،2010.

9-أندرسون جيمس، **صنع السياسة العامة،** ترجمة عامر الكبيسي، ط1، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 1999.

10-الهادي محمد محمد، **أساليب إعداد وتوثيق البحوث العلمية**، ط1، القاهرة: المكتبة الأكاديمية للنشر والتوزيع،1995.

11-ابو دية أيوب، **البيئة في مئتي سؤال**، ط1، بيروت: دار الفرابي للشر والتوزيع،2010.

12-بدر أحمد، **أصول البحث العلمي ومناهجه**، د ط، القاهرة: المكتبة الأكاديمية لنشر والتوزيع، د ت.

13-بشير هشام، **حماية البيئة في ضوء أحكام القانون الدولي الإنساني**، ط1، القاهرة: المركز القومي للإصدارات القانونية،2011.

14- بلحاج صالح، **تحليل السياسات العامة**، ج1، الجزائر:دار بن مرابط للنشر والتوزيع،2015.

15-بن عربية لحبيب، التربية البيئية في المناهج التربوية، ط1، قسنطينة: الفا للوثائق النشر والتوزيع،2021 .

16-بن غضبان فؤاد، **السياحة البيئية المستدامة بين النظرية والتطبيق**، ط1 ،عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع،2015 .

17-جيدير ماثيو، **منهجية البحث**، ترجمة: ملكة ابيض، دون بيانات النشر.

18-سعيدان علي، **أسس ومبادئ قانون البيئة**، د ط، الجزائر: موفم للنشر والتوزيع ،2015.

19-سعداوي عبد العزيز، **مشاركة منظمات المجتمع المدني في حماية البيئة**، دط، سطيف: دار الوطن اليوم للطباعة والنشر والتوزيع، 2020 .

20-شلبي محمد، **المنهجية في التحليل السياسي** ،ط1، الجزائر: الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية،1997.

21-عبيدات محمد وآخرون، **منهجية البحث العلمي**، ط2، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 1999.

22-عساف بدر حميد، الجغرافيا السياحية، ط1، عمان: دار الراية للنشر والتوزيع،2016.

23-غرايبة خليف مصطفى، **السياحة البيئية**، د م، دار ناشري للنشر الإلكتروني ،2012 .

24-فروند جوليان، **ما هي السياسة**، ترجمة يحي علي أديب، د ط، دمشق: منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، 1981.

25-كافي مصطفى يوسف، **صناعة السياحة والأمن السياحي**، ط1، دمشق: دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، 2009.

26-كافي مصطفى يوسف، **السياحة البيئية المستدامة**، دط، دمشق: دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، 2014.

27-كافي مصطفى يوسف، **مدخل إلى العلوم السياحية والفندقية**، ط1، عمان:دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع،2015.

28-كافي مصطفى يوسف، **السياحة المستدامة السياحة الخضراء ودورها في معالجة ظاهرة البطالة**، ط1، قسنطينة: ألفا للوثائق للنشر والتوزيع،2017.

29-ليمام سالمة، بارة سمير، **صنع السياسات العامة**، ط1،عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع،2014.

30-مزاهرة أيمن سليمان، شوابكة علي فالح، **البيئة والمجتمع**، ط2، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع،2011.

31-مسعد محي محمد، **الاتجاهات الحديثة في السياحة**، ط1، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2009.

32-منير سلمان زيد، **الاقتصاد السياحي**، ط1، عمان: دار الراية للنشر والتوزيع،2008.

33- موهوب صالح، **الاقتصاد السياحي مكانته في العالم وفي الجزائر**، تلمسان: النشر الجامعي الجديد،2020.

34-ناجي عبد النور،**تحليل السياسة العامة للبيئة في الجزائر**، عنابة: منشورات جامعة باجي مختار،2009.

35-يونس يونس ابراهيم أحمد، **البيئة والتشريعات البيئية** ،ط1، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع،2008.

**د -المجلات:**

1-العايب أحسن، زرقين عبود، **أهمية السياحة المستدامة ضمن إستراتيجية التنمية السياحية في الجزائر**، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، العدد 14،2017.

2-المحمدي علي محمد يوسف، **حماية البيئة في الشريعة الإسلامية**، مجلة مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، العدد12،2000.

3-براي نور الدين، عمارة نعيمة، **أثر آلية التخطيط البيئي في دعم الشراكة البيئية من أجل تحقيق التنمية المستدامة (المخطط الوطني لتهيئة الإقليم SNAT نموذجا)**،المجلد01 ،العدد10،2018.

4-بشاينية وفاء، **استراتيجية التنمية العمرانية المستدامة أداة لتجسيد الاندماج الإقليمي (حالة المخطط الوطني لتهيئة الإقليم)**، مجلة الفكر القانوني والسياسي، العدد 03، 2018.

5-بن أحمد عبد المنعم، بن بولرياح العيد، **التخطيط البيئي القطاعي في الجزائر**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 09، العدد 04، 2016.

6-بن حسان حكيم، **واقع السياحة الجزائرية وآفاقها المستقبلية**، مجلد علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، المجلد 01، العدد 28، 2018.

7-بن حفاف سارة، **إشكالية العلاقة الجدلية بين حماية البيئة والتنمية المستدامة**، مجلة جيل الدراسات المقارنة مركز جيل البحث العلمي، العام الخامس، العدد 10،2020.

8-بن لخضر السعيد، شنبي صورية، **مقومات ومؤشرات التنمية السياحية في الجزائر وبعض الدول المجاورة المنافسة لها (تونس- المغرب)**، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي ،العدد03، مارس 2018.

9-بن منصور عبد الكريم، أعراب سعيدة، **دور التخطيط في تحقيق التنمية المستدامة (مدى توظيف الإدارة للتخطيط في مجال حماية البيئة)**، مجلة الفكر القانوني والسياسي، العدد 03، 2018.

10-بوخريص محمد، بوبكر مصطفى، **أهمية مناطق التوسع والمواقع السياحية في تشجيع الاستثمار: مورد هام من موارد الاقتصاد الوطني تماسين أنموذجا**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، المجلد 12، العدد 01، 2020.

11-بوسالم زينة، **البيئة ومشكلاتها قراءة سوسيولوجية في المفهوم والأسباب**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 17،2014.

12-بوكفة حمزة، زودة عمار، **واقع وآفاق السياحة في الجزائر وتنافسيتها بناءا على تقرير تنافسية السياحة العالمي 2017**، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، العدد 05 ،2014.

13-بويهي محمد، **مسار السياسة السياحية في الجزائر**، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 07، 2012.

14-تقرارت يزيد، صبيحي شهيناز، **السياحة المستدامة كاستراتيجية لتحقيق التنمية السياحية بالمغرب دراسة تحليلية من 2000إلى** 2017، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية ، المجلد 06، العدد 02، 2019.

15-حجين سفيان، **حماية البيئة بين المؤسسات الوطنية المركزية والجماعات المحلية الواقع والتحديات**، مجلة القانون العقاري والبيئة، المجلد 09، العدد02 ،2021 .

16-حدادي وليدة، **دور وسائل الإعلام في معالجة المشكلات البيئية ضمن استراتيجيات حماية البيئة دراسة في المحددات والمتطلبات**، حوليات جامعة الجزائر 1، المجلد34 ،العدد02،2020.

17-حشماوي محمد، بوقلاشي عماد، **الاهتمام بالمورد البشري في القطاع السياحي كمدخل من مداخل تحقيق التنمية السياحية في الجزائر**، مجلة المناجر، العدد 01، د ت.

18-حملاوي حميد، **مقاربة سوسيولوجية لقطاع السياحة في الجزائر من منظور الأمن الاجتماعي**، حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد18، 2016.

19-حوتية عمر، **واقع قطاع السياحة في الجزائر وآفاق تطوره**، مجلة الحقيقة، العدد 29، دت.

20-خالدي أحمد، **السياسة الوطنية للتنمية السياحية في الجزائر**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 11، العدد1، د ت.

21-خليل عبد القادر، شرع يوسف، **مخططات التنمية السياحية وواقع الإنجازات الحقيقية دراسة تقييمية مع الإشارة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT2025**، مجلة التنظيم والعمل، المجلد 04، العدد 04، 2016.

22-خنتار نوال، قلش عبد الله، **تقييم أداء قطاع السياحة الجزائري في ظل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT2030 دراسة مقارنة مع مجموعة من الدول العربية**، مجلة الاقتصاد والمالية ،المجلد05، العدد01،2019.

23-دوار جميلة، **المساحات الخضراء في الجزائر نقائص وتحديات**، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد 04، العدد 02، جوان 2019.

24-رابحي دراجي، كواش خالد، **قطاع السياحة الجزائري واقعه وآفاقه قراءة في المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2025**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد الاقتصادي 24، د ت.

25-روابحية عيسى، جمال كنزة، **واقع صناعة الساحة بولاية عنابة في ظل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق** 2030، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، العدد 04، ديسمبر 2017.

26-رواني بوحفص، دحو سليمان، **متطلبات تطوير مشروعات السياحة الصحراوية في ضوء أهداف sdgs**، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 03، العدد 01،2019.

27- زغاشو هشام، **صنع السياسة العامة من منظور توزيع السلطة وعلاقتها بالرأي العام**، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، العدد 10، 2015.

28-سعداوي كميلية، **سياسة حماية البيئة البحرية في الجزائر من خلال المخطط الوطني لتهيئة الإقليم**، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 10،2015.

29-سميرة حسيبة ،**تسويق وجهة الجزائر ضمن المخططات التوجيهية للتهيئة السياحية الولائية ولاية قسنطينة نموذجا**، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، المجلد 32، العدد01 ، 2018.

30-شاعة محمد، يوسفي علاء الدين، **التنمية السياحية في الجزائر أية تدابير لأية حلول؟**، مجلة الناقد للدراسات السياسية، المجلد03، العدد01، 2019.

31-شاهد الياس، دفرور عبد النعيم، **السياحة كمقوم للتنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل تذبذبات أسعار النفط**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 06، 2017.

32-شبوطي حكيم، **الدور الاقتصادي للسياحة مع الإشارة لحالة الجزائر**، مجلة البحوث والدراسات العلمية، العدد 05،2011.

33-شريط حسين الأمين، **فعالية التخطيط الاستراتيجي للتنمية السياحية في الجزائر**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد14، 2015.

34-شنيخر هاجر، **استراتيجية التهيئة الإقليمية لتحقيق التنمية المستدامة والفاعلية الاقتصادية -المخطط الوطني لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة (SNAT) نموذجا-**، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، المجلد 07، العدد03 ،2020.

35-صحراوي محمد تاج الدين، البستي وسيلة، **السياحة في الجزائر بين الواقع والمأمول**، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد 02،2017.

36-عابي وليد وآخرون، **آليات وأدوات حماية البيئة في الجزائر من منظور التنمية المستدامة**، مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد، المجلد 01، العدد 01، 2019.

37-عقون شراف، بوحديد ليلى، **دور السياحة الداخلية في تحقيق التنمية الاقتصادية بالجزائر في ظل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030**، مجلة رؤى اقتصادية، المجلد07، العدد 02، 2017.

38-عمارة هدى، **البيئة والتنمية المستدامة تجربة الجزائر**، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، العدد 12، 2017.

39-عباد محمد سمير، **التنمية المستدامة والبيئة مقاربة لفهم العلاقة**، مجلة الحوار المتوسطي، العدد 01، 2009.

40-قابوسة علي، طيبي حمزة، **منظومة الإدارة البيئية السليمة والتنمية المستدامة في المناطق الريفية**، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، العدد 04، 2014.

41-قداري إيمان، **التخطيط البيئي في الجزائر كأداة لإرساء الأمن البيئي وتحقيق التنمية المستدامة**، مجلة القانون العام الجزائري والمقارن، العدد 05، 2017.

42-لخذاري هشام وآخرون، **المساحات الخضراء ضمن تخطيط الأحياء السكنية في المدن بين الضرورة والإهمال**، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، المجلد 11، العدد01، 2023.

43-لطرش حليمة، **البيئة والتربية وأثرها على الموهبة والطفل الموهوب**، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، العدد 16، 2012.

44-لموسخ محمد، **دور الجماعات المحلية في حماية البيئة**، مجلة الاجتهاد القضائي، العدد 06، 2010.

45-مجاني باديس، **دور الإعلام في نشر الوعي البيئي**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد30، 2017.

46-مجدوب خيرة، طويطي مصطفى، **قراءة لآفاق ومؤشرات النهوض بقطاع السياحة وتطويره في دول الجوار وسبل الاستفادة منها التجربة التونسية والمغربية نموذجا**، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 03، العدد 05، ديسمبر 2018.

47-محرز نور الدين، صيد مريم، **التخطيط البيئي كآلية وقائية لحماية البيئة في الجزائر** ،مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة المجلد03، العدد 46،2017.

48-مخول مطانيوس ،غانم عدنان، **نظم الإدارة البيئية ودورها في التنمية المستدامة**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد 02، 2009.

49-مسعودي مريم، **نحو نظرية عامة للنفايات: ماهية النفايات**، مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، العدد 01 ، جانفي 2017.

50-مفاتيح يمينة، بن قرينة محمد حمزة، **واقع السياحة في الجزائر للفترة بين 1990-2014**، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، العدد03،2017.

51-مفتي محمد البشير، **واقع قطاع السياحة في ظل تطبيق المخطط الوطني للتهيئة السياحية**، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد01، العدد 16،2017.

52-نعيمي إيمان، **التلوث البيئي كأحد عوائق تحقيق تنمية مستدامة**، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، المجلد 09، العدد 01 ،2019.

53-هاني نوال، **تنافسية القطاع السياحي في الدول العربية**، مجلة الباحث، العدد 13 ،سنة 2013.

**هـ -المحاضرات:**

1-لشهب أحمد، **محاضرات في المنهجية** مقدمة لطلبة السنة أولى ماستر، جامعة الجزائر3 ،كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم التنظيم السياسي والإداري، سنة 2018.

**و -الرسائل الجامعية:**

1-الأبرش محمود، **السياسة البيئية في الجزائر في ظل الاتجاهات البيئية العالمية**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ،جامعة محمد خيضر بسكرة، 2017.

2-أبركان فؤاد، **السياسات السياحية والتنمية في الجزائر مثال ولاية بومرداس**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية و الإعلام، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة،2010.

3-أبرير غنية، **دور المجتمع المدني في صياغة السياسات البيئية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق، 2010.

4-العبيد أسماء، **الثقافة البيئية في ضوء نشاطات الاتصال البيئي للجمعيات المحلية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام والاتصال، كلية علوم الإعلام والاتصال ،جامعة الجزائر3 ،2017.

5-بجاوية سهام، **التخطيط السياحي كأداة لتحقيق التنمية السياحية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس،2015.

6-براهيمي موفق، **البعد البيئي لقواعد التعمير والبناء**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان،2017.

7-بريم عبد القادر، **دور المشاركة السكانية في حماية البيئة الحضرية من التلوث دراسة مقارنة بين حيين قديم وجديد بمدينة تسمسيلت**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2010.

8-بزة صالح، **تحليل إطار استراتيجية التنمية السياحية في الجزائر مقاربة السياسات والآليات**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف مسيلة،2017.

9-بلعاطل عياش، **سياسات التنمية المستدامة والأهداف الإنمائية للألفية في الجزائر دراسة تقييمية لحدود الالتزامات وطبيعة الانجازات**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف،2011.

10-بوالعينين عامر، **التنمية السياحية وآفاق تطويرها بالمدن الساحلية حالة مدينة القل**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تسيير التقنيات الحضرية، معهد تسيير التقنيات الحضرية ،جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، سنة2015.

11-بوسكار ربيعة، **مشكلة البيئة في الجزائر من منظور اقتصادي**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة محمد خيضر بسكرة،2016.

12-بوضياف مليكة، **إدارة السياسة البيئية في إطار التنمية المستديمة في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، 2006.

13-بوطالبي سامي، **النظام القانوني للتخطيط البيئي في الجزائر ودوره في حماية البيئة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد لمين دباغين سطيف2،2017.

14-بوعكريف زهير، **التسويق السياحي ودوره في تفعيل قطاع السياحة دراسة حالة الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، سنة 2012.

15-بوعموشة حميدة، **دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2012.

16-حماش وليد، **تسيير النفايات الصناعية كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف،2011

17-حمود صبرينة، **دور السياسة البيئية في توجيه الاستثمار في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد لمين دباغين سطيف2، 2015.

18-حواس صباح، **المجتمع المدني وحماية البيئة في الجزائر واقع وآفاق**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2، 2015.

19-خليل أسماء، **دور السياحة الحموية في تحقيق التنمية المحلية دراسة حالة ولاية قالمة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، 2016.

20-خنتاش عبد الحق، **مجال تدخل الهيئات اللامركزية في حماية البيئة في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2011.

21-داودي جمال، **دور الجماعات الإقليمية في حماية البيئة وتهيئة الإقليم**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الجزائر1،2021.

22-دعموش فاطمة الزهراء، **سياسة التخطيط البيئي في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري تيزي وزو،2010.

23-رواقات فرح، **تقييم السياسة السياحية في الجزائر منذ 2010 حالة سياسة الصناعة الفندقية**، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه الطور الثالث في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3،2019.

24-سماعيني نسيبة، **دور السياحة في التنمية السياحية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، سنة 2014.

25- شرفاوي عائشة، **السياحة الجزائرية بين متطلبات الاقتصاد الوطني والمتغيرات الاقتصادية الدولية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير، جامعة الجزائر3، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،2015.

26-شنيني عبد الرحيم، **دور التسويق السياحي في إنعاش الصناعة التقليدية والحرفية دراسة ميدانية حالة مدينة غرداية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2010.

27-صحراوي مروان، **التسويق السياحي وأثره على الطلب السياحي –حالة الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان،2012.

28-صحراوي مروان، **تقييم مساهمة عناصر المزيج التسويقي في اختيار الوجهة السياحية حالة السياحة الحموية في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، سنة 2017.

29-صديقي سعاد، **دور البنوك في تمويل المشاريع السياحية دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي وكالة جيجل**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2006.

30-ضميري عزيزة، **الفواعل السياسية ودورها في صنع السياسات العامة في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008.

31-طيلب احمد، **دور المعلومات في رسم السياسات العامة في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التنظيم السياسي والإداري، كلية العلوم السياسية والإعلام ،جامعة بن يوسف بن خدة، 2007 .

32-علاب رشيد، **نظم الإدارة البيئية (ISO14000) واقع ومعوقات تطبيقاتها في المؤسسات الاقتصادية في الجزائر**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة ،2017.

33-عميش سميرة، **دور استراتيجية الترويج في تكييف وتحسين الطلب السياحي الجزائري مع مستوى الخدمات السياحية المتاحة خلال الفترة 1995-2015**، أطروحة لنيل شهادة

دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف1، سنة 2015.

34-عوينان عبد القادر، **السياحة في الجزائر الإمكانيات والمعوقات (2000-2025) في ظل الاستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT2025** ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر3،2013.

35-عياشي عبد الله، **استراتيجيات تنمية السياحة البيئية في الجزائر من منظور الاستدامة حظيرة الطاسيلي بولاية إليزي أنموذجا،** أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة،2016.

36-عينين فضيلة، **الأسس والأطر القانونية والاجتماعية لصناعة السياحة في الجزائر،** اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، كلية الحقوق ،جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر، 2018.

37-غارو حسيبة، **دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة دراسة حالة الجزائر 1997-2007**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2012.

38-غالي بغداد باي، **مساهمة اقتصاد المعرفة في حماية البيئة حالة الجزائر،** مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3 ،2011.

39-غريبي محمد، **الضبط البيئي في الجزائر،** مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1، 2014.

40-قنوش ميادة، **مساهمة طرح قضايا البيئة في وسائل الإعلام الجزائرية في نشر الوعي البيئي دراسة استطلاعية على عينة من الطلبة الجامعيين بولاية سطيف**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام والاتصال، كلية علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر3،2015.

41-كحول بسمة، **دور السياحة الصحراوية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة بالجزائر حالة الحظيرة الوطنية الأهقار بتمنراست**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف 1، سنة 2018.

42-لشهب أحمد، **السياسة السياحية في الجزائر 1962-1982**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، ديسمبر 1985.

43-مازن محمد، **دور المجتمع المدني في حماية البيئة**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، كلية الحقوق بن يوسف بن خدة، جامعة الجزائر 1، 2017.

44-معمر عمار، **إشكالية صنع السياسة العامة في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر، 2009.

45- مفاتيح يمينة، **أثر الابتكار السياحي على التنمية السياحية حالة إقليمي الأهقار بالجزائر و دوز بتونس**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2018.

46-وناس يحي، **الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2007.

47-يونسي محمد، **سبل دعم القطاع السياحي من خلال الاستثمار الوطني والأجنبي في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2016.

**ز-المتلقيات:**

1-بلية لحبيب، **تطور السياسة السياحية في الجزائر**، اليوم الدراسي الموسوم ب السياحة كمورد استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، يوم 30 نوفمبر 2016.

2-بن رجم محمد خميسي، **الاستثمار في السياحة ودوره في التنمية المستدامة بالجزائر**، الملتقى الدولي الأول حول التسويق السياحي وتثمين صورة الجزائر، جامعة باجي مختار عنابة، يومي 6-7 نوفمبر، 2013.

3-بوفاس الشريف، بن خديجة منصف، **ترقية تسويق المنتوج السياحي في الجزائر: الواقع والتحديات**، الملتقى الوطني الأول حول المقاولاتية وتفعيل التسويق السياحي في الجزائر، جامعة محمد الشريف مساعدية سوق أهراس، يومي22-23 أفريل 2014.

4-زيد أحمد أسعد توفيق، **دور الجمعيات الوطنية في التوعية والحد من المخاطر البيئية (المنظمة الجزائرية لحماية وإرشاد المستهلك ومحيطه نموذجا)**، ملتقى آليات حماية البيئة، سلسلة كتاب أعمال المؤتمرات، مركز جيل البحث العلمي، الجزائر العاصمة، يوم 30سبتمبر 2017.

5-شلالي عبد القادر، **الواقع السياحي في الجزائر وآفاق النهوض به مطلع 2025**، الملتقى العلمي الوطني حول السياحة في الجزائر واقع وآفاق، معهد العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي آكلي محند أولحاج البويرة، يومي 11-12 ماي 2010.

6-طبايبية سليمة وآخرون، **صناعة السياحة في الجزائر بين المؤهلات والمعوقات وسبل النهوض**، الملتقى الدولي الأول حول السياحة تحت عنوان: السياحة والتنمية المستدامة في الجزائر، جامعة باجي مختار عنابة، يومي 29-30 سبتمبر 2017.

7-عطيوي سميرة، **معرفة متطلبات صناعة السياحة لتحقيق التنمية المستدامة**،المؤتمر الدولي الثاني حول السياحة كآلية للتنويع الاقتصادي في ظل متطلبات التنمية المستدامة الواقع والمأمول، المركز الجامعي عبد الحفيظ بالصوف ميلة، يومي 11-12 ديسمبر 2018.

**<u>ج-التقارير:</u>**

1-الديوان الوطني للإحصائيات، سنة 2019.

2-المديرية العامة الجزائرية للمياه، سنة 2022.

3-مديرية البيئة لولاية الجزائر العاصمة، سنة 2022.

4-مديرية السياحة لولاية الجزائر، سنة 2022.

5-الوكالة الوطنية للنفايات، سنة 2022.

6-وزارة السياحة، سنة 2019.

7-وزارة السياحة، سنة 2021.

8-وزارة السياحة، سنة 2022.

9-وزارة السياحة، مديرية الاستثمار السياحي، سنة 2019.

10-وزارة السياحة، مديرية السياحة الولائية، سنة 2019.

11-وزارة السياحة، مديرية مخطط جودة السياحة والضبط، سنة 2019.

12-وزارة تهيئة الإقليم البيئة والسياحة، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية "م.ت.ت.س SDAT2025:الكتاب1: تشخيص وفحص السياحة الجزائرية ،2008.

13- وزارة تهيئة الإقليم البيئة والسياحة، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية "م.ت.ت.س SDAT2025: الكتاب2: المخطط الاستراتيجي الحركيات الخمس وبرامج الأعمال السياحية ذات الأولوية،2008.

14- وزارة تهيئة الإقليم البيئة والسياحة، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية ،الكتاب 4: تنفيذ المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية المخطط العملي، 5جانفي 2008.

**<u>ط-الوثائق الرسمية:</u>**

1-دستور الجزائر لسنة 1963، المؤرخ في 08سبتمبر 1963، الجريدة الرسمية، العدد 64، الصادرة في 10سبتمبر 1963.

2- دستور الجزائر لسنة 1976، المؤرخ في 22 نوفمبر 1976، الجريدة الرسمية، العدد 94، الصادرة في 24 نوفمبر 1976.

3- دستور الجزائر لسنة 1989، المؤرخ في28 فيفري 1989، الجريدة الرسمية، العدد 09، الصادرة في 01 مارس1989.

4- دستور الجزائر لسنة 1996، المؤرخ في 07 ديسمبر 1989، الجريدة الرسمية، العدد 76، الصادرة في 08 ديسمبر 1996.

5-التعديل الدستوري لسنة 2002، المؤرخ في 10 افريل 2002، الجريدة الرسمية، العدد 25، الصادرة في 14 أفريل 2002.

6- التعديل الدستوري لسنة 2008، المؤرخ في 15 نوفمبر 2008، الجريدة الرسمية، العدد 63، الصادرة في 16 نوفمبر 2008.

7-التعديل الدستوري لسنة 2016، المؤرخ في 06 مارس 2016، الجريدة الرسمية، العدد 14، الصادرة في 07 مارس 2016.

8-التعديل الدستوري لسنة 2020، المؤرخ في 30ديسمبر 2020، الجريدة الرسمية، العدد 82، الصادرة في 30ديسمبر 2020.

9-القانون رقم 83-03، المؤرخ في05 فيفري 1983، والمتعلق بحماية البيئة، الجريدة الرسمية، العدد 06، الصادرة في 08 فيفري 1983.

10- القانون رقم 84-12، المؤرخ في23 جوان1984، والمتضمن النظام العام للغابات، الجريدة الرسمية، العدد 26، الصادرة في 26 جوان 1984.

11- القانون رقم 87-03، المؤرخ في 27 جانفي 1987، والمتعلق بالتهيئة العمرانية ،الجريدة الرسمية، العدد 05، الصادرة في 28 جانفي 1987.

12- القانون رقم 90-10، المؤرخ في14 أفريل 1990، والمتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد 16، الصادرة في 18 أفريل1990.

13- القانون رقم 90-29، المؤرخ في 01 ديسمبر 1990، والمتعلق بالتهيئة والتعمير ،الجريدة الرسمية، العدد 52، الصادرة في 02 ديسمبر 1990، المعدل والمتمم بالقانون رقم 04-05، المؤرخ في 14 أوت 2004، الجريدة الرسمية، العدد 51، الصادرة في 15 أوت 2004.

14- القانون رقم 93-12، المؤرخ في05 أكتوبر 1993، والمتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 64، الصادرة في 10 أكتوبر 1993.

15- القانون رقم 01-19، المؤرخ في12 ديسمبر 2001، والمتعلق بتسيير النفايات مراقبتها وإزالتها، الجريدة الرسمية، العدد 77، الصادرة في 15 ديسمبر 2001.

16- القانون رقم 01-20، المؤرخ في12 ديسمبر 2001، والمتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، الجريدة الرسمية، العدد 77، الصادرة في 15 ديسمبر 2001.

17- القانون رقم 02-02، المؤرخ في05 فيفري 2002، والمتعلق بحماية الساحل وتثمينه ،الجريدة الرسمية، العدد 10، الصادرة في 12 فيفري 2002.

18- القانون رقم 03-01، المؤرخ في17 فيفري 2003، والمتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة، الجريدة الرسمية، العدد 11، الصادرة في 19 فيفري 2003.

19- القانون رقم 03-03، المؤرخ في17 فيفري 2003، والمتعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية، الجريدة الرسمية، العدد 11، الصادرة في 19 فيفري 2003.

20-القانون رقم 03-10، المؤرخ في19 جويلية2003، والمتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية، العدد 43، الصادرة في 20 جويلية 2003.

21- القانون رقم 04-09، المؤرخ في14 أوت2004، والمتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة ، الجريدة الرسمية، العدد 52، الصادرة في 18 أوت 2004.

22- القانون رقم 05-12 المؤرخ في04 أوت 2005، والمتعلق بالمياه، الجريدة الرسمية، العدد 60، الصادرة في 04 سبتمبر 2005.

23- القانون رقم 06-06 المؤرخ في20 فيفري 2006، والمتضمن القانون التوجيهي للمدينة، الجريدة الرسمية، العدد 15، الصادرة في 12 مارس2006.

24- القانون رقم 08-16، المؤرخ في03 أوت 2008، والمتضمن التوجيه الفلاحي، الجريدة الرسمية، العدد 46، الصادرة في 10 أوت 2008.

25- القانون رقم 10-02، المؤرخ في29 جوان 2010، والمتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، الجريدة الرسمية، العدد 61، الصادرة في 21 أكتوبر 2010.

26- المرسوم الرئاسي رقم 20-01، المؤرخ في 02 جانفي 2020، والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة، الجريدة الرسمية، العدد الأول، الصادرة في 05 جانفي 2020.

27- المرسوم الرئاسي رقم 21-78، المؤرخ في 21 فيفري 2021، والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة، الجريدة الرسمية، العدد13، الصادرة في 22 فيفري2021.

28- المرسوم رقم 74-156، المؤرخ في 12 جويلية 1974، والمتضمن إنشاء وإحداث لجنة وطنية للبيئة، الجريدة الرسمية، العدد 59، الصادرة في 23 جويلية 1974.

29- المرسوم رقم 77-119، المؤرخ في 15 أوت 1977، والمتضمن إنهاء نشاطات اللجنة الوطنية للبيئة، الجريدة الرسمية، العدد 64، الصادرة في 21 أوت 1977.

30- المرسوم رقم 83-458، المؤرخ في 23 جويلية 1983، والمتضمن القانون الأساسي النموذجي للحظائر الوطنية، الجريدة الرسمية، العدد 31، الصادرة في 26 جويلية 1983.

31- المرسوم التنفيذي رقم 91-33، المؤرخ في 09 فيفري 1991، والمتضمن إعادة تنظيم المتحف الوطني للطبيعة في وكالة وطنية لحفظ الطبيعة، الجريدة الرسمية، العدد 07، الصادرة في13 فيفري 1991.

32- المرسوم التنفيذي رقم 02-115، المؤرخ في 03 أفريل 2002، والمتضمن إنشاء المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة، الجريدة الرسمية، العدد 22، الصادرة في03 أفريل 2002.

33- المرسوم التنفيذي رقم 02-175، المؤرخ في 20 ماي 2002، والمتضمن إنشاء الوكالة الوطنية النفايات وتنظيمها وعملها، الجريدة الرسمية، العدد 37، الصادرة في26 ماي 2002.

34- المرسوم التنفيذي رقم 02-262، المؤرخ في 17 أوت 2002، والمتضمن إنشاء المركز الوطني لتكنولوجيات إنتاج أكثر نقاء، الجريدة الرسمية، العدد 56، الصادرة في18 أوت 2002.

35- المرسوم التنفيذي رقم 02-263، المؤرخ في 17 أوت 2002، والمتضمن إنشاء المعهد الوطني للتكوينات البيئية، الجريدة الرسمية، العدد 56، الصادرة في18 أوت 2002.

36- المرسوم التنفيذي رقم 02-371، المؤرخ في 11 نوفمبر 2002، والمتضمن إنشاء مركز تنمية الموارد البيولوجية وتنظيمه وعمله، الجريدة الرسمية، العدد 74، الصادرة في13 نوفمبر 2002.

37- المرسوم التنفيذي رقم 05-375، المؤرخ في 26 سبتمبر 2005، والمتضمن إنشاء الوكالة الوطنية للتغيرات المناخية وتحديد مهامها وضبط كيفيات تنظيمها وسيرها، الجريدة الرسمية، العدد 67، الصادرة في05 أكتوبر 2005.

**ي-المواقع الإلكترونية:**

1-أم كلثوم جبلون، **محطة تحلية مياه البحر الباخرة المحطمة بالجزائر العاصمة ضمان للتموين بالمياه ومكسب للثروة المائية**، الموقع الرسمي لجريدة "المستثمر" من الموقع الإلكتروني:

http://almostathmir.dz، تاريخ الاطلاع 2023/05/10، على الساعة 22:01.

2-ماهر عبد العزيز توفيق، **صناعة السياحة**، الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع، 2008، من الموقع الإلكتروني:

http://books.google.dz تاريخ الدخول 2020/11/20.

**ثانيا :المراجع باللغة الأجنبية:**

**A-Les dictionnaires :**

1-Larousse.p, le petit Larousse paris: librairie Larousse ,1980.

**B-Livres :**

1-Dubnick.M and Bardes.B, **thinking about public policy a problem solving approach**, New york: john wiley and sons inc,1983.

2-Guibilato Gérard, **economie touristique** ,Ed Delta et spes ,1983.

3-Lanquan Robert, **l'economie du tourisme, série que sais-je ?,** paris, 1994.

4-Mackinney J.B and Howard L.C, **public administration balanary power and accountability**, illinois: moore publishing company, 1979.

5-R dye Thomas**, public policy**, Englewood clffs ,N, prentice-hall, 2nd ,1975.

6-Sharkansky Ira, **public administration policy making in government agencies**, 3rd ed ,Chicago: Rand Mc Nally, 1975.

**C-Les articles:**

1-abdulrahman Ndajiya and others, **the possible impact of tourism industry on Nigeria economy**, Review of public administration and management, vol 3, N5 ,july2014.

**D-Les theses:**

1-Harouat Fatima Zahra, **comment promouvoir le tourisme en Algérie**, mémoire présenté en vue de l'obtention d'un magister en marketing des services, faculté des sciences économiques commerciales et de gestion, université abou bakr belkaid Tlemcen ,année 2012.

**E- Les rapports :**

1-Ministére de l'aménagement du territoire de l'environnement et du tourisme. Livre 02: le plan stratégique: les cinq dynamique et les programmes d'action touristiques prioritaire, janvier 2008.

2-Ministère de l'aménagement du territoire de l'environnement et du tourisme. Livre 04: la mise en œuvre du SDAT2025 le plan opérationnel, janvier2008.

# الفهارس

# *فهرس الجداول*



| الرقم | عنوان الجدول | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | جدول يوضح سعة الإيواء الموروثة عن العهد الاستعماري. | 63 |
| 02 | جدول يوضح تقسيم والميزانية العامة للمخطط الثلاثي على مختلف القطاعات. | 65 |
| 03 | جدول يوضح حصيلة وانجازات برنامج الثلاثي 1967-1969 | 66 |
| 04 | جدول يوضح توزيع الاستثمارات على مختلف القطاعات خلال المخطط الرباعي الأول. | 68 |
| 05 | جدول يوضح توزيع الاستثمارات على مختلف القطاعات خلال المخطط الرباعي الثاني. | 69 |
| 06 | جدول يوضح توزيع طاقات الإيواء السياحي خلال الرباعي الثاني. | 70 |
| 07 | جدول يوضح توزيع المشاريع السياحية خلال المخطط الخماسي الأول. | 71 |
| 08 | جدول يوضح توافد السيّاح إلى الجزائر ما بين1990-1999. | 74 |
| 09 | جدول يوضح تطور عدد الفنادق خلال الفترة ما بين 1990-2000. | 75 |
| 10 | جدول يوضح تطور عدد الأسرة خلال الفترة ما بين 1990-2000. | 75 |
| 11 | جدول يوضح الفنادق الخاصة بالمرحلة الأولى من الخوصصة (1995). | 77 |
| 12 | جدول يوضح تصنيف 60 فندق تعرض للخوصصة. | 78 |
| 13 | جدول يوضح تطور عدد السيّاح في الجزائر للفترة ما بين 2001-2013. | 88 |
| 14 | جدول يوضح تطور عدد الفنادق للفترة ما بين 2001-2012. | 89 |
| 15 | جدول يوضح تقييم طاقات الإيواء حسب الدرجة ما بين فترة 2001-2012. | 90 |
| 16 | جدول يوضح خطة الأعمال السياحية آفاق 2015. | 95 |
| 17 | جدول يوضح المشاريع التي شرع في إنجازها والتي هي في طور | 96 |

| | | |
|---|---|---|
| | الإنجاز. | |
| 18 | جدول يوضح توزيع المشاريع في الأقطاب  السياحية للامتياز. | 98 |
| 19 | جدول يوضح آليات وأدوات تسويق وجهة الجزائر. | 99 |
| 20 | جدول يوضح الطاقة الفندقية للأقطاب السياحية السبعة. | 102 |
| 21 | جدول يوضح وضعية تقدم مخططات التهيئة السياحية في الجزائر نهاية 2019. | 110 |
| 22 | جدول يوضح المشاريع التي هي في طور الإنجاز. | 111 |
| 23 | جدول يوضح المشاريع المتوقفة. | 111 |
| 24 | جدول يوضح المشاريع الغير منطلقة. | 112 |
| 25 | جدول يوضح المشاريع المنجزة. | 112 |
| 26 | جدول يوضح انخراط المؤسسات السياحية في مخطط الجودة حتى نهاية 2020. | 114 |
| 27 | جدول يوضح دخول السيّاح عبر الحدود الجزائرية. | 116 |
| 28 | جدول يوضح خروج المواطنين المقيمين عبر الحدود الجزائرية. | 117 |
| 29 | جدول يوضح تطور ميزان المدفوعات بين سنة 2015-2019. | 118 |
| 30 | جدول يوضح تطور حصة قطاع السياحة في الناتج المحلي الخام 2015-2019. | 119 |
| 31 | جدول يوضح التوظيف في قطاع السياحة من سنة 2015-2019. | 120 |
| 32 | جدول يوضح عدد الليالي في المؤسسات الفندقية (المقيمين وغير المقيمين). | 121 |
| 33 | جدول يوضح قدرات الإيواء حسب فئة التصنيف. | 123 |
| 34 | جدول يوضح طاقات الإيواء بالأسّرة حسب الطابع. | 124 |
| 35 | جدول يوضح موسم الاصطياف ما بين 2015-2019. | 125 |
| 36 | جدول يوضح حصيلة السياحة الحموية في الجزائر2015-2019. | 127 |
| 37 | جدول يوضح وضعية مناطق التوسع السياحي والمواقع السياحية ZET | 203 |

| | | |
|---|---|---|
| | في الجزائر. | |
| 38 | جدول يوضح قائمة مناطق التوسع السياحي الجديدة. | 219 |
| 39 | جدول يوضح محطة الحامة لتحلية مياه البحر بالجزائر العاصمة. | 246 |
| 40 | جدول يوضح محطات تحلية مياه البحر الجديدة بالجزائر العاصمة. | 247 |
| 41 | جدول يوضح توزيع المساحات الخضراء في ولاية الجزائر العاصمة. | 249 |

# *فهرس الأشكال*


| الرقم | عنوان الشكل | الصفحة |
| --- | --- | --- |
| 01 | شكل يوضح مكانة SDAT منSNAT. | 93 |
| 02 | شكل يوضح أهداف المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT2035. | 94 |
| 03 | شكل يوضح مراحل اعداد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية. | 106 |
| 04 | شكل يوضح دخول السيّاح عبر الحدود الجزائرية. | 116 |
| 05 | شكل يوضح خروج المواطنين المقيمين. | 117 |
| 06 | شكل يوضح تطور ميزان المدفوعات ما بين 2015-2019. | 118 |
| 07 | شكل يوضح حصة السياحة في الناتج المحلي الخام ما بين 2015-2019. | 119 |
| 08 | شكل يوضح تطور عدد العمال في قطاع السياحة بين سنة 2015-2019. | 120 |
| 09 | شكل يوضح تطور عدد الليالي في المؤسسات الفندقية. | 121 |
| 10 | شكل يوضح وضعية الحظيرة الوطنية للفنادق حسب التصنيف. | 124 |
| 11 | وضعية الحظيرة الوطنية للفنادق حسب الطابع. | 125 |
| 12 | شكل يوضح مرسم الاصطياف ما بين 2015-2019. | 126 |

## *فهرس المحتوى*


| المحتوى | الصفحة |
|---|---|
| شكر وعرفان | |
| الإهداء | |
| الملخصات | |
| مقدمة | أ- ر |
| **الفصل الأول: الإطار النظري و المنهجي للبحث** | 2 |
| **المبحث الأول: ماهية السياسة العامة** | 3 |
| المطلب الأول: مفهوم السياسة العامة وأهدافها | 3 |
| المطلب الثاني: خصائص وعناصر السياسة العامة | 7 |
| المطلب الثالث: تصنيفات (أنواع) السياسة العامة | 9 |
| المطلب الرابع: صنع وتحليل السياسة العامة | 11 |
| **المبحث الثاني: السياحة والتنمية السياحية** | 16 |
| المطلب الأول: السياحة، تعريفها، تطورها، وأهدافها | 17 |
| المطلب الثاني: خصائص،أنواع، وأهمية السياحة | 23 |
| المطلب الثالث: عناصر وأسس السياحة | 30 |
| المطلب الرابع: التنمية السياحية، تعريفها، أهدافها، وعناصرها | 32 |
| **المبحث الثالث: البيئة والتنمية المستدامة** | 35 |
| المطلب الأول: تعريف البيئة وأهميتها | 35 |
| المطلب الثاني: أقسام (مكونات البيئة) | 39 |
| المطلب الثالث: عرض لأهم المشاكل البيئية في العالم | 40 |
| المطلب الرابع: دور البيئة في تحقيق التنمية المستدامة | 43 |
| **المبحث الرابع: مناهج ومقتربات وأدوات التحليل** | 46 |
| المطلب الأول: مناهج التحليل | 46 |
| المطلب الثاني: مقتربات التحليل | 49 |

| | |
|---|---|
| المطلب الثالث: أدوات التحليل | 50 |
| **الفصل الثاني: السياسة السياحية في الجزائر في ظلّ المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT2030** | 54 |
| **المبحث الأول: السياسة السياحية في الجزائر قبل 2013** | 55 |
| المطلب الأول: الإمكانيات والمقومات السياحية في الجزائر | 55 |
| المطلب الثاني: السياسة السياحية في الجزائر قبل وبعد الاستقلال | 62 |
| المطلب الثالث: السياسة السياحية في الجزائر في ظلّ الانتقال إلى اقتصاد السوق 1990-2000 | 72 |
| **المبحث الثاني: السياحة في الجزائر من 2000إلى 2013** | 78 |
| المطلب الأول: معوقات السياحة في الجزائر | 79 |
| المطلب الثاني: الاستراتيجية الجديدة للتنمية السياحية المستدامة آفاق2010 | 81 |
| المطلب الثالث: مؤشرات القطاع السياحي الجزائري من 2000-2013 | 87 |
| **المبحث الثالث: استراتيجية التنمية السياحية الجديدة في الجزائر (المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT2030 )** | 90 |
| المطلب الأول: المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية في الجزائر SDAT2030 تعريفه، مضمونه، أهدافه، وأبعاده | 91 |
| المطلب الثاني: المشاريع ذات الأولوية والديناميكيات الخمس | 97 |
| **المبحث الرابع: تنفيذ المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT2030 ونتائجه (آثاره)** | 105 |
| المطلب الأول: إعداد وتنفيذ المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT2030 | 105 |
| المطلب الثاني: نتائج وآثار المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT2030 | 109 |
| المطلب الثالث: مؤشرات السياحة في الجزائر ما بين 2015-2020 (في ظلّ المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT2030) | 115 |

| | |
|---|---|
| **الفصل الثالث: السياسة في الجزائر في ظلّ المخطط الوطني لتهيئة الإقليم SNAT2030** | 130 |
| **المبحث الأول: مكانة البيئة في سياسة الدولة في الجزائر** | 132 |
| المطلب الأول: طبيعة المشاكل البيئية في الجزائر | 132 |
| المطلب الثاني: الإطار القانوني لحماية البيئة في الجزائر | 139 |
| المطلب الثالث: الإطار المؤسساتي لحماية البيئة في الجزائر | 148 |
| **المبحث الثاني: المخططات البيئية الوطنية لحماية البيئة في الجزائر** | 162 |
| المطلب الأول: البيئة ضمن المخططات التنموية الاقتصادية في الجزائر | 162 |
| المطلب الثاني: المخططات البيئية القطاعية في الجزائر | 163 |
| المطلب الثالث: المخططات البيئية المركزية المحلية و الجهوية في الجزائر | 169 |
| **المبحث الثالث: استراتيجية التنمية المستدامة في ظلّ المخطط الوطني لتهيئة الإقليم SNAT2030** | 176 |
| المطلب الأول: المخطط الوطني لتهيئة الإقليم في الجزائر SNAT2030 ابرز معالم ظهوره، تعريفه، خصائصه، مضمونه، أهدافه، ومركزاته | 176 |
| المطلب الثاني: الرهانات الستة والخطوط التوجيهية في المخطط الوطني لتهيئة الإقليم SNAT2030 | 182 |
| **المبحث الرابع: إعداد، تنفيذ، وتقييم المخطط الوطن لتهيئة الإقليم SNAT2030** | 186 |
| المطلب الأول: وثائق تحضير ومراحل إعداد المخطط الوطني لتهيئة الإقليم SNAT2030 | 186 |
| المطلب الثاني: أدوات، مراحل، وآثار تنفيذ المخطط الوطني لتهيئة الإقليم SNAT2030 وتقييمه | 192 |
| **الفصل الرابع: العلاقة السياسة السياحية SDAT2030 و السياسة البيئيةSNAT2030** | 199 |
| **المبحث الأول: مناطق التوسع السياحي في الجزائر** | 200 |

| | |
|---|---|
| المطلب الأول: مفهوم، خصائص، وأهداف مناطق التوسع السياحي | 200 |
| المطلب الثاني: تحديد مناطق التوسع السياحي وطنياً | 203 |
| **المبحث الثاني: مناطق التوسع السياحي لولاية الجزائر العاصمة –أنموذجا -** | 221 |
| المطلب الأول: مناطق التوسع السياحي للجهة الغربية للجزائر العاصمة | 221 |
| المطلب الثاني: مناطق التوسع السياحي للجهة الشرقية للجزائر العاصمة | 236 |
| **المبحث الثالث: التهيئة البيئية في الجزائر العاصمة** | 245 |
| المطلب الأول: في مجال المياه | 245 |
| المطلب الثاني: في مجال المساحات الخضراء | 248 |
| المطلب الثالث: في مجال النفايات | 253 |
| **المبحث الرابع: درجة التكامل والتفاعل بين المنجزات السياحية والبيئية في الجزائر** | 258 |
| المطلب الأول: التأثير الإيجابي والسلبي للسياحة على البيئة في الجزائر | 258 |
| المطلب الثاني: التأثير الإيجابي والسلبي للبيئة على السياحة في الجزائر | 260 |
| المطلب الثالث: علاقة الترابط والانسجام بين السياحة والبيئة في الجزائر | 262 |
| الخاتمة | 265 |
| قائمة المصادر والمراجع | 270 |
| الفهارس: | 298 |
| - فهرس الجداول | 299 |
| - فهرس الأشكال | 302 |
| - فهرس المحتوى | 303 |